





كتاب زكريا على المور

١٩٧

٧٨٤

عائبة الشارح على الشارح
للآراء النورية

م

سنة ١٢١٣

٤



بسم الله الرحمن الرحيم رب اعني وكن لي
 للخدمة الذي شرح صدورنا ورقم حقايق المعاني على حاشية الخزان وشرح من فيه
 لغلوبنا دقايق البيان وبدايع الاحسان واقاض علينا على حسب ما افقته حال
 الاستعداد انواعا من العرفان وارضى نفوسنا بزال سلامة الفطن عن الزيف
 والظلمات والصلوة على افضل من اوتى جوامع الكلم ولوامع التبيان وعلى آله
 الطيبين وخلقاته من الاصهار والاختان وعلى جميع المهاجرين والانصار
 والذين اتبعوهم بالايمان فريده جواش ريشة من حياض اذهان الخداف
 من افاضل الازكيا ورفعت من رياض حنان التساق من الخامل الاصفيا
 وفوائد سمعت بها افئدة خول العلماء وفوائد سمعت على السنة عدول الفضلاء
 وزوائد سمعت من الخامل الفان غب التأمل القاصر وافر الغرض على الاقيار
 والاراء علققت على شرح تلخيص مفتاح العلوم بذلك من عويعاته الادبية صغارها
 ولستيل من مفضلات الناس شعابها وتبسط عن وجوه خزائنه تقاربا وكشف
 عن جمال لطائف وخرائبه قناعها وتشتط عن كمال طرائفه ومجايب لغاها ووسعت
 بالمعرك في حواشي الشرح المطول واسه تعالى مسؤل ان ينفع به من فضل كما نفق
 باجله وبوحبنا ونعم الوكيل ونعم المولي ونعم النصير واليه المرجع والنصير
 للخدمة الذي ألهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان **و** بالخدمة
 والتوفيق لما كان لطف سبحانه وتعالى سنة بتصديق كتابه المجيد بالنسبة والتعهد
 اعملى على قلوب اوليائه الوثمين واصفيائه المخلصين الذين اياهم الله علومها وابتكارها
 وكتبا واسرار بالسنة الايام والاعلام الاقلاء سنة الشريفة وطريقته الشريفة
 في تصديقهم كنهم بالنسبة والتعهد بالحماد والاوصاف الكمالية لمخضبة معلوم
 كل كتاب والطائفة لضمونه ما فيه من فضل الكتاب ثم الصمم بالتصليته على الرسول

لما يجزى لغيره النجود المناسب لفيضان الكالات عليه والفكر الملايم لا فاضتها على المستعدين
 لقبولها بحسب الاستعدادات ومن ثم صدر الشارح العلامة احسن الله منا احسن
 نظراء بتلك التلوة انفسا بالسنة في هذا المقام واتباعا للنبي عليه السلام واقرأ على
 في تلك السلف العظام وطريقة الخلف الكرام بواهم الله واراسلام ثم انه قد تقرر
 في غير هذا الفن للوجود مراتب اربعة كناية وعبارة وذخا وخارجا والاول والثاني
 على الثالث وهو على الثالث الال على الرابع ودلالة الاولين وضعية غير طبيعية بخلاف
 الثالث فان دلالته طبيعية والاختفاء ان الاول والثاني غير مرئول والرابع بالعكس والمتوسطا
 والآن ومرئولان وحيث كان الشارح طاب ثراه وجعل لخدمة منواه بصدد تأليف
 الكتاب الذي هو جمع النفوس ووضع السطور بين وفات القواطين اورد
 في مفتحة النفوس والمطلوب بعد التيق بنفوس التسمية نفوس الحمد الدالة
 على الحمد اللساني الدال على الجناني الدال على الخارجي ثم عقبه بنفوس الصلوة
 ابتداء الى الله رحمة الله حمداته عز سلطانه على جميع اطوار الوجود وعلى كل
 احوال الجود وتلوها الى انه سبحانه يستحق الحمد بكل ما يمكن ان يحمده وكذا
 رسوله ورمزا الى انه ينبغي لكل من تصدى لجمع ما هو المعتبر به والعنى لثانية
 بقومش الكتابة ان لا يبرل ما يبرل على الحمد والصلوة من حسن ما هو بصدد في
 لغاميا عن وصية البيان وغاشيا عن رتبة التنصان ولا يكتفى باللساني او الجناني
 شرانه لابد من التنبه على فوائد نفيسة والطائف شريفة منها ان اول بنشأ الحمد
 والشكر على الحمد والشكر معروفة للحماد انصاف الحمد بالكلمات الباعثة على الشكر
 الا على ان تصدق الشا على الحمد واراودة اياه ثم ينشأ من تلك الارادة المحركة للمعنى
 النفسانية المنبثقة لابرار ما في النفس من المعاني والكيفيات التي هي الحماد الجنانية
 وينبعها استحضار صور تلك المعاني والكلمات في الالهم ثم ينشأ من تلك المحركة المحركة

بالاستعداد والحرارة النطقية والنفس بالانفاس لادارة الخارج المخصصة الى تحصيل الخروج
والتمكّن او الحرارة المتعلّقة بالكفاية ومنها ان لا بد من علو الخروج من حيث هو مخرج
بالنسبة الى الحامد من حيث هو حامد وعلى اى وجه ظهر الخروج فهو من حيث صورته
لسان من النسبة الكمال فهو اشارة ابتداء الى كمال قصد الحامد في نفسه والى كونه متوجها
الى اظلام ما شرع فيه بالمرور وتنبه على معرفة الشيء بالخروج من الوجه الذي بعثه على الخروج
بالحال الموجب له ذلك وانتهاء تعريف بكمال ما شرع فيه وجسوا ما كان مطلوباً ومنها
ان حدد كل حامد وتعريف كل معرف انما هو بحسب معرفته بالخروج او لاحقاً بتاتى له التعريف
ثانياً عند من لا معرفته له بالخروج او تعريفه بمعرفته به عند من لا معرفته به فكأن من كان معرفته
براسته واكمل كان حمداً وتعريفه لراسته وافضل واكمل وتفاضل الحامدين
سواء كانا مختلفين معرفتهم به ثقلاً ومنها ان طرد في عرف اصل التحقيق تعريف الخروج بنعت
الكمال وذكره للمخاطب بما هو عليه من الفضائل والكمالات وبالجملة كل حمداً من كل حامد
على كل صرح تعريف من الحامد للخروج بما يتحقق ثم ايراد الوصف بطريق الوصول بعد ذلك
الاسم الدال على ذات الواجب التحقيق لمجى الحامد بانقضاء جميع الكمالات بالتحقيق
الى ما يذكر بعده من الصلوات او لتكميل لذة العلم بالاجمال والتفصيل او للتفصيل الى كمال الامتلاء
او تحذيرك مما يناسب والالهام ايقاع الشيء في القلب بطريق الفيض وقد يزداد فيه
آخر وهو قوله من ظهر ولا حاجة اليه لان الفيض عبارة عن فعل فاعل بفعل واما
لا يعوض ولا يعرض والوسوسة بقيد الفيض المنع بالاعطاء بطريق الفضل والاحسان
وفي ايتار صيغة المتكلم مع غيره في الامتناع على صيغة المتكلم وحده اشعار بالالهام
ودفع الالهام مدخله خصوصاً الى حصول الالهام وهو الالهام فيما هو المشهور انما هو بلا
استفاضة وفي غير المشهور يتحقق بالاستفاضة وعدمها فلا يتحقق فيه كون العلوم
كسبئية وبالقيده الاول اعني الابقاع اشار الى انه يقابل الخروج بالآخر يخرج الكفر لكونه

تدريجياً دون الالهام والحقيقة هي الماهية الموجودة والدقيقة مادق ولطف ثم ان
يحتمل ان يراد بالمعاني والبيان علماء المعاني والبيان على انهما القيان للعلين وهو الظاهر
وبالحقائق والدقائق الاصول والقواعد المذكورة فيها فتخصيص الحقائق حينئذ بالمعاني
والدقائق بالبيان اما باعتبار ان المعاني يبحث عن افادة الكيفيات والمواضع الزائدة
على اصل المراد والبيان عن كيفية تلك الافادة ولا يخفى ان كيفية الافادة او عارض
للافاضة ولا بد للبيان من معرفة امرين الافادة وكيفية اختلاف المعاني ومعرفة الامرين
فيها من الرقعة ما ليس في معرفة الامر الواحد فكان اضافة الحقائق الى المعاني نظراً الى تحقيق
تلك الكيفيات و اضافة الدقائق الى البيان نظراً الى معرفة كيفية الافادة بالنسبة الى معنى
الافادة مناسبتة وان يراد بالمعاني الصور الذهنية الثابتة في الازهان وبالبيان النطق
المعرب مخاض الضمائر والمعنى الامنا المعاني الثابتة في الازهان والبيان الدقائق فتخصيص
الحقائق بالمعاني نظراً الى تحقيقها والرقائق بالبيان نظراً الى انشائها بالوضوح والظهور وعلى كل
التدبيرين فيه مراعاة الاستهلال والمراد بالملهيين على الاحتمال الاول العطار بل علماء البيان
وعلى الثاني العقلاء من فروع الانسان وآثر الالهام على الاعلام لا اختصاصه به تعالى ودون
وما فيه من الاشعار بتحقيق افضاله وتجرى احسانه عن شايبة الرواي بخلاف الثاني
وقد مر على التخصيص نظراً الى هذا المعنى او الى تقدم ما فعلت به رتبة على ما تعلق بالتخصيص
فان وحققنا في التخصيص لغة التمييز فقال حققت فلاننا بكوننا اى منزلة به
عما عناه والباء واخذت على المقصود علما هو الاكثر في الاستعمال والبيان جمع برتبة
بمعنى المبتدع السخوت والابادى جمع ابراهيم بدو هي الجارحة المقصود استعيرت
لغير النوع للمصنف **فان** يصدر عن اليد واولها والرواي جمع رابعة بمعنى مجبة
حسنة والاضافة في الموضوعين للبيان من بيان باب مجرد وتطبيق اى الابدان
البيان والاحسانات الرواي واقراد الاحسان لرعاية السجع ولان المصدر المحسن

بقية على القليل والكثير ولا يتحقق ما في الفقرتين من حسن الترتيب بين الخلق والوقايين
وصفة الجنان الناقص وبين العائز والبيان والبدع كترتيب الفنون الثلاثة ومن جود
تقديم الانعام بالعلمين والتخصيص بالبدع والروايح ومن لطف تقديم البدع على الزواج
تقديم الامر بالبدع على التعجب **انفن** بحكمة في الاتقان الاحكام يقال
بناء متقن من الانتفاض والحكمة العلم بوضع كل شيء فيما يليق به والنظام الترتيب
بين الاشياء بحيث تكون متناسقة على حسب ما يقتضيه الحكمة وعلى وفق ما يستند
حالاتها فحصل عما قبله كمال الانقطاع بين الخلقين بحيث لا تناسب بين مفرداتهما الا في
المستند اليه وهو لا يكفي في كونه جامعاً او التقيد الاستيفاد جواباً لسؤال فضيلة الكلام
السابق وحران يقال كيف خصصنا بدع النعم وروايح الاحسان فقال انفن بحكمة اي
علم بحال كل شيء وبما يليق به نظام العالم بالبحار الجوهر البسيطة العلوية الاثيرة من الكواكب
والاقدار التي تغزل الآيات والتفصيلات المعاني من العناصر التي هي بمنزلة الامهات وجعلها
سبباً لحصول النتائج والا فقال من المعادن والنبات والحيوان والانسان وتربية النحل
الانسان على حسب استعداداته لقبوله فيضاني الكائنات من العقل والذبيذ ومعرفة
الصانع ومن جعلها استعداداً لتفصيل العلم بالبدع النعم وروايح الاحسان كما اشار
اليه بقوله واورد براقة فرق الانام في طريق الانعام والافضل ثم الفصل للاشياء
يحتل ان يكون من قبيل القطع كمال الانقطاع وان يكون كمال الاتصال كما تقدم في موضع
والرافة الرحمة والراقة طير والفرق جمع فرقة بمعنى الجماعة والانام جمع لا واحد له
من لفظ بمعنى الاناسي والافضل الاحسان وجمع الطرق ابناء الى تعبد مراتب
الاستعداد وتفاوتها السد في لتفاوت مراتب الانعام **قال** والصلوة
على نبيه محمد خير من تنوع في الصلوة لغة الرعا وقيل هي في عرف التحقيق حقيقة
اخلافية رابطة بين الراعي والمرعق والعبد والرب ويجوز اضافتها الى العبد باقتضاء

بالحال انه باخر من قبل الخلق رحمة وجنان ولطف وامتنان وعطف ورافة واحسان
وعفوان ورضوان ومن قبل خلق الصلوة لله دعاء وخصيص واستكانة وخشوع
والمناجاة ومحابة ومراضية والى قربه وفيما جاء به وعند وروح وعلى الرسول طلب رفعة
درجته وتزكية الى اعلا المراتب وكونه مقبولا مقبولا وفعلا وحالا في جميع الاطوار
المرضية وشافعا ومشفعا في الشهادة الاخرية هذا اذا كانت الكمال المتوسطة معلقة
بالصلوة عليه وعلى تقدير انصافنا بالفعل فما ال صلوة عليه كمال انقياده وتسليم ما جاء
به واعتقاده حتى الاعتقاد واظهار بحجة في غاية الكمال ينزله لما مل منزلة خيرة و
منوطا بضرعه وسواله من الله انصافا بفتح بالعين المبتلة خريج ولزاحمت العين
بنوعا وبالعين المعجزة ظهر والوجه الشجرة العظيمة والسن بالخرية الفصاحة فيكون
العطف للتفسير والضمي الاصل والكرم تقبيل اللوم والسعادة للجر **قال**
وعلى انه ال عند ارباب التحقيق الاقارب الذين يؤله اليهم اموره صلى الله عليه وسلم
وموارثه العلية والقائمة والمطالبة وهم اصناف اربعة منهم من يكون الال في الصورة
والمعنى تماما وهو الخليفة والامام القائم مقامه حقيقة ومنهم من يكون الال في المعنى
دون الصورة كسائر الاولاد المحييين في الكشف والشهود والجميع والوجود وان لم يكونوا
شرفاء صورة ومنهم الخلفاء والامنا الكمل ايضا ومنهم من يكون الال في الصورة دون
المعنى بان صحى نسبتهم اليه عليه السلام من حيث العليقة العنصرية دون الولاية المعنوية
الروحانية العلية والكشفية الشهودية والمطالبة والقائمة بسبب اشتغالهم عن
الاقبال على الله بحطام الدنيا ومنهم من يكون له حفظ يسير في المعنى والخلق وهو من
السادات والشرفاء والكل ال له عليه السلام لانه عليه الصلوة والسلام له صورة
طبيعية عنصرية وله صورة دينية شرعية وصورة نورانية ووجبة وحقيقة
معتقولة معنوية فمن قام بكل من ذلك فهو كالمولد الصلبي حقيقة وفي هذه

القراءة تنفاوت المقامات في الدرجات وفيها ترتيب الاولياء المحبوبون وهم انبياء الاولياء
بالنبوة للحا العامة لا الخاصة المحرمة برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اكمل القراءة
ومن قام بالقراءة الطيبة وصحت النسبة من صورته العنصرية وتختلف النسبة
الروحانية والمعنوية فسوف يؤول الى الاول لان الولد على كل حال سزاو به واذا صح
النسبة فلا بد ان يكون فيها من اخلاقه وعلومه واهواله سر معنوي وان وقعت الخاتمة
في الصورة الدينية فلا يجوز ان ينظر اليهم الا بنظر الجهم التعظيم والتجليل والتمجيد
وان كانوا على خلاف الشريعة ظاهرا فقد يكون منهم اهل الابتداء بحالة الخالفة ثم الاحوال
لا بد لها ان تحول والتخلف ان ترجع الى طوائف الاصلية فلا املح والفترة بالضم لغة
بياض في جهة الفرس فوق الدبرهم وفترة كل شيء اوله ثم استعملوا واضع معروف
والمراد ههنا مطلق البياض والفق ضد الباطل اشرف اصناف الدين وضع الحق سابق
لذوى العقول باختيارهم المحمود للخير بالذات وقبل الطريقة المخصوصة المشروعة
ببيان النبي صلى الله عليه وسلم ويتناول الاحوال والفروع والاخلاق والآداب
ويطلق عليها اسم الدين من حيث انقياد الخلق لها والشريعة من حيث اظهار الشارح
اياتها والملة من حيث ملائمتها اياها والاضحى لال الذهاب بالكلية والديجي جمع دجبة
بمعنى الظلم واللعان الاضادة والنور هو الظاهر في نفس المظهر لغيره والضياء
اقوى وانتم منه ولذلك اخيف الى الشمس والنور الى القمر في قوله تعالى وهو الذي
جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوه ذاتي والنور عارضي
واليقين العلم للحازم والثابت الواقع ولا يخفى ما في هذه القراين من رعاية التثنية
بين معتق للمرد والسلوك ولطف الاستعارة بالكناية والتجليل وحسن القليل
وذلك ان الخلق قبل طلوع الشمس الشريعة الفراء والطريقة البيضاء والملة العمدة
السهلة في ظلمة الظلمات ويحول الاضواء بطلوع صبح الخلق من مشرق اصناف

هو العالم واستنار بنور اليقين بحيث لم يبق اثر من شاربية ظلمة الشرك والظلمات
وراجحة من دجى الشك والبطلان ومن رعاية حسن التقايق والحناس والسبح
الموازي ورعاية النظر والزيوم ما يلزم **قال** وبعد فان احق الفضائل بالقيم
الفاء في فان اما تكون بعد مظنة لا تما اول تقديرها قبله وسببه ما قبل الفاء لما
بعدها والزيوم انما هو حسب القصد والادعاء ومن عادة المشايخ المتصدين
لناتيف الكتاب والمختارين بتصنيفه ان يصفوا ما هم بصدد من العلوم باوصاف
تنش عن فوائدها المترتبة عليها واغراضها مرغبا للطالبين وتحريكا لهم على خصيلها
ويكتبوا الباعث على التايف فاثرا لشارع وحدا في هذا الباب اسلوب فرغب
اولا في مطلق العلوم وثانيا فيما هو بصدده والى في وصف علم البيان باسما
الكتب المدونة فيه بل في علوم العربية على وجه يتخس المبالغة في توصيف ايهاما
وتورية وقدم ما هو الاقدم فالأقدم الفضائل جمع فضيلة وهي الرتبة التي لا
في استحيات التعظيم اى في عهده واجبا بحيث يفرض تركه وبعد تاركه مسيئا سخفا
لنوم والعقاب والتاكيد بان لاظهار كمال الرغبة وفوق النشاط والخلق الترتيب
والانصاف والمراد بحقايق العلوم مسائلها على ما هو المقرر وهي وجود انها المناصلة
التي ينشئ عليها الآثار المطلوبة منها وينوط عليها السعادة الانسانية من تكمل النفوس
البشرية بتفصيل القلائد النظرية التي هي معرفة للمقاييق كما ينبغي والوليد الذي
القيام في الامور بما يليق بها وهو المراد بالخلق والمراد بالعلوم القرائين الكلية
والمعارف للمزينة المندرجة تحتها والمتصدى التعرض والصناعة في عرف الخاتمة
وهو متعارف للغة علم يتعلق بكيفية العمل سواء امكن حصوله بجرى النظر
والاستدلال كالطب او لا يمكن حصوله الا بمزاولة العمل كالحياطة وفي عرف العامة
علم لا يمكن حصوله الا بمزاولة العمل تعرف للخاص انهم من العامة وبالجملة يعتبر

في الصناعة الثمن والاعتبار من حيث ان العمل المقصود لا يتم كماله الا بان يتمن صاحبه
في ذلك العلم ويصير مكنة له وقد تطلق الصناعة على كل علم ما ربه الرجل حتى صار كالمدة
له سواء كان حصوله بالتمرن على العمل او بالاستعداد الى تصديبه العمل او لا والنكت جمع
نكتة من نكت في الارض بالفضيب اذا ضرب فانز فيها وهي هنا اللطيفة المنفعة الموزة
في القلب استعملوا بها الحصول بالفكر التي لا يغفلوا صاحبها عن النكت في الارض
بل الحصول بالحالة الفكرية الشبيهة بالنكت وعطف اللطائف جمع لطيفة وهي
لغة بمعنى صغيرة من لطف الشيء صغر وعرفا ما لطف مسلكه وفي شرح المقامه
هي الكلمة التي لطفت معانيها فظهرت مبادئها من قبل عطف العام على الخاص وقوله
لا سيما علم البيان الى كلمة لا سيما البت من كلمة لا سيما حقيقة وانما عطف
من كلامه لان ما هي هذه فخرج عما قبل من حيث اولونه المتقدم وهي مركبة من لا
النبرة وسبب معنى مثل وما وتعرف فيها تصرفات كثيرة استعملها فقبل سيما بخلاف
لا ولا سيما بخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما وهو منصوب
الحمل على ان متفعل مطلق بمعنى خصوصها فاذا قلت مثلا احب زيدا ولا سيما اركبا
بمعنى وخصوصا اركبا وسيماء في الاصل اسم لا منصوب كونه مضافا و خبره محذوف
اي موجه وفي اعراب ما بعدها ثلثة اوجه للجز اما باضافة سى اليه وما زائدة
او يجعل بدلا من كلمة ما على تقدير ان يكون سى كثر غير موصوفة والنصب باضمار
اعني وما كثر غير موصوفة او على التمييز قال الاندلسي لا ينصب بعد لا سيما الا الكثر
ولا وجه لنصب المعرفة والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او كثر
موصوفة وهو اقل من الجز لان حذف احد جزئي الجملة الا سمية صلبة او صفة قبل
والنصب ليس بقياس لكنه روي في بيت امره القيس ولا سيما يوما بدادة جميل
ينصب يوما ويحيى الشرط بعدها القدر ان فلانا كبريم لا سيما ان ابنته قاعد قال لا خفس

ما هنا زائدة عوض من المضاف اليه اي ولا مثله ان ابنته قاعد وقد تدخل عليها الواو
كما في قوله امر القيس وهي اعتراضية او عاطفة والاول كثر واغرب و ارادة
يعلم البيان جميع الفنون الثلاثة و اضافية العلم للبيان كخاتم فضة المطلع من
اطلعتك على سري اي جعلتك واقعا عليه والمفعول محذوف اي المطلع من تدب
في هذا الفن على نكت نظم القرآن يقال نطت الاول جمعته ونظم القرآن تأليف
كلامه مترتبة المعاني مناسفة اللالات على حسب ما يقتضيه العقل والقران
لغة مصدر بمعنى يلج وبمعنى التلاوة من قرأت الشيء جمعه وقرأت الكتاب تلوته ثم نقل
الى الموضع المثلثة المنزل للعجاز بسورة منه وهو المراد منها وقوله فانه لي تغلب
الاخر اجمعا سواء من العلوم من حيث اولونه بالحكم السابق والتاويل تفسير ما يؤول
اليه الشيء وقد اولت وتاولت بمعنى وقيل يطلب ما يؤول اليه من الكلام وذلك تصرف
الكلام الى مرجعه ومآله وقيل هو التصرف بالظواهر مرجعها الى ما عليه الحال من
المقصود بحسب الغالب وانما يحى القواعد وقيل هي بيان احد محقق اللفظ والتفسير
بيان مراد المتكلم والاقبل التاويل ما يتعلق بالدراية والتفسير ما يتعلق بالرواية رابق
صفة كاشفة من راقى الشيء يروى اي اعني ويجوز ان يكون من راقى الشراب يربو
ويقال فوق الارض كشاف لا مع يظهر بنوره وقابق التزبل وقابق ايضا صفة مفتاح
اي عال من قاف الرجل اصحابه يفوقهم اي علامهم بالشرف وهو خبر ثان وانما كان مفتاحا
قايقا لان معرفة اعجاز القرآن على وجه التفصيل انما يتحقق بعلم البيان نعم سمعته
على وجه الاجمال تكون حاصلة بحج المتحدين بالقران عن الاثبات بمثل ولا يسترآب ان
العلم التفضيلي اعلى واشرف من الاجمالي والبيان بكسر التاء خبر ثالث وهو صفة
شاذ لان المصادر انما هي على النفعال بالفتح كالندكار والتكرار ولم يجر بالكسر الا
حرفان وهما التبيان والتقاء والاول جمع دليل وهو المرشد لغة واصطلاحا

عند الاصول ما يمكن التوصل اليه الصحيح الظرفية الى المطلوب خبري وهو شامل للافادة وقد زاد
 قيد العلم لاجراجهما ويقال الى العلم بمطلوب خبري وعند المنطقي قولان فصاعدا يكون عنه
 قول آخر وهو ايضا شامل لهما وقيل بذلك يكون يستلزم لانه قول آخر لاجراجهما والجماع
 من اجتزته عن المعارضة جعلت عاجزا ثم نقل لما ان يكون الكلام بحيث لا يمكن معارضة
 والايمان بمثل الاسرار جمع سر وهو الذي يكتم والسريرة منهاها وجمعها السراير ونقيض
 العلانية والبلاغة لغة الوصول والانتباه واصطلاحا تعاضد الكلام فهو مطا بقنه
 لغرضي الحال واما التكم فبالوجه جزالة اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها وازداد
 انواع التنبيه والمجاز والكتابة على وجهها والراد باسرار البلاغة هي الثبات والظهور
 الخفية الزانة على بلاغة القرآن والعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستند
 به على الطريق اريد بها ههنا ما يعلم به الجواز الكلام البليغ من المقام الذي
 يليق به وبقابل ما يليق به من المقام الغرضي للاطياب والمساواة والاثار
 جمع الاثر وهو ما يفي من رسم الشئ وايد باثار الفصاحة ما يعمه وغيره مما يستلزم
 به على فصاحة صاحبه فيكون من باب عطف العام على الخاص وما قيل ان المراد
 باثار الفصاحة الاطياب والمساواة وخصصا بخصيصها بها وان كانت اعم منها
 انما هو للتقريب والتأنيس فعنف لا بعيا به والتخفيف التبيين والشرح والتمثيل
 والقوام من جمع غامضة بخلاف الواضحة والشكل الملبس يقال اشكل الا مر
 التيسر ومفضل على صيغة اسم الفاعل كذا في صفة الشيخ عطاء الدين السيوطي
 ويجوز ان يكون على صيغة اسم المفعول من اعطاني فلان اعياني امر وقد اعطى الامر
 اشهد واستعاق وامر مفضل لا يندى لوجهه او من عضد الرجل ايمه اذا منها
 من التزويج والتقريب من قريبه ادنيه والقرب خلاف البعد والغرض من التزويج
 تحت الماء ومنه الغوامس في البحر على اللؤلؤ والفرايد جمع فريد وهو الدر اذا

وفصل لغيره يقال فرائد الذكرياتها والمعنى هو مقرب لغرض الطالبين
 لمقادير كتاب اسر على لطائف جملة ومفصلة وخواصها ومزاياها
 الشبيهة بالفرايد والمراد بجملة مجتمعة ان يكون اصول الكلمة المندرجة تحتها
 الاحكام والخواص الجزئية وبمفصلة تلك الجزئيات المندرجة تحتها وان يكون
 المراد بجملة ما ينطوي تحته الاصول الكلية مع فروعها كالفروض الكلية والقائمة
 ونحوها وفي المفصل تلك الاصول الكلية وفروعها والقواعد جميع القاعدة
 وهي لغة اساس البت وعرفا هو الامر الكلي المنطبق على جزئياته ليستخرج
 احكاما منه والمراد بها مسائل الكلية والضمم بالفتح والضم الضم الضم
 يقال ضاقت النار من فضة ضوفا وضوفا والمصباح السراج والمصباح
 النافذة التي تصبغ في مبركها ولا ترتقي حتى يرتفع النهار والوارد جمع
 مورد الماء وهو موضع الورد الى الماء والمراد بها الدلائل الشبيهة بالوارد
 التي يوردها المتعطلون الى دلال ادراك اسرار التنزيل الموردة
 لشفا القلوب في الادوية بفقدانها وشفاؤها بوجودها والمراد بالاثار
 تركيب خواصها ولطائفها ومزاياها التي بها يتوصل الى معرفة مراتب
 الانجاز ودرجات البلاغة وطبقات فنون البراعة والفصاحة
 وباساليب التنزيل فنون تراكيب الشبيهة بالمياه العذبة في السلاية
 والعذوبة ولطف المسار والمخلص عن اقواكيب كدر الاخلاص
 واتعلاق التعقيد وشافية من شفاء اسه من مرضه شفاء والالامة
 الا نقاد والى اسرار التنزيل حال من الاكباد والمعنى دلائل التنبيه
 لقواعده ومسائل الكلية شافية من مرض التهاب الاكباد
 منشقة الى اسرار التنزيل والتنزيل مصدر بمعنى المنقول

والمراد به القرآن المنزل والمراد بالصباح الفضة القابلة والحركات
 الفكرية والآثار العقلية الشبيهة بالصباح والعنه قول عد علم
 البيان كافيته في كونها ضياء للفرق العاقله وحركاتها متوحدتها واحدا
 الى انوار التأويل على تقدير كونه حلا من الضمير في كافيته به ظهر تقديم
 الجار والجرور في به ومنه للاختصاص واللباب للخاص وقيل
 جمع لب ومنه سميته المراء لباية يقال ضفا الماء اى كثر وعذب
 الماء عذوبة اى طاب والعذب الماء الطيب والعباب بالضم معظم
 الماء وكثرته والا سالب جمع الاسلوب بالضم وهو الفن يقال
 اخذ فلان في اساليب من القول اى فنون فيه يقال صفا الشراب
 يصفر صفا اى خلع من الكدر والمطرى المبالغ في المدح والخصائص
 جمع للتصيص وهو التضيئة ولا يخفى ما في القران من لطف الجاز
 المرسل والا سنعارة المصحة والكنية والخيال والرشح
 والتشبيه كالمبين الماء وحسن الطبايق والتجسس اللفظي التام
 وغير التام والظلي ومراعاة النظير والايهام ونزوم ما لم يلزم
 وغير ذلك مما يظهر بادي التفات وفيها ايضا من كمال غرائب
 نشاط الطلبة ونهاية ترضيهم وحسن التخييل على تشبيه ساق
 الجود والاجتهاد حلا لا يخفى **قال** شمس الله عطف على فان احق
 الفضائل وانشاء نسم الى الانشغال من حال الخشب والتخريف الى حال
 ارتماض الاكباد والتهاب الغواد بنيران التأسف والتلطف
 ومن مسالك الرغب الى معارك التيق وعطفه على فان كشف
 يروهم يجب لما فيه من الركائز والطرارة وقائدة التاكيد بان وضع

الرجية في اظهار التأسف والاسراج اسير وهو الاخذ الذي يشد بالاسا
 وهو الفد في الاصل فكانوا يشدون بالقدشم حتى كل اخذ اسير
 وان لم يشد به من اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير وما سور
 والتقليد هو الاخذ بالمازم الطابق غير الثابت لا لب موجب
 يقال طفق بفعل كذا اى جعل وشيع وهو من افعال المنجولة للشرع
 في الفعل يتعاطونه بنا ولونه والوثيق الاحكام من ثقت الشيء
 وثيقا فهو موثق والوثيق الشيء الحكم والتسديد التوفيق الشدا
 وهو الصواب والقصد من القول والعمل يقال رجل مسدد الاكبات
 يعمل بالسداد والقصد ليعموت بدورونه من حاتم الطير حول الشوم
 يعوم حوتا وحومانا اى دار والنهي عن النفوس والنهذيب وحول
 الشوم وحواله وحواله سوا والقيده والقال اسكان بمعنى قيل وقال
 ولذا تدخل اللام والتون ويقال كثر القيل والقال وفي الحديث
 نهى عن قيل وقال بالتون والاقتصار على الشيء الاكتفاء به القام
 مسدد بمعنى القيام او موضع بمعنى فعل القيام والقال لغز بمعنى اللان
 اى الصفة وفي عرف العربية بمعنى الزمان بين والناضى
 والمخفيل وفي عرف اهل الحكمة بمعنى الآن المختلف في الوجود
 والعدم وهما ههنا متقاربان النظام المفهوم والتقاير بينهما من
 اعتبار كذا يحى في كلامه الرقيقة الواحدة من المعرفة التي يشد بها
 اليهم وجمعها ريق بالكسر وهي جبل فيه عدة عرف والكرار ههنا
 الحبل يسرج برقي والرياض جمع روضة وهي البقل والعشب
 والاحداق جمع حدق جمع حدقة العين وهي سوادها الا عظم

والغشاوة والفتوة بالمركات الثلاث والعنا القطا والتعصب
العصبية بمعنى المحاماة والبصاير جمع البصيرة وهي في القلب
بمفرزة البصر للعين ينطق بفتح ثب والنقل الادراك والظاهر
القلوب جمع الضمير والبصاعة طائفة من المال تنبعث للنجاة والنجاة
النار في النورية من تحت بالكسر يلح لجأها ولجأه ولجوت
والعناد الطائفة وقد لطف من عند تعبد بالكسر نحوها وجعل
الشيء معطلة ولا خراف الميل والمنهج والمنهاج والنجى الطريق الواضح
والرئاء خلاف النفي وهيئات اسم فعل في الصحاح هيئات كلمة شيعية
والنار مفتوحة مثل كيف واصلاها وناس بكسر ونها على كل حال محذرة
فون النشبة وقد تبدل الهاء هاء فيقال ايها قال الكسافي
من كسر النار وقف عليها بالهاء فيقال هيها ومن نصبها وقف
بالنار وان شاء بالهاء وقال لا خفي يجوز في هيئات ان يكون
جماعة فتكون النار التي فيها نار الجلع التي للتأنيث قال ولا يجوز ذلك
في اللات لان لات وليت لا يكون منها جماعه لان النار لا تناد في
لجاعة الا مع الالف وان جعلت الالف والنار نأدين بنى الاسم
على حرف التنبيه الوقوف على الشيء يقال نبهته على الشيء اي اوقظته
عليه فتنبه هو عليه والرمز الاشارة والابحار بالشفقين ولما جب
والشان الامس والخال والنقطن النظم واللمحة اسم
في نفسها الا انها لفظا محاملا لا تكاد تدرك من لحي الديق لحي
من غير فونيق وتسد يد حال من فاعل تبعاطونه ويومرون استيفاف
ولا خبر عن رتبة التقليد حال من فاعل يقتصرون وحتى غايبة

الفرج والارتفاع وجملة كل بضاعتهم اللجاج والعناد مع ما عطف
عليه في معرض التعليل لوقوفهم واقتصارهم على الكيفية المذكورة
والفاد في فهمها التنبه فصحة اي اذا كانوا منصفين باللجاج
ولا خراف فيعيد ان يتنبهوا للرمز وينقطنوا للمحة والمعنى نعم ان علم
البيان مع انصافه بما ذكرنا من الضمائل والكالات القابضة على كثير
من العلوم واعلانه بحسب القابضة التي هي اشرف القابات وهي
كشف حقائق التنزيل وبيان دلائل انجاز نظم القرآن المجيد المقصود
الى تشديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به لينتفع به من
فيوز بالسعادات الدنيوية والاخرية وكان من حق ان يصرف
عنان العناية والاهتمام بالكتابة غير وينهل بتحصيله كل الاستغفار
قد وقع لفتنة اعوانه وانصاره والاعتناء بشأنه في ابدى جماعته
عماد عن ادراك لطائف ورايا غناه في بر التقليد لا يعلمون
طواهره فصار من خطاياء ولا يعلمون الا ان لا يعلمون حتى يروموا
حول خبره وما جعلوا له الخراف فاخذوا ببناء ولونتنا ولا ناشيا
عن غير اتقان واحكام ويدررون حول تقرير مقاصده ومسائله بان
يقولوا قبل كذا وقال كذا يقتصرون من ادراك لطائف المستفادة
من العبارات والولات والاشارات على ان يذكروا هذا مما يقتضيه
المقام والخال انه لا يخرج عن رتبة التقليد وعقدته اعتناهم حتى يتعرفوا
بالمركات الفكرية والملاحظات العقلية في مواضع التحقيق التي هي كاريات
ويقتنوا بشرف المطالعات ولا يرتفع غطا العصبية من بصايرهم
حتى يتنقش ويتمكن دقايق الادراك والتفكير في اذها منهم وقلوبهم

اعتبارهم بالجماع والعتاد والخرافيم عن طريق الرشا فاني يتيسر
التنبه للزينة الدقيقة واللمحة اللطيفة ولا يخفى ما في القرائن
من حسن التشبيه البليغ والمجاز والاستعارة المكنية
والغزل والترشيح ومن لطف مراعاة النظم ولزوم
مألا يلزم والقلب للفظي قال وان بعد فضيلت
في عطف على انه قد وقع الفتور جمع الفن وهو النوع
يقال رجل متفنن اي ذو فنون والوهر الحاجة واليقين
منه فعل وطلع اوطار والاحالة الادارة واجالة قناع
النظر كناية عن استقامة النظر والتأمل والاحمال الروية
فيها مرة بعد اخرى والمراد بمسود غلات اسرارها مباحة
لطفة المودعة فيه يقال استودعته وودعه استخففته اياه قال
الشاعر استودع العلم فرطاسا فبضيقها فبش مستودع العلم
الفرطاس والقدح جمع القدح بالكسر وهو النسم قبل ان يراى
ويركب نصله والنظر تأمل الشيء بالعين والتهمة الاضمار
بمعنى الاغتمام والارتقا الصعود يقال رقيت في السلم وارتقت
اي صعدت والمدارج جمع الدرجة وهي المذهب والمسالك
والرفاة يقال افراط في الامر اي جاوز فيه الحد والاسم
من الشغل بالمشكين والشغل حرفة القلب من المحبة
من شغلته لطلب اي احرف قلبه والزحل الارحال ورجل
يظم للجيم الا وله وسكونه الراد والفوت بدران معرو فان
احدهما بخرسان بناء يزيد بن المهاسب بن ابي صفرة والآخرون

بعلانية خوارزم وهي البلاد المعروفة على جيحون واسم المدينة
المشهور بها التي هي دار الملك كانت بالثناء المثلثة ودار الملك اليوم
مدينة اخرى اسمها كركي وهو المراد بخرجانية خوارزم
والثانيث باعتبار البلدة والاضافة الى خوارزم لان السد
الاشباه عن الاشهر كالا سم والخط المنزل من حفظ نزل
والرحال جمع رجل البعير وهو اصغر من الغنم والرجل المسكن
وما يستغيب من الاساس ايضا والمراد ههنا الوقف والحميم
موضع انصباب الخيمة او موضع الاقامة من حميم بالمكان اقامة
يقال صوف الله عنه حوله واذهب والبواقي جمع الباقية
وهي الراهبة حرسها حفظها والطارق جمع الطارقة وهي
البلية الآتية لسلامن طرف فلان طروقها في اي جانب الليل
والحدثان والحدث والحديث والحادثة بمعنى وهو الاثر الحادث
الواقف في الصباح شمس عن ساف وشمس في امره حاف وهو
كناية عن كمال الحدة والجاهاد والساق ساق القدم والجزء
الاجناب في الامور من جهة في الامر جهة بالكسر واقتناء المال
اخذاه والخاير جمع الزخيرة وهي ما يدخر ويستفي لوقت
الحاجة والمراد بالعلوم الاصول والقواعد الكلية والعادف
للايات المنقحة على الاصول كما مر يقال اخذته المال اي اخذت
من ماله فلسفة فطنة والانا ناس جمع انسان العيون وهو
المثال الذي يرى في السواد وعبور اللطائف جمع عين الشك
بمعنى خياله وتصرفت قلبت وحولت والمراد انقلب وتبدلت

وتنظر الشئ نصفه والنقص البحث عن الشئ وهو الشئ في جميع
 الشئ ويجمع على الشئ وشبهان وشبهه ومشايع ومشيروها
 وانما خص الشيوع لان قولهم وثيق وثيقا قيل راي الشيوع خبر
 من شهد الفلانة يقال حاز الشئ بحوزة ورا وحيارة اي جمعه
 وقصب السبق في مقارنه كناية عن التقدم والفضل والكمال
 كما في يزون قصبيا فينبأ بقوت فمن سبغهم اخذه او لا فقالوا
 اخرز قصب سبق وحازة وكان له الفضل والتقدم والفرار
 وللمرجع الفرة وقدم قصبه والبحار جميع البحر خلاف البر
 والمراد بفرد الفراء المسائل الدقيقة التي قلما تصل اليها او كانت
 اراضية وبالحجار اللطائف الكثيرة التي هي بمنزلة ما في البحار
 في الكثرة **قوله** بعد ما قضيت شرف لغزك يعني
 قد علم عليه ليعلم من اول الامر ان بعث صدق ههنا وفرد
 شغفه اللذين هما من معظم ما يتوصل به الى تحصيل الكمال
 ليس في ابتداء او ان التحصيل بل بعد ما عرفت وطوره من بعض
 الصور وحق احواله قراء النظر من اسواره المودعة فيه
 وفي مستوفيات متعلق بالنظر وعلى الترحل متعلق بعزله
 بعثني ومحط رحال بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
 والمجزة وما عطف عليه استئناف فتمت عطف على محذوف
 اي ترحلت اليها ودخلت فيها فاقمت فتمت وارجع الشئ
 الذين مع ما عطف عليه حال من فاعل ترحلت وما عطف عليه
 او من فاعل حذفت فقط وفيه تبيين على انه ينبغي للطالب ان يستكمل

شرايد التحصيل ولا يعل شيئا منها او ما صدق الله وقطاع السوء وبانيه الاستقلال
 التام وباليه جميع الثمن وعدم الاكفلة بعضها وراعيها استغراق جميع اوقاتها
 بالاستقلال وقاسية الوصول الى حذمه اهل التحقيق من قول العلماء واجله
 العطاء ولولم حصل لابل السوء الى البلاد الباسه وسادتها الحق والنفيس
 من الخداف والمريض علمه ليل مستعلاء ونفع مضللة وسابغها الحق من الاستكمال
 والاحراز عن صاحبه اهل القدر والتوان والمخاطبة من موشل الغم بعد الهدا
 لان شرف طبعه منهم عادتهم وهي امر دقة من التمرير والتمسك والترقب
 ما لا ينبغي للاحتياط في شئ من الامور الكفاية والاستعداد الكفيل والتحصيل
 والتمسك وعلى صفة الاستغناء في دراهم النظر **قوله** وكثيرا ما نصب على العدة
 او على المطر ان حلتا كثيرا او ما ناكيرا وما ناكيرا ان كيد مني القزم واسم كان
 صبر الشان وخبر جلد خال الى خارج ومجادب من خطه خطه نزع وجده
 ويطلع من كل المني ويخرج المضارع لافان الاستمرار وتليق على خال وان شرح
 نصب شرح القافض اليه ان اشرح ويحور ان يكون فليمن خيال المطر وان شرح
 الله والشرح الكفيف يقول نرجت القاصص الا فسرته وشرح الله صدره
 للاسلام واذا في كتاب تحصيلها في بيانها ليدخل علامه او عالم جبالها والبالغة
 والقدرة ما يعتمد عليه الاسلام الانبياء والاعمال والادعاء التوحيد والقدرة
 باجاء محمد عليه السلام والقدرة بالقرآن من بعده وقد ختم بحرفي العلم وقد عرف
 وتوسع وقروا من بعده من ويا ادرى بحازر ودرشق لده من بلاد الشام يقال ان
 الكا عا نفسه ان امره ان اشأب مع شوب و هو الله من المطر والقدرة
 المستد والمادس من الدوب والغاردين جمع الزود من وصول الامل البستان
 الذي جمع الكرم والخل وقيل الحديقة والادوية على ورجعت الدنان والخل من الجبل

وهي البستان والمرب تسمى الخيل جبهه واذا كان من الزمان وقدر في البقاء
والخيل ويحتمل ان يكون هناك فيحتاج وان يكون بحيلاله وقد حوت التوفيق
في الصحاح قد حققه حرف لا يدخل الا على الافعال وهو جواب لمؤلفه لما سئل ان
الخيل ان هذا المثل ينظر للغير يقول قد مات فلان ولو اخبره وهو لا ينظر لمثل
تومات فلان يقول فلان قد مات فلان ولو كان قد مات فلان قد مات فلان
وقد سئل للفتيق عن قوله تعالى ان ربك الله الاصول جمع الاصول
ما يعني على الشيء والمسائل جمع مسئلة وهي الاصل مصدر حساب الشيء ثم سئل
الركب الميراث من حيث يقع في العلم وسيل عنه والقول جمع القايه وهي القطعة للفتيق
ويقال هذا الشيء يعود عليك من كذا اي يقع بحوزة جاسا يقال حواه هو حيوان جمع
واحتواه منله والامام جمع راي وهو ما ادلى اليه اجتهاد وان ارادته خلاصه اراة الله
من علم البيان فالشيخ عبد الله وامثاله والمناظرين منهم كصاحب الكشاف
والمشايخ ومن بعدهم وما نظروا مثله يقال طوبى الشيء طوبى نظري والشيخ
جمع سمحه وهو المطلوب الحاصل من الدليل والآثار جمع ذكر وهو ريب امور متواترة
ليست على الجهول ما لا يعرف من مال عنه اي اخصر والظاهر مدعى الشيء وكذا
الهاء والاطباء في الكلام الباطني بالظواهر مطلقا وفي الفرق المتكلمين
لقائه والاعجاز لا اختصار والاراد ببناء الاطباء كتابه حيث يعني الى الكلام
وان لا يتلخ من الفقيه ونهاية اختصاره اقلاله بحيث لا يتفهم العقود
يسهوله لا يخلطها ويختار السوطة من جمع محيد وهو ما وقع في الجاهل من الاما
والسور الاخرى وكل ما لطف ما خدعه وقد فهو حو والاراد به هنا الكلام العجيب
المتبني بالحق المدة والبطانة والمشي جمع منبه وهو الخبة والحصاة القلان
والمتجمع ومن وهو القول وتوهم حوا والمحور ما منطوقا بالاولى من ان كانت

لعمري لا يخفى على القاري من الطائفة الجاهل والاسما به بالخبرة والخيال
والخبر به وبها من الناس الذي انما هو مراعاة النظر وصحة الطابق **قوله**
وكان يوقى عطف على كبر اما كان يحتاج فليس يوقى بحسن وعرفه من عاقبة كذا
عقوبة وانما قد حبسه وهو قد عنه وهو ان الله هو الشوق لغيره من كذا الخ
شرحه وقاع على يوقى قوله ان في زمان الخ وقد عطف في وقت واخيه منه به عطفه
والمتأخر جمع المنه وهو المحضر وحمل المحضر من شدة شهور واضم وقوم شهور
اي حضور والمأخر جمع العهد وهو الموضع الذي كنت قد قدم شيئا او التزلزل اليك
لا يزال القوم الا انتم وانتم وجعلوا اليه وشه شاطلة او تفت من شدة الله
ويجوزها اسدحا الحظية واوسية ومصادره محال مدورة ورجوعه جمع مصدر
ويوارد محال وردده جمع يورد وهو الدار جمع كره الدار وما سمع محال وسوره
والنار وحدث درست وحيث والاطلال جمع الطلل وهو ما ينخر من النار
الدار اشفت اشرفت وقمر شمس اشرف على الشيء اشرف والاولى النسيبه من اظن
الطوس يقال الغم والكسر قوله اي غابته والاراد بسور من المعترضات وهو وبجاءه
وهو العلم احكامها على العلوم اي العلوم العربية والفنل على مظهر العلم فيه شابه
من الجهد واستوفى اي اخذ الوتر يقال او طلت الاخرى وطنتها توطيتا واستوفى
اي اخذها وطنا والزوايا جمع الزاوية وهي المنبأ المحرقة والاولى استوفى من الجاهل
والفعل الساقط الذي لا يبا عله والاراد به هذا الشرح وقد حمل حمل حوا لا يلبثون
يخسرون من اصف بالكسر يصف لصف ان حزن وعسر في ذلك التفت على الشيء
يا سبون يخرعون اسد الحزن في الصحاح الاسف اسد الحزن والاولى جمع
الفتى من الداء وهو جده البواد وشده نوع الفخر بعدد لاكتسابه لانا ووجه
فهذا اذهب الزمان مرايات الكفاية فلو لم رجل من يمس من في اخا وتكلم

من قوله السابق وهو ما لا يتم في الاشتغال بالكتاب وكيف يستعملون به وقوله
 وحفظه قد تقدمت في بعض مواضعه كما قلنا وكانه اشار الى بعض من
 يكون احد الاقان المحصلين في قوله ولم يوضح له شرح فهو غير ان شرح للمحال
 لكتاب التحصيل لم يحل لما لا يكشف اسرار واجبا ح لظايف المودعة فيه
 وتقدم فاضلو اللدلاله على ان ضررا لا ضلاله اسد من ضرر الغدال وقوله
 احلست جواب لما تقدم من الحار والجرور وعلى النول لرعايه الجمع وقوله
 مع ما اخرج حال من في كل احلست من الزمان متعلق بخصم قدم لكنه الرعايه
 وغايب حال من في كل التجر واخافه من اباي البيان وقوله لا سيما استغنى
 دلائل الامجاز واسرار البلاغه من الحكم السابق ايا الى ان ما رصنا مقارن لما ربه
 سارا فكيف لو افاد من في البيان وقوله وقد شافيت في بعض التعليق لاجراج الكاين
 من الحكم السابق واللام لوطيه القسم والاستغراب في استعمال القرآن على الاستعاره
 الملتزم والحمل في الترتيب وعلى صفة الطبايق والظلال الالهيه وحسنه الاستعاره
 ورعايه الشار والخبير من الخفي وفيه شبه المحللين على انه يبيد في علم الاسال
 بشي من المراجع من الاشتغال ويصير على تباينها المتاعب ويجوز ان يحل
 ما اشارت في صاوان بطل النور ويستعمل في مطالعه العلوم وسماها في البطل
 ويعود نفسه على السهر ويصور في الحجا والتمكاد والمقطوعا بالذكر من خارج
 الا تفاد بسله جده في رايحه الفضلا وما ربه الكس ومقاله في بيان
 ما شيعه في الوسم والطاقه واعداه من قول بذكر الكس بكتب العالي حسن
 طلب العلم بها للبيان ومن قال ان الناس في بيان بطبع من لم يزل طول البيان في جمع
قوله لم جمع لشرح هذا الكتاب على احلست ولم يوضح له في الزمان وال
 لم يوضح له من اللدلاله في قوله هو من المصوبه والاصحاب جمع الجمع خلاف

المؤلف والموبيعات جمع الموبعه وهي المسدده والموسر من الشعر ما يصيب
 استخراج حياء والايه المتعده مايت الا في اسرع والكلوز جمع الكلوز
 المال المدفون في القيسه مايت فرفه ويرغب وتحت المذبح ورجعت
 وتوايد جمع يديه ومن استغنى من العلم او مال يقال نادت له فادعه وشيخه عليه
 من المرفع ان المطرحت طادت من الساج والساحه الى الجود والادهاج جمع الد
 وهو القوم المصد لاكتساب الاراء والدهن القوه والظنه ويداب جمع
 غريب وهو ما يستغرب به ويستحسن في القوم جمع القوم بالكسر وهو القبايل
 نقار الظاهر اي الظاهره التي تفتني عليها القيسه اسقطه الحلي الذي يعاج على شكل تار
 الظاهر من نذل الاجوديت في القيسه شبيهه له بفتح الظفر والى اهود وربه
 في الاشب وعريه والفقير في الشرفه له البيت من الشعر من الشى وانه ان
 نفس التحصيل في نسلت اي انصرفت في العجاج استلكت نسلت وانصرفت
 كله يعني انصرفت والى بل وبل القيسه من المدخل خلاف الجود والاضاف المدرك
 يقال انصرفت الى بل وانصرفت من نسلت الى الله انصرفت منها ونجبت تحت
 حنيه التي وحده على الى حنيه على والبقى النمل في يقال في الرجل على اكل
 استقال والاعتان والتقصيف والتسيف الاخذ على في الطريق والحل النعم
 يقال حلت العفوه اكلها حلا او نحتها وبرت او فكت والشعر الاول الادع
 والشايع السامع الى السامع السامع وادوات اليه اشبه ولا يقال كذا
 وزلت زلت وانصرفت الى ساهل حال غفص في الاي شيئا على طلب
 في جمع او سراه واقعت ورفعت اي كسبت ما لا تدفعه وانصرفت ورفعت
 الناس الا في راو خطرا والى مجر واسن الخطر يعني اخرج وهو خلاف الامحه والخطير للهم
 والواجب لعدايات او الساقطه وفيه ما يحاسب على خطيه ويعاقب على تركه واخرجت

واستلكت

في ما اوجبت القوم من الجز والعطع والقهر من ما اوجب الله تعالى على اهل بيته
 والشيعة المبررين وقوله لشرح هذا الكتاب تقدم على المقوله اعلموا ان كتابنا
 لشرح هذا الكتاب عينه واراها الوصول لفتحهم شان ما جمعه وتقدم الحاد والور
 التي جعلت في الموضوعين للاختصاص مع رعايه السجع والقدح من تشبيه اللطائف
 الماخوذه من كتب القدماء فرايد والقوامر التي سمحت بها في بيان الادكيان
 والتي اهدى اليها سور التوفيق غراب وفي الجمع بين القدرين العميق والجمع
 انما اياه متعلق بمسكت في رد ما اورده عليه بحيث قدما ازاله لافعال بطون
 بالاعتقاد والاعتساف وما عطف عليها واورد على عينه القلوم والحقير
 المسترفيه والمجور في عليه لصاحب الكتاب والعايد الى الوصول بحروف
 وعليه متعلق بردي تخفيف في رد ما اورده صاحب الكتاب على السكا في
 على صاحب الكتاب مذهب الفرو والاعتساف وغيره ان يعود النظر للمرجع
 الى المورد من هذا الكتاب والمجور الى صاحب الكتاب وعليه متعلق بآراء
 والعايد الى الوصول بحروف ايها وفي بعض النسخ اورده على صيغة المجهول في
 الرفوع عايد الى والمجور الى صاحب الكتاب وعليه متعلق بآراء ولا يخفى في
 القرار من الاستعار الممرجه والترجيح والاستعار المكنيه والتحليل
 ومنها من الطلاق والقلب وقيل الجناح من الخلق وراعاة النظر والاهتمام
 وغير ذلك وما يراه من التوفيق على التعلي برعايه النادر والعدله الاماني والخلق
 غير ان كتاب مذهب الفرو والاعتساف وعلى الالتزام بالاشياء بما بعينه
 والاجتناب عما لا يبيد وفي التوفيق على بعض الشراخ **قوله** وهو في صياحه
 الصالحين جعلها سودا لكتاب غير به من كتب التواضع على الاوراق في الصلح
 والترتيب والتنسيق والتهديب والتعريف القوامير المبرره جمع العجيفه

وغيره

وقيل في كتاب وجمع في صحت والاول انساب بالسرد والاذواح الزوال
 وهو المصيب والخطا والنبال اليها جمع النبل واعا شفي وجدي
 والصال جمع فعل السيف والسم وهو حديثه والصلح والهدوء والصلح
 من توار والاختيار ان يصيب تعاقب الاختيار وفيه ان الصاب ان يعاقبها
 يتل في فخر الامراء عظم والصاب جمع المصيب والصاب يجمع المصير وفي
 القبيله والاختيار جمع الاخ في تلك الاطراف الامواج والظلمة حارب بمصير
 بعضا والاختيار جمع الوجوه وهو ما لا يضرب وفي الاصل بعد من حاج يجمع
 والفتن جمع الفتنة وهي الامحاز والاختيار في البلاد جمع البلد وهي الارض من
 بلد بالمكان اقامه والكتاب الهداية وهو خلاص النيب والكتاب جمع
 النساب والنيب هو الذي يعلل على الانسان ليقا له هي خزنه والاول
 تقبل الاخر وامله اوله على افضل من الاوسط فقلت العزم والظلم
 وقيل املة اوله على فعل فقلت الواو الاول هو جرد من الجرد وهو النجم
 والدر الزمان داما فقلت السكا جمع الساكن ولم يجمع لم يتركه الاطراف
 جمع الوطن وهو على الانسان والبدنه اما والنا سر في ما سود وانما الساس
 هي البصر التي سودت اهلها وبالت في بقره من انهم لم يتركه الاطراف
 اسما لحيه والقوم الرجال سموا لحيه بهم فخلق النساء وبلغ موضع من انما هم
 في الخزن الا انهم لم يتركه بل جمع قوم محقق فانه يمس الملقب عايد الى المورد
 وامله في سده والجمع في انشا لا عمت وهو الهزل وقوله كان لهم كثر السبب
 لظارت الجري في المجنون يقع الحما جيل كعوف في صحت والعدا موهج كذا
 احد يقال ما بالدار ليس احد والانس الواسر وكل بالوسر ودام يسر الدار
 من السر في هذا الحديث بالليل من سر يسر يسر في طرقت وميثاق الاوراق

الاول

جمع الورد وهو ورق الشجر والكتاب والواحد ورقه والعناكب جمع العنكبوت
 الناحية والحقاب السحابات تفيض احسن والبنسكي الشكايه وامر ان انهم
 وخدم على ما فعله كذا وعادته انما يعني المذهب المذموم والساكنة
 الحاضرة وانت تعرف ما في القوامين من الاستعاره المعجمه والمكسبه والخصيل
 والمترشح الاستعاره القليله والخشبيه التمثيل ومنه ما في النظر والخاص
 الناعم وحده الاستعاره وقوله حتى قوادى في فاه المرمى وفيه من المبالغة
 ما لا يخفى وقيل عطف على الغير المنصوب في ماني والناهي في غير موضع
 اذا كان قوادى في غسان من قال بعثت عبت اذا اصابت في سهام لم يجد محلا
 في قوادى في غسان وكسرت اتصال على اتصال وذلك من توارد الاخبار
 لرب الدهر بالارزاق متناغم متعلق بالاخبار وعندك من حيث قهر لاسباب الدنيا
 والخراج عما قبله باعتبار اوله في الحكم المذموم واول امر الخ سطون على ما في
 جرد الورد جواب قسم محذوف واللام للثبوتية كان امر كبر حال عن الغمر والورد
 الى يد ياراي في محال مكان بين اخرون والصفا في الخلق من اناله اذا استحيات
 والناهي في ظرف حيث يصعد **وله** لم الخافي في هذا اللال الخ الخافي في المنظر واللال
 الصامه واللال الخال الخال الخال الخال الخال الخال الخال الخال الخال الخال الخال
 والرجع في ان الوضع والخصر الدرع والاعضاء من الاخذ والاحتلال بركتها
 كما استباح والمراد الاق من دهره مبدية معروفة بخراسان وهو دار الملك
 اليوم والمجوسه المحفوظه من حرسه حظه فاعا حابه ان دفع فيها ومعدني من
 على فصيل المحفوظ والانا من جمع الافدوى المعاصه والطيب خلد في الخيب
 والكرم خلد في اللبم والمخاض جمع الحرس على غير قياس كانه جمع محسن والبيان
 التحذير من الجهر الحركه والامر من الحرف فت بعدت عما بين من المشاهد

من المعانيه شطع ارتفع العلم بين الادراك والادب من المدرك وهو المعلومات
 الصورية والتعريفية والهماء الدلالة على ما هو محل البقية فخرت النار
 عند خلود اسكن لحيها واليران جمع النار والحمل خلد في العلم والفراجه العلامه
 يتال ظلال زيد متكررا فان جميع اليها ركزت في شطر في جميع اليها ومستوفى
 له في الدارين ما لم يكون كانه معنى حال او دام والظلال معروفة والظلال السلطنة
 في خلق الاستعداد مع ضيق ولكن من التصرف والظلال السابرة والشرع والشرع
 ما اعلم الله تعالى من المدين وقيل الطريقة الموصولة المشروعة جبال التي على اللام
 المشتهة على الاصول والفروع والاحلاف والاداب والخصر النوع والظلال غزلة
 ينزع عن اوزان ان فعله معنوا ان يعطى من عتدات الحمل والعهد والبيع
 رطبتا عاذرج والعود والشجر والروا بالضم المنظر والورد في الاصل لان
 اعلم ان جمع والتفصل الفصل خلاص الضم والنسب ونظم جمع من تحت
 اللؤلؤ جمعته والتميل القليل من اناس والمراد الجماعة والظلال جمع الخليفة
 وهو البراء والشتات التفرق قال شت الامر شت وشتا ما تفرقت
 ورجل ايت بالنعول من رجل الشئ رجلا ورجله والرجل اليسر والشتات
 الظلم واستغل بالنجوا استدعى اني استعربا فاعدهم كحلا واربعوا
 بالفتير المعجزة في النسخة المذمومة على المصنف كانه من رجع فلان الجله اذا رجع
 ترو الماء كيت شات من غير وقت يتال تركت الجلم فلا مريفا واليعين المعلوم
 سحر السبع من الريع العير للكل الريع والمعنى جدران وماني الدهر بالعقاب
 اضطر في مرط اللال وكثر السامه وفتق الباك اي سوا الحال الى غيره من
 ترمي في ارضها ارض ولفظي مترادف الى قوله من سوا اخرى وعبر في دفع الى
 مكان فيخرج ال جعفر اي مكان مخوف من الجاه ارضهات ال جراه وانتهى كاي

بها واقفة بها ومطاع طيبه ومقام كرمه مثل على القاصد الدنييه والدينيه
 والمنافع العاجله والاحجله ثم اشكال القرائن على الجواز العقل والكماله والنسبيه
 الطبع والاستعداد بالكماله والخييل والتشبيح وحسن افعالها لاوار الى العلم
 والبرار الى الجمل واذا كانت النسبيه الى الخسبه وعلى حاجج الطبايع والبرار
 النظر والاستنتاج وغريبتك لا يفتى على المنطق **والكل** وكل يكمل الى الياسين
 جمع اليمن على غير قياس كانه جمع اليمن والدوله بالفتح اسمها يتداوله من الناس
 يكون من اعداوسه لداك والجمع الدول وقال بعضهم الدوله بالهم والجمع
 لفتان يسيرون لنا بول من الجلاله وله بالجمع الى المال والفتح في لابس كانه
 عيسى من علم كنهها كونه الى المال والفرس سوا وقاله يوش كما انما الله لا ادل
 ما بينهما والسلطان الى الى من السلاطه وهو القدر والمقدور والجمع السلاطين
 والفرق بين جمع الرقبه وهو يدخل على المنز والامم جمع الامه وهو الجماعة والجمع
 السلاطين لا يفتى والجمع الخلائف والعام اسم لادنى العلم من الملك والظلمين
 وقيل كل ما يعلم به الخالق من الاجسام والاعراض والماضي المدين للوجود هو الاله
 والخلق ضد الايات والظلمين تجاور بالحد والعباده المستغنيه من قوت الشئ هو
 قديم الى سقيم والطريقه المذهب يقال على فيه الرجل يذهب والماز الفلاس
 والاساس الى اس اصل البنا والحر بالليل من القعيد وهو خارج عن العدل والعدل
 الناك من قبل العدل البند واصل الرجل البيع كما يذهبها والافاق الخواصي جمع ابق
 بالهم والسكون والنصب لاق منه من نصبتا الشئ الى نفسه والسراده ما يدرك
 صحنه لداوونك من كرمه من نورادون والجمع سرادق من النخل فخذك
 يثا لاسنل اسم اى خذوه والطويه الغدير والعتب وقوله الله يجعل ان يراد
 ما كلام الله كما يفتى على الصيده بطوك وان يراد به كلفا الشرايه والفرجه

والشربه لانه لا انفع بها كما انفع بعلامه سمي بها سمي بعلامه الله واليه
 العبد والفرجه يقال فرجه يه اى فرجه والرسول هو انجوت الى الناس
 والفرجه والكتاب والبنى اعم منه وفي القرائن من الاستعداد بالكماله والخييل
 والتشبيه ومن صفة القلوب ومراعاة النظر ومنه الطبايع بالافق **والكل** وكل يكمل
 الى الياسين في مظهره السطوح المخرج من السطوح الى الغدير والجمع السطوح والجمع
 خلاف الباطل وهو القول او العبد الطبايع يثا من الواقع اليه والمثل القاي
 والحقايق اى وهو اسم معرب يستقيم به ويحاذى فمن يفتى لا يعقل
 وهو معرفه للاخاذه وقد تركها لاهما فذويه معناها وقد يكون معنى الذي يحتاج
 الى حد سلفه لسلوك معنى الدخول الذي بالفتح كل ما استقرت به يقال انما
 لم يخل فلاز وفي دراه اى كنهه وسفره والجمع الحاج جمع الحاج من حج اى قصد
 الا انه على استعماله الى العبد الى كنهه والكتب اسم لما يات فيه والمعتزك من
 الاعتراف الى الارزحام يقال اعتزكوا الى اوردجوا الى المعتزك على يعطى حيوة وحله
 حيا والسبح من المراجح الطيب والمراد با حيا الزمان احياء الله باقى حيه
 النصف والكرم والاعطف والاحسان وكما اسم ناقص منهم سبي على السكون
 وله موضعان استغفاهم وخبر المراد هنا المير يستعمل الذكر والمكالمه السبق
 بالقرن وجمعه يقال بلان على الامور اى بالشره بنفسه والفق الى النار
 والسخة الغيب افا من اظا راهاام حيله حيله بطير وطير وطايع بمعنى الخلق
 والعائنه عا رنسط من السما في رعد شدة هذا الفعل بصل اسم والسيف
 والسحر من المرح والى الحديده والفتح يفتى والى السالك كوكب نير وهو اثنان
 احدهما من منازل النور يسمى السالك الاخرى والآخر ليس من منازل النور
 السالك المراجح سلك ارتفع يقال سلك الشئ سوكا ارتفع وصادق اى وجه

كل معشقة ان اشد على غير الطريق ونحوه على غير هذه الكلمات جمع الظاهر وهو
 خلاص القول والانهماك المجد والتمجيد بها لا يملك في الامور والحدود والحدود
 الداهية مخونها في العجاج رجل فزير المير والحدود عينه تغرق وتغرق
 تحت والمنسجم من الاتساع وهو المنسجم دور العجاج وفي الاساس والاول راب
 العجاج المنسجم والاقبال الدولة والحدود وعلا ربيع وارفعى يقال على المكان
 يطولوا وعلا في الشرف بيلاعه انما يصح بمعنى صار او كان او دخل العجاج
 من منسوب من الدعا بمعنى المنسجم والكورى الخلق والمكمل المثلث العجاج
 المكمل من مائة او مائة والجمع المكون وربها من مائة رتب رتبها الى اربطة
 وما زاد من لافا لها اربطهم وهذا ان صار والمكمل المكمل من لافا لها اربطهم
 فتولد خليفه بالرفع على انه خير منها محدود اي هو خليفه والجلد المعنى بذلك لان
 سطوة صفة له والحق كان عداه حال من فعل يحد وانما طريق طريق هو السلك
 انما انه طريق سلك والالف للاتباع والحدود حال من الضمير كان اي في الحق
 كان ما جسدته في الكافي اي طريق كان سلكه في سيم رتب من الزمان صفة ثانية
 خليفه وسيم رتب في كل رتب وسكر رتب التحليل رتب صفة رتب في الضمير خليفه
 اي رتب في كل رتب وقوله وكور تكا في مع سانية صفة ثالثة وكل رتب من خليفه
 سكون سلك والالف للاتباع وسلك رتب التحليل اعدا من خليفه واشار
 مع ما جسدته صفة رابعة وقوله سلك سلك وكذا الى السالك رتب رتب في الخوارق
 احسن في التحصيل اعدا وتقدم الى السالك لرعاية السمع وهذا في الشرف عطف
 على جلد سلك رتب كان في الكلمات العجاج من كل معشقة واقفا في قوله من خليفه
 الى سبب خبره في الالف شروع رتبها ومصادفه كل معشقة الرشد والعلاج
 صار الدين من غير المير وعلمه والحدود اصل عطف على جلد سلك رتب رتب في الخوارق

صفتها من مع عطف على جلد علا ومنه دورى في اصح معنى صار او كان
 او جلد على رتب ان يكون اصح بمعنى دخل العجاج ورتبها في الخوارق عطف
 على جلد صفة ولا يحق ما في العجاج من الخوارق المعنى والنسب والاستعداد المصحح
 والحدود والاستعداد بالكافة والقبيل ومن صفة الطلاق والقبيل الاستعداد
 ومراعاة النظر ومن لطف المعنى مع الملك غير ذلك وهو السلطان العاجي الخ الفاعل
 المجازية لامعانة من عزوت العدو ونحوه والجمع العزاء والجامعة الذي جاهد
 في سبيل الله وذلك وسعد وطاقة والحدود المعنى والحق صفة الكلام والحدود
 في المعنى والمعنى من اعدا بعينه عناه قال استغنى به لان فقتله والام
 الصيات صارت الواو تفسر بابقا والاقفا جمع القطف يعني الناحية والناحية
 شرفه من صفة من الاشراف من الاعناء والاعضاء من الفصحة من بعض النسخ
 موزقة من ادرق الشجر خرج ورتبه والمرانه اشد الرحمة والعنان الميرام والفا
 المقصد والاحتكام والقيام على شيد اي العلم بالسيد وهو كل ما يطلب للناحية
 من جرحه او غيره والنبات البناء والشرف الى قرب والاسد ام البلى والستر طيبة
 صفة من الضمير صفة ما تقدم ونوب صفة الى الالف والافعال الاحصاء الى الاحكام
 القفا الفقه من انما الله على كل من العلم والاساس القطف في السبيل طيبة
 والامرات دعا للكلية من الافعال الناقصة والامارات جمع الامارات جمع الميرام
 النعم والاطوان جمع الطوفى والتمام جمع الخامة في السادة المعنى التمام الوحي وهو
 ضرب من طر العجا واول اكساي التمام هو البري بالتمام هو الذي في الفضل لبيوت
 ووسيت اي صرحت شارب العبد وعلا من من الواسع من العلاء سبيل الى وحدود
 الى اثره لبيته وكن في النسيان خلاف الذكر والحفظ والاحمد جمع الحديث والعطف
 في العمل المدين في سبيلها من العطف وهو ان يفي الرجل مثل حال القبط من غير

زوالها عنه وليس عيبا في الخطوة المحذورة من الرزق والمقاومة الضيق
 والحذو ونحوه ارتفع والعضد الساعد وهو يمد حركته العطف اليه من عطف
 اي يلبس والليل الفرسان قوله وهو السلطان عطف على قوله عطف على قوله
 سلمة وقوله وهو الذي في بحر الخليل وحضر مع ما يتعلق به عطف على العلم
 والفن في فقرات نصحه اي سبب ان الخت يروى به او ساعدت على ان
 واليمن والايان به وله الخليفة الموصوفه بصفات العالي ذات اليد واليد
 مثال من القرابين محذوف على الاستعانة باليد واليد في الشرح والحد والحد
 والنسبة المبلغ ومن صنفه الاشتقاق والناس النافذ في رتبة النظر
 ثم رجع في صنفه التوسيع حتى جسد واستيفت اي اريت بالهوى وهو القيد من بين
 به من مقامه والرجل بالشرح والرجل وهو خلاف الفارس من شريح المجد في شريحه
 في شريح النور قد به والعطف النفس واضعنا التي لما الشئ الى اليه وحسن الج
 والفتان الملقن والفتان الملقن الضعيف حتى ظهر وعرض في العيون الظهور على الامر
 والفتح الامان في الموهبة الامانة والكرامه المذون في الصفة كاستد المشهور
 الملقن من تحت السيف ملائكة والخلان مع الخليل والخصم جمع الملقن وشعروا الى
 يعملون بها عبا بها الى عبا من المشبه او من الاشياء يقال اشاء عكر السلام
 اي جعله ماحبا لكم ونايما وشكره في اي خول من الشكر وهو الشا على الحسن
 او جزل من شكره له ما صنع اي جرت به والنايما الماساه يقال عانا ونهنا
 والمذنب في العمل يقال كذبت الشئ تحته والمذنب العبد والنصب انفع اي يعل
 منع اليه نفع اي اسكنه وضع قال الفرائد لان نفعه وبقوم من جاي طلب
 اليه الماحبه والمنا والمنا ربه والمنا المند والمند يكون يعرفون يقال تكب
 عن الطريق تكب كوبا اي عدل والبشر المتفتح يقال بان الشئ يابا من واما ان

اسي

التي هي من اهل النعم والنعم وحيال الشئ واهو به يقال صوره الله صوره
 تصور العين العلم ورواها الشك يقال منه يفتت الامر بالكره والفتت
 واشتفت وشتت كله يعني تفقد المكاره والجور اي الممنوع من العناد
 للاختصاص والى الفرائد من الاستعانة التوسيع والكلمه والاستعانة
 المقصود والشرح والتوسيع واذا فانه المجهول الى المشبه كالمعين الما ومن حقه
 الخلق والمنا عن النافذ وراعاة النظر واما ان ذلك لا يفي على المذنب **ويستأنس**
 لما ذكره من ان الخصم الموصوفه به اعينات ولا يفيهم العيون فيكون في الامر ممدود
 الا انه استعمل في القسم والادخل فليلا لدم دفع بالاشياء والادخله كمال القسم والشر
 محدود والمقدور في القسم في امر في القسم هو من امر الله اختلفت بينه وبينه
 عن نراي منه فلا رام المطلب يقال غفر على الشئ اي جرد واشتد ويقال رمت في
 اردته ورواها اي طلبة والطباع والطبع والطبع السبع في حال الانسان
 والله دسوس المصوم ونفسا الى داع وشاع يقال فشا شوا وشوا وشوا
 الماحبه يقال جاد له محبته وحبا لا ان يحا صبه والاسم الملقن والمقدور في
 رواله الملقن واليك يقال جدد محبته حسو واولا الشا الملقن هو الملقن
 ما هو جدد كالالمحل والمنا جدد فيض الاحل والمنا بها الدنيا والعين محبتي الي
 محبتي في التوسيع جدد الفاعل والتوكيل اظنه والمنا على غير كذا لاسم
 التكلان واليكت قبل واوب يقال انا بكت اسد اي قبل فتاب قوله وقفا
 سدا جدد هو جدد والمنا في جدد جدد جدد في جدد الملقن من جدد الملقن
 وقوله فليكن كمال الطباع الملقن والعضد ههنا حريا موصرا العبد والنا
 الخليل وقوله فليكن قاضي القسم اخر لوكيد الاعتناء على اسم في جدد التواب
 وقوله وقفا في الا باسمه اقل حريا فليكن كمال الاعتناء في جدد الملقن

يلج شام

اسما في النفس وبنوا في وجهه فخصيص من غير الوصفين **قوله** والادنى على كون
 اللفظ اللفظ الوصفية بالصفات الظاهرة أي كون هذا اللفظ اسما والادنى
 الواجب الوجود المسمى لجميع الحوادث وجميع الصفات دون سائر اللفظين
 ولم يقل اللفظين أو اللفظين في حيز اللفظ على كونها اسما فخصيص جميع الحوادث بالادنى
 الاسم وانما قال بوجه لا يبين الحكم بالوصف المستحق وان كان على ما قد
 الاشتقاق في اللفظ لا دلالة له على اختصاص الحكم بها الوصف لا لغيره وان الحكم
 بغيره في اللفظ لا ان الخصيص بكون وصف دون غيره بوجه اختصاص الحكم به
 ولعل قوله اختصاصا من حيث انه اللفظ بوجه دون وصف غيره بغيره في اللفظ
 الاسمي ان يحد من حيث انما هو بلفظ الصفات ولنا في هذا اللفظ اسما للادنى
 الوصفية وجوب الوجود والاشتقاق من جميع الحوادث اسما على ان يكون اسما
 تعالى في جميع الصفات **قوله** بل انما نرى في اللفظ الوصفية في جواب ذلك فيكون
 وجوب اختصاص اللفظ بكونه من عدم ايهام اختصاصا بلفظ الوصف دون
 في اشتداد اسم الله على غير اسمها انما يستقيم لولم يتغير من اللفظ الوصفية في كلام
 الشيخ حينما قال هو الله او انما في الكلام فيكون ما يتوجه الحكم فيه الى ذلك المقيد
 يكون ايهام اختصاصا من حيث ان يوصف دون وصف غيرها وانما هو اسما
 يتقدم بان اسم الذات لا يستحق جميع الصفات لاحاطة اللفظ على ما انما هو في
 اللفظية يقتضي ان يكون المحمود عليه من الاسماء وغيره من صفات الكمال فيكون كل
 الاول انه لم يتغير من الاسماء فصار اللفظ لا له على اشتقاقه لغير هذا الوصف فقط
 بل انما هو من حيث انما هو على اشتقاقه في اللفظية انما هو في كذا اسم الذات للصفة
 على اشتقاقه تعالى في جميع الصفات كذا في اللفظ الاسمي في اشتقاقه على اشتقاقه
 احد في صفات الاسماء متلا مع الصفات من اقسام يتبعها الى غير ذلك

لم يتغير من الاسماء ما لا يستحق في الوصف المذكور بل انما يتغير من بعد
 الدلالة على الاشتقاق الداني لنفسه على اشتقاق الاسماء في اللفظية هذا
 المقام ان ههنا اربعة معاني المحمود والمحمود والمحمود والمحمود وكل منها
 انما هو عام شفع او مختلف فيكون من غير صفات ولا ههنا ان خصوصية
 كل منها لا يقتضي خصوصية الاخر وكذا يجوز ان يكون اللفظ خاصا
 والباقي عاما وبالعكس وكذا يجوز ان يكون اللفظ احد من اللفظين خاصة
 فيكون الثالث الاخر وبالعكس وكذا يجوز ان يكون اللفظ الاسمي او اللفظ الوصفية
 والادنى او الاول والآخر في جميع المقامات فيكون بلفظ الوصفية في اللفظية
 يظهر وجه ملائمة الشارح الملائمة فيكون اسما ههنا في اللفظ الوصفية
 فيكون بلفظ الوصفية فيكون اسما في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية
 فاسم الاشتقاق الداني في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية
 حقه على اللفظ في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية
 في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية
 ان يحد من اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية
 وصفه دون غيره في جميع الاوصاف في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية
 من غير اشتقاق باحد من الصفات في جميع الاوصاف في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية
 ان الشريف الخليلي رحمه الله في خواص الصفات والاشياء في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية
 الاشتقاق في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية
 كذا في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية
 جميع الاوصاف في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية
 الصفات او اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية في اللفظ الوصفية

شاعلي ان الداء لا يستحق الخلد انما يلد له الموت من حاله وكذا في غيره ما لا يخفى من غير الثاني
 ان العباد ان الظاهر قد تقدم فليكن الخلد بالانعام المرد من انهم او الختم ولا بد
 في الخلد منها الى عقوبة اسم الداء من كونه وما ذكرنا من حاله ان يكون له في كل
 اسم الداء يظهر في ذكر اسم الصفة المستند اليه الوصف يظهر في كل اسم الداء
 له لانه على جميع الصفات لم يرد ان يكون الخلق في حكم العقاب المستحق له
 وقد علم ان الاختصاص في انما به يحصل في الكلام ان ذكر اسم الداء في كل صفة
 وفي حاله انهم من ذكر الداء فيصير في يد الله في الكلام انما لم يكن من حيث يقتضي العقاب
 منه كان المحكوم عليه يقتضي بغيره على المحكوم به من غير انما به يقتضي ما يقتضي
 وكان الاصل اخراج الكلام على مقتضى الظاهر عند عدم ما يقتضي خلافه واذا وجد
 عدله من واذا عرفت هذا فنقول ان المقام يحتاج بعد و مقام يقتضي
 الانعام والاعتناء بالهدى دون ذكر اسم الداء فيصير في يد الله في الكلام انما لم يكن من حيث يقتضي العقاب
 لم يكن من حيث يقتضي المقام فنقول ان الداء في كل صفة يقتضي ما يقتضي
 الداء في العباد انما هو قوله تعالى ولله الحمد في السماوات والارض لا يدرك قوله تعالى
 ولله الحمد في الاول والاخر حيث تقدم اسم الداء في قوله والمقام مقام عدله لانه
 ان المقام في الاول المذكور مقام الحمد بل مقام بان استحقاقه تعالى واختصاصه
 بالحمد ليس في الشان حيث قال في هذا الحمد فاجده وانه لا يورث الحمد وورث كل
 من السموات والارض والطير في مثل هذه العادة بوجوب الحمد وان
 على كل من عباد الله من غير ان يورد اسم الداء في قوله الحمد في السماوات والارض لا يدرك قوله تعالى
 سموت الحمد وانه في المقام الذي في قوله الحمد في السماوات والارض لا يدرك قوله تعالى
 وظهر في لا يقتضي انما في العباد والاشياء **قوله** على ان مقتضى الشان عند
 ما هو في كل اسم الداء على اختصاص الحمد به لا في غيره وخالصه

على ما

هذا هو المقام الذي يقتضي
 انما هو في كل اسم الداء على اختصاص الحمد به لا في غيره وخالصه

من تمام

عدم الدلالة على الاختصاص وعلى هذا من وجوبه ولما لا يظهر من تقدمه في المقام
 المرد في السليم وقوله بان فيه ايضا يرد ان يقتصر الحمد في ما يقتضي دلالته على الاختصاص
 في المقام من غير ان يقتضي المقام مع انما له الاختصاص في كل صفة يقتضي
 ان قوله ايضا انما الى الانعام يعني انما المقام الاختصاص من لا يقتضي وعلى هذا
 المستدرك ان الشان ما يخرج الخطا ايضا من اختصاص الحمد له الاختصاص من انما به
 المقام بانما ان يقتضي المقام الى انما يقتضي المقام يقتضي المقام
 على الاخر على ان الشان كما ينبغي ويؤيد ذلك انما الاختصاص او بانما
 ان انما الاختصاص فيه يقتضي وهو الوجه انما في الفصل الذي يقتضي
 وجه الله وهو واحد حقيق على مقتضى الحق الاختصاص من انما به
 الثالث في هذا الامر الاول الحمد وان كان مقتضى قوله صاحب الشان
 على اختصاص الحمد وخرج به الشان وجه الله في جميع الشان في الحمد
 حقيق في جميع وهو الشان المقام ويؤيد من يكون الحمد حقيقا في كونه حقيقا الحمد
 كانت بالبيان في قوله تعالى الحمد حقيق في كونه حقيقا الحمد في كونه حقيقا الحمد
 احق به بالحمد في التوفيق وقبل الصبر الاول من الثاني الحمد والحمد
 الحمد الانعام او يقتصر الانعام الى الله بالحمد حقيق في كونه حقيقا الحمد في كونه حقيقا الحمد
 بان هذا التوحيد في الشان المقام **قوله** ويؤيد انما ذكرنا من مقتضى الدلالة
 على الاختصاص من حصول الكلام ان التوفيق بالاختصاص من الحمد في المقام انما به
 مقتضى المقام على انما به مقتضى المقام يقتضي المقام يقتضي المقام
 راسخ اليه كما يرد من الشان لان اختصاص الحمد به يقتضي المقام يقتضي المقام
 جميع المقام الا انما يقتضي المقام يقتضي المقام يقتضي المقام
 الاختصاص التوفيق في المقام يقتضي المقام يقتضي المقام

م

او جهته هذا او جهته هذا من الفعل مصدر رسد ثم عدل عن النصب
 الى الرفع فقال رعد الله من سلام عليك ثم عرف باللام مضى والمصدر رعد
 الى الرفع على ما قاله الدلالة على الدوام والنيات فكلمة التعريف المحصورة في
 حقيقة اسم الدلالة على الدوام هو ان يكون الجملة الاسمية شرط العدول لو كان
 نفس المصدر او قرينة المقام على ما قيل ان لا الدلالة المقام دلالة فاصحة ان العامة طبعه
 ظممه او يكون مجموع الاسمية والعدول والقرينة الا ان استناد الدلالة على انفسها
 المقام هو الاسمية واليه ذهب اهل التحقيق فلا يرد الانكسار بالذبح الشيخ
 عبد القاهر سزا لا دلالة له في سطره في اكثر من ثوب الانكسار في لزوم فان ذلك
 القول بان العدول الى الرفع دلالة على الدوام والنيات فيما في قوام الجملة الاسمية
 التي خبرها حرف تعدي تفيدها لا النيات والظرفية اختصار الفعلية وهي الاق
 راجع الى قولنا ان مرجع الجملة اربع المشهور الى شين ينبغي ان يفيد
 الاسمية التي خبرها ظرف مثل تجدد لا الدوام والنيات فكيف يستقيم
 قول من يكون الخبر جملة فعلية وبين كونه ظرفا اما الاول لان الظرف لا يتعين كونه جملة
 لا محال ان يكون الفعل واسم فان عمل فيكون مفعولا وان يكون مفعولا فيكون جملة وتسمى بالاسم
 اذا لم يكن جملة على ما صرح به النصارى رجه انه مراد بالانكسار ان المفعول من قولنا
 زيد في النار ثابت او مستقر لا يثبت او استقر اول ما روي به البصريون في المجلس
 في تلخيص لا يفيد قولنا تجدد لا النيات وقولنا ظرفيا اختصارا لفعله معناه ان
 الظرفية اختصارا لفعله فمعناه لم يتعين كون الظرف جملة واما ما ينادى به صرح به صاحب
 النشأة وغيره من ان مثل قولنا سلام عليك وقوله تعالى في الغد منه فيعد الثابت
 في اللفظ في الثبات قوله انا حكم من النيات على اليهو ويولد فيكون من كون متعلقين
 فضلا او اسما او ما ثباتا لما صرح النصارى رجه انه مراد بالانكسار ان المفعول من قولنا

انما هو مجرد في ما به امر فليظن وهو ان حرف الجر لا بد ان يتحقق بمتعلق لا يلزم من ان كان
 الجملة الاسمية التي خبرها فعلية التجدد وان كان الخلل التي خبرها ظرف اياه فليست متعلقان
 هذا المقام مما يترتب في الاقدام **قوله** والفعل انما يدل على الحقيقة لعل ان اذا
 كان المصدر سادا لمصدر الفعل يلزم ان يطابق معنى الفعل في الفعل في الحقيقة دون
 الاستواء في تلك المصدر من لا يلزم اها وانما في المطلوب معنى والا استغنى بما به
 المصدر من الفعل لدلالة الفعل على الثبات دون المصدر واجب **قال** المتبع دلالة
 الباء على ما لا يدل على المطلوب لا عدم دلالة على بعض ما يدل عليه **قوله** وتسمى
 لان ثبات الفعل الخ وقيدها بما مر من اشعار بانها ما يدل على كون اللام للثبات
 في الجملة وليس كذلك وما اورد عليه من ان المصدر المعرفه بنوعيتها بايقان ان قال
 في الثالث ان مراد الجملة بالمتبع على اعمار الفعل كما في جملة فيرفع ما ذكره في السابع
 رجه انه في نحو اني ان المراد بالثابت عليه ما قام مقامه في اداء مفعوله وتلك
 هو نفس المصدر رعد من اللام فيجوز ان يفيد اللام معنى لا يفيد الفعل **قوله**
 فالاول ان يكون المصدر فيه ما مر من العباد المذكور وهو الاشعار بالقول
 يكون اللام للاستفان في الجملة ولذا لم يذكر بعد الوجه في خبره الثالث وان
 ان يقال في توجيهه ان مراد النصارى مدنا توجيه كون اللام او المتعريف او كون
 الجملة الجنس مطلقا سواء استعمل اللام في الاستفان حقيقة كما هو مذهب البعض
 او بما رايت فيه المقام كاذب اليه الرخص في وجه لا توجيه كلاله
 فليكن يدل عليه ما في كلامه اذا الظاهر ان يقال بالانكسار ان ما ذهب اليه سمي
 على ان الجنس هو اللام والجمع وبما يندى به مع الانكسار ويظهر ان ما في الجملة لخصمه
 او لا يانه لما كان حمل المعرف باللام بمعنى المقام في الاستفان وكان الحمل عند
 وجود اللام صحيح نسبة الاستفان الى اللام ولو ساختا وانما يانه لما كان مذهب

المعنى ان الاستغراق من اول الكلام وانتم فيها منهم وجه كلام القائلين على
هذا الوجه ايضا لا وجه على وجه صاحب التفسير وما كان باهنا فانها
الاستغراق من الكلام وعدم انقضاء منه تردد ذلك ان الخلاف ذكره ان وجه الاستغراق
وهو ان الجنس هو السائر من الكلام خلاف الاستغراق لعدم تبادله بها ووجه
عدم انقضاء منه في اخر قول من قاله من ان التفسير هو الاعم من الجنس
المراد به الكلام في اللغة لا في السامع في استعماله انما هو الاستغراق
سواء كان معدا او غير معدا في المقام المحقق في اللغة اول دليل وانما شاهد
على الاستغراق في معنى الكلام يكون اول الاستغراق من الجنس في تخصيص الكلام
بتفسيره الاستغراق كما هو على علم غير وارد اذا اراد بالمراد من التفسير الصارفة عن اللفظ
الجنس من حيث هو كما هو السائر من اطلاق التفسير فلا دلالة المقام للفظ
حال هو ان اللفظ الجنس من حيث هو وانما به من اول الاستغراق على التفسير
الى اللفظ السامع ليس الا الاستغراق بظلاله كونه اول دليل وكذا التفسير
كما ان علمه واوله ان اراد به التفسير المحجوز للاستغراق فلا يحد الى ايضا
منه مكان الاصل وهو الجنس من حيث هو الفصح من ارادته وكذا ما قبل انه ذكر في
المراد من الرابع هو العبد الخارج لا من حيث التفسير وقال التفسير الاستغراق
لان الحكم على تفسير الحقيقة دون اعتبار الايراد دليل الاستغراق بعد ما لم يكن هذا
بان المتبادر السامع هو الجنس لا زاد ذكره في النوع انما هو الظاهر من الاصول
الباحث من اوله الاحكام المتضمنة بانها في الخلقين واد بالمرحان في المجرى بالنظر
الى الحكم الشرعي لا بالمرحان باعتبار الموضوع بل عليه دلالة وانتم تولى قبل هذا
قد لفظ اللفظ والاستغراق من موضوع تعريف الحقيقة ولهذا ذهب المحققون
الى ان الكلام لتعريف العبد والحقيقة لا غير فظهر من هذا الكلام ان الاختلاف

من اية الاصول والعرض في كلام التعريف للاختصاص ما قبل في الجواب عن هذا
ذكره من ههنا الاصول وما ذكره هنا قول اية المعاني او على ان
الكلام لا يفسد سوى التعريف الخ هذا الوجه بطله السامع في شرحه التفسير
عن التفسير في معنى هذا القول المراد بقوله فان لا يكون فيه استغراق في معنى
من ان يكون فيه قول الكلام او الاسم على ما سلف فيقول كلامه ان الاستغراق المستغنى
ما هو من اول الكلام او الاسم ولا يحتاج الى استغراق في معنى المقام كما صرح
به في بعض المواضع فلا بد عليه الاشكال با حيل انما اراد به ان لا يكون في
استغراق هو من اول الكلام او من اول الاسم في نفسه فلا كلام في صحة هذا المقام
لكن لا وجه له وجهه احتياط جعل المراد في هذا المقام الجنس دون الاستغراق
وان اراد ان الاستغراق هناك احل نظامه انه غير لازم ما ذكره في هذا وجه
لزومه انه امر يخص الاستغراق مع المفرد المحقق في الكلام الجنس في موضع من موارد
استعماله وبطلان الظاهر من ان معنى اطلاق صاحب التفسير في كلامه وانما
في الشارح كلامه بعد وتوجيه كلامه وقيل السبب في اختيار الجنس
ان دلالة اللفظ على الجنس في على اختصاصه باسمه في الاحتجاج بها الى
استنباط المقام مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الالفاظ
وغيره في مورد الاحتجاج ههنا في ناديه ما هو المقصود اعني استغراق الحامد
عن عرج من الى وجوبه له الى ان اراد على الجنس معنى واحد مستعار فيه القائلين
والاحوال واورد عليه انه اذا استعين بها صار اختصاص افراد الجنس بغيرها
به واد السبب في لفظه هو ان المقام صار معنوية ههنا والاول اولى من اختيار
المراد واجب بان الاختصاص بين الالفاظ ان كان المقصود اختصاص الجنس
فلا يظهر ان كان اختصاص الالفاظ بعد جعل اختصاص الجنس في الالفاظ

هذا بعد ان يقال ان من المبالغة القول قد يفسد ان يثبت القول من ان
 بالكتاب ما لا يدعوا اليه حجة من جهة او يثبت مع استقامته وجه وحل من
 ان المبالغة وتخرج ان جهة المبالغة لا يجوز بوجه انهم حكموا باستماع المبالغة
 من المبالغة في مثل ما ضربنا لا زيدا بها على وجوب ذكر المبالغة منه ومن التفسير
 من ان العمل على علم منزلة المصدر عطف على الموصول لما فيه من غاية المذهب
 وكذا جعل العلم على علم بغيره المبالغة في علم وفي العلم وكذا جعله في
 التفسير المبالغة في العلم وجه من جهة من علم وذكر احد مفعولا لانهم على تقدير المبالغة
 والاقبال مع جهة المبالغة من علم **قوله** انه في هو من اوصاف العلم اشارة
 وجه المبالغة في ان يكون الانعام الذي هو من اوصاف البهائم هو ما هو ولا
 وبالذات بخلاف العلم فان كونها محمودة عليها ليس الا بالانسان والوحش كانه من ان
 الذات انما هو محمودة باعتبار انما فيه من صفات الخلق والحمد للذات على عباد الله
 ملاحظه صدر في هذا عند الانعام بما يكون المبالغة على كونه مفعولا كونه
 على انما في انما **قوله** ولم يفرغ من المبالغة انما في هذه المقدمة احلا على وجه
 الاستدلال في تصور المبالغة عن الاحاطة به واما الاصل وجه الاستدلال فلا
 يفرغ من انما من المبالغة في العلم وجه من جهة واما مطلقا فلهذا من
 السامع كل مدقق مكثر حسب انفسا المقام بان يقول قصد المقام
 وقد حكم المبالغة من غير وجه او قصد التخصيص بالعلم ما ليس المقام
 الا انهم تركوا المبالغة في العلم واما في قوله عن الاحاطة في علم انما في
 تصور المبالغة في العلم وان علم في العلم على الاول اما ان علم الاحاطة
 على ما في التفسير والاحاطة في العلم في التفسير في العلم على الاحاطة في العلم
 الثاني تصور المبالغة في العلم لان جميع ايراد العلم واحصاها على التفسير

سعد

شدة ونقص نطاق البيان عن التفسير عنها اما على الاول فلهذا من المبالغة
 العبار عن الاحاطة على وجه التفسير فقط تصور بها ما في التفسير والاحاطة
 اخذوا ما على الثالث فلا تصور في العبار بالنسبة الى الاحاطة الا ان
 الا ان المبالغة في ما في التفسير بالنسبة الى الاحاطة التفسير في التفسير
 المقام في العلم الثاني انما ان علم الاحاطة على العلم الا ان علم الاحاطة
 التفسير او الاحاطة على الثاني في الاحاطة في خبر العبار عن الاحاطة على
 سبل التفسير واما على الاول فلما في العلم الثالث فلا في المبالغة عن
 الاحاطة على سبل الاحاطة فاصح بالنسبة الى التفسير في التفسير في التفسير
 الا انهم بما على ان تصور العبار عن الاحاطة اما هو بالنسبة الى البشر لا الى
 الواقع او الاستماع بالنسبة الى جهته تعالى وكما في قدرته في النظر الى ان
 التصور يحقق بالنسبة الى البشر في جهته تعالى في قدرته في النظر الى ان
 استماع العبار عن الاحاطة بالنسبة الى ان قدرته تعالى في قدرته في النظر
 في الاحاطة او على ان التصور مطلقا غير محقق بالنسبة الى العباد اصلا كان
 الاحاطة على سبل الاحاطة في ترك الاحاطة من جهته في النظر الى التصور من الاحاطة
 مطلقا او على سبل التفسير في ان قدرته في النظر الى ان قدرته في النظر الى ان
 ان وجهه على تقدير علم الاحاطة على العلم والعبارة على العباد على انما على
 تقدير علم على العلم في نظر المبالغة في العلم عن العبار او علمها على المبالغة
 منها في الاحاطة التفسير في وجهه ان جهة العلم لا يدل على العلم على
 ذلك التصور واما في وجهه وان يحسن التصور في وجهه في ما في ان يحسن
 التصور في كمال الاحاطة في المحسن تصور في الاحاطة في وجهه في وجهه في وجهه
 فيه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

ان نعمه ايمان قد اختلف في التفسير والتفسيرات اختلفت
في ايراد النعم على طريقته قوله فان لنق الانام وان منهم فان المستكر يعبرون والقران
وقوله وتبينها بالمواد والاشياء الى انه اعتبر ان لا يظن شيئا على رعايه ثم جعل الموعود
على العطف الى ما بعده قوله عطف الخاضع على العام فيكون قوله الموعود من الموعود
الى ذكر الخاضع بعد العام لمخروج النعمه من ذلك بعد ان يقال مع قوله عطف
الخاضع على العام ذلك بطريق العطف بعد العام لتساك شئان احدهما ذكر النعمه
والاخر ذكره بعد العام بقوله رعايه عطف الموعود وقوله تبيينها على الثاني وقوله
فان لم يعلم يخصم بعد التبيين انما النسب والادب بقوله مالم يعلم على ما يدل من النتائج
مالم يعلم بقوله انما واخرها دنا وقيل ذكره ليعلم السمع اوله ثم يرد الموعود
بان يراد بالعلم احضار الموعود عنه وتذكر المنس وقيل في هذا التصريح انه
تعالى رعايه من خصم الخيل لما ذكره في العلم واستدل بقوله صاحب
الافتاف في تفسير قوله تعالى علم الانسان مالم يعلم فتدبر قوله الخيل
الى نور العلم وفيه حيث لان هذه القايه مستفاده من التعليم بلا شبهه
قوله كما انشأه في قوله تعالى خلق الانسان على ايمان حيث ذكر سبحانه
نعمه البيان في مقام الامتحان في تمييز الانس من سائر المخلوقات **قوله** انما
الى الجمع كما هو بغير كون الراد بفصل الخطاب القران بل هو غير مستقيم
او غير المنس حسب ما فضل من ادنى القران ولا احد سواء او في القران
ويمكن تفسيره بان لا من من سواء لم يؤت القران كغيره قد اوتى من الله
فما تبعه من امة القران اللهم لان راد من سواء الانس ولا دلالة لبيان الله
تعالى به انما افضل من ادنى القران ولا دلالة به على كونه افضل جميع البشر
وقوله رعايه الخاضع الى اوجه تبيينه على ان فصل الخطاب على المعنى من رعايه

فقد وعلى ان الخاضع لقوله او لا يظن شيئا النسب ولكن جعله من رعايه
بدل وانما هي في قوله راد بالجميع من الخطاب غير العطف على من المبالغة تكون
الموعود تبيينها لا للموعود بل ليعلم ان قوله الفصل له طلب من قوله رعايه انما مبالغة بقوله
باعتبار كون المصدر من المعلوم او المجهول لا ان الخطاب موعود على الاخرى بقوله
مبينه الى قوله بتساوي لا بنفسه عليه وقوله ولا تفسر فاه عطف عليه
اصلها اهل بل اهل قال في شرحه للكتاب لم يسمع من بعض الا اهل
وان كان المصدر ال خبير من له حظ او تعليمه وقوله خصم استدل في الاثر
وسر له حظ تبيينه على ان فيه تخصيصا بينه وبين غيره حيث انما قال في
الاصلاح من المبالغة والحق وهو ذلك لا يقال ان المعنى والاسلام وال
البيت وغير ذلك كما يقال اهل ولا يضاف من الفصل الا الى من له حظ
انما المراد به في الدنيا كالنبي والذين آمنوا قال في قوله وفي بعضهم ان الا
هو الغرابة بتساوي والاهل الغرابة كان لها مع اول **قوله** جمع ظاهر هذا
ما ذهب اليه البعض وهو المشهور ولكن الحق ان رعايه لا جمع على اهل وجه
صرح في شرح الكتاب حيث قال في قوله ان جمع فعل على اهل حيث
حق في ان الجمع باجمع محب بالكره حيث صاحب كره وانما راد محب السكون
اسم جمع كره وانما راد في قوله صريحا راد ما جازي الفصل اجاوها انما رادها
علا من الى عسى وها جمع حان وانما الحق ان المثل جناسها ما به
لان رعايه لا جمع على اهل بل انما السامع وانما اسماها دوامها جمع من
وحب الا ان يكون هذا من المواد على ما هي في الامثال فعلى هذا الاظهار
جمع ظهر تبيينه بالمصدر **قوله** جمع خبر التثنية اراد بها صفة مستهد
واحد معاخير التثنية لا خبر اسم التثنية وهو لا يجمع ولا يوزن

لان جرد من صيغة الاصلية وهو ان فعل منع من اجزاء التفرقة التي هي
 جارية في الفعل التفضيل عليه وكذا كونه في الاصل على الفعل في حنف الحذف
 لغز استعماله ولما قد يستعمل على الاصل منع من اجزاء ما على صورته الخالية
 وهي جبر التحفيف منه قال الجوهري قد دخل خبره وشدة وحذف
 وكذا في امره خبره وخبره وقال تعالى او تلك لم الخيرات جمع خبره
 وهي النافعة من كل نوع قال الاخفش انه لما وصف رجل فلان جرائد الصفة
 ما دخلوا فيه باللفظ ولم يردوا انه اصل واستعمل الزحيري في قوله
 الصفة والمصدر ومن التفضيل ما تنبيه قوله تعالى ما نسخ من امره او
 نسخها ما غيرتها او منتهى الاية حيث قال هو مصدر في الخبر ما هو
 وعلى مثله في الخبر افعال اول الصفة والثاني التفضيل والثالث المصدر
 قوله جمع خبره بالشد ما لا يضر من اسم التفضيل وما لا يضر في الاصل
 والاكثر ان يكون الاحبار جمع خبره خبره قال صاحب الانسان قوله
 قال من المصطفين الاخبار اجمع خبره خبره **قوله** اصله بما لم
 من خبره خبره الصلة اشار الى مذهب من يقول ان الواقع بعد ما هو متعلق
 الفعل المجدوف وما بعد الف حمله مستقلة وليس ما تقدم جرائد فعله
 كانت او غيرها والمصنف انه جزء من اجزاء الجملة الواقعة بعد الف واليه ذهب
 اكثر اهل التحقيق قال الشيخ ابن الحاج لا تراعى في ان اما موضع التفضيل
 لتفضيل محل ولا سلبا من شيء الى ان ما بعد هاشي لم يرد حكم من الاحكام والى
 قالوا على المعنى الاول انها للتفضيل وعلى الثاني كلمة فيها معنى الشرط لا ان
 الاقسام على الاول لا يرد انما قد ذكر الالف مطلقا وقد لا يرد الا قسم
 واحد كقوله قال ما الذي في قلوبهم ربيع والنزوم حذف الفعل بعد التفضيل

هو تامة خبره خبره

واحد

واحده كما انزوم حذف متعلق الحروف اذا وقع خبره والنزوم ايضا ان يقع منها وح
 هو انما يكون كالتعويض عن الفعل المجدوف ثم اختلف في ذلك الواقع فيهم من ذهب
 الى انه جزء الجملة الواقعة بعد الف مقدم عليها لذلك القرض منهم من ذهب الى انه
 متعلق بالفعل المجدوف وما بعد الف حمله مستقلة ومنهم من فصل بينهما اما ان
 يكون الواقع بعد ما يقع على ما بعد الفاء فيه مع تقدمه عليها ولا فان يقع على
 هو المول الاول والاذا كان في المصنف على ما صرح به المحققون هو الاول واليه
 مال صاحب الكشاف والمصنف الاسترابة الى ما في النسخ ابن الحاجب وعرفهم
 وقاهر كلام الساج هربا على اخيه والمذهب الثاني ان ذلك قد صرح ابن
 الحاجب في اوضح المنصل بطلانها ومن اراد معرفته وجه الخلاف فليطالع فيه
 وقوله فوقف كلمة اما وقع اسم الخ فيه نوع مخالف لما جئ في احوال متلفات
 الفعل في حق قوله تعالى واما نود بعد ما هم من المذهب الصحيح المختار حيث
 قال في حذف المذموم الذي هو الشرح اعني كمن من شيء اثم مكاه مذكوم القاء
 وتغير بحم بنوعه موقعا ازاله لما عسى توهم انها في الاصل مضافا الى ما
 وهذا الوجه بل لان ما حرف ومما اسم ولم يبعد في كلامهم كون الاسم التفسير
 مرفوعا على خروج الكلام عن الاستقلال بالان لا بد من قوله انه الشرط
 او على خبره في الحروف ساقط ولو لم يكن وهو ما في من اللفظ مع كونه قياسا على الحروف
 او التفسير في التفسير على حسب المعنى دون التفسير او لا غير حسب المعنى اعلان
 وما على من سببوا من تفسير اما زينة فيهم بما لم من شيء فيهم فيهم فيهم
 بان المعنى الحذف ونحو حاصل الكلام واللام ان في مع اما انزوم ما بعد ما
 لما قبله لم يرد المعنى التفضيل الى ان اصله كما ذكره في اصله على ما صرح به الساج
 المرفوع واليه ذهب عيسى الساج بما سيجي اما كمن من شيء فيهم فيهم فيهم

في الدنيا شي يقع بمصر فقام زجر حرف الشرط الذي هو ملزوم الجزاء على كل من
 لا له ليس الفرض الاصل انما هو الملازمة من الشرط والجزاء لزوم ما بعد ما
 لاقبل لزوم الجزاء الشرط كما مر انما وافق ملزوم القيام وهو زجر مقام ذلك
 الملزوم وحققت على ما ذكره الرضائي ان اصل ما انما ليس الملزوم وبتدريسه
 ان استعمال الشرطية كثير مع كافي التام فبذلك اما ان حرف الشرطية هو
 او جوابا وعلى الثاني انما ان حرف مع ضمير او بلا ضمير في حرف هو والجزء
 ان سبب نسب او جوابا مع ضمير مثل ان زيد كان مطلقا انطلق لا هو
 غير حرف الشرطية عن صورته مثل النسب الى الفقه وان حرف هو المفسر
 وجب التفسير لانها ما على وجهها الاصل مع قطعها وجوبا عن مقتضاها
 الاصل اعني الشرطية لا مفسر وهو كما لعموم مستكنة وبالنسبة لاجل جرحها
 وجوبا لانها نصير كما لا يثبت في الظاهر حرف الشرطية ولا بد ان من ما يكون
 كاللغة لما من مقتضاها الاصل مع لاجل على هذا التفسير اما ان حرف شرطية
 جميع ما يتعلق من انما على وجهها وهو السبب ولم يبق في الاصل او حدث
 مع بقا بعض ما يتعلق به وبتدريسه فعلى الاول يجب الثاني جرحها بالرد
 بان ما في الاصل حرف الشرط لان انما على السبب فحقها لما يفر صرح حرف
 السببية هو اما انما في تطلق فلا بد ان من انما جزء من الجزاء المقصود
 تفصيل حقيقته مقام الشرطية فانه على ما تقدم من وجوب شغل ما لا بد منه
 من انما في كماله شرط مع شرط من جهة الجزاء كقوله تعالى انما انما انما
 المفسرين في روح ورجحان لا بد وعلى الثاني لا يجب بل هو زجر انما هو اما انما
 انطلقت وانما انما هو اما انما وانما انما انما وعند الكونية اصله ان
 الشرطية جميعا انما انما على ما تقدم من تدبيرهم في اما انما تطلق

الطلب

انطلقت **قوله** لزومها الف الملازمة للشرطية غلبا انما انما استعما لا بد
 وذلك في انما انما الجزاء لانه اسميه او فعلية انما انما او جرح ما هو جرح
 منصرفا او متصرفا مع قد لفظا او تقدير او مقارعة مع احد حرفي
 التفسير وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 تلتزمه وقوله تعالى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لتت قلته فتدريسه وقوله تعالى انما انما انما انما انما انما انما انما
 صدقت وقوله تعالى وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 جمع غيرها الاسلام دينا للذين قبل منه **قوله** لزومها لمصوق الاسم اللازم
 للبداية قبل ان يقع اللازم منه للمصوق في انما انما انما انما انما انما
 وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 في المختص في الاسم لازمه للبداية واجب بالاسم ايضا لازمه للبداية
 ملزوم العام انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 كثر لا بد للبداية لكن يعطى هنا حكم اللازم ويقام مقامه ولما كان اللازم
 للبداية هو الاسم لان ينبغي ان يكون هي لازمه لا انما انما انما انما
 من هذا اللازم لجعل المصوق الاسم هو الاسم لازمه لا انما انما انما انما
 لا يترك الله في المصوق قايما مقام لازم البداية في جملة ولما كانت الاسمية
 حقيقة منه للبداية خارج عنه وروى ذلك من ما قام مقامه وهو المصوق
 لجعل الاسم اللاحق متاخرا عنها ولا يحق ما في هذا الجواب من انما انما
 الجواب ان المراد بالتفسير المستلزم اللازم العاقل انما الاسم كونه اسما في اللفظ
 اسمية للبداية بقرينة وصفه بالملزوم والمساخ بقرينة مسحون في الاسم المقطوع
 والادبا ولما صرح في مختصره والاسمية لازمه للبداية وقوله قدما نحن بالان

وأما ما لا يقدّر إلا ما كان هو ما كان في المردوم الدنيا بشرط لا يزوم الأسماء البتة
 ففقدان على شيء لا يكون إلا على الوجه الذي كان عليه حال وجود المقتضى وليس
 بمسألة كذا تلك إذا الاسم كان كذا في غير ما لا يقدّر ولا يتم ما كان عليه في التسمية
 البتة بل لا يلا حقه ولا يفي إلا في المقتضى لا في الاسم لها لا الاسم بل في
 يقتض حقا ما كان ولم يوجد بقاء في على الوجه الذي كان عليه ما كان ولما كانت
 بقاء لا يمكن بل يقتض حقا الشرط بقاء لا زوم وهو مقتضى حقا البقاء بقاء
 اسم الثاني من البقاء باعتبار اسميه وهو مقتضى الاسم الأول لا في المقتضى
 بل في ما كان مقتضى ما كان يجوز أن يكون مقتضى الشرط وقوله وأما ما لا
 يقدّر إلا ما كان مقتضى البقاء وإن يكون كل منهما داخل في كل منهما والمقتضى في
 يجوز أن يكون مقتضى الحق وهو مقتضى ما كان على مقتضى حقا
 وأما ما كان مقتضى حقا بقاء لا يمكن بل مقتضى حقا في مقتضى حقا البقاء وهو
 الاسم في المقتضى المقتضى وأما في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 لكن من مقتضى حقا المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 لأن مقتضى حقا هو المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 لا راجع إلى ما كان باعتبار اسميه من المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 إلى المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 سارج كتاب سبويه حيث قال إن ما حرف قبل كلام سبويه على أنه مقتضى
 في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 لا سيما الثاني في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 مثل ما كان مقتضى حقا في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في

في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في

لا يقدّر إلا ما كان هو ما كان في المردوم الدنيا بشرط لا يزوم الأسماء البتة
 ففقدان على شيء لا يكون إلا على الوجه الذي كان عليه حال وجود المقتضى وليس
 بمسألة كذا تلك إذا الاسم كان كذا في غير ما لا يقدّر ولا يتم ما كان عليه في التسمية
 البتة بل لا يلا حقه ولا يفي إلا في المقتضى لا في الاسم لها لا الاسم بل في
 يقتض حقا ما كان ولم يوجد بقاء في على الوجه الذي كان عليه ما كان ولما كانت
 بقاء لا يمكن بل يقتض حقا الشرط بقاء لا زوم وهو مقتضى حقا البقاء بقاء
 اسم الثاني من البقاء باعتبار اسميه وهو مقتضى الاسم الأول لا في المقتضى
 بل في ما كان مقتضى ما كان يجوز أن يكون مقتضى الشرط وقوله وأما ما لا
 يقدّر إلا ما كان مقتضى البقاء وإن يكون كل منهما داخل في كل منهما والمقتضى في
 يجوز أن يكون مقتضى الحق وهو مقتضى ما كان على مقتضى حقا
 وأما ما كان مقتضى حقا بقاء لا يمكن بل مقتضى حقا في مقتضى حقا البقاء وهو
 الاسم في المقتضى المقتضى وأما في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 لكن من مقتضى حقا المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 لأن مقتضى حقا هو المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 لا راجع إلى ما كان باعتبار اسميه من المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 إلى المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 سارج كتاب سبويه حيث قال إن ما حرف قبل كلام سبويه على أنه مقتضى
 في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 لا سيما الثاني في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في
 مثل ما كان مقتضى حقا في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في

على ما يشعر بها صيغة الجمع بهذا القرن بوجوب عدم معرفتها بما سواه وانما سواه
وان لا يلاحظ من انما له العلم ادنى منه في افان له معرفة المدعى فيكون من ادنى العلوم
سواء لا يحصل في فقهه سواء حصل الاجابة على الاستفاد في مقام المسألة في المدح
ادنى حصل وينبغي ان يقال هذا المقترح لا يستقيم سواء كان المقصود على كونه ادنى
الجميع او على كونه من جملة الادنى اما الاول فلان دقة المعلوم انما رخصت في العلم
لا كونه ادنى في الجملة فصار كونه ادنى للجميع وانما الثاني فلان ما يحصل من حاله
لا بد ان يشتمل على ما له دقة ودقة المعلوم كما مر انما بوجوب نفس دقة العلم
والعلم انه لا يتحقق كونه في اعلى مراتب البلاغة انما بالمعرفة المعرفة على وجه
التحقيق كما سبق وهذه المعرفة لا تحصل الا بهذا العلم وما سبق في علم الكلام
في صاحب النور من اثبات كون التمران معجزا وان الخارج فكونه في اعلى
مراتب البلاغة فانما يتوقف معرفته على وجه التحقيق على معرفة قوانين
هذا العلم وهذا ما يقال ان اراد بهذه المعرفة معرفة انه معجزا ان الخارج
فانما يحصل من علم حاصله يعلم الكلام ايضا وان اراد بها معرفة ان الخارج
فكونه في اعلى مراتب البلاغة على ما هو الصحيح لا يلزم من انما حاصله يعلم الكلام
فقوله فكونه معجزا ان يكون علمه للاعجاز وتصور الطاهر وان يكون علمه للمعرفة
بحدود انصاف اي معرفة انه معجز لا حصل معرفته كونه في اعلى مراتب البلاغة
وهو ان لا يب هذا بغير فرق بينهما ادنى الاول يحصل معرفته للاعجاز
العلم به وان معرفة علمه بغيره او على الثاني لا يحصل الا بمعرفة علمه
والاول يحصل بغير العلم الكلام ايضا وهو الثاني وقوله لا شتم له على الذوات
علمه كونه في اعلى مراتب البلاغة وبه رد لما ذهب اخر من ان الخارج للمعرفة
اولا شتم له على الاعجاز وعلى المعينات او لثباته عن الاعجاز والاشتمال

على ما يشعر بها صيغة الجمع بهذا القرن بوجوب عدم معرفتها بما سواه وانما سواه
وان لا يلاحظ من انما له العلم ادنى منه في افان له معرفة المدعى فيكون من ادنى العلوم
سواء لا يحصل في فقهه سواء حصل الاجابة على الاستفاد في مقام المسألة في المدح
ادنى حصل وينبغي ان يقال هذا المقترح لا يستقيم سواء كان المقصود على كونه ادنى
الجميع او على كونه من جملة الادنى اما الاول فلان دقة المعلوم انما رخصت في العلم
لا كونه ادنى في الجملة فصار كونه ادنى للجميع وانما الثاني فلان ما يحصل من حاله
لا بد ان يشتمل على ما له دقة ودقة المعلوم كما مر انما بوجوب نفس دقة العلم
والعلم انه لا يتحقق كونه في اعلى مراتب البلاغة انما بالمعرفة المعرفة على وجه
التحقيق كما سبق وهذه المعرفة لا تحصل الا بهذا العلم وما سبق في علم الكلام
في صاحب النور من اثبات كون التمران معجزا وان الخارج فكونه في اعلى
مراتب البلاغة فانما يتوقف معرفته على وجه التحقيق على معرفة قوانين
هذا العلم وهذا ما يقال ان اراد بهذه المعرفة معرفة انه معجزا ان الخارج
فانما يحصل من علم حاصله يعلم الكلام ايضا وان اراد بها معرفة ان الخارج
فكونه في اعلى مراتب البلاغة على ما هو الصحيح لا يلزم من انما حاصله يعلم الكلام
فقوله فكونه معجزا ان يكون علمه للاعجاز وتصور الطاهر وان يكون علمه للمعرفة
بحدود انصاف اي معرفة انه معجز لا حصل معرفته كونه في اعلى مراتب البلاغة
وهو ان لا يب هذا بغير فرق بينهما ادنى الاول يحصل معرفته للاعجاز
العلم به وان معرفة علمه بغيره او على الثاني لا يحصل الا بمعرفة علمه
والاول يحصل بغير العلم الكلام ايضا وهو الثاني وقوله لا شتم له على الذوات
علمه كونه في اعلى مراتب البلاغة وبه رد لما ذهب اخر من ان الخارج للمعرفة
اولا شتم له على الاعجاز وعلى المعينات او لثباته عن الاعجاز والاشتمال

الخالق في الاسلوب كلام العرب من الرضا في الطب والاشعار في البيان
 والمقام في القدر من جمع دقة وهي ما دون لطف والاسرار جمع سر وهو ما
 اخبر به كتم والسري جمع سبى والمقام جمع خاصية وقد مر اذا الخالق في القدر
 خاصية وقيل اسم جمع الخاصية بالشد من **الاشارة** فان قيل كيف التوفيق
 من ما ذكره هنا الى قول المصنف وجه ككشف عن وجوه الاحجاز انما هي
 نظم النثر في استارها حاصل السؤال دعوى الثاني من كلامه من وجهين
 احدهما ان ما ذكره هنا يقتضي اختصاص كشف الفناح عن وجوه الاحجاز انما هي
 ادراكها بهذا الفن وما ذكره الفناح يقتضي اختصاصه بالدول وهو على ما ذكره
 السارح في شرح الفناح فهو ادراكها لاختصاصها بدار الحكام في الكلام
 ووجه محاسنه الفناح منها تبيان والقفا في ان ما ذكره هنا يقتضي انما هي
 الفناح عنها بهذا الفن وما ذكره الفناح في اخر البيان من قوله وتفسير وجه
 الاحجاز لا يمكن كشف الفناح عنها فيبقى عدم الخفاء على ان الثاني من كلامه
 الفناح ايضا حاصل وحاصل الجواب التوفيق من كلامه اوله من ما ذكر
 هنا ومن ما ذكره الفناح بانه انما لا ثاني من كلامه اذ المراد بتقديم الخان
 كشف الفناح عن حرم المكان وصنعه والتعبير عنه بامر به كنهه في القافية
 وفيه لطف وهو لا ثاني الادراك الذي له نظيره في ادب البيان كما استقامه
 الورد في السورة فانه كما بالوجدان لطف وتفسير عبارة عن كشف حقيقته وبيان الخلق
 ابر المنطق استقامه الوزن في الحشبات كاللاحه فاجتنب ما وجوه من ذلك
 ليرتفع السارح وجماده في شرح الفناح ولهم ما في من قال
 خير كس وراي حسن ما هو مناسبه دل برأي أيهم وحيث التوفيق
 من كلامه ما اشار الى التوفيق من ما ذكره هنا ومن ما ذكره الفناح بانه وما ذكره هنا

ليس قوله وجه كشف عن وجوه الاحجاز لا يدل على انه مكن وحسنه الى التوفيق
 من كلام الاول له قوله في الخا احجازا يدرك بهذا العلم ولو باليد وفي المصنف
 يعني ان ما ذكره المصنف بقوله وجه كشف الخا انه يحصل من الاعتياد بعلم البالغة
 وقوله ما مرسته والاستعمال به دون وجه كشف عن وجوه الاحجاز استارها
 فانهم مدد ما ليس من الوجوه في هذا المقام يقول المصنف الكلام **قوله**
 وقد اشير الى هذا الى ان وجه الاحجاز الثاني في هذا العلم وقوله لا يعلم علم
 الاصول كشف للفناح اخذ بالخاصة وحصل وتقل بالمعنى وعبارتها المشايخ في الو
 البيان بعد القران من تحقيق لطايف قوله قيل بالارض بلقي لايه هكذا وان لم يعلم
 في باب التعبير بعد علم الاصول اقراسها على الزمرا دامة فقال من كلامه ولا
 اعون على ما على تاريل شتيها نه ولا اسم في ذلك لطايف كنه واسرار
 وفي الكشف للفناح عن وجه الاحجاز في السارح وجه انه اورد في هذا كلامه
 في اعتبارها بطلت وفي الكشف على الزمرا وتعلق الفناح على وجه كل من المصنف
 في العطف عليه والدا في من سئل بالفتح الاول عليه لا علم على ما صرح به في شرح الفنا
 حيث قال في الطرف ل اعني اب الفناح وجه العلم الاصول سئل برأي من الفناح الاول
 عليه لا علم او ما في الكشف من معنى الفناح على ما نقل عنه في الجواهر ان قوله بعد علم الاصول
 يتطرق الى كشف عن من المصنف بالمعنى في هذا الفناح وان وجه من المصنف انما يتطرق
 بعد حصول علم الاصول في الاحاطة به وعلى ما تقدم من الاول اعني بعد حصول علم الاصول
 عن كل علم سواها انما هي بالاشعار في وجه من الفناح من جهة العلم الاصول وجه
 فخلا عن المكنه وبهذا يدور الاسكال بانه لم يرد ان يكون العلم الاصول كشف
 الصلح ولو كانا كشف من غير ما الذي هو كاشف في العلم وهذا ثاني ما سبق من
 كلام المصنف والسكاكي وهو حصل في كشف في الصلح من ان يحصل ما نقل عنه

ج

ويسمى التشبيه المسمى استعارة بالكتابة فثبت ذلك لاخر المتفرع
 فثبت استعارة تخيلية بالاستعارة بالكتابة والاستعارة الخيلية على
 مذهب ارباب صنوفان هما فعلان في الكلام زمانا بحيث يحسن احد هاتين
 الاخرتين في كلامهما فيقولوا انا الجارنا انما انتى لشي ليس هو له وما
 نقل في الثاني وهو الصنع من ذهب الجواهر وهو ان يصرح بذكر المستعار
 بل من كره ودينه ولا يسهل الله عليه في الكشاف والظاهر ان سكتوا
 عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر الشئ الذي من وادنه فثبتوا
 بذلك الشئ على حقا والآن يذهب السكالي وسائر بذكر المشبه في الكلام
 بضم قريته مضبها وعلى ان نسب اليه وتضيف شيئا من لوازم المشبه
 به المماثل فيقول يذهب المصنف كما ذكره الشارح متبعية وجوه الاشارة
 في نفس المتكلم بالآثار المتبعية عن الاستعارة بالكتابة والاثبات
 الاستعارة استعارة تخيلية وكلامها من افعال المتكلم وكل من نقل وجوه
 الاشارة استعارة مستعمل ما وضعه وليس من الاشارة في شئ بل الاشارة
 اثبات الاستعارة لوجوه الاشارة وهو عقل وفي ذكر الوجوه ايهام وهو ان يذكر
 لفظ له معاني قريه وبعبارة اريد بالبعد حيث اريد بها معاني
 البعد وهو الطرفين والقرين وهو المنظر المحض من التشبيه لا اشارة في الشعر
 بالصورة لانه استعارة بالاشياء المحيية للوجوه او استعارة الصور
 المحسوسة لا اشارة بالآثار الاستعارة لما على الاول استعارة تخيلية واستعمال
 الوجوه في ذلك الاشارة على الثاني استعارة بقرينة وذكر شرط موضع ان
 يرمز الاستعارة الكلية على مذهبهم لا يلزم ان يكون استعارة تخيلية فالضابط
 في قوله الاستعارة بالكتابة انه اذا لم يكن التشبيه المذكور تابع بسببه لزم المشبه

في قوله الاستعارة بالكتابة
 انما هو ان يذكر
 الشئ المستعار
 ثم يرمزوا اليه
 بذكر الشئ الذي
 من وادنه

كان
 في قوله الاستعارة بالكتابة
 انما هو ان يذكر
 الشئ المستعار
 ثم يرمزوا اليه
 بذكر الشئ الذي
 من وادنه

قال انما له استعارة تخيلية وادان له تابع كذا في اسم فاعل الكلام
 مستعار له فكذلك الاستعارة تخيلية في بعض المنعارة في حال العهد
 ووجه وعلى مذهب السكالي الاستعارة بالكتابة على استعارة لفظ وجوه
 الاشارة والاشارة بالآثار المتبعية او الصور المحسوسة او الخيلية
 استعارة الاشارة واستعارة الوجوه لفظا استعارة بقرينة
 عتق وجوه لا يلزم ان يكون قريته الكلية تخيلية ولا يكون تخيلية كما
 لا يلزم ان يكون التخيلية قريته لها على ما صرح في كتابه حيث قال في المتن
 عنها اي وينقسم الى ما قريته ارمز به وهي كالات في انما بالبعد
 او ارمز به كالات في انما الرجع البطل هذا عايد ما يمكن من ذكره واثبات
 الاقسام في هذا المقام يكون غير الملام وبما ذكرنا يظهر من هذا ان
 مذهب السكالي في التخيلية على الثاني لفظ الوجوه الموضوع للوجوه
 الحقيقة المستعمل في الوجه بما زاولا على ان الاشارة الترخيص لفظا المشبه
 به اعم من ان يقرن لفظه الموضوع له او المستعمل منه بما زاولا **قوله** والقران
 فعلان منى منقول تخيم على انه مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت القران
 جمعه ومعنى القران واللاقوم يقال قرأت الكتاب جمعه وقران القران ثم
 مثل لا المدح المنقول اليها الى ان المنقول الى هذا المعنى بعد جعل المصدر
 بمعنى المنقول وعاء كمال المناسبة من المنقول اليه والمنقول منه وان
 فانما زاولا في خلاف ما اذا مثل من غير ان جعل المصدر بمعنى المنقول
 او لا فان فيه مجازا واحدا كما في مثل الاستعارة والوجه والشرح وفي قوله
 جعل اسما دون ان يقول اطلق اسما بالمنقول لا يخفى ان المقصود من قوله
 لتعلم المنقول على التي عليه السلام بيان المنقول لا العرف فاجوز لان

١٠٠
 ابراهيم المصطفى
 رحمه الله
 في سنة ثمان مائة الف
 من الهجرة النبوية
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ثمان مائة الف

المختصر من تفرع الاختصار على مجرد النظر عن موضع ما من الالفاظ بغير
 ان يذكر للاختصار من غير ان يفسر باعتبار ان صلاح الالفاظ يتوقف على كونها
 موقوفة على حدود صلاح الاختصار **قوله** من الالفاظ المختصرة الصالح الالفاظ
 اي قصر وتدرج على ما يستعمل في الحديث لانه بالبره انما استقامه وذكر
 مصدر لا يستعمل بمعنى الاستفهام وهو لا يوافق الهمز وسكون الهمز
 دون الالفاظ وقد قيل ان هذا من مصدره الالفاظ فيهم الهمز على القول لانه لما
 في الالفاظ وما يقال ان الالفاظ لا يكون مصدر الالفاظ الالفاظ ايضا
 لما في الغالب ان الحذف من الالفاظ لا يكون لانه لا يوافق التفسير في هذا
 يفتح الهمز وسكون الالفاظ او على ما قاله الفراء ان مصدره ما لم يفتح مصدره
 فعل مصدره على الجواز مصدره كان اولاً وما في كذا من قوله وقد استعمل
 الالفاظ في قولهم لا اؤكل هذا مصدره لما في قوله من الالفاظ كيف
 يكون من الالفاظ في التفسير وهو لازم وقد استعمل مصدره لما في قولهم
 لا اؤكل هذا بان يقال استعمله مصدره لما في قولهم انما هو باعتبار تفرع
 من التفرع وان كان معناه المختصر في التفسير والتفسير ما يدور في الالفاظ
 هذا ولما في الالفاظ ان لم يفتح الهمز في قولهم لا اؤكل هذا مصدره لما في قولهم لا اؤكل
 من الالفاظ في قوله على ما ذكر في الاساس من قولهم لا اؤكل من جهة نصب
 هذا على التفسير ان من نصب الجهد او الحال اي جهته ما ويرى ما في قوله لا اؤكل
 من نصب وكذا لا يوافق في قوله لا اؤكل هذا من الجواز في حال الفعل
 ونصبه على التفسير او الحال ومن هذا القبيل لا استعمل هذا في الالفاظ منكم
 وحينئذ لا حاجة الى اعتبار حرف المفعول الاول في كل من المصنف او جواز ان
 يكون الفعل في المصدر من جهة المفعول الثاني وان كان من جهة المفعول الاول

في كتاب التفسير
 في كتاب التفسير

التفسير

التفسير لا يجوز ان يكون المعنى في فعل المفعول ولا يكون في ما بعده من جهة
 على التفسير وان كان لا ان المعنى على اعتبار التفسير الظاهر في الاستقامة وكذا ما يدل
 من الظاهر في نظر الالفاظ المعنى والعامه وادراكه وجهه امثال اعتبار التفسير
 مثلا في باب المعنى وقد يقال المفعول المحذوف ما في قوله وهو المحذوف وانما
 عام مثل احد وهو وعلى الثاني فيكون المحذوف ما ذكره وجه الله وكذا على الاول وفيه
 اشارة الى انهم من جهة الالفاظ ولا يفسر في هذا من الالفاظ في التفسير في قوله
 لو صرح به الى مخاطب من الالفاظ ان يكون المعنى فلا اقل من ان يكون محذوف
قوله اضافته المصدر في قوله والعامل ما دل عليه اي التفسير من معنى الفعل والاعمال
 المتفرعة له اي التفسير في قوله من جهة ما في قوله من جهة التفسير في قوله
 اعتبار اضافته المصدر الى الفعل واخرجه من جهة التفسير فان الالفاظ اضافته
 الى المفعول وقيل في باب المعنى المصدر ما يفسر به الكلام وهو اضاف التفسير
 الى ما ذكره في الحال لان نصب الكلام الى معنى التفسير ما في قوله كونه اضافته
 والالفاظ على الاول انه يحتاج الى تقدير فعله لانه الكلام وبعد الالفاظ بالاشارة
 الكلام معني في ما على قوله في قوله انما هو صاحب المصوب جار مجاز في قوله
 جار مجاز في قوله لا يشاء وما في قوله انما على الثاني فلا جواز في التفسير من الفعل
 المفعول عليه اي التفسير لان الحال في قوله لا يشاء ما في قوله من الالفاظ في قوله
 بها معنى حرف التفسير وانما لا يشاء في قوله لا يشاء على ما في قوله لا يشاء
 على انما في قوله لا يشاء في قوله لا يشاء في قوله لا يشاء في قوله لا يشاء
 ذكر الالفاظ في قوله لا يشاء في قوله لا يشاء في قوله لا يشاء في قوله لا يشاء
 على انما في قوله لا يشاء في قوله لا يشاء في قوله لا يشاء في قوله لا يشاء
 الى قوله الاول بالاول والثاني الثاني والثالث الثالث والرابع الرابع والخامس الخامس

انما

مثل

يقال كان المنفرد حقا لم يقبله واعترافا بجهيم وقصود لم يبرهنه بحيث يكون
 في هذه الاعتراف والاشارة الى الاستدلال من الله عز وجل خلاصه وجعل نفسه
 بحيث لم يشأ ركه احد من سوال الشئ من متجانبه لبعده عن ساحة المرجح فقدر
 الله اليه لغير سوال الشئ من الله تعالى عليه نفسه فقرا حقيقيا او غاييا او
 لا يتعدى ان يقال فاحس كون تلك الموصوفات بالصفات المذكورة لم يبعد على امر
 معتد به ويصدق القول والاشارة لا يتبع مقبولة الا من قبله فقدرت عنان غنايته
 الى سوال الشئ من الله فقدر ما علمه والاشارة سائل الله من الله الشئ وهو
 في حقيقة نفسه ساعده فصار على سبيل الاستدلال لم يبعد عن المصواب وهذا
 اقرب ما يقال انه لما اورد في وصف كتابه بالوصف الشريف الشريف
 من قال تنفعه كان منظم ان يؤمن انه منظم في المبدء من غير ما جاء الى ان يسأل
 من الله تعالى ان يجمع به فقال له ان اسأل الله يا تالاه ساله ذلك المبدء
 ولا تدخل على اشياء كتابه على الصفات المذكورة وتوكله كما قد جعل الراوي
 بعد ان يقال فيه اي داع الى ولوه والراعي انه اذا لم يقدم المسئلة الى كون
 معلوما على حقيقته عطف الجمله القدره على الله في غير صورتنا سببا علميا
 ثم ان محركات العمل فينا سبب انفعليين انما ان يقال المدلول الى
 المضارع لنفسه في قصد الاستدلال الى السؤال مناسب لتمام حيا فلا يكون
 ماد كبروا عيا من حقا **فصل** هذا كان الانسحاب وذلك لان قوله احد وان
 لم يقع في موضع التعليل لما ذكره من قوله وانا اسأل الله وفيه اشارة الى السؤال
 في نفسه لا من غير ذلك ان الانسحاب ان يسوق المطلق على وجهه ليسر بالمصير
 لثنا سبب التعليل وما سال من ان قوله وهو حجب لما افاد ان يبعد تقدم التعليل
 استحسن منه فليس ينسحب **فصل** ونعم الوكيل عطف افعال على حقه وهو حجب الى قوله

وبالله العزة قد يقرر في حقنا ان من منع باليهام وحسب الاستدلال في اورد
 كما قد قلت فلا يقرر الرجل في حقنا ما يحسب المرجح وعندنا هذا المذهب لا ان
 المخرج موجود في الخارج ومنعه من الاخطار عنه ولذا قيل ان هذه الاخطار
 وما استنبهها فاحسب الاستدلال لعلامه فاحسبها من الاستدلال كما ذكر
 الفاعل في الرضوان في الجاهل وغيره من وجوه من الشئ باه ما وضع لاشارة
 المخرج او الدم ونسب ايضا ان قوله ان الرجل في حقه **فصل** ان يكون حله
 من قبل وجهه مستمرا او ما بعد حقه قدم عليه لغيره في الاطام والشئ من ان
 يكون حقه **فصل** ان يحضر مستمرا او ما بعد حقه من ان يحضر مستمرا
 المطلوب من وجهه وتوكله في الجمله او لا من وجهه **فصل** ان يحضر مستمرا
 الجمله لا من وجهه **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه **فصل** ان يحضر مستمرا
 يجمع ولذا في قوله في حقه او غيره **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه
 وقع على الوجهين **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه **فصل** ان يحضر مستمرا
 المتروك في الجمله او ما قبله من العمل في الاول **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه
 من ان يحضر مستمرا او لا من وجهه **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه
 المحذور من حقه او جليل من حقه **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه
 انسحب وارادوا ان يحضر مستمرا او لا من وجهه **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه
 من الاعراب ومن لا يكون مستمرا او لا من وجهه **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه
 حقه ونعم الوكيل **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه
 لو قد مررنا بالحق في حقه او قوله **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه
 من الرضوان حقه او قوله **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه
 حقه **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه **فصل** ان يحضر مستمرا او لا من وجهه

فلو انما لم يراى من جمله معطف على جمله فان الاصحاح ان هو فان الاصحاح ان جمله
 فالأصحاح انما لا احتياجه الى اعتبار التخصيص قبل احترازه عن راي من جمله
 بطلان على فان الاصحاح بلا اعتبار تخصيص وقيل احتراز عن مراد وجعل الدليل
 سكتا او قرأه فان الاصحاح وجعل الدليل سكتا انما لا احتراز عن مراده **قوله** ان راي التخصيص
 منه الاحتراز لم يرد لو قال به له الاحتراز عن التعقيد المتعقبات فضلا عن غير ذلك
 المدراج في التعقيد المتعقبات المتعقبات في تارة وجعل الدليل على انه ساق الكلام على
 نفس كلام المصنف وكما ان التخصيص على كذا الاحتراز عن هذا التعقيد في مقامه
 وقوله ان لا يترتب عليه وجه التخصيص دون الايراد الفرض الثاني عليه على
 مواضع التخصيص في لغة وتعاريفها **قوله** وعليه اي وعلى الترتيب لفظ المصنف
 والفنون منع ظاهرا ان يقال انه لا يجوز ان يكون من آخر حوى اللغة وما الدليل
 على الاحتراز بها ويحتمل ان يكون المقول على التخصيص لا يراد به ظاهره بل لا يجوز
 ان يكون على تقدير ان لا يكون التخصيص الاحتراز عن المذكور شيئا اخر غير ما يكون به وجه
 التخصيص فاجاب عنه بقوله منع بالاستقراء على علم بالاستقراء والتخصيص ان المصنف
 من هذا الفن هذه التسمية **قوله** والمقول ان المقامه انما هي من الفن الثالث فليس
 هناك حيث قال المصنف في آخر المحسنات البديع هذا ما يستلزم بالذات
 جمعه من اصول الفن الثالث بحيث انما ذكرها في علم البديع ببعض المعشيقين
 وهو قسمان الاول ما يحرك مركب التخصيص والثاني بالاسماء على وجهه
 القول في ترتيب التسميه وما يتصل بها مما ذكرنا المقامه وختم ذكر هذه
 الاشياء بما ان يفيد لها خاتمه وفصلها عن غير تلك المقامه من الفن الثالث **قوله**
 ما رآه من غيرها معناه فافترقه الى تعريف العهد اشار الى ما سبق ولا يجب ان يكون
 القول في ترتيب التسميه

المذكور

اليه

والمعنى انما لا يترتب عليه وجه التخصيص دون الايراد الفرض الثاني عليه على مواضع التخصيص في لغة وتعاريفها وقوله وعليه اي وعلى الترتيب لفظ المصنف والفنون منع ظاهرا ان يقال انه لا يجوز ان يكون من آخر حوى اللغة وما الدليل على الاحتراز بها ويحتمل ان يكون المقول على التخصيص لا يراد به ظاهره بل لا يجوز ان يكون على تقدير ان لا يكون التخصيص الاحتراز عن المذكور شيئا اخر غير ما يكون به وجه التخصيص فاجاب عنه بقوله منع بالاستقراء على علم بالاستقراء والتخصيص ان المصنف من هذا الفن هذه التسمية وقوله والمقول ان المقامه انما هي من الفن الثالث فليس هناك حيث قال المصنف في آخر المحسنات البديع هذا ما يستلزم بالذات جمعه من اصول الفن الثالث بحيث انما ذكرها في علم البديع ببعض المعشيقين وهو قسمان الاول ما يحرك مركب التخصيص والثاني بالاسماء على وجهه القول في ترتيب التسميه وما يتصل بها مما ذكرنا المقامه وختم ذكر هذه الاشياء بما ان يفيد لها خاتمه وفصلها عن غير تلك المقامه من الفن الثالث

اليه بل لم يرد كره بالاعتقاد ان لقوله تعالى وليس الذكر كالانثى من الكلام في كل
 من الذكر والانثى للبعد لا ان الانثى ذكر ساقا بل لفظه الاصح والذكر لفظه الثاني
 بل كفى علم المخاطب بالعرفه نحو خرج الامر فستقام قبل الذكر وساقا انما
 هو المعاني والبيان والبدع فكيف جعل الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث
 اشار اليها لما ان المعهود في تعريف العهد في ذكر السابقين ما ساقا لفظا وبرايا
 والسابقين هنا انما هو المعاني والبيان والبدع فلم يذكر هناك ما يشعر بكونها
 فنونا وان قيل ان هو من ذلك فنون الفن الاول بعينه هو علم المعاني وكذا البيان
 فكون حمل علم المعاني عليه لغوا وكذا الكلام في اجزائه اجيب بان الفن الاول
 اشار الى ما احترازه عن الاول الى الخطا في تارة المعنى المراد والفن الثاني
 اشار الى ما احترازه عن الثاني الى التعقيد المعقبات والفن الثالث اشار
 به وجه تسميته الكلام فلا يلحقا عليه لا يقال هذه الغاية قد حصلت
 من حمل علم المعاني عليه وكذا في البيان والبدع لا يتناولان العلم والفن
 الاخير من بعد العهد فيها طرد ذلك في الفن الاول نقلا للفنون الثلاثة في علم
 واحد **قوله** ما خوله من بعده الجيش كسالمه كذا في الصحاح ويحتمل ان يكون
 اخرا على طريق النقل فيقال لسانه سبها وهو السبق والتقدم فيكون حقيقه
 او طريق الاستسما فيكون محاذرا ويحتمل ان يكون في الاصل منه لم يوصف
 ثم جعل يبيد حروفه وصورة اسمها الطائفة المتقدمه من الكلام وكذا الخاتمة المتقدمه
 من المعنى وانما الفعل او لفظة يوصفها موصفا في تارة النظم والحقيقه على ما قالوا
 وح لا يحد الى اشياء النقل والجمهور وقيل الحق ان المتقدمه ان كانت بمعنى الهمزة
 اي ذات موصوفه كانت المعنى المتقدمه فاعبى رضى المتقدمه في النظم الخلاق
 الاسم كالفن راجع وهو صلا والطلاء على الطائفة المذكورة حقيقه وان اعتبر

ولما قوله في مختصر وهو هذا لبيان معنى الفصاحة والبلغة
في علم المعاني والبيان وهذا فاجد التوجيه الا ان ظاهر قوله سواء توقف على المقصود
او لا ياتاهم الا ان يقال انما توقف المقصود عليها لانه اذا لم يستقيم الكلام
وحصل الزام في الجملة وفروجه رهنه بان ارباب الفصاحة يتكثرون في معرفة
اسم المقصود طائفة من الكلام ينفع الطالب باذراك معانيها في ذلك المقصود
ويستوفى بالمقدمة كما يسون طائفة من كلامهم فيها فنا او قسما او بابا او فصلا
ويجوزون كتبهم مشتملة على هذه الامور انما اشبالا الخليل على الاجزاء او مراد به
بمقدمة الكتاب هذه المقدمة التي جعلت جزءا من الكتاب فاعلم انما عليها
كالملاحقة في الكتاب وقسمه وفصله على ما جعلت اجزاء الكتاب من هذه الامور
فلا يحتاج قطع الى اصطلاح جديد ولا الى نقل من كلامهم فاعلم من هذا انما
حل المقدمة التي جعلت جزءا من الكتاب على مقدمة العلم بنا على ما سئل ان عبارة
في شرح الرسالة مقدمة الكتاب انما هو ذلك مع ان الكمال ليس هو الامور لكنه
ذلك عليه بطلان قوله قبله في ضبط الابواب ومقدمة لبيان الامور التي
تثبت انما نقل لو ثبت كان من طغيان القلم ونسب لم يجل على التسامح لما تقرر
عندهم من حل العمل على الحكم في ذلك قوله سواء توقف عليه او لا يشعر بان
مقدمة الكتاب ومقدمة العلم عموما وخصرنا مطلقا بل لو جعل مقدمة العلم
الالفاظ الدالة على تلك المعاني الوقوف عليها التسامح وجملة الوقوف على
على الوقوف المعادى على ما يشعر به التفسير السابق كان بينهما عدم وضوح
من وجه لصدقها على الالفاظ الدالة على المعاني الوقوف عليها التي قد يسميها
المقصود وصدق مقدمه العلم على الالفاظ الدالة عليها ولم تقدم امام المقصود
وصدق مقدمه العلم على الالفاظ الدالة عليها ولم تقدم امام المقصود وصدق

مقدمة الكتاب على الالفاظ الدالة على تلك المعاني فثبت امام المقصود ولا يرتبط
بها بغيره لو جعل مقدمة الكتاب مشتملة على ما دل على مقدمه العلم وعلى غيرهما
لصدق كل منهما بدون الاخر لكون مقدمه العلم ح بعضا من مقدمه الكتاب بفتح الحروف
بينها علوم وخصوص من وجه لصدق مقدمه الكتاب بدون مقدمه العلم على الوجه
ومقدمة العلم بدون مقدمه الكتاب على المعنى الدال على تلك المعاني هذا اذا
لم جعل مقدمه الكتاب اسما متزاكيا من كل الطائفة ومن بعضها اما اذا جعل
مشتركا يكون بينهما علوم وخصوص من وجه ايضا قلت انما يصدق مقدمه العلم بان
عليه الشروع فيه حقيقة وبالذات ولا شك انها هي المعاني الوقوف عليها
والمراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما سلف ومن اراد ان يصدق مقدمه العلم
فالمراد بالوقوف التوقف المعادى فلا اشكال ههنا ان كلام السكاكي الذي
في بيان علم العلم الخ وعرف جعل المقدمة على مقدمة الكتاب ان يصدق الالفاظ
في بيان تلك المعاني ولا حاجة ايضا الى بيان وقوف السكاكي على تلك
حرفه غايه العلوم ووجه الاحتياج اليها وعلما ما توقف عليه الشروع
على رايه يصير مقدمة المصنف نظرا الى كونها ما توقف عليه في الجملة
وحصل الالفاظ الدالة على مقدمه الكتاب واخرها السكاكي نظرا الى
انها في الشروع بدونها وعوله وانتفاع بما قيل هو الواقع في ذلك التسامح
المقصود وهو الوجه وفي بعضها ايدام فاما ان يكون كلامه يبين الالفاظ والانتفاع
بمعنى التسامح والتفصيل في الكلام فمعنى ذلك انما يخلص من الضيق والبلية
والاسم القبيح بالتسكين ونقصت عن الوقوف اذا خرجت منها ويولد
التي تترك عمل ان يكون بيان التوقف فقط او في التوقفين من مقدمه
المصنف وتاخير السكاكي او في بيانها وظاهر عبارة السكاكي في مقدمه الاول

لا يستلزم تعادلا من جهة كالمطلق في الضمك لان كون احد هما بيزله الجنس للآخر
 كما لمحرك في الماضي بانه يجب ان يقال للشيء حركة مخصوصه وما قبله من غير كنه
 اعترض عليه بان هذا التوجيه وجب امتناع تغيرها بالخصوص لا امتناع
 الشيء هو غير محمول عليه ولا يثبت دعوى الادعاء والبالغة في التباين
 وان كون احد هما وجوديا والآخر غيرا لا يستلزم امتناع الحمل لهما وهذا العلم
 على الوجوهيات مثل البياض لا سواد مع ان كون الفضا حده ووجوده منوع
 بل كونه عديم عبارة عن المخصوص المذكور انبى بالحق القوي من يقال
 وضع اللبس اذا اذرفقته به وذهب لباه ونصح الاخرى وانفتح اذا انطلق
 لسانه وحطفت لفته عن الكنه ويمكن ان يحاط عنه بان المراد بالعلم هنا
 في قوله غير محمول هو الحمل بمعنى الاتحاد وجودا كما في الدائيات بمعنى ليس
 المخصوص بعينه هي الفضا حده والباقي اشار في شرح الفاضد بقوله ولقد في
 حل الاتحاد من اتحاد الموضوع والمحمول حسب الدائيات والوجه الحكم
 بان هذا اذا كان لا يعني الاتحاد كما في عرفها بل عليه قوله لكونه لازما لما ذكرنا
 حتى جعل اللازم بالحق ان في الميزان من امتناع الحمل بالشيء الاول ان لا يجمع الميزان
 الثاني يجوز ان تغيرها بالخصوص وحده على ما ذكرنا بان مثل هذا التعريف كما سيجع
 به التعريف من نبيه بفتح اصل اللفظ منه ما هو المقصود منه وكثيرا ما يتساهلون
 في تعاريفهم لا سيما في العلوم الباطنية في الأثر من الأحوال المبنية على المناسبات
 الخطابه ولا يقتضون لما على علم الميزان من انه لا بد من هذا العلم في الخطابه
 في الدعوى بل يقتضون مجرد كون العرب حث في تصور صور العرب
 فيصح في مثل هذا التعريف ما لا يوجب في تعريفات العلوم العقلية من الادعاء
 والمبالغة وكان التعبير عن التعريف بلفظ التعريف كما الى ما ذكرنا وكتناك

ولا يلا على كون الفضا حده اللطيف بوجوده قول السكاكي وهو ان يكون الكماله
 عديمه اطلاقا ولا يفتقر ان يكونا من عدم عبارة عن المخصوص انما يكون انبى
 المعنى القوي لولم يكن المعنى القوي احتالاد جونا ان يكون معنى فصحا لا معنى
 وانفتح المطلق وحاد وكون المخصوص لا زمانه وكونا ان كون الفضا حده اللطيف ايضا
 بمعنى معنى المخصوص لا زمانه بقوله لكونه لازما لما عليه للتعريف وقوله تسهلا
 على التسامح يعني تسامح في تغيرها بالمخصوص لتسهيل الامر على الطالبين فان
 لا يسهل ان يكون اللفظ طاريا على القوانين من الاحتياج الى تتبع القوانين في معرفته
 فوقف الجريان المذكور على السلاسه ما ذكره ومعرفة كنه الدوران على الاسم
 الموقوفه تعبر عنهم ما لا يحتاج في معرفته المخصوص بالمرور في هذا يدع ما قيل
 من ان الظاهر ان معرفه المخصوص من الغراه وحسن ان اللفظ معرفه كنه
 الدوران والجريان في بيان **مسألة** لما كانت له توجيه لمبادره التعريف
 بالتحقيق او لا وتعرفت كل على حد مع ان اصل التعريف لا لم التعريف بانها
 وفي قوله كانتا انما اشار الى انها ليسا حقيقتين مختلفتين بل يجوز ان يكونا
 تحت حقيقة واحدة كما صرح به في شرح الفضا حده من قوله على انه كان يمكنه
 ان يقول هو كلف اللفظ على المسند الفضا حده من العرب الموقوف يعرفهم الدوران
 واستقام لداكن الى قوله ادهى السلاسه من الامور انه كون وقيل يجوز حمل
 قوله كانتا على التردد بانها لا تقع باحدا وحقيقتها ولا يفتقر انه كلف
 والوجه ما تقدم من حمل اللفظ التسمية وقوله لتعد رجوع الحكمين المختلفين
 اختلاف الحقيقة جزا بلاسه بتفسيرها ومن المصاحره بانها في السلاسه
 ظاهر وكذا من قسمي المصاحره في المنطق وكذا من البلاغه في الكلام
 والبلاغة في الكلام وقوله ولا يوجد في مشترك ان معنى مشترك وضع لفظ

الفصاحه بأمره حتى يكون استغناءها في هذه الأقسام استعمال التواطع في أول
 وقوله نظرا إلى الظاهر على كون الاختلاف من باب الخلاف للتركيب المشترك
 اللفظي على معانيه المختلفه أي للفظ لا للبناء على وجهه كل من
 الأقسام الثلاثة ظاهر على ما يشعر به تغيير كل منها بانفراده واما قال
 نظرا إلى الظاهر لا يخفى العلة الموجبه للقطع بالتوضع فخصه كل منها مع المكان
 اندراج كل من معاني المفرد والكلام أو الكلمه تحت تدريس ذلك وهو
 كون اللفظ جاريا على التواضع أو السلاسه أي سلاسه المفرد من الغايه والثبات
 ونحو لغة القياس من سلاسه الكلام منها ومن ضعف التاليف والتعقيد وسلاسه
 الكلام من إيراد في الكلام ما لم يكن من باب الاختلاف بأن يجعل له هذا المقدر
 على التعبير عن المعنوي واللفظ نصيب **وله** وكذا البلاغه أي كذا الخلاف في البلاغه
 على المعنوي من الخلاف اللفظي المشترك على معانيه المختلفه وربما كان هذا أيضا
 اندراج كل من المعنوي تحت تدريس ذلك بأن يقال بلاغه الكلام في قوله
 حذره اختصاصه بخواص التراكيب حذره وإيراد أنواع التشبيه
 والمجاز والكناية على وجهها وهذا التعبير بعينه هو تشبيهه بعلامه التشكيل
 إلا أنه جعل المصدر راعى التوفيق والإيراد يعني المنقول في الأول وعلى الثاني
 في الثاني وإليه أشار السارح رحمه الله في شرح الفصاحه بقوله من جهة
 أن تعريف بلاغه التشكيل على وجهه بلاغه الكلام وهو قولنا الكلام
 تحت تدريس خواص التراكيب حذره وإيراد أنواع التشبيه والمجاز
 والكناية على وجهها وقوله تفصح تفصح على ما تقدم من جهة المصنف تفصح
 اللفظي النصيب عما يكون سالما عما ذكره ليس يكونا الفصاحه بقوله على القول
 المذكور **وله** قال الفصاحه مما لا يسهل في المفرد أو وقوع في المفرد وصفه الفصاحه

مع تمام ما عدل به
 تفصح وهو قوله

رعا به لغيره المعنى وتنازه وان احتج إلى زبانه تغييرا الالفه ومعه
 الوصول مع بعض صلته على القول بحوار مثله وان كان المشهور عدم الخواص
 لاسيما في الالف واللام من الموصولات لالف الفاضل الرض واما زالكوفون
 فهو غير الالف واللام من الموصولات لاسيما خلافا للبصر من كونه غير
 وحاشا الاله مقام معلوم إلى الامره ثم قال ولا وجه لتعني المصدر من ذلك
 من حيث الفصاحه في العود عند الامه بالاستغناء عن المعنى بوجه التركيب
 سالكه دور العكس واليه اشار النشيد في المعنى وجهه بقوله وان كان المشهور
 تفصح فعلا أو اسما مذكورا وما صاحب في ذلك رعايته جانب المعنى واللفظي
 في قوله طرف التواضع للفصاحه حذره أي بمعنى المصدر من التراكيب وكذا في قوله
 فالأمن المستدعي القول بالخواص من التخلل وقوات استظام المعنى والمعنوي
 تفصح بخاصه المفرد لا الفصاحه في المفرد أي الكون فصحا في المفرد ولا
 الفصاحه حال كونها في المفرد وقيل يجوز أن يكون قوله في المفرد طرف التواضع
 وان لم يرد بها معناه المصدر على ما دلل بعض الأدباء أن نحو الفصح والتفصح
 والبيان والتجريد نحوها يجوز إعمالها في الظروف فخاصه للتفصح معنى المصداق والكون
 والظروف كقوله راعى من الفعل الأمر وكون قوله الكناية إعمال اللفظ الذي
 تفصح الفصاحه لا تفصح العاقل الذي في قوله الفصح مشهور وقيل من السارح
 في المراسي أن الظرف حال من المستدعي ما يجوز بعض النماذج وما قيل أن قوله
 الكناية ليس تفصح اللفظ وما لا يوجد الأعراب بل تفصح المعنى فاشارة
 إلى أن الظرف ليس لغيره وان الحال غير المسد في حكم المصنف ولم يرد به في
 الموصولات الفصاحه التي في المفرد وقيل لم يرد مع الرضا والشارح في
 أن الالف لشي لا في الصحيح امتناع حذف الموصولات في السجع وهي أو آخر

والفني الخاصير اسراجا فيقول الالذي عليه كافي في هذا سد على ما اشد عليه بقوله
 كالسيف السراجي والسراج وما قيل انه من فعل بمعنى صيرورة الفعل كاصلة
 نحو قوس الرجل صار كقوس او من فعل بمعنى صيرورة الفعل كاصلة نحو قوس
 الرء صار كقوس او من فعل بمعنى صيرورة فاعله ذا الصلة كقوس النجوم او اورد
 في السراج معنى الصاير سراجا او سراجا على معنى التسمية او قد اسرجه او السراج
 فيجوز جدا ان يتفصح ان يكون سراجا لاسراجا اسم على **قوله** لا احتمال انهم السراج
 في هذا الاستعمال وان يكون هذا ما استعمله من السراج يقال كلام مولد
 اي لم يكن من اصل لغتهم وشاع في سوادهم في غير محض من قلة وانما استعملوه
 وقوله وان يكون الظاهر انه عطف بغير كعدم العنود بوجه ما وقع في
 بعض النسخ من قوله لا احتمال انهم لم يجمعوا على استعماله لكونه لا
 في محضه او ما هو من سراج فيها لكونه من باب الغراب لا لا يوزن لعدم
 وعمل ان يكون وجه اخر في لا لعدم العنود بان الاول انه لم يجعل اسم معول
 كما عمل انهم لم يجمعوا على استعمال سراج باعتبار ان يكون مولدا حادثا
 بعد حكمهم بالسراج فلم يجعل منه وبيان الثاني انه لم يجعل اسم معول منه
 لوجه اخر في انه لم يجعل انهم لم يجمعوا على استعماله فلم يجعل ان سراج اسم معول
 منه وان كان انه لم يجعل ان يكون مولدا مستحدا بعدد ما اورد وجودا معلوما
 بالسراج والمسراج لانه اصله فلا وجه لجعله اسم معول عند دانست خبر بان
 قوله وانما لم يجعل في بيان عدم جوده اسم معول منه بل انظر الى كونه غير باطل بالنظر
 الى انهم تتبعوا ظهروا على استعماله اما لعدمه في نفسه او ندره استعماله
 بحيث لم يوجد عند الكتب النور بدليل قوله على انه لا يوجد في هذا السراج
 ما قيل ان الحكم بالسراج ح لعدم الاطلاع على حقيقة احوال فلا يحسن ان ينزل لاطلاع

حكمهم

انما يفسر اذا كان موجودا وكذا ما قيل انه يلوح من كلامه ان جعله مأخوذا من سراج
 يخرج من الضراب وليس كذا قد يكون انه مأخوذا منه غريبا لا يقال هو ان يجمع كون الظاهر
 مولد اسم الغراب فليست جلية له بقوله على انه لا يوجد له لا يقول انما جعله قسما من جوار
 اجاب عما اشار الى ان كلامه كفي في عدم جعل المسراج مأخوذا منه قوله وانما جعله
 جعله الضراب وجاز في قوله كيف لا يجد كونه من باب الضراب وقد اوردته
 جعل الضراب جاز بان قوله لا يقال في قوله غريبا لان اشارة هذا الضراب عيب
 قوله سراج الله وجهه للميل على بوجه من قول غريبة ولذا قال في محضه
 قيل سراج الله ان كان في محضه وتوزع بعد تجوز كونه وصفه للأنف الكرماء
 وروى عنه حتى ان فيه سراجا **قوله** لا يقال اعراضه اوردته الخ لانه الضراب
 في ثوب الضراب بالوحشية وما صله ان الضراب مفسر بالانيسر في الوحشية
 وهو كون الكلمة غير مشهور الاستعمال ومقابلته بالانف الى الوحشية
 المفسر بما قيل في ترتيب يتقوونه الطبع المقابلة بالعددية المجاميع
 لتيمم وهي المعاشاة وكونها معتادة وغيرها اما هي حسب قوم دون قوم
 او قد يكون الكلمة معتادة بالنسبة الى قوم وهي السراج في امر من غير سراج
 مشهور فيما بينهم فلا يحسن ان يراد فيه الوحشية في تفسير الضراب بل هي
 سبب اخر من اسباب الاختلاف بفصاحة المورد بل في ان يفسر بها حذو بها
 المقصود عند ايضا ويحذر عنه براه في قوله وان اراد بالوحشية في المفسر
 فلام ان الضراب في ذلك المعنى جعل الضراب وما حصل للحواب ان ليس الى الوحشية
 ما نسب بل مطلق الوحشية المأخوذة من الوجود الذي يسكن الغفلة والمثولة الى
 الالفظة التي لم يولس استعمالها وهي في ذلك المعنى كالتقريب وتفسير الضراب في
 على كل منها معنى الضراب صدقها على ما حدث في العرب في تفسير الضراب

جمع في م بالهمزة
من ضم و منه كلمة الضراب

والحق ان الالفاظ اما ان يكون ظاهر المعنى منها وله ما يميزها بالوحدانية عند
 يسوى في المعنى والحدود او يكون عند السدوى كدنى والعكس ان يكون
 كدنى عند الكل والاول حسن بطلان لا يتصف بشئ من المزايا والوحشية
 يتصف بها الا انه لا يعاب استعماله على العرب ويسمى عربا حسنا وقد تضمن
 القرآن الكريم كلمات متعدده منه يطلق عليها عرب القرآن ذكرا للحدث النبوي
 ويطلق عليها عرب الحديث والثالث يتصف بها ايضا وما ساء له مثل
 الكل ويذكر سبب التراب في السمع ويشتق منها اما اشتقاقه على التمثل في السمع
 او اشتقاقه منها بحسب حاجه الى التفسير والاشارة الى التبع
 بقوله في بعد ان التراب في السمع داخل تحت المزايا المفسر بالوحشية
 ويسمى الوحش الخليفة وهو المراد بهما قوله وقولنا غزاة من المعنى والاشارة
 الاستعمال لتفسير الوحشية او الوحشية الخليفة المتوهم واداء عدم ظهور
 المعنى وعدم الانس بها عند الكل وهو يستلزم التراب كالمرد والاشكال
 بعرب القرآن والحديث وهذا سقط ما قيل ان الملازم من قولهم الوحش
 قسما انما هو صدق الوحش على التراب من كذا لا يلزم ان يكون الصدق ذاتيا بل يلزم
 ان التراب هو الوحشية وليس سلم فاللازم ان يكون التراب المطلقا من غير
 للترب والتسمي والمحل في التسمية انما هو التراب العتيق فتفسر التراب
 المحل بالوحشية فتعبريا لا عم وان سلم المساواة فقد اعتبر التراب
 التسمي التمثل على السمع والتراب على كل البدن وما جعله التراب مع وجه الله
 للوحشية خال عن هذا المعنى فلا يصح تفسير التراب بالوحشية الخالية
 عنه ثم انه لا حقا ان اللفظ اذا كان عربيا وحشيا عند الكل يوجب لا يلزم
 الانس وعدم ظهور المعنى فسقط ما قيل انه لم يميز ما نقله اعتبار عدم ظهور المعنى

هذا هو المعنى
 في قوله
 عرب
 في قوله
 عرب

في الوحشية فكيف يصح حمله جز التفسير بالوحشية ولا حاجة الى الاستدلال
 بان ما ذكره من التفسير لا يلزم ان يكون حقا فمحور ان لا سيما فلا حيزا ان يذكر
 في التفسير لا يلزم لما اعتبره في مفهوم العرب وان لم يذكر في التفسير بل في التفسير
 والرجلين وكذلك التراب في بعض التفسير في المظهر الى اشتد عوسا ومنه الخطير
 الشديد العيون الذي جمع ما بين عينيها قال الزجاج اصله اوطر الناقة
 اذا رفعت ذنبها وجمعت نظرها واليه زابده والظلم الامراة لم يزل المرحم
 وجنت بعمل فحرت وقد استعمل المتراحم الالفاظ كقولنا بطسرا
 بطل موما ويسمى غيرها حجتا ويعبرون بكلمة الممان وقولنا
 فقلت لما ظلم الامراة ابعث عسوا باليه عسا وهاديا وقولنا
 المتبين حجتا وهما لا يحفون بها شيئا من الحساب الاثر دلائل
 قال لسان الغامل العلام في شرح المناسخ وما علم كيف خفي هذا وامانه
 على هؤلاء الهول من المنسوا اعني مفردات الفاظهم الموضوع على
 الموضوع بالمرصعة الالفاظ في الصبيحة مفردات الاول هو الانس
 لفضل المفردات وما في حكمه وعيها اذا المراد من الموضوع في حيزه ما عدا من الشخص
 والترعى على ما يشعر به تعريف الموضوع بتعيين اللفظ الدلالة على معنى نفسه فكان
 المواضيع من مفردات الالفاظ الدلالة على ما فيها كدنى من التراب عند الكل على
 ان اللفظ يكون كمنه كذا فانه يملك نفسه على معنى كذا الا ان اللفظ لا يملك
 ان اللفظ اسم اخره الف او ما يشو ح ما قبله ونون كسوة وهو لغز من كل اسم
 غير اللفظ من سلمات ونون جمع من سميات ذلك الاسم وغير ذلك
 والموضع هذا الالفاظ انو عن قطف ومن باب الحقيقة ايضا على ما صرح به
 الشارح رجح الله في التلويح حيث قال ومثل هذا من باب الحقيقة منزلة

كوز

الموصوفات السجدة بل التماثل من هذا القبيل كما يشهد به مجموع قواعد السرب
 وعامة الافعال والمستغاثات والمركبات وذكرنا شرحه للفتاح اجابا المراد
 بفتح الوجود المتعارفنا علم من الوجود والنوع والاداء بالمراد ما لا يتغير الا جزئيا
 من القصة على وجه من الصور كقولنا جعل الامر ايجب فيه اخرج وما في حكمه المتروك ما يصير
 ذلك ولا يكون بحال الاداء اخرج ونحوه كوجهه بالامثلة الخ مثال للقانون المستند
 من جميع صفات الالاف قد يكون مثل لما هو من حكمه كان انبدا انما ولكنه تركه روبا
 فلا يختصا روبا مثاله وجوبها صريفا لافعال مع القامير ونوني التاكيد مثل ضربت
 ويصير في القانون التماثل على علم التصرف **سورة** واعلموا اني ابي جواب
 عن سوال هذه روبا ان يقال ان مثل ابي وعور واستحوذ الى اخرها
 ذكر مخالف للقانون المستند من جميع لغة العرب على التفسير المذکور للمخالف
 فينبغي ان يكون مثل هذه الكلمات غير فصيح وكذا الكلام المشتمل على واحد منها
 لا يجب منع كون مثل من المخالف بل المخالف لا يكون على وفق ما ثبت من الواقع
 وانت حبيب ان المخالف المذكور لا يمنع الاشكال على المخالفات المتعارفة المذكور
 اذ لا نزاع في مخالفتها هذه الكلمات للقانون المذكور فينبغي ان يفسر المخالف
 باننا نأليه بنحوه بل المخالف لا يكون الخ ونحوه والمخالفان يكون على خلاف
 ما ثبت عن الواضع وانما يفسر هكذا انما الكلام المصنف وهو قوله ومخالف القائل
 لم لا يخالف ان المخالف اي ياء القانون من جمل ان باب فعل يفعل بالفتح فيها مشروطة
 العبر او اللام حرفا حلقيا وقد عدم هذا الشرط في ابي فذهب الخمو وال
 انه شاذ والسكاكي حله على ان هذا فعل قال في القسم الاول من الفتح ولا يجد
 عندك حل الا في التبع فيها لعدم نظامه على الدخول جوسا حله طريق الاستغناء
 وانما لغة عور واستحوذ من جهة انه مقرر عندهم ان الواو والياء اذا حركتا

واسم

واقع ما قبلها او كما ساقى حكم المتحرك الذي اخرج ما قبله بقلب ال الفاق من قبله واستقام
 ولم يقلب الواو في عور واستحوذ الفاق لاجل من الشواهد هذا هو المشهور في
 كلامهم وذهب ابن جني رحمه الله وبقية السكاكي الى انها اقامت قبل ان يفسر
 ان يكونا فعلين او اسم على وزنهم لا يكونا للركب عارضا ولا يجه ما قبلهما في حكم السكون
 ولا في معنى الكلمة اضطرار ولا يلزم من حرفي العلة في المصا روبا لا يترك للدلالة
 على الاصل فيهم من ظاهر كلامه ان عور وانما فعل لقصد ان شرط الاعمال وهو
 كون فتح ما قبل الواو في حكم السكون لان حركته عين عور في حكم السكون
 اي ما حكم عين عور واستحوذ وانما فعل ايضا لقصد ان شرطه وهو عدم الترك
 فيه ياء الاصل فلا يكونان من الشواهد ولكن لا ساقى من كلامه ومن المشهور
 ان المقصود من كلامه بان سبب المخالف للاصل ولذا عد السكاكي الشرط
 التي ذكرها ابن جني من جهة اللوازم بهذا التصريح بان الفصل اصيل الاعمال وان
 مخالفة قطع شعرا ان استند وجوده من جهة ما اذا اجتمع حرفان مخالفان
 او متساويان بان ياء في الاول في الثاني وحالهما في غيرهما على الاصل فيهم
 وان مخالفة ال من جهة ان قلب التاء من قلب الف على ما ذهب اليه ابن جني
 ليس من الامور المستمرة المطردة ولذا اورد السكاكي الفصل الثالث
 في التماثل غير المستمر وكذا قلب ال الف على ما ذهب اليه البصريون
 وعندنا فكس الى اصله اول على احكامه الخارج بها من غير الامور المستمرة
 وعلى هذا المذهب ايضا مخالفة الاصل للساج الذي ذكره ابن جني وان
 مخالفة ما من جهة ان قلب التاء من غير السير وطردولة الورد السكاكي
 من الفصل المذكور **سورة** لا ياء داخله تحت القافية للضم والوحيدة من
 سوا ان القوافي فيها من قسمين مستند بقاء بحيث لا يقر بالانفصال

الطفرة وقسم نقل السامه على المرمع مع اشتراكها في السمع والجرشي لها مقدر
 الى السبق فكذا يكون من قبلها كانه واما مثل الخا النقل فيكون من قبل المحيتر
 وجه ليعط ما قبله ان اراد وهو انما في مفهوم الضرايه لمستوع ليد ولم يكن الوجه
 ما دل عليه وان اراد ان كل قومه على المرمع فيبطلوا وانهم لا يسمعون او فلا سمعونه
 ما يكون ما توس الاستماع فيكون غير ما به حل المراهه تحت الضرايه فكذا نفع ان نفع
 المراهه وعلى تقدير التسليم فالحلول من المراهه داخل في مفهوم مصاحبه المرمع ولا بد من
 ذكره حقيقة لا سيما في المراهه من الشافري ولا يحتاج الى الاعتذار بجمع دخول
 المراهه في مفهوم مصاحبه المرمع ووسع وجوب المذكور على تقدير الدخول وانما
 عيب اذا كان تفسير المصاحبه حاداً فاما وليس كذلك وضعه من الوجهين
 ظاهر اما الاول فلان عدم النقل لا وجب عدم الاختلال بالمصاحبه كما ان
 يكون ذلك لا مراحه واما الثاني فلانه قد اورد النظم المسمى بـ "نظمي" ان يكون
 ما ذكر فيه ان اللفظ من قبل الاصوات ولو سلمنا القول بان اللفظ صوتي بعد
 بل خارج للحدود فهو بين الادب الثاني الخ هذا الوجه للظلال وقد قال
 بحصل لانه ان المراهه في المرمع اما ان يرجع الى الغر او الى اللفظ نفسه لغرضه
 او لا يستلزم على تركيب يتفرع عنه الطمع في الاول لا حقا في المراهه زيان
 المراهه وكذا على الثاني لان قيد الضرايه يقتضي عنها واما على الثالث فلا بد
 من زيان المراهه لان لا يشك ان المذكور لا بد ان يكون تعريف المصاحبه
 الخ من منه وعلوم ان ما دللنا الشارح لا وجه على ذلك كما استجبر بان على
 تقدير دخول ما شتم على التركيب المتفرع عنه الطمع تحت الغرام كالمصاحبه
 على الشارح بقوله وهو ان يكون مع كونه في المراهه لا سيما في المراهه على المرمع
 كما بان على الدرر لاجه لمصلحة المراهه وقوله المصاحبه اسكراه المرمع يعني

في النفس المرمع
 قوله

سلم

حل لان المرمع مطلق لا لا يشك ان كذا لا يابا هو اجمع حيث لا يكون نفس
 المصاحبه مطلقا لا لا يسمع اسكراه المرمع فيكون النفس حوا او في جهات
 حسن او غير كذا نقل عنه في المصاحبه حوا وانما في المصاحبه مطلقا
 مصاحبه المرمع وان يكون من كذا غير مصاحبه احد مطلقا وهو مصاحبه
 لفظ فلا المراهه زيان لا حقا لا لا يسمع منه او ان سمع مطلقا في المراهه
 بان قوله على الدرر اسكراه وعزرون وعزرون ورد بان المراهه المرمع
 لا وجب عدم مصاحبه كذا لكون احد من جهات مكرمها لا يسمع على وجه
 وفيه ايضا ان المراهه المذكوره في الوجه السامه حيث لا يسمع
 الشيخ ابراهيم رحمه الله في امالي انما يقال النفس قد يكون غير مصاحبه في المراهه
 لم يسمع منه فلهذا قال المرمع انما هو كذا حيث سمع من المصاحبه في المراهه
 المصاحبه ما يسمع من المراهه انما هو كذا في المراهه في المراهه من المراهه
 حوا لانه جدد واستظهر ان هذا الوجه في المصاحبه حوا لانه جدد
 ايضا اما على المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه المرمع حوا لانه جدد
 فهو وان يكون مرمع في المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد
 كما في قوله حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد
 دفع لفظ المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد
 حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد
 حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد
 حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد
 حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد المصاحبه حوا لانه جدد

لا سيما في المراهه حوا لانه جدد

لان هذا المستقيم اذا كان كلاما واحدا لم يلازم ان يكون كلاما واحدا
 حال مخالفت الاخر لا يصح على احدها انه في حال كون الكلام الاخر لا يثبت
 حال لانه لك الاخر مثلا لا يجد في هذا الجدل ان يظهر بحال فصاحه الكلمات
 لا يثبت حاله بل في هذا الجدل ما ذكرت من النظر فان العيب في الكلام
 وعدمه لا يخفى في احد **و** فيقولون ان كون كلاما من الكلمات لانه يستلزم الخ
 وذلك لان كون قيدا للشيء العام فيه فيكون تفصيلا للشيء بغيره الشيء الى
 التفيد وهو فصاحه الكلمات لا هو المشهور عندهم سواء اعتبر استثناء التبعيه
 او لا فيستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنازع او لا فيها
 لعدم التعريف بانيه خالص من شوائب الكلمات طال كونها فصيحة وقوله لانه
 يستلزم الخ يجهل ان يكون معناه استلزامه كون الكلام المشتمل على الكلمات الغير
 الفصيحة متنازع او لا فليس فصحا وهو الظاهر من توجه الشيء الى التبعيه
 وان يكون معناه استلزامه كونه فصحا مثل الكلام الغير المشتمل على بانيه على
 توجه الشيء بانه على التبعيه فقط واخرى على التبعيه وهذا ليس بظاهر وانما يدل
 عنه في مختصره الى قوله فيلزم ان يكون الكلام المشتمل على شوائب الكلمات الغير
 الفصيحة فصحا دفعا للاختلال المأجوج ويصاح على ما هو المشهور ولكن هذا شبه
 على قياسا للتعريف من وجهين عدم صدق التعريف على شيء من افراد التعريف
 في الاحتمال الاول وعدمه او شبهه ما يقع على الاحتمال الثاني واستحبابه بان
 الفساد في عدم صدق التعريف على شيء من افراد التعريف الزم منه في صدقه
 على المورد وغيره وان كان صدق التعريف على الاحتمال الثاني الكثر منه على الاحتمال
 الاول وما يتعلق عنه رجاءه في الجوانب من ان لا يجر في فصاحه الكلام من قيد
 وجودي هو فصاحه الكلمات وعدمه هو المخلص من الامور الثلاثة وفي

ص

جعل فصاحه كلاما من الكلمات بالشيء الوجودي من اجله وبالعينه العدمي
 من جهة حصوله لا يخلو عما يجب فاما في دفع الاحتمال الثاني في القول بغيره فوجهه حاله من
 الكلمات على اعتبار توجه الشيء الى التبعيه فقط لا يجر مع كونه خلافا للظاهر
 لا يباح فيها بل خلاف المقصود سيما عند تعدد سيما عند رجاءه سيما
 في بقا التعريف وكذا القول بان التنازع مع فصاحه الكلمات اذا كان بخلاف
 فاحتماله مع عدم فصاحتها اولى لاحد بعد التسليم اما يستقيم على اعتبار استثناء
 التبعيه فقط واما على تقدير استثناء التبعيه والشيء متفلا فلا يكون عدم كون
 التعريف مانعا منفسد له وان اعتبر خروج غير المورد بطريق الاوليه لانه لا
 يفتقره في باب التعريف وكذا الخروج بطريق التبعيه لا استبراهه باقل عنه
 في الجوانب ان ما قل من الاوليه لو سلم فيها اذا كانت الكلمات متنازعه في المورد
 اما اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا ساخره فيكون في صدق التعريف وجه
 التسليم على تقدير كونها متنازعه في المورد انه يجمع في تنازع المورد مع عدم الصاحه
 فاما اصل التنازع فوجهه فادلى **و** ان يخلو مع عدم النصاحه والتعريف
 بان اصدها تنازع المورد والاقرب ان الكلمات كغيرها من النصوص متنازعه مع
 الاوليه بان تنازع غير الفصيحة ليس اموري في التنازع والتقليل من تنازع
 الفصيحة انما هو اذ لم يكن عدم فصاحه الكلمات باعتبار تنازع المورد وانما
 باعتبار وجهه التنازع في الخ بفصاحه التغل فثبت الاوليه
 وتوجهه بان من التنازع وعدم النصاحه تناسا ومنه يتبين النصاحه
 بخالفه فلا يبعد ان يخل اجماع الاقرب من دون الاوليه لا يخفى بعد هذا
 ما توجهه التبعيه كلاما عرضا عنه مما في الاملا فله ان يكون تاليف
 اجزاء الخ فصولا حاكمه ان لا يقال هو ليس الكلام على تلك النصوص

المشهورها من معجم اصحابه حتى يستخرج عند الضرورة **قوله** كالاخبار قبل الذكر لفظا ومعنى
 اراد المعنى ما قبل اللفظ حكما كان او غير فيستدل الاخبار قبل الذكر معنى وحكما
 واحدا كثيرا ما يراى بالمعنى ما قبل اللفظ والحكم ومن ثم لم يخصص الخبر على
 ذكر المعنى بل قال لفظا ومعنى وحكما وقوله لفظا ومعنى يقتضيان الذكر وحمل
 ان يقتضيان الاخبار بمعنى كون الخبر قبل الذكر اي تقدم الخبر على ذكر المصراع لفظا ومعنى
 وقوله اي الخبر العامل في المصراع به ان المصراع به الساخر من الفعل بل لا يوافق
 كالاخبار قبل الذكر وان تقدم لا يكون اخبارا قبل الذكر في معنى ما هو مراد
 لا بد من فهم تقدم العامل ثم ان الذكر قبل الاخبار لانه لفظا ومعنى وذكر المصراع
 صريحا قبل الخبر سواء تقدم عليه معنى كضرب وعلامة او لا كضرب في
 علامة نازر في اوزان ذكر قبله صريحا لكنه ما اخر معنى لتقدم الفعل عليه رتبة
 ومعنوي وهو ان لا يذكر صريحا قبله لكن يكون هناك ما يقتضي ذكر قبله
 معنوي كضربه في علامة ضرب علامة زجيا ومثولا اول مثل المطيب درعه
 زيدا او نفس الكلام السابق للرجع كقوله تعالى انه لو اهو ارب لتسوي
 لتضمن الفعل بعد او اسطراد السابق لذكر الرجع استلزاما في قوله
 تعالى ولا يجره الى الوراء فان الكلام السابق لكونه بيانا للارتداد
 عليه او بعد كقوله تعالى حتى توارث بالخواب لانه ذكر المعنى على النفس
 وغير ذلك ما يوجب كونه مذكورا قبله معنى وحكما وهو ان لا يذكر صريحا ولا
 يكون هناك ما يوجب كونه مذكورا قبله معنى لكن حكم الواضع ان الرجوع ب
 تقدمه يقتضي ذكر قبله كخبر الثاني في التقيد مثل جوزة ناي وريح
 عند بلغة **قوله** واستشهد بقوله جزى به اخ جوي ربه دعا على
 عدي بان يجره عنه مثل جزا الكلاب القاربان من جوي الكلب صاحب

مع شئ في الخبر

دروي

وحيث كانت الناحات ايضا في هذا التسليم اشار الى تشبيهه به في الكلام
 في الايراد وقوله وقد نزل اخبارا كانه اجبت وعونه في خبره اي فعل به
 ذلك الخبر او قيل نزل كانه عن الفعل ليس كاتينال للخبر في الفعل وحيث يكون
 فاعله من خبره والواو للاختصاص في الخبرين عند من جوزا لاخرين
 في اخر الكلام او كنهال وحمل ان يكون خبر ربه خبرا اوليا اليه الكيل
 صاعا بصاع اي كافي عيان كل من اصحابه بجزاء مثله غير زائد ولا ناقص
 يقال جزى كيل الصاع بالصاع اي كافي احسانه بمثله وانسانه بمثله كذا في
 جميع الامثال واذا الخبر في اليه باعتبار كل واحد منهم وان كان ايضا الى اصحابه
قوله واما قوله ان قول سليط بن سعد وقوله جزى به اخ جوي ربه وقوله
 عن لبراي سبب كرم وحسن فعله ولا ذنب له مستحق به ذلك الجزاء
 وعن حسان السبيعيه كافي قوله تعالى وما يخلق عن الهوى اي الهوى
 وكان قولك قلت صدر عن علم كذا في شرح الرضي وقوله سبب جزى
 كان رجلا روميا بنى الخور ونق بطرا لكونه لا ينفق من امره الى الغير القاهن
 الحلاه حين انه لم يمتد لبلابتي مثله فغضب مثلا لمن كان في الاحسان
 بالاساءة وقيل هو الذي عاظم اجمعه من الملاحم لانه قال له اجمعه لانه
 احلته قال لاني لا عرف حرا لو نزع لتقوم من من عندا فقه فساله عن اخبري
 ناره موضع فدفعه اجمعه من الاطم لخر ميتا كذا في جميع الامثال **البيت**
 البيت الشعر يعني الفطنة صدر من شعرت اسرا سميت وجرى مجرى
 التزم حذقه في البيت وهل يلو من قومه لم يسموا شعري في البيت الحاجب
 هذا الاستهزاء فقام مقام الخبر كالحار والحدود في البيت في الدار وروايه
 بقوله شعري في شعول المصدر لا يكون جبرا عنه وما في ما خبر صدر به

وعلى ما جرى المعنى على اللوم اولى شري باسبال عنه هذا الاستدلال بان
 قوم زعموا ان لومته على خيره وقطعه الطريق من كل جانب حاصل في قبل الصبر
 فوجه ذلك انما طريقه الاثقات ويرى بان مقصود الشارح في قوله
 والشارح عن قوله قيل الصبر راجع الى اللوم وكذا العار من قوم المولود الاول
 فليست بالنقل ليريد ما به الجهد وح كقول الاخاذه بان الملازمة لا يرد
 ما دلل على ان رجع **اسد** صدره وقبره بربك ان يقر بقل رجه الله عن عذاب
 المحلوتات ان من اهل بيته فقال له اياك فاساح واحد منهم على حرب في ابيه
 فقال ذلك للملح هذا **البيتر** والاولى ان لم يجعل كونه العطف على السكن
 في ايه صرح صفة او جود الفصل على من اياه صرح ويرى ان كونه الخاف
 وما به الحسن المتأمله من المدح والدم حيث يند المدح متا وكم الورى بالمدح
 كما قيل اللوم بعد ما فيه وروى الخبر انه القى على شدة العطف كونه مدح الورى
 جاز المدح الشارح وسببا عنه وفيه من قرات البالغة ما لا يحسن في قوله
 وادله لما عني هو مما استدرأك عنى واتحاد الشرا والبر على بعد العطف
 وان انكر فاضه بان على عدم تراعى مدحهم من مدحهم ومنه من يظن به بان
 تعبير العطف اولا ثم العطف على يكون الجبرع جازا الا ان ما روى في قوله لا يبرأ
 جميعا له حتى لا يد العطف وقوله وفي استعمال اذا والفعل الماضى جراب
 فالقيل ان استعمال اذا مع اللوم يدل على طعيمة وقوله وفيه شيا به انقضاء
 مقام المدح فينبى ان يستعمل بها ان الفعل المضارع فالاولى راجع بما في الاشارة
 جميعا ومما يدل على ان ما في ايشا رضى الله على العطف في المدح واذا الخاف على الشدة
 فليست في اللوم لطايف اما في الاول فالاستدلال ان اسحق في المدح المدح على سبيل
 الى حيث يشرح مدح المدح في برونش اعلم في مدح حيث لا يرد في الكلام

عن مدحه وامان في الثانية فالاستدلال بان تراعى شانه على شانه اللوم حيث
 يفسر مدحه من مدحه في اللوم ولا يظن لسانه حتى لو خذ من مدحه بالاولى
 وقت ما ينزل الاوقات ولم يرب ركه اعد فيه لا يستحق في روجه مدحه عن الاحاف
 في قوله في ذكرها ايضا اما الى لطيفة لا فادان ان الشارح على تقدير عطف اللوم
 شدة متوح فيه على جميع تقادير لومته لا يشار كما حد كثر الا ولسا وان كان حقيق
 بوجهه باللوم على لومته الشارح بطله اللوم لوجهه يقضى غنا ما بعده منها المراه
 على فكلية **قوله** لكن يقال له المدح باللوم دون اللوم او الجاه بها عا به العاصب
 وهو اسهل من عا وحسن سأل الاستدلال ان العبد هل رضى فيه شيئا من العفة قاله
 نعم من سأل المدح باللوم وانما يقال بالمدح او الجاه ويمكن الاستدلال به انما قبله
 باللوم اشارة الى ان قوله لا يبرأ من خطية سأل العاقل في لوم على حصيل العاقل
 لو لم يبرأ لادع في لا يبرأ من اللوم مدحا واحدا من وجه الكرامة كما انما قبله
 من قوله **قوله** ليس هو القول من لومته اذن الجاه في منه معروفه عندي
قوله تاقر كل الشافر ان تاقر تاقر اموه ايا ما لا يلا لاد لنعاضه ولم يرد ان شافر
 حيث لا يكون بوجه كذا في لاد البيت مثلا لا يلا لاد لنعاضه من الجاه في الفعل
 وقد سأل لا يلزم ان يكون احد الامر من لومته لومته من الجاه في لومته في الجاه
 وانما عا لاد حتى يلزم عدم نفاذ مدحه من لومته في لومته في لومته في لومته
 اجتماع الامر من سبب الشافر القوي وهو ان لا يكون شيئا من لومته من الجاه في لومته
 احلا وفيه نظر اما اوله لانه تعالى لما ذكر المصنف رحمه الله من قوله لما من الجاه في لومته
 من الشافر في لومته والى الشافر من لومته وحصل الشافر الجاه في لومته من الجاه في لومته
 يقول تاقر كل الشافر واما ثانيا فلا لاد لومته من لومته من لومته من لومته
 يكون كل من لومته من لومته من لومته من لومته من لومته من لومته من لومته

فمن اشكال ومقتضى الحكم لا يبيح التعليل بالارادة الا مبرا انكسر والارادة للكل
الواقع في اشكال ومقتضى السام لا يبيح تعليل عدم ظهور الدلالة على الارادة بالكل
او الامر بالكل وقد عرفت ان لا محال الشئ الاول من التمرية بحيث لا ياه خفا
التمارين **قوله** لا يراد التلوازم بتعليل الكل بالارادة بسبب ان سبب التلوازم
لا يبرهن سبب الكل في الارادة المذكور بل هو ان يكون الكل بالارادة لازم بغير
مستلزم ان اسلموا بغيره مع خلف التمرية اذ الدلالة على التصور وان يكون بالارادة
قريب فيرسل الى الواسط مع خلف المعينة الصارفة من ارادة المعنى الذي
المعنى كاني انما اراد المعينة الدالة على التصور كاني انما اراد المعنى الذي
الاشارة راجعة الى ان يكون من الصفات الاشكال لا حاجة الى ان يقال ان لا يفسر
بما راي اياه الاصول بطلان المعنى في الاشكال انما يراد التلوازم بالكل
لما قال انه لا يبيح بان جميع التلوازم والوسايط باعتبار المواد فيحتاج الى تعديل
انف بمتابعة الجمع بالجمع انما في الاحاد على الاحاد انه فيهم توجد الدلالة للواسط
في الدلالة وتكلفت تصانف الوسايط بالعلم وتحتاج الى تعديل وتكلف
الاعتناء بالعلم **قوله** وهو المروا الى العصب على ما يترتب عنه بالاشكال من السبب
او وجه في السبب الممول بها هكذا يعتبر بالرفع وربما يحتل انه ما على التصور
الشيء في جزائه في على المرفوع لاراد السبب عند ذلك في الدلالة الاحاد وتقدم بعضهم
لذلك في رفع ايضا فقلت على ما اردت عليه في تقدير المصداق وان **قوله**
انما في المرفوع هذا البيت ثم ايات الماس انما في الخطب انما في الخطب
التي في المرفوع على من شاع على ان يفسر المعنى انما في المرفوع في المرفوع
والدور انما في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع
بما في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع

فمن اشكال ومقتضى الحكم لا يبيح التعليل بالارادة الا مبرا انكسر والارادة للكل
الواقع في اشكال ومقتضى السام لا يبيح تعليل عدم ظهور الدلالة على الارادة بالكل
او الامر بالكل وقد عرفت ان لا محال الشئ الاول من التمرية بحيث لا ياه خفا
التمارين **قوله** لا يراد التلوازم بتعليل الكل بالارادة بسبب ان سبب التلوازم
لا يبرهن سبب الكل في الارادة المذكور بل هو ان يكون الكل بالارادة لازم بغير
مستلزم ان اسلموا بغيره مع خلف التمرية اذ الدلالة على التصور وان يكون بالارادة
قريب فيرسل الى الواسط مع خلف المعينة الصارفة من ارادة المعنى الذي
المعنى كاني انما اراد المعينة الدالة على التصور كاني انما اراد المعنى الذي
الاشارة راجعة الى ان يكون من الصفات الاشكال لا حاجة الى ان يقال ان لا يفسر
بما راي اياه الاصول بطلان المعنى في الاشكال انما يراد التلوازم بالكل
لما قال انه لا يبيح بان جميع التلوازم والوسايط باعتبار المواد فيحتاج الى تعديل
انف بمتابعة الجمع بالجمع انما في الاحاد على الاحاد انه فيهم توجد الدلالة للواسط
في الدلالة وتكلفت تصانف الوسايط بالعلم وتحتاج الى تعديل وتكلف
الاعتناء بالعلم **قوله** وهو المروا الى العصب على ما يترتب عنه بالاشكال من السبب
او وجه في السبب الممول بها هكذا يعتبر بالرفع وربما يحتل انه ما على التصور
الشيء في جزائه في على المرفوع لاراد السبب عند ذلك في الدلالة الاحاد وتقدم بعضهم
لذلك في رفع ايضا فقلت على ما اردت عليه في تقدير المصداق وان **قوله**
انما في المرفوع هذا البيت ثم ايات الماس انما في الخطب انما في الخطب
التي في المرفوع على من شاع على ان يفسر المعنى انما في المرفوع في المرفوع في المرفوع
والدور انما في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع
بما في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع

ما كان في الواقع في شرح هذا البيت اي يعنى ان الله سبحانه وتعالى سيجزى به
 الموجودات على قدر ما وجدته وقيل الضم الاول للفرس والآخران للزوم وقيل الثاني في
 لغز فلاحون من هذا القبيل **قوله** واضافه جرحا الى حرمه قبل هذا البيت بفتح ضم
 في مدح اي على احد من احد وقد صح في ديوانه حاشية جرحا ووجه الجرح لا سمح
 حرمه وهو وادب بركه والكوفة تكن سدادا للمنى على حرمه **قوله** وهو ابرار ذات
 العجاج الجندل يسكون النون وفتح ادال الحار وفتحها مع كسر الدال موضع
 فيه محار كمال الشارح ووجه امره تصديا لان الازد هنا اطلاقا لاسم الجرحا موصفا
 والقول بان اصله جندل بنح النون وكسر الدال وتسكينه الضم والفتح من
 التكلف **قوله** كذا في الصحاح وضع لما قيل ان معنى قوله ثابت برأى من سعاد
 وسمع انك بوضع تزيين منه سعاد وتعين كلامه وفي المختصر ان سعاد
 ما يشهد به العقل والنقل اما النقل فاستل عن الصحاح واما العقل فلا بد ان
 المناسب للامر بهد ير الحاشية اما هو سماع سعاد وله اسماء في كلام سعاد هذا
 اذا كان القوم من سماع الصوت اما اذا كان الظاهر التشاؤم والجدد كالبلا
 ستر من سماع الاوراد فلا ولو قيل معنى سعاد العقل بفساد حكمه بفساد
 بوجه مخالف النقل لم يبعد **قوله** والافلا يحل بالنصاحه وذلك لان
 اخلاها اما هو من جهة ما يلزم من النقل على الانسان اذا لاجبه اخلاها بدون
 النقل بخلاف الكراهية من السمع فان المعنى يتصور ما يتصل على السمع اجتنابهم
 عما يتصل على الانسان من غير ذلك لانه لا يلزم من عدم اقصاها الى النقل
 عليه عدم اخلاها فستدفع ما قيل انه وجهه انه عد هذا الوجه فيما بين النظر
 على من استرط في فصاحة المفرد وهو من الكراهية من السمع اجتنابهم من النظر
 المنع بانه لا يلزم من عدم النقل عدم الاخلاق وقوله ههنا مع ورود هذا السمع

قوله كيف وقد قال عليه السلام الخ الى انك يحل بالنصاحه والحال ان افصح
 العرب سيد الانبياء قد قال الكرم بن الكرم الحديث وفي قوله سيد الانبياء
 وتكاثرت بهيبتها فتمت وصفه يوسف بانه عريق الكرم وارثه كابر اعز كما بر
 ومنها ابراهيم الكرم اربع مرات ثم تغيبه للمشوقين اولادها الاستعداد بدرايه
 واسم ابيه الامام العظيم على من ولاده الايام وله ثمان تغيين الكلام **قوله**
 انت والله لجه في حيان من بالنا المشاه من تحتها في الصاحب من الخيار
 المأكول وهذه بشدة البرد لان الخيار في طبعه بارد فذا جمع بالخيار عناية
 في البرد كذا بخط الشيخ في حاشيته دلالة الاخبار **قوله** كقوله ان ابراهيم غفلت
 كسارت وهو مع يد بر شاعرنا على ايدي ولجاذر جمع جودر وهو ولد البقر الوشي
 والعناق جمع غنيمه من المعز وهو الخال صفة جادرو كداملح وفيه اضافة عناق
 لادنايز المضافه الى الوجوه وادنايز الوجوه من قبيل الجين للماء شبه الوجوه بالذكور
 في الاستنساخ والاستدراخ اي ايدي جادرو حيل الوجوه الشبيهة بالذكور **قوله**
 كقوله اي مزل ديعه اي ذواب قاتل غنيمته من الجوارح من شهاب اوله ان
 يقتل فقتل تلك مردتهم ان ان ينجوا يقتل وقرحوا به فقتل سائرهم
 ومعدت اساسهم فقتل ريشهم غنيمه **قوله** ورسم القنم الخلف الخ
 لاختلف ان الكيف من الاجناس العاليه والاطرف من القنم سوى المرسوم
 الناقصه اذ لا جنس لها وصورة ولا فصل اذ الترك من المتساويين يجب
 ان يكون كل منهما فصلا بحد افعال عقلية وما يستدل على التشابه وانه الشارح
 ورسم ولم يطر لتكليف خاصة لانه شاملا ما عدا تعريفه سوى الرتب من العنق
 والغاير لباقي الاعراض والقريب يكون تعريفه بالمساوي خلاصه لا يشبهه
 على ذكره في الاعراض التي لا يكون بعضها اجل من البعض فمدوا منه الى ذكره هو

الخ بغيره وهو مطلوب الدليل والافتقار لمجرد تدريس ان مقتضى الحال متفاوت لا حسب
 المقام وكل سبب المقام يتفاوت عند تفاوت مقتضى المقام متفاوت
 متفاوت وقوله ضروري ان الاختيار والاعتبار الخ تنبيه على استلزام تفاوت
 المقامات تفاوت المتخصصات بعد انيات المطلوب بالمدلول بالضرورة اليهم
 وقوله واختلافها اي مقتضيات المقام غير اختلاف مقتضيات الاحوال
 ضروري لتفاوت المقام والحال بالذات اذ لا يمتنع جزم ان اختلاف مقتضيات
 المقام عند تفاوت المقامات غير مطلوب بل المطلوب اختلاف مقتضيات
 الاحوال عند تفاوتها **قوله** استحسانا او وجوبا عند مصدر محدود او غير محدود
 معرنا او منكر اخر اخر وكذا محضها ومحمدا ومقتضاها معصوما وما رجع
 بمصوم ان قوله محضها او غير محضها من جهة شكر اذ في تنكيرها الظاهر
 وسببها كلام الشارع ان المحض من يستل في المعارف والتكرات في هذا الفن
 وكون المرفوع محضها من جهة وكذا كون التكرار محضها اذا كان في هذا الفن
 النماء لا يترطون فيه التعريف ولا التخصيص لما نقله الرضائي ما في الشارع
 روجه اعم في باب الثالث في تقدم المسند ان المتقدم واجب اذا كان اللفظ
 كرم غير مختصه لتخصيص المبدأ بتقديم الحكم عليه كانه معلوم كالفاعل فانه مع
 كرم تقدم الحكم عليه فلا بد من كون الفاعل ايضا محضها معرنا به ابرز الطابع
 حيث قال ان الفاعل قد يخصر بالحكم المتقدم وانما كان مجردا من المجرور
 وجوزع ابرز وهو انما يخصر الرضوي وهو احتيايا رالك روجه التعجب
 كما في المحرر ما قاله ابرز وهو ان اذا جعلت الفاعل في خبر عن اي كرم شئ
قوله كما ذكر اي من كونه محدود في الخ لكن تبديل المسند اليه بالمسند وجوز جعله
 انما به اليجر والكون محدود في غير ملاحظة اسم المكون او هو مذكور في ضمن



جمع شئ
 مدح

ذكر

ذكر كون المسند اليه محدودا فلا حاجة الى تلافيف التبديل وقوله مع زيادة كونه
 ضروريا فعلا او غير مسمى الاسم انما حكم بزياله كون المسند معرنا اسما مع كون
 المسند اليه اسما لما ان المسند اليه لا يكون الا اسما فلا يكون ما يقتضيه
 الحال له الم يعرف له في هذا الفن اختلاف المسند فان كونه فعلا او اسما
 ما يقتضيه الحال ويتبين بطلانها من جهة من جهة وان الفاعل منه وقيل لا نسب
 جعل الزيادة ما عجز المسند ولا عجز عن الحال المتحركة بينهما في احد ما قلنا
 الا ان كون المسند معرنا نسبته الى مسمى فسد مع الاستحالة وقوله مقيداً بمتعلق
 بالمدلول في النقول وهو ما سمي به هذا الفن مقتضيات التلخيص فلا يستل كون
 المسند محضها وصف او غير لانه لا يمتنع مقتضى في هذا الفن وان قيل قد يكون
 المسند اليه ايضا مقتضيات فيما اذا كان المسند اسم الفاعل او اسم المفعول
 او هو فاعل الغائب زيد اي الدار بسوطه بزيادة بغيره او قلنا علق
 هذه المقتضيات ليس من حيث كونه مسنداً اليه بل من حيث كونه مسنداً
 او المتعلق حقيقة انما هو المعير الذي يخصه المسند وهو ليس مسنداً اليه بل
 مسنداً ولو سلمنا ذلك بنا على الاصل الاغلب **قوله** على الوجه المذكور وهي
 ان النقط ان كان مبتدأ راجع الى المبدأ فانه وان كان نائفاً عن المبدأ
 فانه راجع الى راجع اليه لتأيد ذلك على ما في الحنف **قوله** ومقام
 اختلاف الحكم الخ بطريق اللبس والتمسك بالرب والضمير في تقييد الاطلاق في
 الاطلاق الحكم على مسمى اعم من مقدم تقييد الاطلاق سواء كان تقييد الاطلاق الحكم
 او لاختلاف التعلق او غيرهما لا احد هذه المذكرات تبين من الحكم وتكون تاييده من
 الركاكة ولا يندرج في تقييد الاطلاق الحكم وتقييده بالنسبة الى اداء القسم
 والشرط ايضا كما بالنسبة الى الموكد وكذا في اطلاقه في تقييد الموكد بالنسبة

مع
 مع

لظن في الحال يكون المطابقة له سببا لا ارتفاعا من رافيه ولا شك في نفس
 الحال هو الذي يقتضيه الحال وكذا الاعتبار بالنسب الحال لا بالذي هو
 الحكم بالنسب الحال حسب السبب الذي سبب تقيع رافيه التماسا ويكون
 الحال هو الذي يقتضيه الحال في المقام الثاني يكون الاعتبار بالنسب
 وكل ما يقتضيه الحال هو مقتضى الحال فيكون الاعتبار بالنسب مقتضى
 الحال حسب المرتبة وانما يرتفع ما يجب التمسك به في المطابقة
 للحال حسب مرتبة ارتفاع شأن الكلام فثبت ان المطابقة لا اعتبارا
 بمرتبة ارتفاعه وهذا مستطاع ما قبل ان التزم ليس تمام وانما رافيه الاتحاد
 في المعلوم لانه لا يلزم من المحصر ان لا يفي المتساوي والعدم مطلقا وسوجه المساواة
 في جزا الاحتمال لو فسرت المطابقة بالعدم ولو فسرت بالاشتمال لا يلزم من
 الشا من اجل الجواب ان يكون بين المتساويين صدق فلازم في الوجود لا لاشتمال على كل
 منها يستلزم الاشتمال على الاخر وسج الاحتمال لا يثبت الاتحاد ولا يحتاج الى
 ان يقال في اثبات الاتحاد ان المعلوم من كون الارشاع مطابقة الاعتبار ان
 السبب هو مطابقة الاعتبار من حيث هو كذا من كون الارشاع مطابقة
 القضي ان السبب مطابقة من حيث هو فيثبت الاتحاد في المعلوم
 ولكن الحكم النجس لسطل احد المحصرين اخ يفتي بما يندبر ان يكون في الاعتبار
 المتساوي ومقتضى الحال عدم مطلقا يكون المحصر في الاخص بالملا وعلى تقدير ان
 يكون بينهما تباين وعدم سوجه يكون الاما بالاحتمال كذا قيل ويجوز عليه ان
 المسمى هو الاتحاد في المعلوم ولم يشرع في الدليل لغير المساواة اطلاقا مع امكان
 لا يثبت الاتحاد مطلقا ويكون دونه بالامداد يكونها واما هذا هو من الخا
 والمساواة وانه يجوز على تقدير كون المراد هو الاتحاد في المعلوم ان يكون عدم

في عدم المساواة وسوجه التمسك على ما نقل عنه في الجواب في سبب تقيع رافيه
 النظر وفيه نظر وجه ان المحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجد تناوله
 جميع افراد حتى يلزم مطلقا المحصر في الاخص قد اعلى تقدير ان يكون
 الا ان يكونا واحدا ما بينا وله المساواة اما على تقدير عدم التماسا ولو وجهه
 لا يلزم من المحصر في الاخص تناوله جميع افراد حتى يلزم مطلقا المحصر في الاخص
 قد اعلى تقدير ان يكون المراد يكونا واحدا ما بينا وله المساواة اما على تقدير عدم التماسا
 توجه انه لا يلزم من المحصر في الاعم تناوله جميع افراد حتى مطلقا المحصر في الاخص
 وعلى تقدير وجهه المقدم لا يلزم الا المساواة في العدد في المطلوب وهو اتحاد
 في المعلوم فيكون لازم ويلزم الجواب عن الشك ان قد ثبت بالدليل ان لا يمتطابقة
 الاعتبار بالنسب ومقتضى الحال سبب بمرتبة الارشاع بحيث
 وجه وجهه في ان يفتي بكونه يجب ان يكون المراد بها واحدا لسطل احد المحصرين
 او كلاهما وان اضافه المصدر فمقتضى المهور والمحصر على ما مر في المقدمتين
 بعد ان الارشاع والمطابقة معناه ان يكون المسمى ان لا يكون الارشاعان احدهما
 الاجل من المطابقة للاعتبار في النفس فيلزم ان يكون المراد بها واحدا ولا يلزم
 احد المحصرين او كلاهما واجتماع بالدليل ان معناه سبب المرتبة واحد
 فيثبت اشتمال احكام المساواة وقال السارح ومما سأل في مورد النظر
 نظرا الى امثال هذا الدليل هذا غاية توجه هذا الكلام معوز لغير العلم
 وهذا من مطلق الكلام لمقتضى الحال هو الذي سبب استتبع عدم التماسا
 بالسلم حيث قال الى اخره عبارة الاتحاد قيل معنى توحيد في المحصر هو
 طلب ايراد المسمى الذي تحت عنوانه في علم المحصر من المسمى والمسمى في
 على حسب القامد التي تركب الكلام لاجلها وتلك القامد اما يحصل او لا

الكلام على حسب وضع الكلام على حسب المقصود وهو تطبيقه على منتهى الحال فيكون قائم
كلام الشيخ ان النظم والبيان الكلام على مقتضى الحال وانما يستعملان لمعرفة كمال المعاني لا يفرق
على معرفة علم النظم واصطلاحاته ولا يلزم ان يكون ركب اللفظ العرب الذي المراد
لا معرفة علم بل كمال الاصطلاحات من جهة النظم وهو التوقف ما لا بد من ان النظم والبيان
المشارع وجهه انه على ان ساد الشيخ بالنظم المقصود هو معنى التطبيق بقوله وقد
لا بد ان يكون له انما هو النظم في هذا المعنى من كماله في وضع الكلام هو معنى تطبيقه
علم النظم والعلل على وجه تواتر النظم والحق يقيناً ان يكون عبارة عن الوضع المقصود
وكون معناه في تفسير الاوضاع الكلام على ما يقتضيه علم النظم والعلل على وجه
تواتر النظم بالنظر على ما قبل الوجود المناسب لتمام دور آخره انما هو قوله
مثل ان ينظر الى الوجود الحق هو معنى تطبيقه لتمام الحال وهذا الاستدلال اوضح
ما سبق في قوله الوجود الحق الذي تراها على ان ليس المقصود ما فيه اصل المعنى
التي لا يقتصر فيها الى ازيد من دلالات ومعنى بل المقصود ما فيه المعنى الواحد
على اصل الازالة المقصود فيها الى ازيد من تلك الدلالات ثم تفصيل الوجه في الامثلة
المذكورة ان كل واحد من مطلق تفيد النظم وزجده يتفطن النظم مع اذانه النظم
ويطلق زجده النظم فقط وزجده المطلق فكل المسند على المسند المسند
والنظم زجده المسند وزجده هو المطلق ان كان الكلام للبيان النظم مع ان النظم
من مظهر الفصل وان كان المقصود في النظم مستفاد من الغير وزجده هو مطلق
النظم على ما في الشرح والمسلمة من ان السكاكي ومنه اخرج اخرج
منه المسند في شرح على مقتضى الظاهر وان خرجت حجة على خلاف المقصود
غير الحاصل من المعنى والحاصل وكذا اخرج في ما اخرج في الجزاء المقصود بالنظم
وبه يتولد الى غير ذلك على انه غير محصور في كماله استلزامه ان يكون في الشرط

والغير متعارف وبالعكس وكونها متغير ما صيرت وصار معنى ومختلف ومنه
جاء في مسر على الاصل وجاز في مسر على خلافه لان في النظم والنظم
الاجل النظم جاز واحد اي جازي بعدد الهمزة وكذا جازي في وهو مسر لان في
النظم والنظم الى استيفان كلام وابتداء التمام والمك لم يرد جازي في
الهمزة بل جازي وهو بعدد الهمزة وجازي وهو مسر لان في النظم والنظم
المذكور وجازي في مسر لان في النظم والنظم الى جازي من الاسرار وقوله الى غير
ذلك اشار الى ان في النظم والنظم الى التمام والنظم مثل جازي من كماله
وما لا لا يوزن وفانظروا في هذا وقيل لهم يسرهم سواهم حسيهم
ان دخلوا النظم ولما بالنظم وغير ذلك واحد للالفاظ اي بالنظم ولما
وقع في جازي النظم واحد به من فلهذا الساج والى هذا الى ان النظم
المذكور في قوله للالفاظ لا لا لنفسه بل بسبب المعاني والاعتراض التي تصاح
في الكلام وذلك لما في تطبيق اللفظ الى اللفظ باعتبار ان في المعنى
بالتركيب والتميز على انه تفرع لتعريف اللفظ بالمطابقة واشارة الى ان
المعنى لا يولد باعتبار ان في المعنى المعنى الثاني المقصود والمراد الذي يصاح
في الكلام وذلك لان المطابقة لا تحقق بحد ذاته المعنى الاول المقصود
العلم بل لا بد من ان في المقصود والمراد في اللفظ الثاني لا تحقق بل يقتضيه
لنفسه الحال والمقام نصب على الظاهر وقيل على المقصود لا في مقتضى
منه الفصل في قوله تعالى عليه السلام في ذكر ان في تكرار ذلك ومن هذا الى
قوله في اللفظ منه وارجع الى اللفظ باعتبار ان في المعنى بالتركيب قوله
وكثيرا ما يسمى فصلا في اشار الى دفع الشاغل في الوجه المذكور على ان
لا يولد في اللفظ اخرج ان الله لما عسى سواهم من كلام الشيخ انه اراد بالنظم

الخوض في ما ذكره فيها على ان الوصف الذي به يقع التفاضل وينتبه الانحياز
 هو ما ذكره عنه فيما هو من التفاضل فقط النفاضة عند خلاصه كلامه فلا يتم بفتح
 ولا يلزم الانحياز من التفاضل بل يحتمل ان لا يكون من التفاضل شيئا من وجه آخر
 حيث لا يصرح بوجه التوفيق لشيء كونه من صفات اللفظ وانياته ولم يصرح
 لشيء كونه من صفات المعنى وانياته وكلام الشيخ هو من التفاضل من وجهين من جهة
 الاعتقاد من جهة المعنى فلهذا الشرح وجهه انه قد مر من انما لا يسمى وابل
 بلفظ الرابع الخ اطلاق التبريد من حيث هو على ما قد مره وارتجاع من ان
 بسببه والبلاغة من حيث وقوعه على وفق مقتضى المقام والبيان من حيث
 انه اظهر الكلام بزمه على غير قوله واما ما كل في كراي كالنظم والصور والمواضع
 والمرايا والكتابات وانما التفصيل الخ اشعارا بالمواضع والمرايا وما
 يقع التفاضل في الكلام وينتبه الانحياز انما يصر من المعاني الاولى التي هي
 بالالفاظ ويوصف تلك المعاني بما اولها بالامارات والالفاظ بنفسها ما
 وبالعرف من حيث يكون مرجع البلاغة والنفاضة ومنت الحس والبراعة وكلها
 الكلام في باب التفصيل وتفصيل ما هو على ما ذكره في كتاب على ما سبق في التفصيل
 الى تلك المعاني وتبينها وبصورها بالصورة المختلفة والكتابات المتمايزة
 لا الالفاظ المظروفة والحروف المسبوقة ولا الى المعاني المتوالي التي يتبعها ما
 حيث ينتبه انما من صفات اللفظ لا يبال لم لا يجوز ان يكون هذا
 مراد المصنف اي على اللفظ او المعنى فلهذا في البلاغة صفة راجعة الى اللفظ
 باعتبار ان ذلك المعنى المركب حتى يكون المعنى على الاول ان البلاغة صفة للمعنى
 على المعنى الاول باعتبار ان ذلك المعنى الثاني وهو المراد من الموضوع له الكلام بالتركيب
 وعلى انما صفة راجعة الى اللفظ باعتبار ان ذلك المعنى الاول المعنى الذي هو على المعنى

الثاني المقصود بالتركيب فيخلق المعنى فيكون سدفع الاستقبال وتبين
 عدم كمال التوضيح لا ما تقول لان المعنى في قوله قال البلاغة صفة راجعة الى اللفظ
 الخ التباين على تبيين البلاغة وهو مطابق الكلام للمعنى الحال في قوله
 قال البلاغة صفة قوله وهذا المعنى يطبق الكلام للمعنى الحال ولا سيما ان البلاغة
 صفة للنظم في المعنى الاول وذلك على ما ايضا قوله في الايضاح على كلامه حيث
 على انما من صفات اللفظ على انما من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب
 الاول المعنى الاول فلا يصح لشيء كونه من صفاته ولا حال على اللفظ على المعنى الاول
 وايضا المطابقة كما لا يخفى فلهذا في الكلام المعنى الاول بل لا بد من ان يكون
 المقصود ولم يصرح له على المقصود الثاني من حيث المعنى الاول ولا بحال
 قوله عليه يجوز وانما اي اطلاق اسم السبب او الدال على السبب او الدال
 على المزايا والكتابات وللصور هيات لتبين المعاني الاول كما قد مره
 عليه ايضا قوله الصورة التي تجردت لمجملوا كالمواضع الخ لتبين ان قوله
 لا بد للمجاز من قرينه صافه عن اراء الحقيقة ولا قرينه صافه عن اعتبارها
 تبيين الحقيقة ولكن لا يقدح بان اطلاق البلاغة والنفاضة على اللفظ لا من اجل
 من على النظر بل من اجل لطايف ذلك باللفظ كما يشهد به معنى تطبيقه للتشخيص
 الحال بل على المجاز فمثل ان استعاره تشبيه حيث شبه الحال التي بها
 يتأخر معنى غير معنى في المثال الذي يتأخر عن تصور فكر اسم المصنف
 وهو الصورة وارجو به المنبه لا سيما في مثل فاعاد الحروف او مدونها
 فطبع وسلاستها من قوله النظم ما قوله واما الاطلاق على تلك الاحوال فليحتمل
 الخ له عامر آخر وذلك ان ما يلزم علم المعاني مستخرج من جميع جهات التركيب
 ودرج ما لا من لطايف التلخيص فلهذا في وجهه كماله في كماله من سببه

من علم الحقائق ولا ريب ان احاطة التراكيب هي مخفية فلا يمكن للبشر ان يعلموا بها دون
جميع لطايفها حتى يخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع كتابها وكثير من مسائل العلم
التي لا يمكن ان يتوصل اليها الا بالبرهان والادلة والبرهان هو الذي يخرج
منها ما لم يتوصل اليه جميع كتبه الاحوال وكيفية ورعاياها الامتيازات بحسب القدرات
بما فيه هذا التميز الذي هو السحر من النور الى النور مع بناء كثير من اللطائف والادلة
في اريب اللغات من النور و لو سلم ان لو سلم الاقلام على ما ذكر من الكليات
والكيفيات والدرجات يجب ان يجمع جميع تراكيب اللغات جزئيا في بيانها
جميع لطايفها فاما ما يمكن الاشارة الى ان كلام هو في العرف الا على واحد بهذا العلم
ولا يمكن الا حاطة لبعض الامور الغيوب واما الثاني فلا بد من التمسك بالادلة
جل ما يكون من المراتب العليا على رتبة اضافها وبوجه اخر وهو عدم سرك
افراد خرج الامور و ذلك لان القرب من النهاية لا يتناول ما هو بعيد منها
وهو المتوسط وما هو قريب من المبدأ وليس يتناول ما يتناول من المبدأ
قريب منها بالنسبة الى المبدأ فلا يتناول المبدأ حقيقا وهذا سقط ما هو صريح
ان لا تصادح على ما هو في المصنف من المبدأ كونه لا يتناول ما يتناول من المبدأ
نوع الامور وطرقها على حسب النوع غاية ان المصنف غير من النوع بالافراد
وانما القواعد التي لا يخرج الامور من مرتبة واحدة ايضا العبر من النوع بالادلة
لو صح في ما يجمع فيها ادخال الحكم المراتب النوع ثبات لا زاد كالجميع الثابت
لانسان فانها ثابتة لافراد من رتبة وعرفها واما اذا كان الحكم ثابتا
لجميع النوع من حيث هو كالتعريف الثابت لاني لا يثبت ثباته لافرادها
فلا والظرف فيها ثبات الطبيعة الامور لا لا زاد لان كل فرد منها سرك
بما فيه ليس ما ينبغي اليه البلاغة اذ كل منها مما يتجلى و رتبة وتدرج في فهم

ولا يمكن

من علم الحقائق ولا ريب ان احاطة التراكيب هي مخفية فلا يمكن للبشر ان يعلموا بها دون
جميع لطايفها حتى يخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع كتابها وكثير من مسائل العلم
التي لا يمكن ان يتوصل اليها الا بالبرهان والادلة والبرهان هو الذي يخرج
منها ما لم يتوصل اليه جميع كتبه الاحوال وكيفية ورعاياها الامتيازات بحسب القدرات
بما فيه هذا التميز الذي هو السحر من النور الى النور مع بناء كثير من اللطائف والادلة
في اريب اللغات من النور و لو سلم ان لو سلم الاقلام على ما ذكر من الكليات
والكيفيات والدرجات يجب ان يجمع جميع تراكيب اللغات جزئيا في بيانها
جميع لطايفها فاما ما يمكن الاشارة الى ان كلام هو في العرف الا على واحد بهذا العلم
ولا يمكن الا حاطة لبعض الامور الغيوب واما الثاني فلا بد من التمسك بالادلة
جل ما يكون من المراتب العليا على رتبة اضافها وبوجه اخر وهو عدم سرك
افراد خرج الامور و ذلك لان القرب من النهاية لا يتناول ما هو بعيد منها
وهو المتوسط وما هو قريب من المبدأ وليس يتناول ما يتناول من المبدأ
قريب منها بالنسبة الى المبدأ فلا يتناول المبدأ حقيقا وهذا سقط ما هو صريح
ان لا تصادح على ما هو في المصنف من المبدأ كونه لا يتناول ما يتناول من المبدأ
نوع الامور وطرقها على حسب النوع غاية ان المصنف غير من النوع بالافراد
وانما القواعد التي لا يخرج الامور من مرتبة واحدة ايضا العبر من النوع بالادلة
لو صح في ما يجمع فيها ادخال الحكم المراتب النوع ثبات لا زاد كالجميع الثابت
لانسان فانها ثابتة لافراد من رتبة وعرفها واما اذا كان الحكم ثابتا
لجميع النوع من حيث هو كالتعريف الثابت لاني لا يثبت ثباته لافرادها
فلا والظرف فيها ثبات الطبيعة الامور لا لا زاد لان كل فرد منها سرك
بما فيه ليس ما ينبغي اليه البلاغة اذ كل منها مما يتجلى و رتبة وتدرج في فهم

واحد الصانع في تعريفها وهو الموافق لما ذكره ابن الأثير في المثال السائر من ان البلاغة
 انحصرت في الصانع على ما يقع عليه وليس كل نصيح بل فيها واليه ذهب ارباب في كتابه
 المسين بالمراد من ان يكون الترخيم على ما عليه العلامة عنه ان البلاغة انحصرت في
 الصدق والصواب ما هو في البلاغة دون الصانع يعني ما به الخطابية لتفني
 الحال الا ان السكاكي يفرق بين اختصاص العليين بالبلاغة اللدني من كونها انحصرت
 الوفاء لا يراى بها بينا في البليغ من غير خلاف الصانع فيجعل العليين جميع البلا
 دون سائر العلوم ولما سموها على البلاغة كانه عليان مع وحدانية تنويه
 وسموها علم البلاغة لما كان من اختصاصها بها اي لا يشاركها في رتبة السكاكي
 وقبل هذا القول لا ان البلاغة كمال شريع بها ما يقع وحصل الا انما والمختص
 والاشرفية والارادة لا رعا في الصانع او ليست كما لا يتوهم بل يبيح من حيث
 هو بليغ فذكر ان البلاغة بمنزلة العقل الشريع له ولا يصير فيه ما به الاستدلال
 اي ليس كل نصيح بل فيها شبه على ان المراد بالانكسار ما هو بالمعنى القوي من جعل الحق
 موضوعا مع رعاها اليه بغيرها كما يقال كل ضاحك اثنان وكل انسا اثنان
 وكل انسان حيوان ولا عكس اي ليس كل حيوان انسا بالانسان الاصطلاحي من
 جعل الحيوان موضوعا مع رعاها الكيفية اصدق وان اقم كما في عكس السوي اذ
 الترجمة فيه لا انعكس عليه ومن جعل بعض الحيوان موضوعا وبعض الموضوع محورا
 مع بناء العلي والهدى في موضوعه في الكلام خص به في البلاغة مع فهمه
 البليغ حيث قال فلا ما كان او جعل انما على الصانع في الانصاف ثم ان راعى
 الترخيم فيا سمي تنويه وكذا ان جعل كلامه على خلاف ما يصح به وادبر به البلاغة
 والصانع في البلاغة الكلام رجع الى صير الارز في جعلها في البلاغة المتكلم التي هي بلاغة الاقوال
 كما في حقيقة العلامة فحق الامر ان لا يكون لم يمتنع تخلفا وكل تخلف فحق البلاغة

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

في الكلام وبالعكس في الكلام فاما في جميع بلاغة المتكلم انما به تخلف بل في غير تخلف
 الا في ان لا يكون من الملكة الدلورية وفي ان حقيقة استلزام تخلف كل كلمة او
 في الظاهر من بعض المصنف الكلام عدم الاستلزام ويحتمل ان يكون من غير الاستلزام
 وقد عرفت ان لا بد للبلاغة من بلاغة المتكلم ولا يقال ان كل ما هو من البلاغة الكلام
 فهو جميع البلاغة المتكلم ضرورة في هذا وجه في ان الكلام في حكم جعلها جميع البلاغة المتكلم
 فليست بل في ذلك **والله اعلم** وما يجب ان يحصل من عطف غير المتكلم على الكلام في قوله تعالى
 اي يلعب في كسره ان المرجع اذا استعمل في كون معنى المصدر كما يقال جميع
 لغيره الى المعنى الذي هو بعد اليه واذا استعمل في كون معنى المتكلم او مصدره فيكون
 المتكلم كما يقال جميع لغيره فيكون ان موضع او المخرج اليه له هو المعنى وما ذكر
 المصنف من قبيل الاول والتعريف المذكور من قبيل الثاني وتبين في قوله تعالى
 واحد والتعريف الثاني في الحصول لا انما الاستعمال ولهذا ان لم يبق بعد ان التعريف
 من كون الكلام مطلقا في بعض الحالات هو لا يتصور والاراد بالامكان لا يمكن ان
 الوقوع الثاني في الاستعمال على ما هو المتعارف لا الاطلاق الذي في الآية بل ان
 الامكان لكن لا يتوقف على غير لان ذلك ما هو في الامكان الثاني في قوله تعالى
 يخلف ان لا يخلف ان جعل ان يكون انما السببية اي في السببية لا في حقيقة
 ويخلف بغيرها عليه وان يكون للادب او ما سمي تخلفا ان يكون حقيقة بغيرها
 به بحيث لا يحصل له **والله اعلم** والا اي فان لم يكن مرجعها الى الاخر اذ عرفت ان
 في ما هو المعنى المراد والمراد بالمعنى المراد ما يقتضيه الحال بغيره الثاني في قوله
 الكلام فيكون معنى فاصلة المعنى المراد ما يقتضيه المعنى بلا غائب ما قصد
 ان البلاغة ترجع الى امر خارج عن علم السائر والاخر بعد من منه بالحسن او القبح
 او الحسن او القبح وهو تبيين السام من المعنى المتكلم علم اليقين

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

الثالث ان يعبر بها لا يقتضيه لنا التعريف المعنى ولا يحتاج في بعضه الى التحليل
 الرجوع في التعريف انما هو لاختلاف عدد ادل من الخطا وفي كلمة زمان في الموضوع نسبة على
 وتبين وهو انه على تقدير ان يكون مرجع البلاغة الى الاحراز منها فلا اقل منه رعايات
 المعنى في الكلام غير انما هو في الخطا ودرجاته في اللسان لا في معنى وان لم يقع الخطا في
 الكلام لادبه والارادة في الكلام لا في ذلك وهذا مستطاع ما قبل ان اتمم بالاحراز على الخطا
 ان لا يتحقق اتصاله لا رجوعه لا يرد زمانا على تقدير ما سلفه من الخطا فداد في كلامه في مقام
 التمهيد وان اراد به مخالفة منسوبة على الخطا فان شرطه في هذه الخطا فلا يتحقق في
 الخطا اذ يكفي عدم الخطا في بلاغة الكلام من غير ان يقع في مخالفة الكلام والافرد في مخالفة
 ولو مع الخطا لا يتحقق في البلاغة بل اللام تنافي وجودا ووجودا في الخطا انما يتحقق
 في تقدير اختيار الشئ الاول ان يتفاد عدم الخطا لا يستلزم الساد في كلامه في مخالفة
 لا يلزم ان يكون الخطا في الساد بل يمكن ان يكون في زمان لا يكون الخطا في
 على المعنى المراد دلاله صحيحة فيه فافهم ودخل في تميز الكلام الصحيح من غير
 تميز الكلمات القصوى من غير ما انا اخرج الى هذا العذر لعدم موصوفات القصوى في الكلام
 ولو قد روي الخطا في الساد في الكلام في الجمله ولم يمتح الى القول في انما يتعد الخطا في
 اح الاشارة الى ان بلاغة الكلام انما يتوقف على ادوات على تميز الكلام الصحيح وتوقفه
 على تميز الكلمات انه هو متوقف تميز الكلام عليه حتى لو لم يتوقف تميزه على تميزه في
 الكلام عليه فتميز الكلام الصحيح من جميع ادوات بلاغة الكلام في الثاني ان الخطا في
 الدعاء عند ذلك بين الكلام والكلمه فلو قد روي موصوفات ما يستلزم انما في الخطا في
 جميعا من معنى التميز في الادوات مع الاشتراك في الادوات اليه عند هذا المقصود على
 القصوى في الكلام قد يمتنع مرجع البلاغة في عملها في الادوات اليه عند هذا المقصود في
 وجوده في الخارج بل قد يكون هو الغرض من ذلك المعنى في تقدير تصور في ذلك المعنى

تصحيح

تصور وجوده او قد سبق ان مرجع البلاغة ما بسببه تحقق البلاغة او ما يكون البلاغة
 مقصودا فغافنا في الخطا والرجوع لان العلة في معنى الناحية وجودا او اجماع التقديم
 او القار بموسنا في القول لم يوجب لنا في المزمومات فلا يصح في الرجوع الى البلاغة
 سواء روي البلاغة بلاغة الكلام او بلاغة المنطق وقول وفكده في معنى ذلك في
 من كون الكلام في معنى المنطق ليس الا حراز في التميز بل حصول الكلام في معنى الكلام
 البسيط من غير من غير وعبر مرجع حيل البسيط في تميز المعنى الذي وارتفع في ساد
 وتربط عليه المعنى الذي في اصل الادوات من الخواص والزايا لانها في عالم ما تقدم
 ان بلاغة المنطق تميزه من الارزاق في الادوات ما تقدم بها من تعريف بلاغة المنطق من تلك
 الامور على ان البلاغة لا يتبع معنى حصلت تلك الامور لانها في معنى البلاغة في الادوات
 والتميز في المنطق هذا معنى في ذلك فلو كان مرجع البلاغة معنى يحصل في ذلك في
 المنطق توقف على التميز من الاحراز والتميز في معنى يحصل في ذلك في معنى ذلك
 المنطق في خلاف المنطق في التميز من هذا حصل دون ذلك فيكون المرجع في معنى
 تحقق في ذلك هو الاول في نظر الاول والتوقف في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 في معنى ما قبل ما يتوقف عليه الشئ في معنى ان يستلزم في الاشارة والتوقف في ذلك
 وعلى تقدير رجوعه الى الاستدلال فيكون التوقف في الادوات والتوقف في ذلك
 لا يرجع كلمة او غيرها فلو حصل ان البلاغة في الادوات في الادوات في الادوات
 عليها لان مرجع بلاغة في تميز التميز في تميز السام من الادوات من غير من ذلك
 المعنى فيكون التميز معنى ان مرجع التميز في الادوات في الادوات في الادوات
 المفردات في الادوات في الادوات في الادوات في الادوات في الادوات في الادوات
 ان مرجع الادوات في الادوات في الادوات في الادوات في الادوات في الادوات
 ان مرجع الادوات في الادوات في الادوات في الادوات في الادوات في الادوات

في الخيارات وهو الصلح بالملك والثاني ما كان مستحقا بالنظر في المصلحة المآل في هذا الصلح
 يستحقه من حيث ان من غير تحريم كسبه من وجه الصلح بالملك والملك لا يملك الا بالملك
 بل يملك على الملك في غير ذلك لا يحصل على الملك لاحد الا بعد حصول جميع وسائله وصيرورة
 محروما بحيث يملك من حيث استحقاقه من غير ان يملك كسبه من وجه الصلح بالملك في الملك
 يحصل لاحد كونه على الملك بقا العلم دون حصول الملك الاستحقاق بل من غير ان يملك
 بسببه الاجابة القاطنة بالفرقة الاجابة السابعة بالعلم الاجالي وان كانت غير الواجبة
 ان التخصيص على التخصيص من حيث الاستحقاق لا يكون للعلم المذكور بحيث يكون من استحقاق
 تلك السائل واستحقاقه بالفرقة الاجابة السابعة بالعلم الاجالي من العلم الاجالي
 فكل من التخصيص ثم اذا توجه اليها في الاجال يحصل له تلك الحالة الاجالية المزمع بالوجه
 في الحالة الاولى التي هي الملك فاما حصول له حالة اخرى فيحصل له سببه بالعلم التخصيص
 والفرقة من الحالات ضرورية وجبرية صريحة في الواقع وحيل بالوجه ان ايضا
 بسببه تلك الحالة واجابة ما واما سببه التخصيص تلك السائل لان الحالة الثانية
 اقرب منها ولا ضرورة ولا يخفى ان المراد بالضرورة قوله بل ان علم الموقوف على الاصول والفرقة
 لا اذراك ولا الملك يتبينه ضرورة ما في الغرض سببه ليس ما خلق عليه قبل
 المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك وله متعلق هو العلم وما به في الحصول بحيث
 يكون وسيله اليه في الحصول لله والملك وقد خلق لفظ العلم على كل ما اما حقيقة
 عليه او اصطلاحية واما عبارة استورا وقد اخذنا في الشرح حله على وجهين العيني
 وان كان حله على الادراك جازا ايضا فانما اريد به التلك او نفس الموقوف لم يصح
 الى تدبير متعلق له وان اريد به الادراك فلا يخفى من ضرورة ان علم يتورا منه وجب
 بان لا يصلح علم التجو ولا يتبع التجو على الاصول فلو ان لو اذا دار اللفظ منها
 نحو العمل على كل منها على السواء وهذا ما اردت في التخصيص في العلم به من العلم به

اطلبية زائدة على الملك الموقوف
 فاما اذا كان سببه العلم
 من وجه التخصيص لا يكون
 التوجه من السبب

وجه الجواز الخلاق لا يدرى على الموقوف او الى وجهه بتاسيسه التخل في احوالها
 ولم يحصل من حيث لزوم ترجيح الجواز على الاستدراك وقد يرجح الجواز على التخل لان التخل
 اذا دار بين التخل وعدمه لا يصلح عدمه وقد عكس في انهما من غير الموقوف من
 لفظ العلم لا يحتاج الى ترجيح ما نعلم بل المبادر الى العلم لوجهها عند الخلاف على العلم
 الموقوف ثم المعرفة يقال لها انما حصل البسيط بالفرقة الاجابة السابعة بالعلم الاجالي
 ان يكون البسيط جريا وكليا وكذا الركن كونه ذات التباري من جهة معرفته
 المعرفة باعتبار البسيط لظاهرها باعتبار العزيم فيه نوع فخطه في المعرفة كمال
 ايضا على الموقوف والاعلم على التعديق فلم يضر له لان التعديق سببه بالركب
 فهو من سببه من جهة وكذا التصور ان سببه الموقوف في سببه من جهة وقد يستدلان بالركب
 على ما نقل من فصول النجاء لفتح ان كل معرفه علم فاما تصور واما تعديق والفرقة
 تدعى على سبب العلم المعرفة للجهات ان جاعله دليل معرفة في الاجماع بقوله في كل
 معرفه قد علم وعلم لما عني بعض الفلاس من تخصيص العلم بكليات المعرفة
 بالجهات كمال صاحب القانون في معرفة الطالب علم يعرف احوال من الامور
 وقاما لا اشغ الا هو والمعرفة علم باصول يعرف احوال الساتر الحكم ورجح لا على كماله
 بان يعرف ان يكون قد جرت الى سببها في الجهات والتكليات في وجهها سببها
 في الجهات سببه وجب ان سببها في الجهات من جهة حاج الى اللزوم بان السبب في المعرفة
 لا بد له من علمه والمعرفة ان يصلح كماله في العلوم ما ذكره الشارع من قوله يعرف في
 احوال اللفظ ان خلق المعرفة وهو الموقوف على سبب العلم به والفرقة من
 قوله استعمال المعرفة في الجهات من قوله ادراكات جبرية ان المعرفة نفسها
 ايجازية فتحة ان سببها لا يخرج من حيز المعرفة الادراك لان ادراك الجوز
 قد يكون كمالا كمال الخط ان سببها علم بالجهات على الوجه الكلي فيجب

بل يكون ما رضى له رضى ايضا يا غيا و غيا بها فتكون رضى له ما رضى له
 احوال التركيبات من كون احوال الوجودات لها رضى او غيا او خارج مساوي وقيل في
 رضى المراد بها احوال الوجودات احوال العالم التي فيها الاستاد وقيل ان الكلام مراد
 واما الطريقان شرط له ولا يخفى ما بينهما وتخصيص اللفظ بالمراد مجرد اصطلاح
 وذلك لا ينافي ما انا وضعت لبيان احوال اللفظ الموضوع على لغة العرب
 وان كان يعرف بها احوال غير التي لبيان هذا اللفظ يقتضي الحال ايضا فليس الاصطلاح
 على الاول فيكون قيد اللفظ لاخراج عنه وفيه تدفع اعتراضه في بعضه على الصفتان
 هذا المعنى لا يخص اللفظ العرفي لا لشيء بل كونه في سائر الناس في انه مراد
 او لا خوله في معنى المعاني فوجبه ان السكالك في التركيبات الماخولة في تعريف
 المعاني بتركيب اللفظ وسلكم ان معرفة اللفظ من حيث هو ليس متوقفا على معرفة اللفظ
 اذ اللفظ من له اللفظ وقد خفي تعريف التركيبات ايضا حيث قال في تعريفها بل هو للتركيب
 في اللفظ المعاني من حيث هو تعريفها من حيث هو تعريفها فان اراد بالتركيب التركيب
 اللفظي وهو التركيب على ما صرح به في تعريفه الدور في تعريف اللفظ لا في تعريفه
 على معرفة اللفظ المتوقف على تعريفها والدور لا ينفك عن تعريفه في احوال فيكون
 المعاني ايضا تعريفها لا ينفك عن تعريفها الى تعريفها بالجهول وانما تعريفها هو
 جهول اذ لم يسمه كون تعريفها بالجهول فكلا التعريفين في تعريفه في تعريفه
 من تعريف المعاني ما عرفه به جذرا عن المناقشة في الجمله وهذا النظر يقتضي ان
 الدور انما هو من تعريف اللفظ في تعريف المعاني والدور باق مع قطع النظر عن تعريف
 المعاني واجبا لزم ان تعريف اللفظ انما هو في تعريف اللفظ لا في تعريف التركيب
 الماخول في تعريفه في تعريف اللفظ لزم الدور ايضا في تعريفه لانه لا يمكن ان يكون اللفظ
 يستقيم ما ذكره كذا في تعريفه اذ لا يمكن ان يكون اللفظ في اللفظ من حيث هو

اللفظ

فان كان يعرف بها احوال غير التي لبيان هذا اللفظ يقتضي الحال ايضا فليس الاصطلاح
 على الاول فيكون قيد اللفظ لاخراج عنه وفيه تدفع اعتراضه في بعضه على الصفتان
 هذا المعنى لا يخص اللفظ العرفي لا لشيء بل كونه في سائر الناس في انه مراد
 او لا خوله في معنى المعاني فوجبه ان السكالك في التركيبات الماخولة في تعريف
 المعاني بتركيب اللفظ وسلكم ان معرفة اللفظ من حيث هو ليس متوقفا على معرفة اللفظ
 اذ اللفظ من له اللفظ وقد خفي تعريف التركيبات ايضا حيث قال في تعريفها بل هو للتركيب
 في اللفظ المعاني من حيث هو تعريفها من حيث هو تعريفها فان اراد بالتركيب التركيب
 اللفظي وهو التركيب على ما صرح به في تعريفه الدور في تعريف اللفظ لا في تعريفه
 على معرفة اللفظ المتوقف على تعريفها والدور لا ينفك عن تعريفه في احوال فيكون
 المعاني ايضا تعريفها لا ينفك عن تعريفها الى تعريفها بالجهول وانما تعريفها هو
 جهول اذ لم يسمه كون تعريفها بالجهول فكلا التعريفين في تعريفه في تعريفه
 من تعريف المعاني ما عرفه به جذرا عن المناقشة في الجمله وهذا النظر يقتضي ان
 الدور انما هو من تعريف اللفظ في تعريف المعاني والدور باق مع قطع النظر عن تعريف
 المعاني واجبا لزم ان تعريف اللفظ انما هو في تعريف اللفظ لا في تعريف التركيب
 الماخول في تعريفه في تعريف اللفظ لزم الدور ايضا في تعريفه لانه لا يمكن ان يكون اللفظ
 يستقيم ما ذكره كذا في تعريفه اذ لا يمكن ان يكون اللفظ في اللفظ من حيث هو

8

فتدريج والتعريب يستعمل في كلام كليل التمثيل الاول وقوله لا فوسق ليا
 الى وجه التسمية وفيه رد على الخطا حيث قال يتبادر بالتميز الى ما هو شمل في الكلام
 يعني ان يتخير به المستداليه والمستد من الواحق او انظر فاسيه من الكلام وحيث
 ما سجد على كون النظر فيه كافي في انبات الاعلام التي ذكرها به فتمت على ما هو
 وهو اعلم من الامتلاحي **ل** فالتحيز على هذا الخ قد يعلق التحيز ويراد به الكلام التحيز
 ويعرف بان الكلام المحال الصدق والكذب واحرل من الاخبار يعني الاسرار
 او بعض الاعلام والصدق والكذب جوهر فيهما الكلام تارة ويورث الصدق في وجه الخبر
 عن الشيء كما هو داه والكذب بان الخبر من الشيء لا على ما هو ويطور او يصفى من الخبر
 بحيث اعد الصدق والكذب في تعريف الخبر بالمعنى الاول والخبر ان يورث الصدق من
 السكاكي بار هذا تعريف التحيز دورل ومبنى الاعتراض على اتحاد الصدق والتحيز
 او توقف كل منهما على الاخر او توقف كل من الصدق والتحيز على الاخر او توقف كل من الخبر
 على الاخر اما هذا التعارض من الاتحاد والتوقف فلا دور فاشارح وجه هذا اشار الى
 ان دفاع الدور اوله ان يتخير التحيز من ان يكون الخبر الصدق مع ان الراسخ في الكلام التحيز
 والتحيز الدور ان يكون الصدق لا يبين الا بيان التحيز في دفعه وهو دور التحيز
 ويظهر دور توقف الاخبار بالمعنى المذكور على الاول وثانيه بخلاف الصدق ان يكون
 الصدق في المعهود في تعريف التحيز يعني بظاهره نسبة الواقع والصدق الدور في النسخ من الكلام
 ولو هو علم ان ما هو صدق الكلام راسخ الى صدق الكلام حقيقة اذ معنى الكلام ما هو ولا يوقف على ما هو
 صدق الكلام فلا يحددها ايضا لتباين التحيز من تعريفه هذا انما هو وجاب به مع هذا الصدق
 مع تسليم توقفه على ما هو صدق الكلام وضع لزوم الدور فيه انه اسار في شرح الموضع الى ان يوافقه
 وجه اخر حيث قال ان ما هو صدق الخبر والصدق هذا العقل والمصدق تعريف الخبر من حيث انه
 قد يولد لفظا الخبر لا من حيث الماهية والماض في تعريف الصدق والكذب من ما هو الخبر

هذا هو الوجه الثاني في تعريف الصدق والكذب
 وهو ان الصدق والكذب ليسا بصفات
 بل هما صفتان للصدق والكذب
 والصدق هو الذي لا يخفى عليه
 والكذب هو الذي يخفى عليه

هذا هو الوجه الثالث في تعريف الصدق والكذب
 وهو ان الصدق والكذب ليسا بصفات
 بل هما صفتان للصدق والكذب
 والصدق هو الذي لا يخفى عليه
 والكذب هو الذي يخفى عليه

لا من حيث انهما قد اوردت لفظا الخبر والتحيز بان هذا على تقدير اتحاد الصدق
 مع وفي شرح المصباح ان الغارم في صدق الخبر والصدق للزوم الدور لا تعريف
 التحيز على الصدق **ل** اي بظاهره حكمه بل صدق الخبر ان كان بيان عن بظاهره الخبر ان
 حكمه الى حكم صدق حكم المطابقة في التبريد انكم اوله وانما ان كان بيان عن بظاهره
 حكم الخبر من بظاهره الدور ان الصدق بان صدق الخبر او لو ان صدق ان الصدق في كون الخبر
 مطابق الحكم وانما بان صدق الخبر لا لا الحكم لكن الصحيح انما بان انما بان صدق الحكم بان مطابق
 الحكم انما بان له اوله وكون الخبر مطابق الحكم هو عن بظاهره الحكم في وجه صدق
 رجع الصدق والكذب الى الحكم اوله وانما بان صدق الخبر عن صدق من كون الكلام صدق
 ان يكون حكمه صدق الصدق والكذب والخبر هو مجموع الكلام والحكم هو الحكم اوله وانما بان
 وقد يعلق من الخبر نسبة الحكم بالحاصل ان المصنف بالخبر هو المصنف الذي انما هو
 خبره رجع الى الامتلاحي الذي هو من الصفات الداهية الاولى الحكم في الواقع
 للكلام انما هو لخصوله انه ما عدا حكمه فعل الصدق والكذب ولذا في الشارح
 وجه انه في شرح المصباح لما كان الرجوع الى انما بان الصدق والكذب هو الحكم وهذا يمكن
 تحققة مع كل ما راجع اليه بانما بان انما بان الصدق والكذب على الحكم على ما هو
ل بان ذلك ان الكلام الخ اعلم ان هذا هو الذي لا بد من التسمية بانما بان انما بان
 في الصدق من الخبر والافتتاح هو ان يكون لصدق الكلام خارج بظاهره اوله الى الخبر
 وفي الافتتاح ان لا يكون بانما بان وفي الصدق ان يكون نسبة صدق بانما بان
 لصدق خارج بظاهره اوله الى الخبر والافتتاح ان لا يكون نسبة صدق بانما بان
 وحيث قد ان الكلام انما ان يكون نسبة صدق من المصنف وكون المصنف لا
 لما من تعريفه الى كون هذا لصدق حاصله في الواقع من التبريد هو الافتتاح
 او كون نسبة صدق بانما بان انما نسبة خارج بظاهره اوله بظاهره خبر

لا بد
 هذا هو الوجه الرابع في تعريف الصدق والكذب
 وهو ان الصدق والكذب ليسا بصفات
 بل هما صفتان للصدق والكذب
 والصدق هو الذي لا يخفى عليه
 والكذب هو الذي يخفى عليه

لا يكونان الا مستطافين عند توجع الدور والى وقد تحقق النسبة الدورية دون التعلق
عنه القدر ايجازا فغير ما يتحقق النسبة الكلامية بدون الدورية فاما دلالة النسبة
الخارجية جميع الدورية والاعلامية قد يتطابقان معا لم اختلف ان النسبة الخارجية
يعني بدل من النسبة الدورية من الكلام اما لا يظهر كلامه ان النسبة الخارجية
الذاتية بمعنى تقوم بكونها واحدة مع الامارات او قد لا واحدة بل ان النسبة الخارجية
على الواقع الواقع لواقع النسبة الخارجية فكيف يتصور مطابقتها لانه يجوز
ان يحصل المطابق من المتطابقين لا مصادرا خارجا الشريعة الخارجية ان النسبة
المعروفة مع الانبعاث والانبعاث والخارجية بمعنى الواقع والواقع فطبيعة النسبة
معنى وجودها والواقع على الاول الخارجية بدلتا على انفسها في كل مطابقتها فمعنى
ايقاعها في انفسها الى ادراكها ايقاعا او غير ايقاع على ان في تلك الخارجية المعنى
الذاتية كوربان يكونا بغير او بغير من جهة في كل مطابقتها كذب واستخفافا في السنين
وانها ساسا في الواقع والواقع قد يتطابقان وقد لا والنسبة الدورية بغير المعنى
قد يكون متصورة الذات ومورد لا لا محابو السلب كاشارة الى السلب في قوله
الحكم المحر الذي حكم في حيث يعرف له وهم وقد يكون كذلك في الجمل الواقعة عليه
للمسؤول وغيره فطبيعة الخ والوجود كذا في تلك القضية والحدس بوجوده كلام
في الخواص السياسية ورجح انفس الحكم الواقع اما على الثاني فمعنى من التكليف
ما لا يخفى فبما في كون الحكم المتعلق والكم من الخارج بغير حيل عشوائية منها على معنى
الواقع والخارج وما في سر الامر والمصادرة الى الفهم من الحدائق الواقع والخارج اما في قوله
كل وجودا المتماثل الثالث في الاخبار وقد يطلق الخارج بمعنى الخارج من الذات كالحق
ونفس الامر بمعنى نفس الشيء ومعنى كون الشيء انفس الامارة بوجوده في ذاته ليس هو
وغيره في سلكه بغيره في نفس او اعتبارا بغيره كالملازمة من طريق التفسير والوجود

لیریک و مالدیو

انما وجدنا ما موجود في حدودها فخرجنا فاما من اوله فبما هو من غير ان يكون له من الخارج مطلقا او
 كل موجود في الخارج موجود في نفس الامر لا محذور في ذلك من جهة المكان
 اعتقاد الكراديب كوجه الملا فاما ما هو موجود في الخارج لا في نفس الامر بل
 و هيها فرضا وندجيه الادوية فاما ما هو موجود الشاغل موجود في نفس الامر
 في العين وما هو موجود في الجلة موجود فيما وتدينه لادواته والخارج وما في نفس الامر
 عين وهو انما اعتقاد ذلك المسمى ما يكون شيئا في حدوده او ما هو الخارج من العين
 كما في سبيل هذا ان شاء الله تعالى وانما الخطباء الكلام فتعريفه المظهر في الامام واسما
 لتعريفه بطريق التمام بين العلم والعلام **قوله** ولا يخرج في ذلك ما في ان يكون النسبة
 الكلام الاخبار في الخارج حاصل بغير هذا اللفظ بقصد مطابقة ما هو خارج عن كل متدد
 وهو ان يقال يلزم ما ذكرنا ان يكون من النسبة ما هو موجود في الخارج بالوجود
 انما حصل في ان يتطابق بقصد نسبة الكلام لهما والواقع بخلاف ذلك لان النسبة
 مطلقا من الامور لا اعتبار بها التي هي بغير العقل لا وجودها في الخارج فاجاب
 عنه بقوله فلا يخرج الى وجوبه الجواب ان ليس المراد بالنسبة المقاربه ما يكون
 موجودا في الخارج وسمي في الاعيان بل ما يكون ثابتا في حدوده وهو معنى الواقع
 وما في نفس الامر فاقصد بوجه من شرح المقاصد والقول بغيرها بهذا المعنى
 لا في القول بالاشياء المعنى الاول للمعاني فيها او لا يلزم من ثبوتها في حدتها
 ثبوتها في الاعيان لا محال ان يثبت في نفس الامر نسبة يتقصد مطابقة نسبة الكلام
 لثبات قولنا التمام حاصل لوجوده في الخارج فان جعل القيام لزم من نسبة ما
 ما هو ان يتقصد مطابقة نسبة الكلام لثباته في الخارج فثبت في الاعيان ما في قولنا
 حصول التمام من جهة الخارج او يثبت ان يكون حصول التمام ثابتا في الاعيان
 والمراد بالخارج في المناهض المذكور من مراد الاعيان ولا يلزم اجتناب كونها نسبة في حد

هذا هو الحق في العلم والعلام واما من اوله فبما هو من غير ان يكون له من الخارج مطلقا او
 كل موجود في الخارج موجود في نفس الامر لا محذور في ذلك من جهة المكان
 اعتقاد الكراديب كوجه الملا فاما ما هو موجود في الخارج لا في نفس الامر بل
 و هيها فرضا وندجيه الادوية فاما ما هو موجود الشاغل موجود في نفس الامر
 في العين وما هو موجود في الجلة موجود فيما وتدينه لادواته والخارج وما في نفس الامر
 عين وهو انما اعتقاد ذلك المسمى ما يكون شيئا في حدوده او ما هو الخارج من العين
 كما في سبيل هذا ان شاء الله تعالى وانما الخطباء الكلام فتعريفه المظهر في الامام واسما
 لتعريفه بطريق التمام بين العلم والعلام **قوله** ولا يخرج في ذلك ما في ان يكون النسبة
 الكلام الاخبار في الخارج حاصل بغير هذا اللفظ بقصد مطابقة ما هو خارج عن كل متدد
 وهو ان يقال يلزم ما ذكرنا ان يكون من النسبة ما هو موجود في الخارج بالوجود
 انما حصل في ان يتطابق بقصد نسبة الكلام لهما والواقع بخلاف ذلك لان النسبة
 مطلقا من الامور لا اعتبار بها التي هي بغير العقل لا وجودها في الخارج فاجاب
 عنه بقوله فلا يخرج الى وجوبه الجواب ان ليس المراد بالنسبة المقاربه ما يكون
 موجودا في الخارج وسمي في الاعيان بل ما يكون ثابتا في حدوده وهو معنى الواقع
 وما في نفس الامر فاقصد بوجه من شرح المقاصد والقول بغيرها بهذا المعنى
 لا في القول بالاشياء المعنى الاول للمعاني فيها او لا يلزم من ثبوتها في حدتها
 ثبوتها في الاعيان لا محال ان يثبت في نفس الامر نسبة يتقصد مطابقة نسبة الكلام
 لثبات قولنا التمام حاصل لوجوده في الخارج فان جعل القيام لزم من نسبة ما
 ما هو ان يتقصد مطابقة نسبة الكلام لثباته في الخارج فثبت في الاعيان ما في قولنا
 حصول التمام من جهة الخارج او يثبت ان يكون حصول التمام ثابتا في الاعيان
 والمراد بالخارج في المناهض المذكور من مراد الاعيان ولا يلزم اجتناب كونها نسبة في حد

واما ان يكون موجودا خارجيا فاما لم ذلك ان اولنا والخارج طريق الحصول لا لنفس
 وليس كذلك فاما الوجود الخارج ما يكون الخارج طريق الوجوده فانما ملازم موجود في
 الخارج يكون الخارج طريق نفس الوجود فلا يكون موجودا خارجيا بل الموجود الخارج هو
 والخارج في المثال الاول طريق نفس الوجود لانه هو النسبة الخارجية فلا يكون موجودا
 خارجيا بل هو التمام واللفظ لا وجود في عينه ووجوده في نفسه فكون التمام ارضا
 في الخارج هو وجوده في نفسه فكونه في المثال الثاني طريق الحصول
 النسبة الحصول فكون الحصول موجودا خارجيا فكونه في الامتاع حقيقة
 الاعيان في عينه فكون النسبة خارجية ارضا ما يكون الخارج طريقه لنفسه لا حقيقة
 فلا يكون ارضا موجودا في الخارج وبذلك لا يتصور بغيره المثال في حصول الاشكال
 ويختلف عليه فقال لا يحمل ما في وجوبه الجواب فلهذا في وجوبه الجواب
 ان المراد بالخارج في قولنا نسبة خارجية ما يكون خارج النسبة الدخيلة التي عليها
 الكلام في الاعيان فاما ما لا مراد في الاعيان ولا يلزم من ثبوتها في حدتها
 ثبوتها في الاعيان في المثال الاول ليس خارج العين لولا ان كان مرادف
 الاعيان واستعملنا في قوله للفرق الظاهر بينه وبين النسبة المتدح وعدمه الثاني بقوله
 فانما هو قطع النظر انما في وجه الفرق فلا استدرال فليست ملزمة من سبيل الانتقاد
 ويطرح الانتقاد **قوله** العلم الا ان يقال في قولنا نسبة الاستيعاد ان المقوم الظ
 من عدم مطابقة الغير للاعتقاد ثبوت الاعتقاد في المثال لا يطابق المقوم على هو
 وجوبه التمام في العلم والعلام فاما الاستيعاد او لا يتصور عدم المطابقة
 للاعتقاد لا يستلزم ثبوت الاعتقاد فاما اذا لم يكن في اعتقادنا من الحكم لا طابق
 الاعتقاد بهذا سخط كلام الخطابي ان يذهب الكلام بحيل الواسطة وعدمها
 والعنف فممن من كلام السكاكي عدم الواسطة بينهما وقد عرفت انه لا يلزم على عدم

الواسطه على الخصوص **ف**لو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح عدو الي
 الحكم بان المتناقضات لا يجوز مع مطابقة الواقع يعني ان مناط الكذب في الابه الكريم
 لما كان عدم مطابقة الاعتقاد فقط كان مناط الصدق ايضا بمطابقة الاعتقاد فقط لان
 اعتقاده باسناد الاعتقاد له وهذا بناء على ما اعتدوا ان الحكم يجب بقدر الدليل والبرهان
 لا بد من كل ان مناط الصدق في الكذب بمطابقة الاعتقاد والواقع معا ولا يطابقهما
 او على انه ثابت بالابه الكريم ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فكيف ان الصدق لا يطابق
 لعدم التقابل بالصدق وهذا مستلزم ما قبل ان يذهب للتعلم لا يشبه الا بداد لا يفرق بين
 اطلاق القاذب على الخبر المطابق الا ان يكون الصدق ليس بمطابقة الواقع فقط كمن يجوز
 ان يكون الصدق بمطابقتهما معا لا مناط الاعتقاد فقط هو منه ومنه وكذا لا يفرق
 ان الكذب لا بمطابقة الاعتقاد فقط لجواز ان يكون عدم مطابقة مع مطابقة الواقع
 لكن فيه عدم وكذا ما قبل ان الشارح رحمه الله يعرف من اجاب الصدق ان يكون
 للتعلم ولم يذهب اليه الكذب على ما لا يجوز ان لا يكون له دليل انما هو على نوعين
 للتعلم ولا يشترط صدق يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد وما في اجاب الصدق والاهمال
 الا على من يذهب للتعلم **ف**على ان الاحوال الاول يستلزم ان لا يكون الكلام الصدق
 لو لا استبدال موحدا فكونه حقا فلا على السند الا ان يقال انه استدلال على خلاف
 من يذهب للتعلم وان الاحوال الثاني فيه من التحاليل لا يوجب على المصنف **ف**الكذب
 راجع الى قولهم فيه ما عينا راجع خبرا كذا فيا تبين على ان التكذيب عند التعقيد
 راجع الى الخبر المتعقيد لكونه شبهة وعلى ان قولهم شبهة وانما انما كانت شبهة انما
 الى الخبر الكاذب وهو ان شبهة هذه وطائفتها تكون بينا استسنا وصدرت
 من غير جميع السلب وخلو من الاعتقاد بدلالة التواليد من خلق الشهادة وبما في المثال
 من معنى المشاهدة والمعاني المتشعبة الصدق الذي لا يشوبه شائبا كذا في

في قوله لا يشوبه شائبا كذا في
 في قوله لا يشوبه شائبا كذا في

ثم التواكيد وان كانت ذكرا كيد مضمون ما دخلت عليه فكيف لا يندفع في ان يشار بها الى بعض
 يشهد به القائل بلح بسم الله ما قبل ان السكاكي جعل الخبر الكاذب ما يتفحص ان الكلام واحد
 الخلة حيث قال لا يخرج عنه ان الكلام يكون الجملة اسبه وهذا الوجه لان التواكيد انما يكون
 ما دخلت عليه وانما وقع الشارح رحمه الله في دفع اسما عما ذكره المصنف في الاصحاح
 حيث قال ان المعنى يشهد به ما ذكره والطائفتها تكون بينا استسنا كما يبرحم ان الكلام يكون
 الجملة اسبه وانما يعلم ان مراده في شرح المصنف وانما المصنف في السكاكي
 وخبره ايضا لم يفرق بالبلاغة وخواصص التراكيب المسوقة من البلاغة وصح ان الكذب
 راجع الى خبر يشتمر ان الكلام هو اسبه الجملة لا يقتضي رجوعه على الوجه الذي
 قرر هنا لان هذا الوجه ايضا ما لم يفرق بالبلاغة وخواصص التراكيب بل لا يبعد
 ان يكون راجع الى هذا الوجه لمزيد وقته فيه يرشدك الى ان هذا ذكر في العواجب
 القياسية ان كيدهم انما هو في الجملة الاولى وهي يشهد بانها وان لم يحل في الكذب
 لكونها انما هي كذا بمحتملة لتعقيد جملة خبره كما ان خبر الرجل زيد لم يحل
 الكذب بكونه لا مشا المرح ومتممها بالاعتناء من جملة خبره وهو زيد مصنف
 بالاحكام المرح والمكان كذا الاعراض من نسخ قوله وقال في تحت قوله وانه
 ما هي تحت قوله فكذلك اياه ان لا جملة المرح **ف**وما قبل الى قوله ليس من نوع
 بان القائل به بعد ذلك ان يقال ان الكذب راجع الى قوله انما هو كذا في
 لكونه كذا في ان قوله راجع الى قوله يشهد بانها ركونه خبرا لا ذكر من نوع الخبر
 لكونه كلاما على السند غير واقع بوقته ولا محال على المرد على المداومة لا لا يتم
 المرح او كذا في ان يقول كلامه ان المعنى الكلام بوزن الشهادة ولو سلم الخبر الذي
 يتعقده يشهد بانها لا يطابق الواقع كذا في المطابق للاعتقاد والخبر لا يجوز ان يكون
 الكذب باعينا بعدم مطابقة الاعتقاد ولا ضعف هذا القول عند الضرر في

في قوله لا يشوبه شائبا كذا في
 في قوله لا يشوبه شائبا كذا في

شرح المفتاح النافع في ان الفكر بجمع الى قولهم شبهه بان على كونه اخبارا عن الله
 في الحال او على الاستمرار وفيه نظر اوجب عند وجه من جهة اخرى
 الى التسمية باعتبار خبره كذا وبما ذكرنا بانك قد سئل الله سبحانه
 وذلك دل على كونه صادرا عن علم وموافاة قلبه والكذب بجمع الى هذا الخبر
 الضمني بوجه ما ذكرنا القوا بها القياس ان تسمية شبهه له الزور والشيء له بيان
 وما قاله الراغب لا يصح في الحقيقة في الحقيقة سره ان الكذب بالمشهور وجه للسان
 صريحه ان ليس معنى تسميته الاخبار شيئا من المطلق لخطاها في علمه حتى يكون
 قلنا في الاطلاق بل المعنى ان اخبارنا هذا شبهه له مع الموافاة والخطا وان سلم
 عدم اشتراط ما في سطور الشبهة لكن اشترطت ههنا بدلالة التواكيد في الكذب
 راجع الى التسمية باعتبار رتبة الخبر الضمني وهو ان اخبارنا هذا شبهه له مع الموافاة
 في جميع الخبرين في الوجه الثاني المذكور في الخبر ايضا الى قولهم شبهه في خبر
 التسمية المستند بالخبر الكاذب في الوجه الاول فيه باعتبار رتبة خبره
 كذا وبما ذكرنا معنى ما قيل ان الخبر المستند به هو ان شبهه له مع الموافاة وهذا
 ان اخبارنا هذا مع الموافاة وتظهير الفرق وهو اصل الجواب منع كون الكذب
 واجبا الى قولهم انك لرسول الله مستند ما يقدر في الوجهين الخ في قوله ان
 الكذب راجع الى قولهم انك لرسول الله لا يجوز ان يرجع الى قولهم شبهه
 باعتبار رتبة خبره كذا في دليل على ان قولنا انك لرسول الله صادرا عن صميم
 قلوبنا وظهور اعتقادنا او باعتبار تسميته هذا الاخبار وشبهه له بالمعنى الذي
 تقدم ولو سلم ان الكذب بجمع اليه باعتبار رتبة خبره الفاسد واعتقادنا وهو
 الكاذب من هذا الخبر وهو انك لرسول الله فبما ذكرنا في قوله كونه بعد ما
 لا ينافي الاعتقاد وعدمها له ولو كان صدقه بطاينة الاعتقاد ولو كان

هذا الخبر المستند به هو ان اخبارنا هذا شبهه له مع الموافاة وهذا

هذا الخبر المستند به هو ان اخبارنا هذا شبهه له مع الموافاة وهذا

بعد ما كان هذا الخبر كاذبا في نفس الامر بدم مطا بقية الاعتقاد وهو ليس كذلك
 بل قيل بوجه في راحة سلم انك لرسول الله ولما كان شبهه اعتقادنا وهو بان
 وجوب الكذب الى هذا الخبر كذا في اعتبار رتبة خبره الفاسد كونه بعد ما
 لا ينافي الاعتقاد وهو ان اخبارنا هذا شبهه له مع الموافاة وهذا
 المقام بوجه الخبر المستند به وهو ان اخبارنا هذا شبهه له مع الموافاة وهذا
 هو فاعلم ان شبهه له مع الموافاة كذا في اعتبار رتبة خبره الفاسد كونه بعد ما
 والله الموفق للهدى والعلم ان ههنا وجه اخر في ما ذكرنا التسمي بوجه اخر
 ان الكذب اما ان يرجع الى قولهم شبهه انك لرسول الله او يرجع الى قولهم
 فاعلم ان رجوع الى مجموع قولهم شبهه انك لرسول الله او الى قولهم شبهه انك لرسول الله
 قولهم انك لرسول الله اما الاول فتصراحت به في التفسير الثاني فاعلم ان رجوع
 اليه باعتبار كونه خبرا او انشا فالتالي في بيان باعتبار رتبة خبره كذا في
 باعتبار التسمية والاول اربعة اقسام باعتبار رتبة خبره كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في
 صدق الخبر عن خبره جديد وقيل بمجموع باعتبار تسميته بالشيء له المسمى من الواقع
 وباعتبار كون شبهه اخبارا في الحال من خبر في هذه الحالة بانك لرسول الله
 واخبارنا مطا بقية الاعتقاد وباعتبار كونه اخبارا في الحال وباعتبار استمرارية خبره كذا في
 من خبره كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في
 لما قولهم انك لرسول الله اما ان يرجع الى اعتبار رتبة خبره كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في
 واسميه الخاله وهو اخبارنا كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في
 لظنهم ان شبهه اعتقادنا وهو ان اخبارنا هذا شبهه له مع الموافاة وهذا
 بقولهم ان اخبارنا كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في
 الكذب بعد ما في هذا الخبر لا يرجع خبره كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في اعتبار رتبة خبره كذا في

هذا الخبر المستند به هو ان اخبارنا هذا شبهه له مع الموافاة وهذا

وهو المذكور في النواحي الثانية فالجرح احد عشر قوله حتى يتفكر اي يتفكر
 ليخرج من الامر اراد به نفسه وبلا دلالة رسول الله وكلمه ما في ما قالوا فافهم
 ما اردت استقفا به من الاعمال اني اني اردت لحدسك غير كونه
 ارادتك ان كذبك رسول الله حتى لا يفتي بك هذه الا انه الذي يات بها القدر
 اي عدم مطابقة الواقع مع اعتقاد وانما غير مطابق هذا المقام ينبغي
 مبطل من الكلام فتقول وبالله التوفيق اللهم ان انت راجح الحق فزاد الله
 هنا احسن الخبر في دار السلام انما هذا الشيء الى قوله مع الاعتقاد وان
 مستدركه حال اخر الخبر الراجح الى الخبر وكذا قوله مع اي صدق الخبر عند
 مطابق الخبر اي حكم الواقع حال كون الخبر مقرونا مع اعتقاد مطابق له
 وكذا مع عدم مطابق الخبر حال كون الخبر مقرونا مع اعتقاد لا مطابق له
 وهو ان يقع حال على المطابقة على ان من هو زور في الحال عن خبره المتبادر
 اليه نظر الى خبره المسمى لا غير وان رعايه حرا له للمضي مع صحة المقتضى
 في الجملة اول من علمه ولا يجوز ان يقع حال عن الواقع لمسا والحق بغيره انما
 ثم لا خفاء ان يكون متعلق الاعتقاد في جانب الصدق كونه مطابقا للواقع
 وفي جانب الكذب كونه غير مطابق له انما هو محب الشريعة ومعه في الخبر فلا
 يلزم من رجوع الخبر الى الاعتقاد اختلافي الراجح والرجح لان الخبر يرجع الى
 الاعتقاد لا باعتبار اوجه اعتقاد بل بمطابق للواقع بل باعتبار اوجه اعتقاد من
 غير ملاحظ ما يتعلق به وهذا الوجه هو المراتب المذكور المصنف في الاصحاح وهذا
 سقط ما قبله جعل قوله مع الاعتقاد معتقدا بمطابقته حاله والاصح عدم
 القولان فان خبره راجع الى الاعتقاد المفسر بانه مطابق وفسر الخبر بالاعتقاد
 بانه غير مطابق فاختلف الراجح والرجح ولو جعل خبره مطابقا للواقع ومع الاعتقاد

لوقا

في الخبرين انهما لا يثبتان في الاعتقاد بل في الواقع

طرقا لاعتقاد المطابقة وكذا ان مطابقة الواقع مع الاعتقاد وعدم مطابقة
 الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد بمعنى عدم مطابقة شيء منها على السلك الذي لا على
 ربح الاحباب الكل الاستقام المسمى والمقتضى لم يصب الى بيان اللزوم من اعتقاد
 المطابقة ومطابقة الاعتقاد وكذا من اعتقاد عدمه وعدم مطابقة الاعتقاد
 وانما خبره بانه من الاشكال اما في الثاني من تطبيقه في الخبرين
 في مطابقته لان الخبرين مطابقا مع الراجح الى الخبرين للواقع وهذا الواقع على
 هذا التقدير واما ما جاز لا في مخالفت الكلام المصنف في الاصحاح واما ما لا فلا
 الباب تنبيه على تعدد تخصيص عدم مطابقة الاعتقاد بما يكون هناك اعتقاد
 لا يطابقه الخبر لكونه واقعيا لم يصب للملاحظة وفيه نظر والوجه ما في المسامحة
 في ما لم يفتقر من الخبرين خطا عشرة ليعبر بالاعتقاد لا في الخبرين
 الاعمال ضرورة مراعاة الواقع والاعتقاد الى خبره انما خبر الواقع
 في الصدق والاولى بانه في الكذب والحاصل اوجه اوجه على لزوم مطابقة
 الخبر للاعتقاد في الاول ولزوم عدم مطابقة له في الثاني ضرورة واقع الواقع
 والاعتقاد وفيه نوعان لا بد من التنبه بانه لما كان صدق الخبر عند
 الملاحظة بمطابقة الخبر للواقع والاعتقاد معا وكذا بعدم مطابقة له في
 حيث بالضرورة في الواقع والاعتقاد في الصدق في الكذب والواقع
 الخبر للواقع فلا بد ان يطابق الاعتقاد ايضا في الصدق وادام مطابق للواقع فلا
 هناك لا يطابق الاعتقاد ايضا في الكذب لعدم ولزم منه ان مطابق الخبر للواقع
 للواقع اعتقاد ومطابقته في الاول وان لا يطابق الخبر للواقع للواقع الاعتقاد
 ان يفتقر خلافه في الثاني لاستقام التعليق لا يثبت في ذلك لعدم مطابقة
 الخبر للاعتقاد عند عدم مطابقة الواقع وبهذا التقدير يندفع ما يقال في الاستدلال

المطابق

في الخبرين انهما لا يثبتان في الاعتقاد بل في الواقع
 في الخبرين انهما لا يثبتان في الاعتقاد بل في الواقع
 في الخبرين انهما لا يثبتان في الاعتقاد بل في الواقع
 في الخبرين انهما لا يثبتان في الاعتقاد بل في الواقع

تحليل التروم بالواقع لا على تقدير عدم بواقعهما مستلزم الاعتقاد بالظاهري
 مطابق للاعتقاد والاعتقاد بعدم مطابقته له فان قولنا انما اعتقاد
 اعتقادا ذلك مطابق للواقع مطابق للاعتقاد وكقولنا انما اعتقادا
 لعدم مطابقته له غير مطابق مع مخالف الواقع والاعتقاد مع التروم التروم
 الصدق والكذب غير مطرد لا كذا الاعتقاد في كل مورد بل هو في كل
 راي راجع لكون هذا الخبر مطابقا للواقع والاعتقاد مع خلافته وان كذب
 ما هو في الصورة راي كذا لا يطابق الواقع والاعتقاد مع خلافته ولكن
 في عدم الاعتقاد بوجه آخر ايضا بان التوافق الاول بان الواقع والمعتقد
 وكل في ان انما عدم روي كذا هذا وفي المحضر غير قوله في كل راي
 مطابق للخبر للاعتقاد الخ الى قوله بانما ان الاعتقاد والمطابقة مستلزم مطابقته
 الاعتقاد ان مطابق للخبر للاعتقاد وصدور موافق الواقع والاعتقاد مع
 والاعتقاد في المحاضر اعتبارا الصدق مطابق للواقع والاعتقاد في الكذب
 عدم مطابقته شي من الواقع والاعتقاد بانما ان الاعتقاد مطابق للخبر الذي
 مطابق للواقع مستلزم مطابقته للاعتقاد وصدور موافق الواقع
 والاعتقاد وقوا اعتقادا بالصدور وبما يخلو ان اعتقاد المطابقة مستلزم مطابقته
 للاعتقاد وحين مطابقته للواقع والاعتقاد والاعتقاد بالمطابقة مستلزم لا مطابقته
 له حين عدم مطابقته له صدور موافق الواقع والاعتقاد وحين المطابقة
 والاعتقاد مستلزم ان وجه الصدق التبيين بحسب التروم مطابق للخبر
 في الاول وعدم مطابقته له في الثاني وصدور هذا السلك مع اعتبار التوافق
 المستلزم في المحضر خط عظيم حتى في ان المستلزم موافقة الواقع
 الواقع للاعتقاد لا اعتقادا بالمطابقة والتوافق انما يظهر بلا حجة مستلزم

وعدو

الحسن و

في كل مورد
 في كل مورد

في كل مورد
 في كل مورد

في كل مورد
 في كل مورد

في كل مورد
 في كل مورد

في كل مورد
 في كل مورد

في كل مورد
 في كل مورد

في كل مورد
 في كل مورد

اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد وتطليل هذا ذلك ليس بذاك وفيها كلام
 المتكلم في فليست بركنية اما يقع المعطى في اما الحقيقة في المقام ففقد نوع لبعض
 السراج في تهر مذهب الجاحظ ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد مطابقته له
 فقد في وان لم يطابقه واعتقد عدم مطابقته فكذب وان طابقه واعتقد
 عدم مطابقته اولم يطابقه واعتقد مطابقته فلا صدق ولا كذب حيث
 تركا شي من اقسام التواسط وهما المطابقة الحالية عن الاعتقاد والاعتقاد
 مطابقته الحالية عن الاعتقاد وطا ههنا راجع الاجاب وهي غير ما اى
 الصدق والكذب حرا ان مطابقته مع عدم اعتقاد ولا مطابقته مع عدم الاعتقاد
 يوهن تركا شي من ههنا المطابقة مع اعتقاد ولا لا مطابقته مع اعتقاد
 المطابقة والامر حين واما الحقيقة في تهر مذهب النظام فمما وقع الخلاف في ان يذهب
 النظام بحيل التواسط وعدمها ولا لاله على عدم الاحمال وقد سبق في اجراء السلوك
 من كونه خبرا حرا انما هو التروم التروم الواسط على منه ههنا مع كونه خبرا على ان في السراج
 وجه انه واما الحقيقة الذي يقتضي منه النهج للسراج العكس وجه انه بقا في السراج
 وجه انه واهنا قوله في طابق الحكم حيث لم يقل ذلك الحكم كافي في ههنا الجواب
 الى هذا الحكم المقود الذي هو المطابق للواقع قوله على وجه الجاحظ وهو ان يثبت الصدق
 مطابق للواقع والاعتقاد وحين حين لا يطابقه الحكم الغير المطابق للواقع مع انه ياب
 الى الحكم المذكور الذي في ههنا بالمطابقة فصار الكذب هو لا مطابق للواقع والاعتقاد
 وبقية الاقسام الاربع فاستظهر ولم يظهر الى قوله سواها ان ذلك الاعتقاد وحقا
 او صوابا ولا ان قوله تعالى وانه يشهد ان المناقير انما دون ليس بها ههنا بل لا اله الا
 الذي في ههنا راجع الى التوافق بل هو مخالف له حيث هو موافق للواقع دون
 الاعتقاد كذا وانا الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد والخبر المناقير

بهذا التصريح واسطة في كذب ثم اخترع مذهباً آخر ونفى الواسطة وزعم
 انه المشهور ربيعاً لا ذكر له في كلام القوم وهو ان المخبر انما هو العاقل والاعتناء بحسب
 تصديق والاذكرب ثم قال وهذا مذهب آخر في غاية السخافة وهو ان المخبر انما هو
 الاعتناء بتصديق والاذكرب واغلق المصنف الحكم مسان كلاس يدرك على انه رد هذا
 المذهب الى الاحبار رجال الجنداء بالحشر والنشر كما صرح به من قبل ازاله لما سبق
 الى بعض الادهام ان الثاني هو قوله تعالى اوجه جنة ومبداً على ان يقرر استدلال
 المصنف على هذا الوجه اول من يقرر المصنف في الايضاح بقوله فانهم صرّوا على
 الشك في رسالته في الاصل الى اخره وان وافق ما قرره العلامة القزويني في شرحه في قوله
 وجه المسكن انهم صرّوا دعوا في النبوة الخ اورد عليه ان الكفار لم يردوا في هذه الآية
 خبر الرسالة بل خبر البعث ليل قوله تعالى في السابق حكاه في كل ذلك على حال
 فيكم اذا سرفتم الآية والسابق بل الذين لا يؤمنون بالآخرة الا جهلاً يستقيم
 فتخرج فيحتاج الى دفعه بان حكاهما واحد عند هؤلاء الكفار فيستقيم وقوله
 اذا مضى الكذب امر اخبر به الجنداء يستقيم ظاهره ادسنى الاستدلال على ان الامر
 متعلق به في دفع ما توهم ان امر متعلق على من التزم في الاصل من الادب الى الله
 ليعتد ان شرط الاتصال وهو ان لا يكون احد المستوفين والاخر المزمع لا هما مستوفيان
 متى كان المزمع الشارح وجهه عند قوله اذا مضى الكذب امر اخبر به وجهه ما ذكره
 المحقق عند الله والذين وجهه الله في شرحه عند الاصول اعترفوا انهم لا يقدرون فيقول
 محسناً وايضا لا دلالة على كون امر متعلق اذ لم يكن الجنداء مستوفين احد الجزئين
 في العمل الاتصال والاعتناء ولو سلم فاستدل في ظاهره ايضا لان رساله على ان هذا
 حال الجنداء غير الاصل يحصل الاضراب عند احوال الاجابة عما علق الجاهل وربما يمتثل ان
 يكون ما ذكره الشارح وجهه من بيانها حاصل المعنى **ل** ولو كان لا يتم اعتقاده واعتد

قوله

سورة

مكان

فكان الله قد تقرر بها استلزام عدم اعتقاد الصدق عدم ارادته التصديق في حقه
 يظهر بعد التامل ان الاعتقاد هل يستلزم ادعاء الارادة في نفسه عدمها او يوجب الادعاء
 فلا ينافي اعتقاد عدمه وما قيل في توجيه ان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب ادعاء عدمه
 ولا على عدم ارادته اما الاول فظاهر واما الثاني فلانهم لو ارادوا ان الصدق لم يلزم منهم
 بالصدق بل العزوف فلا ينافي عدم اعتقاد الصدق ارادته ضعيف اما الاول فلا ينافي عدم
 اعتقاده عدم الاعتقاد كونه دليلاً على عدم الصدق لا مدخل له في التوجيه بعد خروج
 كونه دليلاً على عدم الادعاء مع ان اعتقاد عدمه ايضا لا يوجب دليلاً على عدمه وانما لما
 فلا يحل على تقدير ان لا يعلم في الحلال على عدمه اذ لا وجه لقوله فكان الظاهر
 فظهر ان الاصل في قوله ليس من رد على المخالف في حيث قال لا يلزم من عدم
 اعتقاد الصدق ولا من اعتقاد عدم الصدق عدم التصديق لحوار ان حيث
 الصدق مع عدم اعتقاده او اعتقاد عدمه وقوله والفرق ظاهره وذلك ان عدم
 الصدق يستلزم عدم ارادته سبحانه في مخالفة الكذب ولا يستلزم عدم
 وهو ظاهر **قوله** ولو سلم ان الاقرار بمعنى الكذب من مطلقه غير ان الاعتقاد
 للجواب ان الاعتقاد عند عدم الاقرار كما هو المتعارف من اية الاعتقاد استحقاق الجواب
 فكون احصى من الكذب مطلقاً ويكون هذا حصراً للمعنى في جواب الكذب
 غير ان الكذب لا من عدمه بل يجوز واسطه ولو سلم ان الاعتقاد ليس بصريح بل هو
 الكذب مطلقاً فصار محتمل فصار لا ينافي ان الاعتقاد لا اختياراً به اذ لا
 من قصد وسفر بعدد يتصور ان هذا حصراً للمعنى في جواب الكذب في توجيه وفي المحققين
 لم يجوز للجواب التسليم في حيث علقه بالفضل ان الاعتقاد معتبر في عدم الاقرار
قوله ان قلت الاقرار هو الكذب مطلقاً الخ لما كان هذا جواباً عن قوله ان
 في محسنة ولفظه شاربوا الخ بالقبول اورد الشارح وجهه الذي هو السؤال

جوز

واجاب عنه وقوله يكون مراد حصص في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر اراد به
 حصص في الكون المقيد بالقيود من المسمى كاذبا او ليس بخبر روي يدعي ما قبل الاول
 المواد طارئة وان المحصور فيها انما هو مجموع الامور من احوالها **فصل** في التقييد
 على ابد القصد الخ ان اورد السوال على ان القصد في معنوم الاخر مقدر على ان
 انه دل على دخول القصد في معنوم الاخر اسل اليه القصد ان الاخر هو الكذب في
 واستعمال العرب اليه في ذلك وان اورد على قوله فالتساقط الاخر مقدر على ان
 يستعملون الاسان في موارد يعتبر بها انهم القصد اليه وتفسيرها ابد القصد
 وعدا فان ما نسب الى القصد بها فان كان فيه او عدل في عليه نحو القصد
 في كونه عتق وهو ان يقال لا في قول المجنون والسامع والنايم كلام حقيق
 في غير ذلك الحار الطيور بل عليه ما ذكر في شرح المخرج ان كلام النائم بغيره الحار
 الطيور والنداء من المحققين لا انه ليس بخبر ولا انشاد لا يحق هذا
 ولا كذب وقيل وجهه ان المحققين فيها باطل فليس من ان كلام المجنون ليس بخبر
 بل هو كلامه واستعمله في الخلق كقول الخادم خبر افهم من استرطبه تصدق الله
 في الحق من حكم على كلام المجنون والسامع والنايم بانه ليس بخبر ومنهم من لم
 يشرطه فيكون الجمل على القول بالاشراط دون غيره **فصل** في شرطه في وجوب
 علم الخاطب الخ محمول ان اراد الله لا فرق بين ما اصابه الا ان التعبير بانه
 المبادر به هو الظاهر في الظاهر منها وجوب علم الخاطب بالنسبة في الكذب
 التقييد في الاختيار وان اراد الله لا فرق بينهما في احتمال الصدور والكذب
 وهو المناسب لذلك في كونه لان الصدور والكذب على ما ذكر في الترخا انما هو
 انما قصد الكلام انما هو او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم انه
 لا فرق في الاحمال فاحتمال الصدور والكذب على الراكب الغرض انما هو في القصد
 والكون

قد مر على صاحب المبدل
 من القصد في الكلام

والحرص على ما صرح به الشيخ عبد القادر الصدوق في الكذب بوجهين انما استاده
 الخبر في الاستدلال وسبق عنه في اليمين المتداخلة فاكذب القائل في قوله في الخبر
 كبر لم يوجه الكذب الى كونها في حيز بل لا كونه كبريا لان صفة السوء ما هي على
 حال ليس ثوبها مبنيا على انات المثل انما هي انما يقال ان ياربها الانسان صادق
 ولا يرد القصد في كونه مخالفا للقصد في الله وانما الاول جواب والثاني حقا
 وعما يربط في الاوصاف والاحياء في قوله وجوب علم الخاطب الخ الى ما السوال
 من الترخا في قوله ثم ان الصدوق في الكذب في السوال الثاني وما ذكر في صفة الشيخ
 من قوله في الخا صرح ان كل الشبهة معلومة في قبيل قد صرح في الحقيقة لعدم استقامته
 ولهذا المصير في يدع ما قبل ان اراد الله لا فرق املا الا في الحقيقة لا فرق
 في وجوب علم الخاطب وبعده مطلقا وان اراد الله لا فرق في الاحمال
 في تلك الفرق لا يحده لان الاحمال انما هو بالنظر الى من يقول في خبره فاعين
 خصوصية ما في السور في الفرق بين الاحمال وبعده ان النسبة في الخبر
 يقصد بها ان لها نسبة خارجة كما صرح به الشارع ووجهه مشعر من حيث
 هي في وقوع نسب امر في خارجة يمكن تحقق تلك النسبة في النسبة
 الخارجية او غير مطابقة فلهذا كانت امكنة عند القصد الصدور والكذب على النسبة
 في المركبات التقييد والاشباه لا انشاء لها من حيث هي في نوع القول
 كما قيل انما اشترت ذلك من حيث ان فيها اشارة الى النسبة خبرية في وجوب
 ان لا اشارة الى النسبة الخبرية في احتمال الصدور والكذب وانما خبرية في
 وهذا مناط الفرق في وجه الفرق هو المهور في خبر المهور **فصل** في هذا اول مرتبة
 مثل ان القصد انما لا يشترط في الترخا خبرية في وجهها كما هو مفسر في الحكم
 بوجهها ما هم اصدور الخبر في الاحمال على وجه تعدد الحكم لا وجه تعدد الخبر في التقييد

في الخبر في الاستدلال وسبق عنه في اليمين المتداخلة فاكذب القائل في قوله في الخبر
 كبر لم يوجه الكذب الى كونها في حيز بل لا كونه كبريا لان صفة السوء ما هي على
 حال ليس ثوبها مبنيا على انات المثل انما هي انما يقال ان ياربها الانسان صادق
 ولا يرد القصد في كونه مخالفا للقصد في الله وانما الاول جواب والثاني حقا
 وعما يربط في الاوصاف والاحياء في قوله وجوب علم الخاطب الخ الى ما السوال
 من الترخا في قوله ثم ان الصدوق في الكذب في السوال الثاني وما ذكر في صفة الشيخ
 من قوله في الخا صرح ان كل الشبهة معلومة في قبيل قد صرح في الحقيقة لعدم استقامته
 ولهذا المصير في يدع ما قبل ان اراد الله لا فرق املا الا في الحقيقة لا فرق
 في وجوب علم الخاطب وبعده مطلقا وان اراد الله لا فرق في الاحمال
 في تلك الفرق لا يحده لان الاحمال انما هو بالنظر الى من يقول في خبره فاعين
 خصوصية ما في السور في الفرق بين الاحمال وبعده ان النسبة في الخبر
 يقصد بها ان لها نسبة خارجة كما صرح به الشارع ووجهه مشعر من حيث
 هي في وقوع نسب امر في خارجة يمكن تحقق تلك النسبة في النسبة

القائل ان الله عز وجل لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى **قوله** على الخط المفسر المفسر على قوله تعالى
 وهو ان الله عز وجل لا يهدي القوم الضالين
 خلاصه المسألة ان الله عز وجل لا يهدي القوم الضالين
 جزم بكونه مبنيا للمفعول بناء على الرواية ولا خلاف ان قوله مبنيا للمفعول
 الى هذا المعنى ان الله عز وجل لا يهدي القوم الضالين
 لغز يشترط ان يفسر عليه اول ما يفسر حوايا بان كيف دأب في احوالها اما في طلب
 التصور فقط والتاكيد بان لا يتصور الا في التصديقات وكلامه ينبغي ان يكون على
 جوار ان يقال في جواب كيف زعم انه قائم وفي جواب من زعم انه في العا وال
 انه حكم بان الجواب بطريق التاكيد لم يتغير في الالم يتغير ان يقال في الجواب
 صالح وفي الدار يحمل خبر الجواب احصا في التاكيد بان يرد في انشاء هدم
 الاستثناء فوجب ان يشترط في الجواب المولود ان يكون تسليلا في خلافه
 وما اذا كان السائل من جملة من كان شكرا الخبايا الذي حكم به المتكلم انما
 وان كان مفسرا لان الفكر الحاكم فلا حكم المتكلم قد يكون خارجا عما في العلم
 هذا السؤال حيث جاء ذلك في انهم اطلقوا حسن التاكيد في الجمله المقام الى
 التردد السائل في ردده ويستقر الحكم في دونه وهذا التردد في
 استحسان التاكيد واجب من الاول بان التاكيد يكون في غير ما عليه
 وانضافه بضمه مما يكون في مكان تناسل الصدق كونه على حاله ومنه يفسر
 وكونه في العا وال حيث في قوله كيف زعم انه قائم هو مفسر بالاول طالع الناس
 بخلاف التاكيد بان الا في الامر هو الصدق الاول ولم يمتز ان عنه التصور
 بعض فوجه الذي هو التصور في عا وال انما هو بان المطلوب منها هو التصور

دون التاكيد ومن الذي يار بان الراد بالظن هو الجدل لا الحاشي الخالف عليه
 ان يحصل الى حد الحكم واخرى لا يبعد ان يكون هذا ان اشتراط ان يكون السائل
 من جملة من لا يهدي الله القوم الضالين على التاكيد ومنه القائل فلا يهدي الله
 حوايا بان يوفقا على ذلك الشرط بخلاف ما يرا التاكيد في التاكيد
 بلما انما به ليس هناك مخالفة للقول بما عساه الاطلاق من حوايا التاكيد
 صورة التردد من هذا الشرط في قوله بل باعتبار انهم لم يمتزوا بين
 ان التاكيد بان يفرقوا بينه وبين ظاهره في الشيخ اخذ ما دل على الاستدراج
 قال اكثر مواقع ان حكم الاستدراج لا يستدراجا لئلا يلا عليه لانه جعل سلطان
 جعل خبر الجواب املا لئلا يلا على الاستدراج فلا يمتز ان يقال في التزم من سلطان
 الجمل المذكور بان شرطه الاطلاق **قوله** موكد بان القسم ان جاز بان يمتز
 على ما ذكر في التاكيد من ان قوله وما يعلم جاز يجرى القسم في التوكيد كقوله
 وعلم الله ولم تعرض له السكاني والمصنف في بيان ذلك ان التاكيد بحسب
 ريان لا يتعارف لانها لم يمتز من التاكيد على ما هو مفسر بل انما هو المقصود
 بدونه فانه يحصل من ريان اللام في المزمع التاكيد والتاكيد في المزمع
 لبيان ما هو في نفس الجمله المقام من التاكيد على ما هو مفسر وما هو المقصود
 في قوله وما يعلم جاز بان التاكيد في المزمع التاكيد والتاكيد في المزمع
 بان يورد في راله تردد ما هو التاكيد عنده وقوله وما يعلم لا يمتز التاكيد
 على رغم التاكيد والعرض للصدق في جواب العرض كما انه ليس في **قوله** وكان
 الرسل يوحى اليهم السلام الخ قبل من جملة لا يمتز انما ارسلوا الى اصحاب القرية
 ليدعوهم الى عيسى عليه السلام والصدق من بيوتهم والامية لا يمتز بانهم
 اياهم انهم اصحاب دعي وانهم رسل من الله فلا واسطة مستبعد جاز

والظاهر ان معنى قوله انا المبكر رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو ان
 الرسول انا هو من قبلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا في كونهم رسلا من قبله بل في كونه
 في الاسم قبل ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم على طريق تعليب الخطاب
 وفيما انتم تعليب الخطاب على الخطابين على عكس الاول هذا وانما هو ان
 ارسال عيسى عليه السلام للرسول انا هو بامر الله واذن منه فان كان بطريق الوجود
 الظاهر وهو الظاهر بل قوله تعالى انا ارسلنا الابهة وشهابا من السماء
 به على ما قرره اية الضمير قال في الخطاب وقال شمعون من ارسلا في لانه
 الذي خلق كل شئ ليس له شريك سواه الخ وكذا في التفسير والتعليق وغيره قوله
 الانام في تفسيره الكبير ان الرسول قالوا سمعنا من ربهم عيسى ارسلنا الى اهل
 فقال تعالى هو ارسلا ورسول رسول الله اذن الله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في تفسيره التعليق واذا اضاف الارسال اليه تعالى لان عيسى عليه السلام
 انا بعثتهم بامر من ربي واما من جهة الرسول فقالوا جميعا لاهل انما انا انا المبكر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان بطريق الوجود والامر والظاهر ان
 تعالى بل قوله تعالى ارسلا فقد ثبت ايضا قوله والا اي وان لم يكن دعوتهم الى
 الاسلام على الوجه الذي تقدم فالمراد انما هي الارسال من الله لان رسول الله
 وقد يقال بل في الارسال من رسول الله ايضا لان شفاء البشر بالرسالة
 من الله تعالى في ان الرسول لا بد وان يكون من جنس الرسل فيجب ان يكون
 رسول الرسول من جنس الرسل ايضا كالرسول لان محامدا من جنس الانبياء
 على المثال ما فيه **قوله** حتى يخلفا ان كذب الاخير بعد اعلى بقدر
 ان يصدق قوله في الجزء الاول في الثانيه بقوله كذبوا انما يشهد به قوله والا فان كذب
 في الجزء الاول ما استأنى ما على تقدير ان يتعلق بقوله صلى الله عليه وسلم وهو المراد من المصنف

على ما خرج به في الاضاح من قوله حيث قد في الجزء الاول انا المبكر رسول الله
 فلا حاجة الى هذا القدر وكذا اذا جعله متعلقا بجملة والى الجواب عن المناقشة
 فيه بان المحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس رسول عيسى عليه السلام بل رسول الله
 فيحتاج الى القدر في قوله من رسول عيسى عليه السلام بان يقال النبي صلى الله عليه وسلم
 تعالى حكايه عن الرسل في المرين انا المبكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا حاجة
 الى القدر والتفسير من هذا المظهر من المرين لا ينافي ارايه هذا النبي صلى الله عليه وسلم
 الرسول والمرسل به لا يقتضي ان يكون كذب الاخير منهم كذب الاخير
 فان رواء الخبر اذا اخبروا انوا لا يجوز تكذيبهم ومثل البرقع الى هذا الامر
 هو ان تكذيبهم مع اعتقاد المرسل والمرسل به لا ينافي قوله التعليق بالاهاه ههنا
 بتأنيلا اعتقادهم الفاسد ومهم الخامس ان المرسل به في الرسالة
 ولا تنافي عند فهم من قبل المرسل وكثيرهم بخلاف حال رواء الخبر في
 ليست كذب بل فلا يرد الاستحالة **قوله** وهو بوسر الصواب فانه
 في شرح المفتاح والاسان من رسول ليس يفتح الباطن واللام وهي وقيل
 بولس وبالسوق الثالث ثموز منهذ كلام الجمهور وكذا ما نقل في الحواشي
 انه قال هكذا وقد تاسم الاخير والثالث في بعض كتب التفسير كونه
 ومعنى كذب الكتاب وتكون في حقه بل لا ظهر عن **قوله** والشقوب
 بوكذا سحفا تايمية على ان يرسمه الطلب في انفسا المراد دوزخ
 الانكار لان الباع ضيف جازما كمنع دونه واستا من الاساءة بحدوثه
 فالتا رجوعه الله في شرح المفتاح حتى لو ترسم بعد ذلك بعد وقد يقال
 لو لم يرد لم يصرح ان البلاغة اذا اظهر ان انشا السحفا المملوك
 وبك في دونه والمراد بالاستحسان الحسن المراد على اصل انبلاءه والا يكون

ما هو قوله وجوب خطاب القضاة فانما الاكثارات بناء على تقدير السخ عبد الله
 ان الشا عر حيب الخبر من غير شغل عارضا رحمه الله تعالى عنه من غير شغل القضاة
 خارج فليحظ له الخارج والمقام له مع بني عمه وجال في صدره بحسبه على اليه الدلول
 وكان ينبغي ان لا يتكلم في عدمه على عدمه اليه الدلول من خارجا فليحظ له
 وراه في درجته الصانع والبدل في حقه على ما ورد في قوله صوب من انتم واولاد
 من السفة حيث لم يجل الا صطبا رفا طبعه خطاب القضاة اظها رالكال النصف
 وايضا فاما من نسبة الفضل **قوله** ان يكون معلوما له او محسوسا عنده اياها ان
 الكائن مع النكران من ان يكون دليل الجرم من العلم به العلم بالمدلول او من التوابع
 من حيث واما انما في قوله ومن المتصور انه على الدلائل وهذا ما في النفي بالعلم
 مطلق الاصول من الدليل المعروف بما يمكن التوصل به بجميع النظر فيه الى العلم بمطلوب
 فلا يجد ما يقال من ان الدليل لا يلزم من العلم به العلم بالمدلول وهو عبارة عن الجمع
 التصديقي الموصل الى الدلول ويستخرج ان يكون محسوسا وكذا الجواب عن الثاني ان
 الدليل لا هو مطلق الاصول وهو ان يكون محسوسا ووجه ان يقال الدليل انما هو من
 الاستحضار ووجه ان يستلزم بطور سببية الارباع وهو زجل الدليل على الشيء الاول وهو العلم
 من العلم به العلم بالمدلول كغير اشكال المحسوس به وان يقال في مع اشكال
 المحسوس مطلق هذا السند مراد به كثر ما كونه محسوسا محسوسا بالادراك والخل يظهر ان
 النظر في ما هو مدرك في مخرج وفي شرحه الفتح الى قوله معلوما له انما هو عبارة
 ووجه للاختصاص مع العلم المحسوس بان العلم المتدبر على المعنى الاخر المتدبر في الشاهد
 العقلي والمحمس ووجه ان يكون المراد بالمشاهدة من المشاهدة المعنوية غير
 جعل عند العلم او المحسوس ويكون المراد بالعلم من العلم بالمدلول المعنوي او من
 للمعنى الظاهر بان يكون الشاهد عند فاشته له **قوله** وجوب شمسها انما هو عبارة

ع

من العقل ووجه انما هو قوله وجوب الشمس من مساهمة الصانع عليه ومنها
 ان من كونه عند كونه مع وجوده في نفس الامر ومن وجه انه نفسية بان مجرد
 وجوده لا يكفي في الارباع ما لو كان حاصلا عنده يعني ان مجرد وجوده لا يكفي في الارباع
 على تقدير انما هو لا انما هو انما هو انما هو انما هو الدليل بطوره المتشابه وجوه قوله
 يورد في الارباع مثلا اذا شاهد سكر الاسلام يخرج من الجهات اياها
 الدالة على حقيقة ولم يميز عنده من السخ وقد وجد في نفس الامر من الشواهد بان
 تامله النكران في غير انما هو على تقدير انما هو وهذا يوجد مع ما قيل ان اذا كان
 هناك في نفس الامر من الشواهد ما ان تامله النكران في غير ما لا يردع لازم للتأمل
 فيها مع لا كونه موجودا في نفس الامر ومنها ان الضمير في قوله النكران لا النكر
 عليه ومنها انما هو عبارة من العقل والشمس انما هو عبارة والبارز الى النكران
 يعني وجه شمس من الوجوه والوجوه الاول ان ورد على منصرف وكذا
 المصنف لما مل اخرى فصنفه ما يظهر في النسخات اعربت عنها فاما التطويل
 فاما في النسخ التي فاعلم هذا الكلام يتفق في قوله لا ريب فيه قبل ما هو عليه
 جعل المتكبر كغيره من الاعلى في قوله ويجعل ان يكون نظير المدخل وجود الرب
 فلهذا لا شكا لاسلام بل ما يزيل من اصله فلا يكون متساويا للمعنى فيه **قوله**
 المصنف في هذا وعكس اعتبارات التي يورد هذا الاحوال لا شكا به بان ما تقدم
 اعتبارات الاثبات ووجه ان قوله لا ريب فيه انما هو لادلائل الاضبط
 كما حصر من قوله هكذا اعتبارات التي يكون منها ولما جعل في مخرج
 حيث قاله لا احسن ان يقال انه نظير المدخل وجوده في نفس الامر على
 وجود ما يزيله الا انما هو في المصنف ادنى تسامح ذكر النظر في المثال قوله
 لا ريب فيه مثال جزى من جزيات نزيل وجوده في نفس الامر لا ريب فيه

كثير من الانكار من اهل العلم من بعض خصوصاً في هذه الخطب وطرزها ايراد الكلام
 على وجه مخصوص مع جزم من الناكذ وقد دللنا الكلام الدال على ما يطابق ظاهر
 المقام على لزوم الامار الذي هو النكر الذي المذكور بموجبه الاراد من مقام لاساسه
 واعتبر من عليه ان الخفاء في منار ان باب البيان هي ان ينكر اللفظ الدال على
 الملزوم وياد به الملزوم ولا شك ان النكر في الاراد المذكور من غير ان يكون
 والاول منها الملزوم الثاني وفي الملزوم خفاء ولازم واضح فيستدل المراد به الى
 طرزه ويكون ذلك استغناء عن حاجه فعله الى الاخر فلا يكون من الخفاء
 في الجبر هناك استعمال لفظه بل على لازم في طرزه كما في قوله في الجاهل
 استعمال من نفس الامر الى الملزوم واجب منه ان الخفاء يظن بان على اللفظ
 واخر على ذلك واستعماله والى الثاني نظر السكاكي في خبره بان مكر الملزوم ويرى باللفظ
 والبصر نظر الى الاول ضرره باللفظ المحض من الخارج وجهه ان شيعه قول السكاكي
 على وجه تضمنه في ايراد الكلام كناه اي ذكر هذا الكلام كناه في المعنى الذي ذكر
 السكاكي على راي من جعل اللفظ كونه ينصير الكلام المذكور كناه ونوجبه
 ان الكلام المورد من التاكيد المورد من مقام الخفاء والمخاطب استوفى يستلزم معناه
 فان خفاء في حرف اللفظ مخلوق من المخاطب وحيث استعمل في مقام الانكار لم
 يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزم وهو من غير الخفاء من قوله مخلوق من استلزامه
 من استلزام علم المخاطب للقول وكذا الكلام المورد من مقام خفاء من الخفاء بل
 معناه انهم الخفاء بالمخاطب او تردد ولم يقصد به هذا المعنى في هذا المقام بل ما
 يستلزمه وهو من غير الخفاء بل ما يستلزمه لان هذا المعنى يستلزم الخفاء او
 تردده استلزاماً او من استلزام ملازمة المخاطب لامارات الاثبات او قد علم
 لا الخفاء او تردده واذا كان الكلام المذكور كناه على تقدير كونه نفس اللفظ كونه

ودله

وذكر كناه على تقدير كونه ذكر اللفظ فقد صح ما ذكره وجهه انه ان ايراد كناه
 من غير اشتباه والمنافسه في البيان بعد وشرح المقصود ليست من باب
 المحالين فيقول كونه ما لم يرد ايراد الكلام على وجه لم يرد من الكلام المورد وقوله
 لان سوق الكلام على النكر على خلاف معنى الكلام المسنون مع المنكر هذا يحصل
 التوجيه ان ايراد الكلام وسوقه وهو ذلك معنى ذكر الكلام الدال على معنى لاساسه
 فاحتمل المقام كناه من المعنى لاساسه له فافا اورد الكلام المورد الدال على مخلوق من
 المخاطب بحسب العرب في مقام العلم او الاثبات او المردد ومثلاً وادبه ما يستلزم
 مخلوق من خبره من قوله كالي له من شأنه كالي المقام على ما في العلم والاثبات والرد
 يكون كناه مكر اللفظ الدال على لازم وهو مخلوق من يستلزم الى طرزه وان ذلك
 هو النكر المذكور وفسر على ذلك ما يراى لاساسه هذا الا ان تفسيره الخارج وجهه
 الخفاء من خرج من خارج الى امره بل وسلبه خفاء فيفسر الى ما يرد له بالا
 يعني ولما قال المحقق الشريف الخفاء في قوله انه ينصير به والا وجهه ان يقال
 الخبر المبرد من المذكر مثلاً بل على خلافه من المخاطب وعدم انكاره وقوله
 في حرف اللفظ دلاله واضحه لا خفاء فيها وقد تكلم الخبر المذكر كيداً بل يخاف
 قدل بحسب العرب على انكار كيد في قوله في اللفظ احد ما الى المخاطب وقصد به
 ما اتفق ولا انه غير كاذب من قبل التصريح واذا القى الخبر المبرد الى العالم مثلاً يقصد
 به الدلالة على مخلوق منه بل على ان معناه يستلزم مخلوقه وعدم علمه او علمه
 فقد ذكر ما يدل على لازم من الخفاء ليستلزمه الى طرزه ولا رعاى الى آخر ما ذكر
 ثم ان المخاطب الذي ينصير باللفظ سواء كانت ما اتفق دلالته عليها وهي القول او التردد
 او الانكار لو لم يكن وهو يستلزم الخفاء ويخرج وان لم يكن مناصداً عليه بحسب
 اللفظ فكيف عليه بحسب حرف اللفظ فيكون استعمال اللفظ في حقيقته او مجازاً

من البيان لا يفتقر الى ترك السبب بل تقدير كون اللاحق له سبباً فلهذا ذكره
 لم يقل اما حقيقة واما ما رزودك لان السابغ لما القوم من امثال هذه العيان في
 نسا سبب الانشا هو الاتصال الخارج من الخلق سواء كان مع شئ للجمع او بدون ذلك
 الاقسام بخلاف الخارج من الجمع فلهذا لم يقل كذلك لانه لا يفتقر الى اتصاله بالاشياء
 وتوحيدها الواسط عند الصنف فلهذا لم يقل الى سببه لانه ليس بغيره الاضمار على
 انه لا بد للمدلول مما يشترط الاتصال الى خلافه من كنهه والاسان بالاشياء بغير
 بغير الاضمار بغيره المقام فيجمع كنهه **قوله** لا يفتقر الى اتصاله بغيره صاحب النتائج
 قال في هذه الفاهم من حيث الحقيقة العقلية كل جملة ومعناها على ان احكم المقادير على ما هو
 في العقل وواقع موضوعه في هذا الجواز العقل كل جملة احرجت الحكم الماد من موضوعه
 في العقل بغيره من الاول وان لم يكن على رأي الاصحاب في تعريف الحقيقة
 العقلية هي الخلال السادسة ما عند الحكم من الحكم فيه وفي تعريف الجواز العقل هو الخلال
 الخارجة بخلاف ما عند الحكم من الحكم فيه بغيره من الاول ان كان الخلال لا يوافق
 وضع ولا كان معنى استات العقل في الشئ هو قايده ووجهه له حيث يصف به ولم
 يجمع هذا اليه اسد الى غير ما يقوله من المعبر في الزمان والكان وغيرهما اخرج الى مرته
 من ظاهره تاويل واختلاف في كونه فذهب جماعة الى التاويل بحسب المعنى
 وهو ان لا يفتقر فيه بحسب الوضع بل بحسب العقل حيث اسد العقل الى غير
 ما يقتضي العقل استاتاه وهو احصاء الصنف والجزء الى التاويل بحسب المعنى
 اما في المسد والسناء اليه او اليه التركيبية فذهب الشيخ مدقنا الى ان اليه
 التركيبية الدالة بالوضع القوي على التعلق من مشروقات التركيب الجاز لمورد الشيخ
 ان الخلق الى ان المسد بخلافه في السكالي رحمه الله الى ان المسد لا يفتقر الى اتصاله
 فيه او بغيره بحسب هذا على ما اقرع الفاضل في عقد الله والدين رحمه الله في التواويل القياسية

ورده المشا رج وجه الله في جواحي شرح المختصر لابن الحاجب حيث قال في الاول
 لا يفتقر فيه بحسب الوضع بل بحسب العقل حيث اسد العقل الى غير ما يقتضي
 العقل استاتاه هو توك السبب عند الفاهم والامام الرازي في جميع علماء البيان
 ثم قال ومن نظره كلام الشيخ عبد الفاهم والامام الرازي في علمه بان لم يفتقر الى اتصاله
 ولم يزد على شئ فلا بد منها اتصالا على ان ليس بها جاز ومنه اصلا لا في العود والى
 الرب بل على ان اسد العقل الى غير ما يقتضي العقل استاتاه اليه متبها بالظاهر
 لا يقتضي **قوله** فلهذا قد خرج بحسب حال في الايجاج اقام بورد الخلال في الحقيقة
 والجواز العقلية في علم البيان لا يفتقر الى اتصاله من حيث له قوله في تعريف المعاني دون
 تعريف علم البيان في صرحه لولا ان لم يفتقر الى اتصاله من حيث له قوله في تعريف المعاني دون
 سبب في علم المعاني ورددت الحقيقة والجواز العقلية الذي هو ايضا من احوال
 الاستدراج انه يصلح ان يكون من مقتضيات احوال التناوب وان كان
 ايراه في علم المعاني التناوب اخري في سبب السكالي لا دفع الاشكال في العقل
 المصنف رحمه الله فقد هذا المعنى حيث قلده بجملة ثم وعده له في الايجاج فلهذا
 على حده وقال السارح رحمه الله مدقنا من عبارة السرح في مختصره الى قوله
 لا يفتقر الى اتصاله في علم المعاني نظر الى الاحتمال المذكور **قوله** وظاهره ان الخلق
 في الحقيقة والجواز العقلية مستعرا ان الخلق فيها وان كان ما يقتضيه الحال وتطبيقات
 الخلال عليها تطبق ما يقتضي الحال فلهذا لم يزد ذلك لا يفتقر الى اتصاله في علم المعاني
 والاف الحقيقة والجواز العقلية ايضا ما يقتضيه الحال فلهذا لم يزد ذلك لا يفتقر الى اتصاله
 كون الخلق من حيثية التفسير والحق في العقلية ليس من هذه الحقيقة
 ولو كان الخلق ايها من هذه الحقيقة حتى يرد ان علم المعاني فيكون الخلق في الكون
 ايضا هذه الحقيقة فلا فرق بين العقلية في المعنى من حيثية الحقيقة وهذه الحقيقة

جعل الاول داخل في الثاني والثاني في الاول وان لم يكن الاول داخل في الثاني
واختلاف بينهما باعتبار التفسير والبرهان في تركيب مختلفه كما انما يشاهد في كلامه
فما سبق من قوله لان كون الاعتقاد حقيقا او مجازا او كائنا ما كان هو الاعتقاد فمقتضى
الحال ان لا يفتقر الى علم البيان من حيث انها مطالب بها العقيدة مستغنى في الحال وهذا
مقتضى ما قبل في شرح الاصحاح ان العبد فيها بحث عن الاحوال التي يقتضيها الحال لان
مقتضى الحقائق مقتضى الاستناد الى ما هو له ومقتضى العلم به هو له وليس من الامور
للكوثر لانه لا يحتاج الى شيء منها عن افعال سمي الكلام الى ان لا يكون معنى حتى يفسر
ومخرج الدلالة وخلافها **قوله** وهذا له حل فيه مطالب الاعتقاد ودور الواقع
لكن ينبغي خارجا عن قول المتبادر من قوله ما هو له ما هو له بحسب الواقع ان من
ان يكون مع الاعتقاد او بدونه وبغيره عند التكلم يخرج ما يطلب الواقع مقتضى
الطلبين في الحد والاختلاف داخل مطالب الاعتقاد ومقتضى غير المطالبين في شيء
خارجا عن الحد وبغيره في المطالبين حل ما لم يطلب الاعتقاد ومقتضى ما لم يطلب
منها مظهر ان هو له لكن ينبغي خارجا عنه ما لا يطلب الاعتقاد سوا مطالب الواقع اقل
فيه تغليب لان ما لا يطلب شيئا كانا في خارجا عن الحد وبغيره ما هو له ولم يفتقر
بما ان قوله عند التكلم لكانا في خارجا عنه ما لا يطلب الاعتقاد ومقتضى
فانه كان في الخارج وقد خرج عنه بعد الزمان فمقتضى ما يخرج الى الغيب
وربما ان الذي في التعريف على هذه الحالة وهو ان ما لا يطلب مقتضى خارج
عنه فلا حاجة الى اعتبار الغيب في نفسه بهذا الخروج الى ما يطلب الواقع
ولا الاعتقاد وانما تعلم ان ليس شيء من قوله عند التكلم وفي الظاهر في شيء
المستبعد بل بعد ما رجع غايته ووجهه الى اقسامه ان كان المتبادر من قوله ما هو له
كما عرفت ما هو له بحسب الواقع مطلقا وبغيره عند التكلم متبادر من المخرج

ما هو

ما هو له بحسب الاعتقاد مطلقا فله حل فيه بعض ما هو خارج وهو المطالبين للاعتقاد فقط
وخارج بعض الدلائل وهو المطالبين للواقع فقط فبعض البعض من قوله في قوله في الظاهر
بما ذكر من المخرج عن الشك والاحكام جميع الاحكام الادوية والنسب كون العبد مخصصه
في الاشياء بحيث اذا كان العبد احقر ما فيه كما هو الظاهر واما اذا كان اعم من
فان العبد مساويا للظن في العبد في قطع غير التخصيص بحسب المفهوم لازم للتميز
مقتضى **قوله** وهو ايضا مقتضى الظرف المذكور يعني له بعد ان يكون مقتضى قوله عند
التكلم والمقتضى ان الشك الذي هو مقتضى الظرف امين له لان مقتضى قوله عند التكلم
دار لا يكون منه مقتضى في اليقين عند التكلم مقتضى قوله في الخارج بعد مقتضى
قوله وهذا الثالث فغيره كونه المقتضى فله ذكر في الاصحاح حيث قال
والثاني مطالب الواقع ودور اعتقاده كونه المطالبين لا يعرف حاله وهو
هذه في استحقاق الاشياء كذا قبل ذكر المقدم من اعني عدم معرفته في الحال والاعتقاد
على سبيل العمارة والافعال استباها كونه كلاً من مقتضى قوله في الخارج اذا كان
عازما على ان لا يعلم لم يتمين كونه حقيقيا اذ ان جعل العلم للمطالب
قريبه على ان لا يعلم يرد ظاهره ولا سيما ان قال كفي احد الغيب بل لانه اذا لم يعرف
حاله او عرفه لكن غيبا كونه الكلام حقيقا لا حاجة لا ينصب مقتضى على عدم
اوله الظاهر لا سيما لا مخرج به في المقتضى من قوله ومن هذا المخرج الظاهر
ان يكون فيه للسند اليه المذكور نوع فتن في شبه بالسند اليه التزك فانه لا ريب
الا انه قد قال وان لم يكن هذا السند من المذكور والتزك كالوقت استباها
اقبل وسعي الدماء المرض **قوله** فاست الى ما يكون في من الحقائق والحقون
بما عرفت ان له مقتضى لا وجه له مقتضى في الخارج **قوله** هذا الثاني
في المطالبين علم ان التكلم عالم بان علم من علم من طائفة من الاستناد الى ما هو له

عنده وذلك لانه ح عوز ان التكلم في عالمه بغيره من غير ان يكون له عالمه
 فاستدعي الى الله وكان السراج رحمه الله انما هو من الدنيا على النسيان انزاله
 لما عسى يوحى به من كون الاساطير والافان الاول ان يجرى لغيره من غير ان يكون له
 اهلا وماتل من ان السور والسيارات المسورة في صور ان الاساطير العلم والادب
 الخاضع ان التكلم من اوسى من علم ان التكلم عالم به حجب وهو القسم الاول وكلامه
 في القسم الثاني فليس ينسب انما يصير علم الخاضع ان التكلم عالم به حجب
وله انما دلت على انه بغير ما ذكر في تعريف الحجاز والاحياء بينهم من ذكر في الاول
 ثم انما دلت على ان تعريف الحقيقة لتفاهلها واذالم يكن في ماوله ونسبته
 على ان الماد خلاف ظاهر يفهم منه انما على ما موله عنده وعلى من اعتقاده **وله**
 بل دلت على ان في الظاهر لم لا اطلاع على السراير قبل المساء والى انهم قد انسا
 من قولنا الحكم عند التكلم كذا انه قد نكسب اعتقاده الا ترى ان قولنا الحكم
 عند اي حقيقه رحمه الله كذا انهم من انه قد نكسب اعتقاده وعدم الاطلاع على
 السراير لا يخرج في باب المعنى المذكور في الاطلاع في الحدود على خلاف المباد
 عند لما تم اعترض هذا الظاهر على نفسه بان ما عند التكلم اعم ما عند في الحقيقة
 في الظاهر فكيف يباين در منهج وايضا لا دلالة الخاتم على خصوص بعض افراد
ولما انما ينسب عدم بيان سند بان الوجود والقسيم في الخارج والارضي
 مبادر منه الخارج عند الاطلاع وكما الوضع القسم الى ما هو بيان ما هو محقق
 بيان در منه ما هو محقق عند الاطلاع واما بيان الظاهر ان اللفظ حقيقة لها
 بيان در منه محقق في الاخر وجه القسم باعتبار الحلاقة على معنى ثالث
 بيانها من باب عموم الحجاز وعلى تقدير كونه حقيقة في القدر المشترك في بيان
 اح كثر الحلاقة على ذلك القدر في حقيقة كانه المعنى الحقيقي في كثر الجواب تنوع ان

المبادر من قولنا الحكم عند التكلم كذا انه قد نكسب اعتقاده وانما دلت
 في صور الشور انما من معونه المشرية وهي كون اي حجب صاحب حجب
 وله قبل المعلوم من قوله الكلام المتبادر عند التكلم ما عند في الظاهر لما ان كلام
 التكلم انما فيه الحكم الذي عند في الظاهر لا في غير الامر ليعلم الاطلاع على ذلك
 بخلق من الامر على الظاهر **وله** اما الاول فليصدق على قولنا ان قولنا الحكم
 صدر البيت تنوع ما يفتى حتى اذا ذكرت الحقيقة في فقهه فقهت وبقدها
 فكلامه انما منه رقت واذا تذكره اقبلت واذا رقت في طلبة شيعته فقهها
 بها في قبحها من جهة في التعريف عليه من جهة ان الاقبال والادب في فعلان للبيان
 حجبها ان سند اليها تصدق عليه اسنادا بمعنى العقل لما هو له في تدرج في
 الحقيقة مع كونها خارجا عن الظاهر على الشيخ واورد عليه بان الحجاز العقل اما اسنادا الى
 غيره ما هو له او ما مشتمل على اسناد الى غيره والاسناد هنا اسناد ما هو له
 فكيف يصح عدم من الحجاز العقل واجيب عنه بان الاقبال وان كان حجبها في
 بانها غير محمول على ما هو لها بل على ما هو لها انا ما هو لها في ذاقيل اقبلت
 اليه كذا الاساطير حقيقة واقيل هي اقبال بصير محمول على غير ما هو محمول عليه
 حقيقة فيكون محمولا **وله** واما الحجاز في ان جعلها اي جعلت الحقا كذا انما
 كانه نجس مقبول ان جعلت نجس اي جعلت نجسا من الاقبال والادب
 لغيره اقبالها وادبها عندها كذا وله ما اسندنا السمع الى مبراهة فاسدا
 لغيره لان حال كونه ما على غير الامر وحدها انما حال كونه ما على انفسنا
 يعني مبراهة فاسدا بتوجيهنا بهذا التوجيه العقل المتصور وهو السمع والادب
 المعنى اقبل على اي حجب بالشيء المتصور في الوجود والصدق في الكلام منسوب
 لحال العوام المتعاصرين عن رتبة البلاغة بل لا ينبغي له الا ان يصير من ليس له ادب

فيمنع من ذلك اي رد في قوله فهو من قولك ورقال كل شيء دونه كذا في الصحاح
 مسامحة خبر بعد خبر اي تحايه في توجيه المانع في الصحاح رجل نسيه اي انسى
 بالانسان والهاء اللينة في المدح كأنهم يريدون به داعية او تحايه او يناديه **قوله** عيان
 من الملايس الخ يدل عليه قوله في معنى معناه وله ملايسات شئ في كمال الصحاح رحمه
 الله انما اشار الى تعريف التعريف في القول بانهم من تعريف الحار وعلما بينهما
 التماثل في الحقيقة في احداهما لا يدل على صحة في تعريف الاخر بل لا يدل على اعتبار
 به في كسوة الاعتدال من تعريف السكالي بل فيه عن من جعل في الصحاح القاصر
 ان الملايس هو الفاعل والتمول المقتضيان لانهم قالوا في معناه راجعاً به
 استدبه الى الملايس الذي هو المفعول والتمول هو المفعول حقيقة لا في الحقيقة
 بما في الاستدبه في الاستداه في قوله ما هو اقبال وادبارا في الاستداه الى الماعل
 الحقيقي فيشكل التعريف به فالاول اقبال في قوله ما ذكر الحق السري
 المخرجان فلهذا به يفرض ان معنى تعريف الحقيقة استداه المفعول ومعناه الى الشيء
 هو انساب له على وجه استداهه والاستداه في المثال المذكور راسي كذا في قوله
 انه انما ان يكون قوله الشيخ محمد على المصنف او الاول في الاول الاشكال
 مخالف للشيخ لا يندفع بهذا الوجه وعلى ان في لم يجه قوله تعريف المصنف غير
 معكس لم يوجه عنه وكذا الامراء في المثال المذكور لا يوجب رتبة على راي الشيخ لا على
 ما ذكر المصنف ويذكر الجواب عن الاول بان المراد بالفاعل الفاعل الذي استداه
 الى المفعول او شبهه على وجه قياس به وهو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي
 يقال له الاصطلاح في المفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في الجواب بل
 قوله وله ملايسات شئ لا يفسر الفاعل الخ والاستداه الى الاستداه ليس من هذا القبيل
 فلا يشكل التعريف به واجب عن الثاني باعتبار الشئ ان الثاني المصنف

لما عرفت على السكالي بان معرفة يقتضي قول الاستداه حقيقة الملايس المستداه فعلا
 او مفعلا وليس كذلك واجاب السامع عنه بالفتح مع المستداه وادى قول الشيخ
 واجاب المراد بالشيخ من هذا القول في الاستداه انما يدخل في كلامه انما
 من تعريف المصنف وبان خارجه انما هي اقبال لا يحتاج الى التكرار في الشئ بل يمكن
 انما هو الدليل **قوله** على يصرح به بما سمي اي من قوله فاستداه الى الفاعل الذي
 المفعول به الخ والاستداه الى الاستداه عند ليس حقيقة ولا محاذ سواء كان استداه
 حمل اليه او اسم شئ او جامدا لا ينافي في الفعل بلايسات شئ لا في الفعل والمفعول
 في قوله في الاضاح وداع الى السكالي وفيه نظر لا غير مطرد لانه على علم
 من المستداه فعلا ولا مستداه كقولنا الانسان جزار مع انه ليس حقيقة
 ولا محاذ فان قيل لا في الاستداه الى المصنف عند ليس حقيقة ولا محاذ بل
 حقيقة كما ان الاستداه الى استداه في ما هو له والافعال كيف وقد اورد في الاستداه
 الحقيقة الاستداه الى المصنف قال في الاضاح كقول المعنوي لم لا يعرف
 حاله وهو حقيقة انه خالق الافعال كلها قلنا الدليل عليه صريح قوله وانما
 الى الفاعل اذا كان في مثاله حقيقة كما رو كذا في المفعول اذا كان مفعلا له ويكون
 الاستداه حقيقة في المثال المذكور انما هو باعتبار استداهه حاله في الصغير لا في الكبير
 وكان المصنف رحمه الله تابع صاحب الكتاب في قوله ان لا يعرف هذا ان
 الفعل بلايسات شئ لا ليس الفاعل والمفعول له والصدر والراي في القار والمجب
 له ان استداه الى الفاعل حقيقة وقد يستدل عند الاشياء على طريق المحاذرات
 الاستداه المحاذرات في استداه المصنف ليس الذي هو له في الحقيقة حيث يقتصر
 في الموصفين كما ذكر المصنف في قوله من هذا المصنف والمحاذرات في استداه المصنف
 في قوله ما هو معناه لانه في حكمه ونفي ما عداها خارجا عنه وما قيل في توجيه

هذا المذهب ان الفعل مثل في السجدة فان احسرت في سجدة واحدة فسميت سجدة واحدة
واما الشخص فهو من مضارع فسميت بالاضمة بوصف المتعلق بسجدة
الى السجدة لكونها خارجة عنه ولذا قالوا الفعل في يجوز فيه جواز النسب من
اجزائها بوصف ما دون بعضها الى السجدة كما ذكره القدر ولعن امير السجدة
صار في حكم ما دخل النسب في بنوه والنسب الفعلي في الاموال وما في
عنا ما لم يحد بالاسناد فيه وانما استخرجوه عن قوله تعالى فسميت له حق في
الضمة هو جواز صدر البيت فسميت له ام غيلة في السرى وجواز ان يمتدح
طاهر بن منصور ان الاسناد في كل ما دام به انما لم يلبس بجازر مطلقا في كل
جواز ما دام النهار الانسان به وما جازي البهر في الماء وما رحت التجار في انما جاز
لاستلزامه ان يكون محاسنا من اصحابها حقيقة فلعنا ما صرح به في جواز النسب
في وجه المجاز ما هو له على ما رحت التجار ثم ان السند الى التجار هو عدم الجمع
لان سبب الفعل غير مدح له النبي مثل ما رحت التجار بل انما هو في لبس من التجار
في سبب الاداء قبل ما صار به في معنى افطر وما دام لله على سبب تجار خلاف
ما صار به النهار وما دام البذل منه الى معنى الصوم من النهار واليوم غير البذل والنسب
على ما فعل منه في الخواشي ان سبب التلام طاهر في الحقيقة انما انما يما دام طاهر
افطر وما دام على سبب ما رحت التجار في خبره يكون مجازا والابان في معنى
الصوم حقيقة من النهار فلا يكون حقيقة في شرح الكشاف والخصال انما هو
في معنى اسناد البذل واسناد في الفعل في اعتبار اسناد الفعل في معنى
وان اعتبر في الفعل فما سبب المجاز فاجواب ج باعتبار النسب الثاني من الفرق
بان ما له ارجح اسناد الصيام والصوم المسبب لما هو له وسع ان يظل
ما من غير الحقيقة المجاز العقل ما هو من خبر ما دام يوي وما دام ليل طاهر

11

المراد استناد عدم الصوم وعدم الخوم الى اليوم والليل بمعنى الانتظار والسرور وهو
ليس ثابتا لها رخصة فلو لم يجز او انما يكون حقيقته لو اريد به معنى الصوم واليوم
عنها بعد الاستنا واليهما لا يرضى الاضطرار السابقة المتعارفة خلاله الاضطرار
عليها ايضا قوله في شرح المتناج والحاصل انه انما يجوز في الاضطرار
التي لا يفي الاستناد وامامى صورة الانشائى انما يركبها من الاستنا واليوم
وما اشبه ذلك فان اريد به الاستفهام من ثبوت الصوم المتناجى اليها ذلك
الصوم له فيه فجاء وان اريد به الاستفهام من ثبوت النهار نفسه ونفى ثبوت
له نفسه وعلى هذا التفسير ولو ان استناد الصوم الى النهار بصورة الحقيقة
والجواز بمعنى واحد غير قادم في القصور **قوله** وليس يحاذي احب اما تسميه
مجازا حكما فليعلم بالحكم والاستناد اما ظاهرا او سندا وذلك ان المجاز ومن
مقتضى الاصل في التسمية الرجوع اليصل ليعلم الاستناد لشي من تلك التسميات والى التسمية
النظر الى كونه اشرفا مما باعتبار المجاز وان لا يراعى الاضافه والامتناع للحكم
لشرفه منها فغير الاشرف في وجه التسمية او باعتبار انها التسمية الاضافه
والامتناع منسوب الى الحكم لا يستلزمها اياه واما تسميته مجازا في الانيات
فلعلها بانيات افضل من ليس له اما بالنظر الى اعم الالفاظ بانيات ان التسمية
الانيات او الى ان الاعتبار بالمجاز العلى انيات الاستناد في معنى الحكم مطلقا سواء
كان استنادا في او استنادا في واما تسميته استنادا مجازا فليكون المجاز الى
الاستناد مطلقا اعم من ان يرد له على التلازم مجرد او يستلزم ثابتا في اليا والكون
الاستناد اشرف من ليس في اسم اشرفا او اعم او اكثره معنى التسمية مطلقا
في ملاحظه **قوله** اي غير الله ليس قبل تعينه بما صوله بالملا ليس بالاحاد اليه
او كونه في تعريف المجاز استنادا لئلا يلائم لا يكون له بل في ما يلى كون

المستدرك الجازي بالاسناد ذلك المتعلق بالحق في قوله التفسير بقوله العنق **قوله**
 ذلك ان قيل انما هذا القاصد انما هو ان يكون له تعالى ما رغب في تارة من اذ الخ
 صيب للرجوع وحصل ان يكون اشار الى ما ذكرنا السؤال كمن الذي بالحكم والجل
 الحكيم والعذاب الاليم والسبب ظاهر في الضلال والعذاب في الضلال سبب
 في العذاب باللام وفي الكتاب والاسلوب خاليا من التكلف في الكتاب
 سبب الحكيم وكذا الاسلوب **قوله** من السبب الاضافيه والاضافيه
 لم يتر من النسب الوضعية مثل نهر جري ونهر جاري من ان المسبوبات
 المقدم ليس بالاسم الضل او معناه عنده والنسب الوضعية التي اقترنها
 نسبة الضم الى الموصوف من هذا القبيل وانما تبرت نسبة الى ضمير النسب
 في هذا الصنف في الاستدراك في تعريف المذكور **قوله** في المذكور في الكتاب
 تخرج على كون الجازي العنق اعلم من الجازي للاستدراك مع اشار الى ان كان جازيا
 له بيان له في سلم ان الجازي المتعلق اعلم من ان يكون في النسب الاستدراك او غيرها
 في تعريف الجازي العنق في الاستدراك خاصة فلا بد من الاستدراك بالجازي العنق في
 من الايضاح في الاضافيه على انه يجوز ان يكون التعريف لفظ الجازي العنق في
 تعريف الاستدراك في تعريف حيث يتناول الاستدراك المذكور في صريح الكلام او
 المستلزم له ويكون له الى منع اطلاق الجازي العنق على ما لا يشمله هذا التعريف
 وبناء الجمل ما قيل ان جعل التعريف المطلق شاعرا على تعميم الاستدراك والصريح واللام
 ساني ذلك لا فائدة من عدم تحقق الجازي في الاضافيه والاضافيه في الجازي في صورته
 انما هو في الحقيقة في الاستدراك باللام في الاضافيه والاضافيه في المطلق فيقال
 الجازي العنق هو الجازي انما هو الاستدراك في الاضافيه والاضافيه في الجازي في صورته
 المطلق في الجازي الاستدراك حيث يتناول الاستدراك باللام في الاضافيه والاضافيه

ساني ذلك لا فائدة من كون التعريف للجازي العنق في الاستدراك خاصة في الاولى ان يقال
 انما ان يكون نفس الاستدراك في الاضافيه والاضافيه في الجازي في صورته
 يتبين كون التعريف للاستدراك الجازي خاصة في المطلق في على الثاني لا يكون الجازي في
 الاستدراك ولا فائدة في الجازي المطلق في الاستدراك في الاستدراك في الاستدراك
 ما ذكر الشارح رحمه الله وكذا استدل ما قيل ان المذكور في الكتاب انما هو الاستدراك
 الجازي حيث قال في الاستدراك الجازي على ان الاستدراك في على مطلق النسب في
 البعد وكذا جعل النسب من النسب من وجه الهمم الا ان جعل مرجع الضم في قوله وهو
 اساده الى مطلق الجازي العنق المذكور في من الجازي العنق في الاستدراك في من هذا
 على ما ذكرنا في المنع من الوجه البعد وهو جعل الاستدراك في مطلق النسب كما اشار
 اليه بقوله الهمم ووجه ان الاستدراك في المطلق في الاستدراك في الاستدراك
 وقيل انهم التعريف في الاستدراك على مطلق النسب اولى من جعل الاستدراك من
 الصريح واللام لان الصريح هو كونه هو المدعي ايضا ولا يخفى ما فيه **قوله** وقد يكون
 كما في قول الجازي في صريح ايضا لان التسليم او ثبت فيه على الهمم صريحا وهو
 جازي على واجيب بان ليس الكلام في هذا الجازي في الجازي المتكفي في هذا الجازي
 وهو استدراك في الهمم فان التسليم اذا وقع على ما انصف بالحزن في الركب
 جازي ان ايضا على مكنى استدراك في ما رعا على ان فيه جازي او احدا لا غير وهو المتكفي
 الاستدراك في لان ايضا التسليم على الهمم انما يكون جازي في نفسه كونه جازي في
 على ما تقدم من ظاهر كلام السكاكي والصف و ذلك لا يخفى من ظاهر كلام المصنف
 اختصاصه بالاستدراك في صريح الكلام لا الصنفي المستلزم في كلام الايضاح
 والاضافه في مطلق النسب السكاكي والاستدراك في مطلق النسب السكاكي
 السكاكي في السنج في الاستدراك في الجازي العنق في الكلام والجمل وانما هو

حل الكلام والجملة على المصطلح ووزن القول **قول** كما يتوهم من الشارح الى من يؤوله
 وانما قلت بخلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه فدون ان اقول بخلاف ما عند المتكلم لولا
 يتبع قوله بالان قال الله صلى الله عليه وسلم من استغنى وجاهل عني ابي الربيع البكر
 ما خاسات البتل من الجميع فلو كان الاول محرجا لم يستقم القول بما مستاع
 الطردية على تقدير التقييد بقوله خلاف ما عند المتكلم لان من استغنى على
 دخوله في التعريف وراى بوجه من تخصيص اخر اجماعا فلو كان ذلك ان كان
 القول الذي ليس قوله لا يجره **قول** وانما قيل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند المتكلم
 ما حصل عنده وميب وهذا اعم ود على المصنف في اعتراضه على السكاكي بانطلاق
 على التعريف بما على ان قوله لنا ما عند المتكلم على قولنا انما حصل عنده
 وهو انما في نفس الامر لا مكانا وراى ان القواديب فيكون القواديب حاصلات في
 العقل فما عند المتكلم متا وراى ما في نفس الامر وما هو بخلافه فلو كان رايه في
 ما في نفس الامر وجده مع ادماج ادقاع الاعتراض الاول بقوله وجع من غير الاعتراض
 الاول ايضا فكن حجة عليه ما قيل ان معان كلام السكاكي قطعا لا ينافي العقل
 بهذا المعنى يتناول الامور القادية كما صرح به المجيب فقول الدهري
 انبت الربيع البتل مع ما عند العقل لمحصله عنده وبوجه وان كان قد ذاب
 يخرج عن تعريف الجاهل بمتو له خلاف ما عند العقل فلا يخل به طردية كونه
 ويكنر الصاح في وقعه بان يحصل كلام السكاكي كآخرة الشارح في شرح النتائج
 ان قوله خلاف ما عند المتكلم يحتمل على فائدة من خروج قول الحاصل انما الربيع
 البتل واليه اشار بقوله لا يخل بالوجه الخ ودخل قول الله في كماله
 القلب واليه اشار بقوله وعلى الخ خلاف قوله خلاف ما عند العقل وليس فيه
 هاتان التبادرتان ولا يتدرج في ذلك حصول احداهما فخرج قول الجاهل والعبد

المذكور وهو خلاف ما عند العقل لا ينافي كلام السكاكي ثم ان قوله وانما قيل الخ ابتدا
 توجيه كلامه على وجه لا يرد عليه الا من اعترض المذكور وقوله اذ لا استماع الخ على
 لا بد فاع الاعتراض الاول بالتوجيه المذكور وقد يقال ان العلم بربوبية ما حصل
 عنده ومنه ما صور على ما بينت عنده ولم ينفذ في المسحيل جاءه اولى النظر
 الصحيح ليس ما عند بل متفيا وبتا ووجه قوله في شرح المسحاح في الجواب
 بعد قوله ان المدعوم الظاهر من قولنا ما عند العقل ما حصل عنده ولا يتبع ان حصل
 عند العقل ان الحقيقة بنفسه كما الكعبه وانما يقع ما فيه من شأبه الشك والظن
 كما فرغ الشريف الجعفي رحمه الله ان الراد ما عند العقل ما لا يتبع عنده وخلافه
 ما منع عنده به قيل قوله اد ايسر العقل استماع ان يكون الحقيقة بنفسه الكعبه
 وعدم امتناع ان يترجم الامر في حدده العبد وبهذا سقط ما قيل بانطلاق المتكلم
 واستقام القول من قوله خلاف ما عند العقل اد هو متا وراى ان قوله لا يخل
 انبت الربيع البتل لان ما سأل الربيع البتل مع ما عند المتكلم لو استمع لما يقوله
 الدهري الصاحل واجب ان ما يتبع عنده فبان ما يتبع عنده به امه ووجه
 من عما قيل ان حقه شوت وهذا الثاني ما يتبع عنده بالنظر الصحيح حيث يجوز ان
 فيه واسات الربيع من عند العقل وكان السكاكي اشار الى هذا المعنى بقوله
 فانه لا يصح كلامه ذلك بخلافه وان كان خلاف العقل في نفس الامر وقوله في نفس
 الامر خلاف لما عند الله ان كان محالما في نفس الامر للعقل بمقتضا عنده
 ولم يرد كجهدي به العقل فخالقه اياه وكان المصنف يوجه انه قد ثبت العقل
 بان لا ان قوله بخلاف العقل معناه خلاف ما في نفس الامر وليس من العقل
 بخلاف العكس ما ذكرت من تقرير كلام المصنف شعرا بان رايه الى بقوله به ما هو
 له المذكور في توجيه الجاهل وجه الاستدلال صرح بان هو ما عند العقل بانصحه

ويرتفع به وهو جيبه عن ما في نفس الامر والمراو فخلاص ما عند العقل اطلاق ما في
نفس الامر وهو يفهم منه انه يجوز تعريف المسكلى المحال في الكلام الفار بختلاف
ما في نفس الامر بغيره من الثاني فيصح تعريفه ايضا باستناد الفعل او سماء
الى غير ما هو له في نفس الامر سواء كان هو ان يكون مراده غير ما هو له عند العقل
وفي نفس الامر وانما قلنا بالجوهر ان يقر به الترويد المذكور فيجب فلا يحج ما قيل ان يقر
تسليم المطلوب لا يلزم ان اذ في تعريفه ما هو له في نفس الامر وعند السط اطلاق
الاظهر ان كلامه عا ر عن الانسار ووجه الانسار بانهم من كلامه ان انما الس
للغة الكسبه يكون المسند اليه خلاف ما هو له في نفس الامر بغيره جدا ان مثله
عقل ان يكون خلاف ما هو له في نفس الامر ان يكون له عند السط على ان لا يلزم ان
كون الانسار في بعض امثله المحال خلاف ما في نفس الامر يكون مثله ان كان ما قيل ان
وجه الانسار ان السار والى التهم من الخلاق ما هو له في نفس الامر ليس هو حيا
لاشعار التعريف بل توجيهه بالجوهر ارادته **قوله** والمكلا ان اراد الخ لم يتر من ما هو له
عند السكلم في الحقيقة مع محو ما هو له اياه ايضا لان ما هو له اذا اطلق ما رتبه
ما هو له في نفس الامر اذا نظر الى التعريف المحال وذكور في مثاله تعريف السكلم
اسبان اراد ما هو له عند السكلم في الظاهر ويكون قوله عند السكلم متسايا لظ
الذي هو له في نفس الامر بغيره من ان حيز قوله ما ولسا معا كنه به في الجا
على تعلقه عن الغير حيث قال الى غير ما هو له بوجه التمي المخا ر له في الواقع لو عند
السكلم في الحقيقة او في الظاهر ووجه دفع اشكال كون الاول ضابعا ولا يحق ما
مدين التطبيق من الفرق فانه على الاول تحيد سوب العقل لما هو له بكونه عند
السكلم ولا تحيد معنى الغير ما غير ما هو له بل يبقى مطلقا متسا ولا لما يكون مطلقا
الواقع او عند السكلم في الحقيقة او في الظاهر وعلى الثاني بالتعكس **قوله** اراد بالانسا

الى

الى غير ما هو له بكونه عند السكلم في الظاهر لان ما هو له اذا اطلق ما رتبه
ما هو له في نفس الامر بغيره من ان حيز قوله ما ولسا معا كنه به في الجا
على تعلقه عن الغير حيث قال الى غير ما هو له بوجه التمي المخا ر له في الواقع لو عند
السكلم في الحقيقة او في الظاهر ووجه دفع اشكال كون الاول ضابعا ولا يحق ما
مدين التطبيق من الفرق فانه على الاول تحيد سوب العقل لما هو له بكونه عند
السكلم ولا تحيد معنى الغير ما غير ما هو له بل يبقى مطلقا متسا ولا لما يكون مطلقا
الواقع او عند السكلم في الحقيقة او في الظاهر وعلى الثاني بالتعكس **قوله** اراد بالانسا
الى غير ما هو له بكونه عند السكلم في الظاهر لان ما هو له اذا اطلق ما رتبه
ما هو له في نفس الامر بغيره من ان حيز قوله ما ولسا معا كنه به في الجا
على تعلقه عن الغير حيث قال الى غير ما هو له بوجه التمي المخا ر له في الواقع لو عند
السكلم في الحقيقة او في الظاهر ووجه دفع اشكال كون الاول ضابعا ولا يحق ما
مدين التطبيق من الفرق فانه على الاول تحيد سوب العقل لما هو له بكونه عند
السكلم ولا تحيد معنى الغير ما غير ما هو له بل يبقى مطلقا متسا ولا لما يكون مطلقا
الواقع او عند السكلم في الحقيقة او في الظاهر وعلى الثاني بالتعكس **قوله** اراد بالانسا

يستبعد من اجتماع محاربات في الطريق والاسناد واجتماع حقيق ومحاربات
 متفقين ومختلفين في كلام واحد **قوله** واما على مدعي السكاكي فانه استحال
 وذلك بتفسير المحاربات العقلية بانها هي القلام المقادير خلاصتها من هذا القول ان الحكم
 فيه انهم من الاول ان افان للخللات لا يوساطه وضع ولم يشترط في الحقيقة والمحاربات
 العقلية كون السند لعدة او معناه يجوز ان يكون السند في ذلك الكلام جملة
 اسندت الى المستند وفي وصف الحقيقة والمحاربات العقلية انكسار حياضها
 من جهة الكلمة فيبقى الى الوصف الجملة المستند بها من جهة السند على ان يمد
 وحل الحكم على الدقة ليم المزدرك ليرزوا الاستحالة غير صحيح لانهم يكون
 محاربا لا استدلالا للفرق من غير قرينة التي تقسم المحاربات العقلية الى الاستدلال
 وغيره والاستدلال الى التمثيل وغيره فاحتمال السند العقلية ما هو في الحقيقة
 مثل قولك اراك مقدم رجلا ونحوه اخرى يقتضي ان يوصف الركيب بما انا المحاربا
 فلو جوب صدق المقسم على الاقسام الالهي الا ان يجوز كون القسم انهم من المقسم
 من وجه واما بالحقيقة فلا في كل ما وصف بالمحاربات باعتبار الاستدلال في غير
 الموضوع له بوصف بالحقيقة باعتبار الاستدلال في الموضوع له وبالحقيقة انظر
 الى ما يقتضيه التعريف من انحصار المحاربات والحقيقة المقومين في المفردات لم يحصر
 الاقسام في الاربعة وان كان مقتضى تمثيله كان لا يحصر على مدعيه ايضا
 لا يقال لا يمكن بان لا يام اذا كان بعض اجزا الجملة حقيقة لغوية وبعضها محاربا
 لغويا فالجواب من حيث هو لا يوصف بشي منها لا تامة بل بوصف المحاربات العقلية
 لان السند الحقيقي للجموع هو مجموع الساتر الحقيقة لغوية منه والسند الركيب من مذهب
 ومن خارج السند الحقيقي يكون محاربا وللجواب عن الاشكال بان السند العقلية
 على ما صرح به في سائر البان انما هو المحاربات العقلية لا المطلق المحاربات النظم الى الاستدلال

التمثيلية وغيره فلا يلزم ان لا يوصف الجملة بها وانما يعرف المحاربات العقلية من مطلق
 المحاربات العقلية الى عدم الوضع في الركيب او التردد وفيه او يتأخر ان المحاربات العقلية
 الواقع فيكون ما هو المستند والغالب واصلها هو المزدرك وغير الغالب
 على الغالب انما هو للاقتضا من ايمانها الى اعطاء هذا التمثيل والعدد من الحساب
 المستعمل في مثل هذا المقام لانها من الاقسام من هو اعتبار لطيف كذا ما يميز
 اليه في مقام يتناسبه والاقتضا من هو ان بعض القلام شيئا من القدران او الوجه
 لا على انهما وقوله وان المعنى يقتضي ان يوصف الركيب من جهة قوله دلاله على ان
 الالهي هو المعنى المذكور **قوله** نصيب على انهم مقوله به وهو احتيا والزمه
 ويجوز ان يكون طرفا اي فكيفكم بالتقوى يا يوم القيمة انفسكم في الدنيا
 وان ينصب كقوله على ما يدل من قوله اي فكيف تتقون الله وتخشون الله
 محمد يوم القيمة وانما احتيا الوجه الاول لعله التقدير والتاويل على خلاف
 الوجهين الآخرين وتوجيه الكتاب على الوجهين ما هو من المكشاف
 وقوله لا يام يتعارض عند تفسير الاخران السند بوجه ذلك ما نقل من اد
 الطيب **قوله** والتم محرم للمفسر عفا عنه ويستأنس به القاصي وهو ما
 وما نقل من بعض الكتب ان رجلا اسرق من الشعر كحل القز واجبه وهو
 اسير الراس والهيبة كالحاسة فقال ارقب اليه والحيمة والناظر الى النام
 ورايت الناس يفتادون في السلاسل لثلاث رفقته ذلك فاجبت
 فانه ولو موافا في التقدير ما يدل من يوم القيمة او نصيب بتقدير اعني ذلك
 ثانيا في تفسيره في اليوم وهو له وسط قوله عمل الولدان يحصل معنى
 الالهي على التقدير المذكور به يمدح ما يملك ان لا لها عزاء ذلك مستغنى
 عنه **قوله** ومنه اخر التردد فله لانه ليس فيه اسناد او ما دوني وان كان

ومن بعد من الحسن بن زيد السنجي ورد ما زعم الامام وعنه قوله في الحقة والظن
ان هذا خلاف الحق ما دللنا السنجي وفي شرح الفناح واما الظن كلام السنجي اقرب الى الحق
بالنظر الى مقصود الكلام الخ ولا يخفى ان المراد بالظن قوله يرجع الى الفعل العمل المستند
في الكلام كالانعدام وبالمعنى لا ريب الذي يرجع اليه ذلك الفعل المستند بالنظر الى المقصود وجها
التفكير لا صحة ما يتلوه ان ما لا يثبت المعنى ما وضع له لفظ الانعدام فما ذكرنا في وجوده
يستلزم ان لا يحجزنا اللفظ مسلم للوجود صحيح والاستدلال على وجوده لا يثبت
حقه غير صحيح وان اراد به ما هو المقصود من الكلام وهو المعنى الذي يرجع اليه
الفعل في وجوده مسلم كل استدلال بهذه المجاز في الحقة ثم كيف والحق الحقيقي لفظ
صوابا وضع له لفظ الانعدام وهو غير صحيح ويظهر ايضا ان ما يتلوه ان لا يحجزنا
معنى الانعدام ويحصل موافاة المدوم لاجل الفرق في تقدمه هنا معنى صحيح للانعدام
المستند الى المعنى كما ارجع معنى الانعدام الى المدوم يلاحظ التجربة الاساسية ونفسها
وكذا يدفع ما نقل من الخارج في المعنى انه اذا لم يجرع ما كان المقام بل تقدمه فان ما كان
بحال المعنى المستند لا عقل الاستدلال في ذلك لا كما يلزم من انشاء الانعدام مع
استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ بل لا يستعمل في انعدام موافاة الاستدلال
الى الخارج بقوله معنى ليس الموجود هنا انعداما وصراحي طالب له فاعل وانما
هو موافاة مقدار المعنى الموجود هو المدوم والصبر في لا غير ويظهر ايضا ان ما
يتلوه في توجيه كلام السنجي انك اذا قدمت له مما طابك لاجل حسن ذلك لم تكن
اقدم من ذلك حتى يعلل فقه مدركه فعل هو المدوم لاجل ما كان هو الحق بل انما
من المدوم في الافعال المستند الى المعنى كما اردت الانعدام الحقيق المدوم فانما يحجزنا
لغيره والاستدلال حقيقه وان اردت به معناه الحقيقي فيثبت الحق بغيره في هذه
الصورة ولان المقصود من الكلام هو التشبيه بغيره في نسبة الانعدام اليه في الاستدلال

[illegible]

بالعلم هو العلم السبع المتكلم فيه بذكره ويقال واقع بوجهه فقط النسبة المراد منها ادعاء
 والنسبة مستعار له والحيوان المستعار من مستعار رعيته وحيث فسر الاستعارة بالآثار
 بذكر النسبة وادعاء النسبة بآثارها المتكلم فيها بذكره وحيث جعلها من إسماء الجوار
 المعنى وادعاء اللفظ المستعار وما ذكره آخر بحث الاستعارة السبع وأما بعد
 الجواز المتكلم في الجوز على وجه من الصفات أي في النسبة استعاره بالعلماء كونهما
 من السبع ادعاء وذكر الريح استعاره بالعلماء من التبادر والتأثر حال كونها
 منه ادعاء فظا من المراد بالاستعارة منها ما هو الصدور في مستند الاختلاف عدل
 والمحصل أنه حيث جعل الجوار العقل والاستعارة السبع من قبيل الاستعارة
 بالعلماء بآثارها الاستعارة منها ما هو الصدور في آثرها النسبة وادعاء النسبة
 بعض استعمال النسبة في النسبة بآثارها الاستعارة منها ما هو الصدور في آثرها النسبة
 حيث لم يزل من الادعاء المذكور لا يخرج اللفظ ما وضع له وحيث جعل الاستعارة
 المتكلم من قبيل الجواز بآثارها اللفظ المستعار ووجه يندفع الاعتراض عن القول به
 فتم الجواز إلى المرسل والاستعارة وفهمها إلى المرحمة والمتكلم فيكون المتكلم بآثارها
 مع أن النسبة في قول المدعي مستقلة في الموت بآثارها السبع فيكون مستقلا في الموت
 له بالتحقيق وفي غير ما وضعت له بالناويل والجواز يندفع ما استعمل في غير ما وضع
 بالتحقيق ويظهر ضعف ما قيل في دفع أن لفظ النسبة بعد ما جعل مرادها الاستعارة
 في الموت استعمالها في وضع ادعاء لا يختص بها وكذا ما قيل في قيد النسبة مرادها
 في الموت أن لما كان باعتبار رايه موضوع له حقيقة وباعتبار رايه موضوع للاستعارة
 وادف له في الموت من رايه السبع غير متعارف مجاز واستعماله هنا ليس من
 حيث أنه موضوع له بل من حيث أنه مرادف للسبع والموت في قوله وادعاء
 أن ما ليس بخارج عن معنى الموضوع ليداء غير معناه وجاز ما روي عنه عن الحسن

واما اعطيت العلم السبع ليدري المرام وشبهه الظاهر في الآية **وله** على النسبة
 هنا جواب آخر للمعادن بمصولة الآية أن الظاهر من كونها كناية عن النسبة
 صام مطلقا وهو ليس بذكره والمذكور بالصبر فلا بد من نفسه صام كما كان ادعاء **وله**
 ومنهم من لم ينفذ ادعاء المطلق حيث قال في الجواب عن الأول والمراد بالصبر
 في رايه هو صاحب عيشة فيكون أصله صام وهو في حديث حسنة مثل عيشة
 وأما صاحبها وعن الثاني فيعلم ما روي عنه الاضافة في رايه صام فيكون المراد من الثاني
 ح ليس المذكور هو فلا بد من كونها صامتة من أضفها إلى الشيء إلى نفسه ولو سلم أن المراد
 بالمراد هو فلا بد من المذكور لا يلزم منه اضافة الشيء إلى نفسه لأن المراد بالمراد هو
 الشجر والصبر في الزمان يرجع إلى اللفظ فيكون تقديره صام وهو من الثاني
 أن المراد من الاستعارة أن لا يكون له الأمر أصلا فهو مجاز أن يكون الأمر مجازا
 وتوقع حسنة أن المراد منه لا يكون له حسنة فمكرر لم يقل أنه مستفاد ولا يلزم
 من استثناء الأمر له حيث استثنى مطلقا لأنه لا يلزم من استثناء الخاص استثناء العام
 وقد يتعالمون ذلك على أن الأمر مجازا وادعاء المراح لأن بعض الناس يوردون المطلق
 الاسم على أنه تعالى من غير توقف وحاصل المسامحة قد صرح بغيره بقوله
 جعل الريح استعارة بالعلماء عن القائل للفقير وهو عليه من جانب المطلق
 بأنه لم يرد ادعاء الجواز لا إطلاقا لا توقيفا مع منه الإطلاق الريح وهو عليه من جانب المطلق
 بل أراد أنه لما جاز ذلك لظاهر أنه يعتقد أن اللفظ المستعارة من أهل الإسلام
 والمجاهدين على الجوز لحكم على رايهم بغيره من قبل حسب اعتقاده فلا يلزم الزام
 التوقف على السمع في جواب استعارة العقل وندفع أيضا ادعاء السامع عليه بوجوب توقف
 على مثل هذا التوقف على السمع عند التأمل في التوقف على تقديره ما ذكره قوله أن السمع
 لزوم توقف عن قول التوقف على السمع ويقولان إن السامع لم يعتقد أن رايه

القادح من حيث هو الى التوقف فلا الزام الا ان يبين جلال اعتقاده ولكن فان لم يبين
 من ذهب اليه واعلم من قول من غير الطلغ فلا اعتقاده واستجيب بما به لمزم على هذا
 التوقف وقت مثل هذا التوقف على المسح لو غلبت على الطلغ السلب من قول المؤلف
 وليس كذلك لا عند شايح وايضا في كلامهم لا يوافق بدلالة سون لانه قد يردس هنا
 قيل هذا زمان عظيم لا هو حله الحال وحقيقة الحال وانما يعلم سر من الغضا والقال
 وفي الصحاح التحمل الاصل في الحمل الكروا فكروا والاعمال المتكروا والثابت والاسنان
 شيعا والتشيع كره الطمير باجده المطلق من الشاعه يقال شاع وداع من الشمر
 وقيل **قوله** اعني الامور العارضة من حيث انه مستند اليه قبله او لا يذهب اليه
 انما له ما عسى ان يكون لا تامل ان المراد بانما يعرف له الداع لا يجب وصفه من احوال
 دون اخرى او ما يعرف من مطلقا اهم من ان يكون عروضا لانه او يجب بيان وصف
 كان في ان حقيقه وقت ونا شايح كونه رجوع الاعتبار الى الاله لا تامل
 لما سبق في الوهم من التقييد بالاول ان المراد بانما يعرف له من حيث انه مستند اليه
 سواء كان عروضا للحقيقه المذكورة بواسطة الاستدلال بالحكم او الاستدلال بالاعتقاد
 والمناقضه بقوله لا بواسطة الحكم او المستند فيها على ان المراد به ذلك في الاستدلال
 ولا يذهب عليه ان ليس المراد به بعد التقييد بالحقيقه الاولى بل يعرف له ذلك
 لا يجب وصف وحقيقه ومما يندفع ما يقال ان الاعتقاد الراجح الى اليقين
 اليه لانه غير راجح اليه من حيث انه مستند اليه لانه راجح اليه من حيث هو
 من الامور العارضة من حيث انه مستند اليه بالاعتقاد ان الراجح اليه
 له تامل ويظهر بانما يقال في توجيهه ان يقال بعد لانه ما هو
 بواسطة الحكم لا يخفى ما في **قوله** قدومه على سائر الاحوال الخ وكيفية التوجه
 للمحتاج لتقدمه فيها اخر من كون الحدوث اعرب التغيرات والحالات بل غايتها

حينا غنى بالكلية يكون اولى لبيان هذا الوجه اول اليوم اقتضاها التقديم
 على سائر الاحوال بخلاف الوجه المذكور هنا وبخلاف ما قيل الاصل بهذا الفن
 ان يقال المذكور كونه اصلا لا يستدعي وجوب كونه ثابتا على احواله والحدوث كونه
 الاصل بوجوب كونه باعنه عليه باعتبارها كالحديث العرف والوقوف على احوالها
 الراية على اصل الراية وبخلاف ما قيل قدومه لا لا يستدعي من مقتضيات الاحوال
 ما يترتب على الذكر من تكريم وتوقير وتقدية وناجيه مكان قدومه اولي احوال
 العليم وبخلاف ما قيل انما يجب الحدوث اولى من سلكا والطرف ما خذ الاثر
 انك ترى التركا يمنع من الذكر وهذا كالتوقف اولا لم يتغير وبخلاف ما قيل ان يجب
 التركا قبل فيكون اتمل وذلك لان الامور العارضة القسمة لتقدمه على غيره
 انما يتقدمه على الذكر فقط دون سائر الاحوال وانما يتقدمه على الوجه لا لا
 المذكور هنا انه كما ان الحدوث بعد ما سابقا فله عدم لاحسن فليس له عيب الا ان
 مع ان الحدوث عدم لاحول لانه استناط ويحتاج في امته الى ان يقال ان عدم الناس
 هو الاصل في الواقع هنا هو عدم السابق لان الحدوث في الكلام لا يكون مع وجوده
 او لا بل لم يثبت في الاصل ما عساه اول وعلى الثاني ان قيل الاصل كونه
 باعنه على المذكور كما يراى في الباب الباعنه على الحدوث فقدم استدعا ان ذكر كونه
 على احواله لا يجب كونه اذن ما استدعا ان كونه من الحدوث ويرى ما يحتاج في دفع
 الى ان يقال الاصل وان كانت كونه كونه طاهره متبدله بخلاف كونه الحدوث
 وعلى الثالث انه لا دلالة فيه على تقدمه وعلى تقدمه دلالة انما يدل على تقدمه
 ما عدا المذكور وعلى الخامس انما لان ان يجب التركا اقل لعدم الدلالة فيه على ان
 الاعتبارات فيها ذكر الحدوث يستقر الى ان من الظاهر ان قايمة المقام
 وهو بيان اناس ما الحدوث لوجود الترتيب لا استدعا على ما به يتعين

محدودي والايه ليست كذالك لانه لم يذكر اسم الاشارة الثاني في اول هذه المقطوع
 فكان هذه المقطوع خبر الاول فيكون السند اليه محذوف وكذا الثاني فيكون خبر الاول
مولد كما سلكم الان في الاعدى الاربع بفتح الهمزة والمثاق التقدمة والاستعداد
 اسم من استأثر به الشئ استبد به والمثاق في الاصل الموضع الذي يتأهل به ان يرجع
 مرجع بعد ارجاء في سلك المقول مناه لان اصله صمدون عنه في امرهم ثم يتروك اليه
 ومن على حاله على انفرادها واستعدادها واحكامه هو ان معنى قول الشئ في معنى كعب
 من على حالها انما مستقلة في ذلك مع ما حوله وفي حركتها بما احتياج الى خارج وكانت
 في موضع المصدر لقوله ما سه والفا في معنى قبل اليه كما ذكر في الشارح في شرح
 المكشاف وقيل له لانه على الاربع بالمدى سبب الاداء والاخر في فعل الاول
 لا يسع اعاليها بما قبله وعلى الثاني احتياج في الظاهر الى تعدد ما سه فلا على معنى ان
 الاربع بالاضلاع ما سه لهم كما سلكم الاربع بالمدى وبما قبله محموله ان يكون المراد
 ان اختصاصهم بها في احد منها على وجه يجب كون كل منها مما لهم من هذا خبر
 على حياها كذا مستقلة في التميز ولولم يذكر المراد في اختصاصهم بالجمع فيكون
 هو التميز لا كل واحد **مولد** التمهيد الى الشرح فقال هل في هذا آية في
 نزع السجيل التفتيت في السجود وهو العاك والارادة الاحكام والاثان
 عين لا مجال للافتكار **مولد** ان يكون الخبر عام بالسجود المراد هو السجود الى كل من
 اليه غرضه في هذا المقام بدليل قوله في شرح النتائج والارادة عدم السبب
 الكل مستدل اليه ان هو في ذلك الحالة استنادا الى كل واحد ما هي اعمانه في نفسه
 واستنادا الى كل شئ مما يصح ان يكون مستدلا اليه لشيء ما في الجدل ليس المراد
 هو سبب الخبر في نفسه بل قد واد عدم مقتضى وج دارا ان الخصم ليس لا يتقار
 جميع قرائن الحديث لا في بيان خصوصها في اقتضاها لا وجب استقنا المعرنة

مطلق ولا عو به في نفسه السند اليه المقصود وخرج من هذه العلة ولا هو به
 المقصود وخرج في هذا المقام لان مقتضى هذا القامع ليس عام السبب بهذا المعنى
 لا اختصاصه بالمقصود بل هو كل احد ولا في العموم فيخرج جميع قرائن الحديث او لو وجد
 من كذا له على خصوص الحدود المقصود وتلك كذا في المقام السبب المقصود وخرج من هذه
 من ان العلة والنسب عو به المقصود في هذا المقام ان العموم بالحق الذي هو دارا ان التفتيت
 سبب في جميع قرائن الحديث في العموم من القرائن الدالة على خصوصية الحدود في قولنا لا
 الا على انه واحد من المتعدد في مطلق لم يفسر من القرائن سوا ما يدل على ان الحدود جميع
 المقصود دارا ان التفتيت من معنى هذه القرائن ايضا وهذا التفتيت لا يفسر في قوله
 رجه انما هو مقتضى عموم السبب من جهة قولنا في قوله في حصره من جهة نفسه
 قاله سبب ان مراد بالعموم العموم في نفسه لا في هذا المقام لان هذا المثال فان كان
 خصوصه المميز فيه في نفسه فانه خاصا في هذا المقام في حصره في الاصل خصوصية
 هذا المقام وكذا ما قبل ان هو مراد هذا القامع عو به في مقابلة في نفسه لا في هذا المقام
 في وقت الاول بان على تقدير ان يكون المراد هو به المقصود في هذا المقام لا وجه لقوله
 عام السبب على ان السند اليه لان عموم السبب ليس ما يصلح له ان يكون منه اية في
 الخبر فان في ذلك مع ان المراد عو به التفتيت في المقام من ان يكون الخبر على كل
 مستد اليه على سبيل الدلالة والعمدة لا هو و هو عموم السبب على مستد اليه في قوله
 عموم ما يصلح ولا يفسد لا يفسد في ناسان يكون عموم بعض ما يصلح له في الجملة
 وانما عو به التفتيت في المقام من ان يكون جميع المتعدد في هذا المقام على سبيل الدلالة وبعض
 المميز في هذا المقام فانه لا يفسر من التفتيت والارادة التفتيت في التفتيت الذي
 القدر في ذلك الشارح رجه ان في شرح النتائج **مولد** ولان المقامات من وجوب
 المذكور في قبل معنى هذا الجواب عو به التفتيت في مقتضى المثال على اصطلاح هذا

ايا الى ان يقولوا ان هذا ترك الخطاب لم يكن فيه رخصا او مالا او موحدا
 الى غير ذلك فلا يتجوز ما يقال الا نسب هناك ان يرجع خبره الى الفعل ترك عتقا للقبالة
 من التروك والمأى به فيقال ترك الخطاب مع غير ذلك غير هذا الخطاب او ترك الخبر
 لخطاب الى غير الخبر وكانه اراد ان يحافظ على عبارة الاصاح وقد ترك الى غير خبر
 ترك تركه المحفوظ مع رعايه مقتضى المقابلة قوله على سبيل المدرك قبل هذا اذا كان خبر
 الخطاب منفردا او متنى اجمالا لان جمعا فخطابه اذا قصد غير الخبر من غير خبر الخبر
 على سبيل التناول وفيما به انما يتم ذلك انما ينادى بالضم عند المصير الى غير الخبر لما جمع
 الخطابين وقد وضحنا القياس **قوله** العطفية الشبيهة الشبيهة من دفع الامر
 بالضم فخطابه فهو قطع اي شدة جديس مع ما وزا القنادو لا بدنى حرجية كلام المن
 من اعني باصلا امر من جهة الحذف او الحثية اي ما هي فخطابه عالم التقييم
 او عالم العطفية من حيث فخطابه ولعله قصد بالتوصيف الحثية والامكان
 ان جهة الشرط لا تقتضي وقوع التدم فخطابه قوله ولا يرى مع جوامع الخروب
 وهو لا يرى امر فخطابه لا يقتضي وقوع شدة وهو روي كل اصل له على
 سنا هي فخطابه بل الشرطية لكان المقصد بالخطاب الى المدرك لانه على الال لا يور
 شانه ما هم فخطابه لم لا يور من الال لانه على فخطابه عالم لا يخرج روي رادون
 ما والتوجيه بان رادوا ما هم فخطابه امرهم ما هو وحققها بالعطفية **قوله** بل
 بر هذا ان الكرم اليه او احسن الخ قول سبب احراج في صور لخطاب انبائه
 في بناء به المقصود كما انك انصرفت كل واحد من صلح ان مخاطب ومخاطبه
 بل كسبه خبر التوسر وتنوينا نسو صا حله وفي حله بمنزلة الجلالة التي اسد
 الفعل الى المفعول وترك لعله ايا الى ان ليس المقصد بنا الخطاب بل تعيين بل كل
 من تاتي منه الاكرام حكمه كذا انك اذا قلت ان الكرم اليه لا يرد على ما يور سلم

بل يرد ان الكرم بكم مائة شامس كان وتوله او احسن كان العاد اما الى ان يور
 منه خبر فله جنا على جهة **قوله** لشدة ترك الخطاب الساج حيث قال فلا يور
 معيظة لم قلت ان الكرم او احسن لم يقصد الى ان سوا معانته لا يحضر في هذا
 دون رادوا فخطابه مع استلزامه عدم كل مخاطب مطلق فخطابه
قوله وهو ما دفع لشي مع جميع شخصاته وهذا اولها من انما يقال ما وضع لشي
 فخطابه ولم يتناول الشخص بوضع دابة وانما يقال ما وضع لشي معيظة فخطابه
 ما الشبه لكان اول الاغلام الجنسية التي اهل احكامها السدا اليه ببيت ابتداء باسم
 فخطابه فخطابه هذا الترتيب يخرج منه قوله مع جميع شخصاته ولا يطعن الى ان
 بذلك انما يور من الامم مع جميع الشخصات الذمسية كما ذكرنا من عدم كسر الاحكام
 التي المذكور واستلزامه امتناع الخلاف على الاول والثاني من حيث هو
 قد روي ضرورة اجرا احكام القاموس من روي مستند اذ كان وروى في المعروف
 ويومضونها ونحو ذلك وندم الاحكام اقطع عن الازدكار انما الاعلام السند
 التخصر من معانيها وعدم الباعث لوضع الجواز الاكثفة باسم الجوس على التقدرا
 ما كلفوا ولذا دلل انما الاعلام ضروري به ونظرها فخره فخطابه لا يور من
 مع العرف **قوله** الضمير القاب الى خبر الشان والنقص الى المراتب العار الى العلم
 كما خرج في شرح الفتح وقيل الاول ارجح من هذا الخبر من الاضمار المعروف
 بالمعنى للدارج ايضا لا يور ان الكرم مع الضمير القاب في الاضمار ما السورة
 كل سمعا على تقدم الذكر فخطابه او تقدم رادوا فخطابه كما يور الى ان لا يتم
 في العرف تقدم الذكر والضمير القاب الى خبر الشان والنقص الى المراتب العار الى العلم
 المذكور وجه ما ورد بان الاضمار انما يور من العلم من غير ما جعل في تقدم
 الذكر التزم لا ان يقال الاضمار انما يور من العلم من غير ما جعل في تقدم

ولا يخفى فيه بعد المصنوع والفتن في الجواب ان يقال ان قوله ابتداء في هذا المقصود
المقصود بعد حسن المادة بالاحصار او لا بالاحصار بعينه اوله من غير شك ان
ذلك هو معنى مخرج العنصر ان قوله ابتداء هنا اوله من اجزاء من العنصر الذي هو العلم
العلم شاملا في ذلك وهو ركن وليس في العرف العلم العنصر الحاد بل هو العلم بالعلم لان
الاحصار بعينه اوله من هذا المقصود اذا احصوا اوله بالعرف ولا يعلم الوجه في
وهو مع حوازه اقل قليل من احوال الاستعمال وايضا المقصود بالاحصار او لا
اعتبار المتكلم بمجرد تقدم العلم لا يمكن الاستقلال بالعلم اذ لا بد من تقدم العلم
وعدم تقدمه من قبل ابتداء احصاءه من مخرج العلم المستعمل لانه لا يقبل الاحصار
المذكور بعد الاشارة الى ذلك من حيث هو ابتداء حسب مقتضى قوله
كل واحد من وضعه بنفسه لا حسب ما ساعد على وضعه من قبله لا يخرج عنه
وركن من الاحصار والمذكور من كونه يتوحد به اول العلم المستعمل فيكون
تصاياه واما الاحصار على المتكلم ونحوه لا يراد به المستند اليه بل وعلى هذا المخرج
ليكون منه العلم ان احصاء العلم المستند اليه في هذا السامع ابتداء وبقوله
باسم مختص **وله** حيث لا يخلو على غيره اي حسب مقتضى قوله لا يخرج
الاعلام المستند اليه لا يخلو على غيره حسب مقتضى قوله **وله** بعد التسليم
اشارة الى الجواب الثاني ان الامام اعطاه الاسم المختص العلم ليعمل الاقسام
الاولى من العنصر ان دحر مخرج عال في ليس لما بل صفة وما قبله من التسليم
الماضي الذي اخرج باحد القدر الاول ليس اسم مختص به كذا هو ليس في ذلك الخارج
الاول من الخارج وبالثاني العنصر الثاني وليس من حيث هو مختص به بل بالقياس الى
جميع ما خرج القدر الاول فيكون مختصا عنها بكونه كلاما على السند
مخرج في الظاهر ان الامام بالاسم المختص ما يخرج حسب الوضع والهم المختص

في العلم بالاحصاء مثلا ليس اختصا به حسب الوضع بل اختصا به انما هو
باعتبار العلم والاستعمال ولو سلم ان المراد بالاحصاء في الجملة او بحسب الاستعمال
فلا يخرج مخرج هذا الاسم باحد القدر من السابقين بل ان يفهمه كلي فلا احصاء
بعينه فخرج بالقياس الاول اعني بعينه ولو سلم الاحصاء بعينه نظر الى المقصود
الخارج من حسب الاستعمال فكيف الاحصاء ابتداء فخرج بالقياس الثاني فلا يكون
القياس الاخر مقبولا عنها بل لا يمكن ان يقول هذا هو قوت اشعار بعدم حسن
هذا المقصود لانه لا بد من اعتبار معنى الاول في معنى الاستعمال في احصاءه سابقا
وستقبله من العنصر وما هو ههنا كذا ما مطلقا ابتداء على عالم بغيره يعني
الاول من مثل الموجودات مستند اليه تعالى اما ابتداء او بواسطة والمراد بها لا يكون
بواسطة ولا يخفى صفة اذا اعتبر فيها الاول ايضا لان معنى الاستعمال ابتداء
انه مستند اليه تعالى او لا واعتبار معنى الاستعمال بواسطة فيها ينافي بل
الابتداء لا يستقيم او معناه ان يعتبر استناده الى شيء اخر ولام الى تعالى
ثانيا وليس معنى الاحصاء بواسطة فانه بعد ان الاحصاء او لا شيء اخر
ثم به وعلى تقدير استقامته لا محل للمقصود والكنه في تفسيره ابتداء بقوله
بنفسه ثم تفسير بنفسه منس لفظه دون تعيين من اوله لا من نفس لفظه
هو توجه الكلام او لا بالاعتبار بحد بعينه وهو شوب وكذا مقتضى الاحصاء
بعينه باسم مختص به بعد تقيده بالابتداء ثم التثنية على ان الاحصاء بنفسه
المستند اليه لا يكون الا بنسب لفظه اذ لا بد للاحصاء من ما هو السامع من سماع لفظه
وما قبله من السمع هو ما لا احصاء بواسطة انما هو الاحصاء بنفسه لا بنسب
لفظه لانه في الحقيقة احصاء بواسطة فلا يخفى على المتأمل ان فيه ثم ان كلامه
المستند اليه والمستند يكون من صفات المتكلمين واما ما ذكره من صفات المتكلمين

والاعتبارات التي يجب ان يلاحظها في الالفاظ ونحوها في المسائل التي هي عليه
 الشرح الموحى في شرح المناسج والارادة الاولى بشرية قوله وانما تسمى لا
 بعد ما قيل ان السند اليه اللفظ لا المعنى كما تقدم في وجه احوال الاستدلال
 فلا يسمي له بغير لفظ ولا حاجة الى ان يقال السند اليه وان كان هو اللفظ للمعنى
 هو المعنى جريا والى ان يتجلبت هذه المقامات اليه او الاستدلال وقد ظهر ذلك من
 التمرين ومن تسمية الشارح بعد التسمية المذكورة ومن وجه الاول عدم اللزوم
 والثاني تسمية نفسه بغير لفظه والثالث ان المعنى الظاهر من الاحصاء
 بغير لفظ عدم توقيفه على شيء اخر لكنه توقف على العلم بالوضع والبراهين
 فكذلك المقصود باسم مختصه والظاهر ان اشارته اليه بتوليه ولو اريد ذلك
 المحلول قبل منع التلازم بين المعنيين مستندا بالاحصاء بغير المعنى في الكلام
 احصاء بغير لفظ وليس اسما مختصا به واحصاء بغير اللفظ احصاء بالاسم
 المختص به وليس بغير لفظ لتوقف اللفظ على اعتبار المعنى وهو من
 الاستعمال مع الاول باشارته اليه الشارح ان اللفظ يمثل المعنى المتكلم
 ليس بغير لفظ لان دونه او لا المعنى التام في كل من توسط الاستعمال في المعنى
 والثاني ان المراد بالاحصاء بغير لفظ هو وضع ومثال اللفظ بغير لفظ
 لا يقال ان المراد بالاسم المختص المختص بغير لفظ هو الاسم فيكون وزايمه
 وايضا اللازم من الاحصاء بغير لفظ احصاء بالاسم المختص في اللفظ لا في اللفظ
 الاخص عليه لولا ان معنى اللفظ لا يعبر به في جميع وحديث اللغويين
 لو كان اللفظ دال على اللفظ لكان اللفظ محورا لتحقيق الدال عليه وتوجيه الاسم الثاني
 بانواعه ما دل على انه محرز بالاستدلال من المعنى الغائب في العرب والامم
 القاري في اللفظ الاحصاء فيها ما ساق توسط عدم التكرار في الموضوعات بوسط العلم

بالعلم لا يصح من شرب تكلف ليعرف **قوله** لان اللفظ الموضوع للمعنى الماهو
 العلم قبل سماع التسمية لا يتم ما ذكره لان الاسم المختص لا يلزم ان يكون لفظا موحى
 له من لادله على كونه علما واجيب بان المراد بالاحصاء من كان سبق ما يجب
 الوضع فيلزم ان يكون لفظا موضوعا بمعنى دال عليه واجبا ما لا يتوقف الاحصاء
 فيه بغير لفظ بالمعنى المذكور وانما من ياتي في معنى ما ذكره هو المشهور ان المعاني
 غير العلم لم يوضع للمعنى الاستعمال فيه كما يكون في الشئ الذي هو العلم
 المعبر به ما وضع الشئ بعينه وهذا من قول عن الوضع العام مع خصوص الموضوع
 على ما حقه بغير المحقق ان اللفظ هذا مستلزم مع كل ما اشار اليه لانا الكل متكلم
 وصفا واحدا لكن لو حط في وضع اللفظ له امر عام لو حلت به الخصوصيات
 ولذا كان الموضوع لخاصا والوضع عاما فلا اشتراك لعدم تقيده بالوضع ولا يجوز
 في الاستعمال في الجزئيات اذ هي من الموضوع له فيكون مراد المصنف من وضع
 الشئ بعينه كما دلت على ظاهره ويكون للجواب عنه بما مر ان المعنى في المصنف
 عند هو المعنى عند الاستعمال العام من ان يعبر عنه بالوضع اول
 ولا يلزم ما سوى العلم من المعارف عند الاطلاق الا ان اللفظ هذا ككل لزم من
 اطلاقه باعتبار الوجود المقصد الى الفرد ليس فلا يلزم المحدود بغير كون
 محارا اذا اطلقت والبرهان في العلم ليس بغيره كما يجب في تسمية
 وانما جبريا على تقدير الوضع العام فيسمى ان ياتي بغيره لشيء بعينه ما هو
 خلاف ظاهره وهو كونه عام من ان يكون واحدا او متعددا او اعم من ان يكون
 بعينه ان هذا الشخص اوله اليه بغير احصاء بل في كل ما حصل المعنى في هذا الشخص
قوله وتسمية التسمية واللفظ التسمية بالفتح والتسمية بغير اللفظ التسمية
 اينا ما انفردت العبارة عن لفظه فوصف الامر الذي اتي بهما عنه بنال

جاسد الفناء التي يكتفي بها عن المبدء فمن الغيب عالم بانه في المبدء مطلق التي والذات
 التي كناية عن الالهية المبدء والذات من الكبير والشارح عتزل ان يشهد بها
 كما هو الظاهر من كلامه الى بعد تغير استدل بما ذكره هذا القابل من وجهين
 اح ان السادس من لفظ الابتداء غير ملائم لتفسيره واما في المبدء والذات
 ح العتزل الاخير المروي ورحم عوز ان يكون العتزل الصغير عدم ملائمة المبدء
 والذات الى المبدء ورحم عوز ان يكون العتزل الكبير عدم ملائمة المبدء
 الى بعد التنازع من المبدء الصغير والظهور التي قصص العتزل عن الاحاطة بها
 بل هو بعد اخر وهو ان لا يكون التخصيص جهة لتخصيص الاحراز من سائر المعارف
 فينبغي ان يشار الى ما ذكره البعض من ان ساء اول زمان فيكون المبدء مع الله
 الاخير مع المبدء السابقين وهو الظاهر من ساء اول زمان فيكون المبدء مع الله
 ومن ان الخارج الشارح من التفسير ان السادس هو الخارج دونه وبذلك
 يظهر ضمن تخصيص الاندفاع باحد المبدء **قوله** ولا يجوز ان يخصص
 ان الوجه ما ذكرناه اول ذلك لانه كما يكون قيدا لا ابتداء للخارجا لبقية المعارف
 ولا يكون لعتيد اسم يخصه في يد سوى تحقيق التام بخلاف ما ذكره لان
 الاسم المختص وان كان يخرج ما سوى العلم لكن يكون لعتيد ما يكتنفه من اطلع
 المبدء الثاني ولقولنا بعينه فانه اخراج اسم المبدء ليعرف باسم مختص
 فانه اخراجا سواها والوجه بان الاحصار اول زمان ان لا يكون على تقدير
 اجراءه على خلافه كما هو الظاهر من وجوه في العلم لكون الاحصار فيه سبوقا
 بتقدم العلم بالوضع وعلى تقدير ان لا يفسد منه فليس عدم هذا الاحصار مانع
 من عدمه في الاستعمال في جز ما يند مستند بان لا يند من هذا الكلام والمخاطب
 اول زمان ذكرها الا المبدء من ان هو ما يليه اما اول زمان بعد العلم بالوضع

لا يفسد في الاحصار اول زمان ان لا يكون ما يليه اما اول زمان بعد العلم بالوضع
 من ان ما سوى العلم لا يفسد اول زمان ذكره الا بعبارة العقل وان ذهبا للمبدء الى ان
 في العلم اما هي بنوعها فترتبه معية ولذا بل ان يقول المراد بان اول زمان ان لا يكون
 لونه مسبوقة بغيره ساء من بعد العلم بالوضع فيكون احراز من هذا القابل من وجهين
 بل هو بعد اخر وهو ان لا يكون التخصيص جهة لتخصيص الاحراز من سائر المعارف
 فينبغي ان يشار الى ما ذكره البعض من ان ساء اول زمان فيكون المبدء مع الله
 الاخير مع المبدء السابقين وهو الظاهر من ساء اول زمان فيكون المبدء مع الله
 ومن ان الخارج الشارح من التفسير ان السادس هو الخارج دونه وبذلك
 يظهر ضمن تخصيص الاندفاع باحد المبدء **قوله** ولا يجوز ان يخصص
 ان الوجه ما ذكرناه اول ذلك لانه كما يكون قيدا لا ابتداء للخارجا لبقية المعارف
 ولا يكون لعتيد اسم يخصه في يد سوى تحقيق التام بخلاف ما ذكره لان
 الاسم المختص وان كان يخرج ما سوى العلم لكن يكون لعتيد ما يكتنفه من اطلع
 المبدء الثاني ولقولنا بعينه فانه اخراج اسم المبدء ليعرف باسم مختص
 فانه اخراجا سواها والوجه بان الاحصار اول زمان ان لا يكون على تقدير
 اجراءه على خلافه كما هو الظاهر من وجوه في العلم لكون الاحصار فيه سبوقا
 بتقدم العلم بالوضع وعلى تقدير ان لا يفسد منه فليس عدم هذا الاحصار مانع
 من عدمه في الاستعمال في جز ما يند مستند بان لا يند من هذا الكلام والمخاطب
 اول زمان ذكرها الا المبدء من ان هو ما يليه اما اول زمان بعد العلم بالوضع

لا يفسد في الاحصار اول زمان ان لا يكون ما يليه اما اول زمان بعد العلم بالوضع

المعينة لا انه قيل لله في الحق على ان الخلاق الخلق على غير الشرايع بعد ان يطلق على
 اضلال القول ان المراد بعبادته على المعبودين انه يجب على هذا المعبود ان يكون
 الذي هو احسن من معناه الاصل في الله مختص بما له تعالى على له ربح والاستشهاد
 قد كان بتلك جهة الا انه لا تعرف في ان ليس ينبغي ان يستلزم من هذا المعبود
 هو تعريفه ولا مدخل لتعريف الحق وتلك في تلك وان الشبهة في ذلك ان الله احسن
 عندا خلافة هو الفرد المعين بما در المراد من الخلق جعله في تلك دون الاخر
 ثم اختلف في ان هذا من المبرج من الاعلام المختص بما على ان لم يطلق على غيره
 او من الاعلام القابل عليه تسمية بما على مقتضى التسمية في معناه في الاصل هو الا
 فقتصر القياس ان جميع الخلافة على المعبود بالحق مطلقا وان لم يرد بها الاستعمال
 وفي الثاني في شرح الكشاف ان من الاعلام الخاصة بالنظر الى الاستعمال
 ومن الاعلام العامة بالنظر الى الاستعمال ثم اختلف في ان من لاسما العامة
 في الاسماء على الاخصار والافعال الاول **قوله** ومن زعم انه اسم الخلق على
 للخلق حيث كان وفي جعله على ان لا يوافق ما وضع له هو الحق للمعبودين
 او الواجب لذاته وكل واحد منهما على وان اخصر الخارج في حصر واحد دليل
 على ان ذلك لا يتبع كونه ومعلوم العلم جزمي حقيقي **قوله** لما ان التفسير كقول
 فان تقرر ان لم يوجد من المفهوم الكل الا هذا الفرد وان احكم بالوجود بغير ذلك
 الفرد بالارادة كافي هذه الكلمة او معناه لا انه موجود الا انه لا يملك ذلك
 المفظة الاعلى وجود المفهوم الكلي ويحتمل عملا ان يكون في غير هذا الفرد
 او غير وان يكون ما هو في فرد او اكثر فلا يتبين هذا الفرد بحسب ذلك
 فلا يثبت التوحيد معين كونه على هذا الفرد وهو ذهب القليل من سيرة
 واختار الاصوليون والفقهاء **قوله** يجب ان يكون الله بمعنى المعبودين فلي

عكاف ما صرح في الكشاف بان لفظ الربا التثنية بمعنى المعبود مطلقا حتى او باطل
 وبالعرف بمعنى المعبود جود واجب بان المنكر هنا يحول على المعبود حتى يقترب
 ان المراد بالهداية هو المعبود جود هو المعبود بان ثبات الوجود وحصره بخلافه
 كما بعد بان معناه بحسب الوضع فبعد ان شفا فترتبه به في المعبود مطلقا فالتعريف
 ح لخصر لخص المعبودات الباطلة والحق لا يستحق المعبودية بل انما هو الى قوله
 بمعنى المعبود بالحق والكون الله على الفرد المخصوص وانما في الاشارة الى حصر
 العالم والبقول الا الفرد الوجود منه او الذات الواجب الوجود اما الى ان الفرد الوجود
 في الخارج هو خلق العالم ومنها على سبب استحقاقه للمعبودية وقوله اي الفرد
 تعبر للمعبودين **قوله** كافي في القاب الصالحه فخرج اذ لم يوفق لاسما بها من
 معنى شريف وكما في كسر الابد ووجهه بالافعال وحل في هذا السلام ضمن العالي اذ لم
 ونعمان ككتاب وقته ويطر وكثر **قوله** الا ان هذا الورد انما هو حسب
 الوضع الاول بمعنى انه لا اعتبر رافعي الكلي العالي الاصل متداخلا في العالي
 دل على الاعتبار عند الخلاق اي اسم على الشخص المسمى على كونه ملاك
 للمعبود فيكون متوسطا لانه عليه كونه جميعا لانه استعمال في الوصف له
 بالوضع الاول لان قوله في ما ذهب ان يعلم ان المذهب انما استعمال الشخص
 المسمى به بوجه ما **قوله** وما يدل على ان الثابت انما هو هذا الاعتبار في
 اي باعتبار انهم يعتبرون في الكلي العالي الاصل لا باعتبار انهم كونه جميعا
 لهذا الشخص سواء كان اسما او غير ولا يحد ذلك في كونه كذا في موضع
 الثاني باعتبار ان كونه كونه جميعا في ضمن ما يشتهر باسمه اي استعمال
 انما يشتهر بذلك الشخص في ضمن هذا الاسم حيث يكون مذكورا في كونه
 جميعا صار كونه جميعا ما يتبع من هذا الاسم في ان يكون في كونه مختلف

وتوهم

فذلك هذا الرجل فانه لا يفهم منه ذلك الحق وان اراد به ذلك الشخص بعد واحد
 في ذلك كما انهم من كونهم اذ اعلموا علاقته على صباه ولم يفرقوا بين هذا المقدر
 بهذا الرجل في صباه ان المسمى بالي ليس اوجاهة لما لو حط احده وصف كونه
 جوازا او كونه حتميا في ضمن ما لم يفرق بين الحلاق باسم الي ليس اوجاهة عليه من
 حثاه مدلول عدد من الامور معلوم الاستمرار له في ذلك الوصفين لجواز ان يكونا
 عنهما ولو قد راى ان اخوانه لهما شدة في الاشتباه بهما والكلام بهما فيها بشرة ذلك
 كما هو قوله وعب ان علم الي وما قبله لا يدل على انهما من صهي اصل وهي كذا في جنس
 منه اليه وليس هذا الا الشخص المسمى بالي هو كونه حتميا ان اعتبار الاشتغال
 من الشخص اليه باعتباره لازم له للقدم وعب ان كونه كل لفظ يظن ان لا فساد
 وجودها مع الصفة والاكتفاء بانكم الوصف من الاسم بدونهما في حصوله
 شكل ونوع انما جواز ان يفسر الاشتغال من الشخص اليه بوسطاها ان الوصف
 فلا بد من كون كل لفظ عند علاقته على كونه كما وقد يقال ان شرطه ان يكون
 ان يكون المضرد هو الصي الكاسي وهو ساطع الفضي والاشياء في المعنى الكاسي
 وسيله اليه والشرام كون الشخص هنا وسيله ووصف كونه حتميا
 هو المقصود والاصل وساطة الصي والاشياء بعبه جدا ولذا يدل على ان
 صحيح في خبر ذلك كما لو اعتبر واسله في كلامهم والظاهر انهما على
 لم يعتبر عندهم ولا بعد ان يقال انهم الوصف عند علاقته على الشخص
 قبلهم مستتعات التركيب والاطلاق الكناية عليه ومن قبل النسبة والاشياء
 الكناية في محو بعض الحقائق والتحقيق انما باعتبار الوضع الثاني العلم من غير فاعلم
 المعنى الاول الاصل في لم يفهم هذا الا الشخص المسمى بالي والاشياء وصف كونه حتميا في
 ولم يكن المقصود من العلاقة الاشتغال عند ان ذلك الوصف كان انما في الموضع الرابع

استفسر

انهم لم يفهموا من هذا الكلام هو كونه حتميا في اشتغال الوصفين في حتمية
 الا ان جعل المشتغل بالشخص المسمى بالي في اشتغال الوصفين في حتمية
 المسمى بالي وسيله الى الوصف والوصف هو المقصود والاصل وساطة الصي والاشياء
 بقوله وعب ان علم الي انما اليه الاشتغال عند ان الشخص المسمى بالي هو كونه
 الحتمية في قوله تعالى حيث جاء الي الي **اول** ولو قلت ان هذا اليوم
 اليه اليه انما ارادت بقوله ان هذا اليوم اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 وصفت المشاهدة على انما استعاره وان ارادت به عدم الحتمية في المازم
 اعتبار الاشتغال وحصلت انهم على علاقته فان وجدت كونه حتميا في
 اراد ان الموضوع له صار لها زامر سلا والاكاه فان ارادت به حتميا
 ولا حتمية في صهي مع الموصية الصادقة صار لها زامر سلا والاكاه فان ارادت به
 انما لا يرتفع احد ولا حتمية ان قصدهم الحتمية انما يستفهم في حتمية اليه
 حتمية على رايه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 في حتمية او في حتمية به على اسم الاشارة ان القرب بالموصول لا يستفهم
 في حتمية الحتمية اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 فلا ياتي الى حتمية المقصود في حتمية اراد ان يكون له اليه اليه اليه اليه اليه
 في النسبة والعلم في خبر ذلك وحصل الامتناع الاول في حتمية اليه اليه اليه
 اقتضى في الامتناع الثاني عدم حتمية الامتناع في حتمية اليه اليه اليه اليه
 الامتناع في حتمية **اول** لان القاطب من حتمية حتمية اليه اليه اليه اليه اليه
 انما هو حتمية حتمية اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 على انما حتمية حتمية اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 انما حتمية حتمية اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه

نظرا له وهو انه لما كانت المطابقة انما تحقق تلك المصروفية وكان انقضاء اصل
الكلام ما بينا والتول بانه غير تام لانه انما دفع انكسار الموصوفه دون العرفه
ليس بشئ ولا حاجة الى ما يحمل ان الانقضاء يمتنع لغير الملازم والمناسبه
فلا راجع من المتعقبات الى المتعقبين الا لا يتبع في الاراد في **قوله** ان يقرر
الفرق بين الموصوف له الكلام وهو خارج بوجهه عليه الكلام وطهاره بغيره اليه
مال صاحب الكشاف والظاهر في هذه الله والذين معه الله قال ابو حبه
انسان على تقرير المعلوم عليه اوجه ان هو عليه كونه في مذهب من لم يوافق في ان
تقرر العرفه ان يذهب الى ذلك الفرق من الاخرين لانهم يرون كونها في حيث
للمرأله وتبين المسند اليه من غير نظر الى كونها صاحبه البيت وسيدته وروى
بان الذي انقضى عليه في حيث لا يتبين من الذي هو في مذهب هو صاحب البيت
وسيدته لا يوافقونها صاحبه البيت قطع احوال اراءه اه ارا كانت
ما لا يخفى وايضا كونها سيدته تقرر من المرافقه والمطابقه ما لا يقررهما
اجتهادها في حيث لا يوافقها في المرافقه بالاجتهاد باجتهاد الاصول واللاه
كاذب اليه بعض الفضلاء من شرح المشايخ والمشاريع رحمه الله قدّم في
شرح المشايخ تقرير المرافقه واورده تقرير العرفه من مذهب بطون المصنفين
مال الى رجحانه قوله من ادبر ووجدنا ذهب الى حصول ما في الكشاف في هذا
التقرير من ان الاول من المرافقه بالاراد في المعاج واورده في
على كذا مرأله ورواد الى اوردته ورا د احواله يرويه ورا د احواله ورا د احواله
اراد البصير عليه قال الامام يقال واورده لان جاريه عن نفسه ورا د
هي عن نفسه اذا احواله كل منها الرطب والخلع **قوله** انما داسم الخ من مذهب
عبد بن الشريف بالرحيم موسى بن الحسن من مذهب اولاد جاد بن الحسن بن العباس

وداوى لا نفي الا نفي وحاو مطلع القصيدة التي ذكر السيد في الاح وقد راي **قوله**
سرى ما في الحكي صراطا طليحا ومن البيت ما بين مذهب عيسى كذا ما ذكر
وعز مذهب خالف عيسى الذي هو مذهب اكثر اهل الاح فكم ايدوا المذهب الرومي
وهو مذهب ابي عبد بن مذهب عيسى بعد ان يخرج ويقولون بالثلاثه
وذلك حين خرجوا الى بلاد الاسلام ليعبدوا فيها الاح والكل اشرف عليها
لا مع من الاح يعني لاح الى لغ والحكي موضع والنصو الذي انقضاء السفر
اي امر له والطلمع المسمى من علم البحرا عني واوردها في شرح وهو ما يلقى
عنه ان رجلا اقرع عنده بشئ خرج يكره فقال له من خرج منه فليكن
احد الثلات وكذا ما على عدان من اهل اربطاء اناه ومعه اراء من اهل
الكونه عجا ميا فلا جلس من مري شرح قال بعد ما نزلت قال منك
ومن الخابط قال اي اهل من اهل الشام قال بعد حين قال واني
قد كنت العراق قال خير مقدم قال وتزوجت هذه قال بالرفق والنسب
قال وانيما والفت غلاما قال له منك الفارس قال واوردت رافله
الى دارى قال الملاحق اعله قال قلت من قلت لما وداها قال الشرح الملك
قالا فخرج منها قال قلت قال على من قضيت قال على من املك **قوله** فلولم
يكن مثالا لها لاح المرفوع لان قوله والعرفه عن القصيدة باب من البلاد
استلزامه متعلق باستنهاض الشعر ولو جعلت الايه من الايه ان الشعر
فقد لا هو المشهور لوقع من الاستظهار وما يتعلق به فحصل احسن فكان المشاب
لان في خرد كذا في الشعر ولو جعلت مثالا لها فان نظم الكلام في غاية اللطاف
ونهاج الرصانه **قوله** واقد يهت مع السواء يقال يهت بالدين وان صرحت
الله في ابيير لم يلق الا سانه اخرج الماشيه الى الرمي في الصريح المال السليم

والفظة المنقار المعارة ما قيل من عصر النبي وخلفه والمعنى صاحب مع
 الفراء وسبقت في فصل أدات هو في التفسير له الجهد والطاقة عن يمين
 أقصى ما بلغ الإنسان في سائر معانيه ودلت أن حاصل ما قيل كان
 وحلا لا وداوودا **والأول** وجوابه الخ يجب أيضا أن النبي إذا كان
 من ذكر النظر الشعر الخطا ويقيم في العرب خطا الخاطب في هذا النظر من سائر
 الكلام على كذا الخبر من إحصاء في لزوم تحقق الإضافة في حق من سائر
 ليس بوجه وأما أن يحصل من مجموع الكلام فمرد عليه أن الكلام في بيان الوجود
 ومتقنيا لا في معنى الكلام الذي فيه الوصول وبأن يخلو من الخبر
 الذي يدل عليه المقام ويحلل وجه ما الخبر ويقتل في رده أن كلام المسبب
 في أن يكون الصلة لا يوصى لما وجه ما الخبر وكلام الموم في أن يكون متعلقا
 غير ثابت في الواقع يوصى إليه ولا شأن به بما فلا يقدح في ذكره المصنف
 ما لا يخفى على المتأمل **والثاني** أي لما ظهر منه يتولد عن هذا العمل كوجه ذلك
 وعلى جهة أي على طريقه وطريقته فذاضطرب كلام القوم في خبر الوجه
 الفاضل بالعلم والظاهر في القودى بالعلم لكن احتجوا في أنها علم لنبوت الخبر
 المستند في نفس الأمر وأوله بالعلم لا سناد اليه وربطه به وصرح المودعي
 بأنه علم لنبوته له والظاهر في أنه علم وحجب لبنا الخبر عليه وأما قوله
 والفاضل بالعلم لم يصح به ذلك بل قال أن علم ما الخبر الذي يستند
 قريب من كلام القاسم بل هو عينه والظاهر وجه أنه صرح بالعلم
 والطريقه وافرغ من عليه أولا بأنه يقتضي استدراك لفظ اليقين وأن يقال
 إذا لا يأتى إلى وجه الخبر لأن الذي له طرف واحد من مختلفه هو الخبر نفسه لأن
 كما اعتبر في متولد من في أي إلى أن الخبر الذي عليه من خبر العلم في القول

بأنه جعل الشاهد في الخبر على أن يكون الأمانة للبيان كما هي عنه قوله الخبر الذي
 عليه تصفقا من يستغنى عنه لأن الخبر وإن استغنى عنه من يكثر لا يدل على
 الأمانة ومع عدم مدخله في الأمانة استنداء بالخبر مطلقا لا يقتضيه بل
 الخبر المتأخر لاستدعاء البنا بغير الخبر عنه لا يحيد في معنى ما عني من
 النقص والاستغناء وبما يأتى بأن الأمانة المعنى لا يكون دليلا على التعليم
 والآهات وسائر الممان المتفرعة لا يرى أنه لو قيل في لسانها الذي
 سلكها كان يعظم شأنها البين بغيرها لا أيا فيه بهذا المعنى أصلا
 فالعظيم تأخر من ذكر الصلة لا من إيجابها إلى وجه ما الخبر وتسرطا ذلك
 مما يلاحظ وبالحلقة لا يأتى لا شواهد يحسن ليس وسيله إلى ذلك العمل
 واجب من الأدل أن البنا معنى الحسن وإضافته من الأمانة لفظا باب
 وليس مثل هذا نقص بل سلكه كثير من كلام العرب وغيرهم بل عليه قوله
 إلى أن الخبر الذي عليه من خبر العلم بواحد لآل وتوله لأن الذي له
 طرف هو الخبر نفسه ثم لم الخبر الذي وأنت خير مما فيه بل الجواب أنها
 لأن أن ليس للبنا طرف واحد من بل له طرف واحد من إيجابا باعتبار إضافة
 إلى له طرف واحد من وبهذا يحصل الاستحالة ولا يحتاج إلى أن يحمل من
 التردد بأنه يقال أما أن يراى الوجه الذي هو أساس الخبر عليه أو وجه
 ما الخبر على المستند أو على الأول حسن أن يراى به الطريق كما دلل على الثاني
 أن أوجب ببناء الخبر نحوه له أفلا يجوز أن يراى الوجه الذي لعدم الاطراد
 في أكثر المواضع وأن يراى به استناده وربطه فيجوز أن يراى بالوجه كالأمانة
 فالاستحالة إنما توجه على تقدير إرادة المعنى الثاني من الأول وهو الثاني
 لأنه إن الأمانة المعنى لا يكون دليلا على ذلك المعنى المستغنى عنه كغيره من

الشارح وجه انه يقول انه قد تم من غير تعظيم سماعه للوجه فقل من مع العلم ان
 لا شأنا اربع منها وانظر واستعلم ان الجواب المذكور لا يمنع الاعراض من الثاني للحوار
 ان المعاني المنقولة تكونها مما يعرف اليه لا بالحوار وفيها ما لا يقع فيه كالمسب
 ان يبعد اليه ما لا يكون عليه التهيؤ ومن التهيؤ عليه والثاني بعد اورد السداد هو قوله
 هو مثال حس المير وحصل ورسائل تلك المعاني حيث كثر في الرأى يوم لا يكون مباحثه
 لانها لا يكون في الثاني وان كانت ما شيع من ذلك السداد لوصولها وانما هو كمال ما فيها
 على الوجه المذكور لا يحصل الا بالانضمام ذلك على ذلك قوله في شرح الفتح وحصل على
 الثاني من غير علم عليه من سماع من جهة انه يكون انشائها لا من جهة التهيؤ
 والتهيؤ والتثبيته عليه والثاني بعد ما على مقتضى المناسبة وقد يقال في ذلك
 الثاني يمكن حصوله من مجموع الكلام ومن غير الوصول عليه والاولى بعض
 استعانة من غير اعتبار الا بالثاني توقف على اعتبار توقف في عدة احوال
 ولا سيما ان الكلام في الثاني الوصول لا مجموع الكلام الذي من جهة الوصول
 فتوقف حصول هذه المعاني على اعتبار الا بالثاني فقل فان تعظيم سبب
 عليه السلام فلا على وجه انه من المستفاد من قوله تعالى المذكر في انشائها
 فلا يحصل من مجموع الكلام المعنى من نفسه لفصل في الحكمه بينه وبين غيره من
 اعتبار الا بالثاني ومن غير الوصول اجزاء من جهة انما هو الى ان الخبر من شخص
 الحبيب والمفسر من غير سبل في ذلك التعريف بحكمه وكونه اعتبار الا بالثاني
 هو حاصل من غير الوصول اليه اعتداء وان تعلم ان اعتبار الا بالثاني حس الخبر
 لا يحصل من غير الوصول فلا الى حاله سبب عليه السلام حصل التوجس
 في تعظيم ذلك الى حاله وهو كونه نبيا مبجولا من عند الله تعالى لا بالثاني
 من غير الحبيب الا ان يرد الوصول لتوسل به بعد التهيؤ والتوقية الى التوجه

الخطية من الغفلة والقراله ما لا يحق فيها بل في الحكم الفصل قوله والشارح
 العلامة قد صرح في شرح الفتح الوجه في الايمان وجهه بالخبر بالعلم والسبب
 قد عرفت ان العلامة وصف العلم في خبر الوجه بما هو محتمل للمعاني على ان يكون الخبر
 السداد والمعاني علمه لا ساد ان الخبر الاحتمال الثاني وهو كونه علمه لا ساد
 الى وساد علمه راجح لال وصف الخبر بقوله الذي منه شعرا بالمراد
 بالشارح هو بيان عليه ورسطه فيمكن ان يقع الاشكال في ذلك في شرح الفتح
 بقوله وسبب من فرع بالعلم والسبب لينا الخبر والثاني لست لا تفسر بقوله
 الخبر في مقام في الاكثر والعلو استصوب الفاضل الشريف الجرجاني هذا الوجه
 وحاصله منظر قائم في الخبر فيقال فان علمه بالخبر ورسطه السداد انه قد يكون
 عليه ليعلمه في جوانب الخبر فيمكن ان لا يكون الاستكبار في علمه ليعلمه في
 خبر الامر وسبب في العلم على ساد انهم وقد يكون معلوله في الثاني ان
 حصة السبب فان الغرض من حصول الخبر والاحتمال المحبوس سبب ما على علمه
 رواه عليه وقد يكون خبر ما له مرجع ارسطه اما بالعلمه في ان الذي
 ساد الساد البت فان سببها وان لم يكن علمه بالخبر ولا معلولا لذلك فحاشيه
 اما سبب حامل على ربط الخبر واما بالعلمه فان ان الذي من يظنون علمه
 فان ظهر اخوانهم وان لم يكن علمه في الصريح خفا عليه ولا حلولا له
 بل هو شأن له يجب الظاهر في سبب لينا عليه **س** من الناس
 من انقضى امره ارادة الشارح التزم من وجهه في العلم في شرح
 المحتاج ان اينا في المقام واسم الاشاع في الخبر وذكر انهم قد اذكروا في
 في انشائها الى الايمان في ادل على ساد هذا الرأى وذلك لانها ادلت على
 الاعتبارات كذا داعية الى ارادة السداد اليه هو صلافا عما في الساد لم يكن

كمن يلفظ ثم ولا لذكر التفرع وجه وكذا للاشارة اليه بعد ان اشير اليه به كما
قوله فان اصل اسم الاشارة ان يشير الى شئ واحد محسوس خارج الشارع
 المعاني فيكون المراد من تقديم الشاهد على المحسوس من حيث قال فالاصل على هذا
 ان لا يشير بها الا الى شئ الا الى شئ واحد محسوس قريب او بعيد فان اشير
 بها الى محسوس غير متشابه غير ذلك المحسوس فليحسب من كمال الشاهد وكذلك
 ان يشير بها الى ما يشبه اصله فهو له اسم واحد في ذلك ما على ربي في ذلك لا ب
 ان يقال ان محسوس شئ واحد فيكون كل منهما مفيداً يخرج بالمحسوس المقبول
 وبالمشاهد وهو ما ادرك بالحواس بالفعال ما هذا المقبول ما ادرك بالحواس
 وما من شئ ان يدرك بالحواس لم يدرك به لعدم حضوره الا ان يشير به بتقديم
 المشاهد على انه واحد كقولنا شئ واحد على محسوس من غير ذكر المحسوس في التسمية
 ان يراد بالمشاهد المقبول نفساً فلهذا استعماله في قوله **قوله** فلهذا استعماله
 المخرج او الحال قبل العاقل في الحال معنى الفعل في اسم الاشارة او حرف التثنية
 اي اشير اليه او انه عليه في حال كونه مفردا في محاسن واحد وحكام صفاته
 وقيل الاول ان يعمل حالاً لو كان على اشياء في ذلك او على من سئل شيان
 ايضا حال بعد حال ان يتولد من سئل شيان في حال ضريان بها بالنسبة بعد ذكر
 حصة والنسب الاول وسبب ان قيل من قبل من قبل العرب ومن العالي
 والسلم قبل حال من شيان في قبل من قبل شيان وهو الاوجه وقيل حال من
 ابو العباس في حال من شيان في حال من شيان في حال من شيان في حال من شيان
 مع سلمه وهي تحت المعناه وهي كل شئ له شوك عظيم وقوله **قوله** في حال من شيان في حال من شيان
 ان يشير الى شيان لكونها نوعين من الشجر والشجر واحد الشجر على قدره وبعده
 كما ان الشمس المسيفة على البرية لا تسمى على علم **قوله** لان في هذا العرف في الظاهر

ان المراد بالوصف بالسكون في الوادي من هو وصفه حال البلاغة ونماه النفا
 حتى لا يخالطون في الظاهر وانما هو فيكون لغاتهم سالة عما يجلب المصاحبة والاعمال
 الشارع ووجه ان الله تعالى يعني انهم من جنس العرب وفيهم ذكر ما بهم
 فظهر ان المصطلح المذكور لا يلائم المقصود الا ان يقال المراد بالغير الغلبة
 في المصاحبة وكان الشارع رحمه الله تعالى في هذا الكلام اني الغلبة في
 قصدهم الوفاء من بعد ما رما به لا حضورهم وقدر العرف في المصاحبة
قوله وهو ما يدل على اصل المراد الذي هو الحكم على المشير اليه المذكور المعبر عنه
 شئ بوجه تصور انما كان اعترافه عليه او طار في المراد بالمراد على اصل المراد
 المراد على المعنى الوصف للفظ المعترضة عن المقصود ولا الزيادة على معنى لفظه
 على ان يشير به في هذا المقام لجواز كون الزيادة من المعاني الوصفية ما وقع المصير
 به فيكون هنا من المعاني الاصلية الثلاثة وناسيا ان قوله في السؤال
 لانه انما يجب ان يكون المراد على اصل المراد يستعمل في الزيادة على اصل المراد الزيادة
 في المعاني الوصفية لانه فرع عدم وقوعه في نظر المعاني فيكون على كونه ما يقرر
 الوضع **قوله** انما يجب ان يكون المراد على اصل المراد وقوله في الجواب
 وهو انما الى احد فيستعمله لا يلزم ان يكون رايا على ما يقرر الوضع
 فلهذا سبب ان يقتصر على قوله ان المقصود بغيره من حيث كذا المعاني
 من حيث كذا او يقال في التحسين ان لفظ المقصود من حيث هو المقصود من نظر
 المعاني من حيث انه اذا اراد به بيان قرب المسألة من بدايتها
 اراد به ما يقرر على اصل المراد الذي هو الحكم على المشير اليه المذكور
 المعبر عنه باسم الاشارة الموجب لتصور المسألة بالاعتناء القريب
 فيمنع من الاشكال وما يقال في التوجيه لعلها انما هي لفظه عند الاستدلال

مذکور با کار بالمشاهد و بواسطه کونه غایب صارا بالبعید و قال ايضا مع ان اشار
 بلفظ البعيد الى ال غایب عینا کان او من علی عنه اولاً ثم یون باسم الاشارة
 بقوله في العین جانی جعل علی لذلک الرجل و فی المنی تضاد و اضربا لبعیداً یعنی
 و تضاد العین و انما یورد اسم الاشارة لان المحل عند غایب و عجزاً عن هذه العین
 علی و کما ان ذکر اسم الاشارة بلفظ الحاضر العین یضربها فی هذا العین و انما
 الذکر من رب فی المحل عند ان کان غایباً ۱۷۱ از ذکر جری عن قرب فکانه حاضر
 و قال ايضا اسم الاشارة للمحسوس من غایب الاشارة بالبعید و حسه بالمشاهد
 من لا بد لذلک الاشارة بالتحسین البعید مجاز و قد جعل الاشارة بالبعید
 مجازاً لما یستلزم من البعید اسم الاشارة بالبعید و انما یورد اسم الاشارة
 الغایب مجازاً الى حد ذکر قوله او محسوس من غایب یعنی اشار الیه **قوله** غایب
 المشار الیه و صاف و هو الذین یؤمنون و انما یورد اسم الاشارة بالبعید
 و لم یقتصر علی ذکرهم و الذکر لیس فی قوله علی ظهور الیه و انما یورد اسم الاشارة
 الاوصاف مع ان یأذکر من در صلت ما لا یحقی و لیس فی صلتها لا یان من ان
 الاشارة الیه کتب و قد فی الاشارة من حاله الاوصاف و لم یجعل الاشارة الیه
 لانه علی تقدیر جعل اولیه خبر امر الذین یؤمنون بالاعمال لیک الیه علی
 لفظه علی قوله حدیث التشریح لایحاط الیه الاشارة بالبعید علی تقدیر الاحتمال
 کون الذین یؤمنون الیه منقطعاً لذلک کون المشار الیه بلامح او لا یحسن حدیث
 الذین یؤمنون فانه علی تقدیر جریانه علی التشریح لایحاط کون المشار الیه الاشارة
 الی التشریح منسوبة هی الاشارة الی ذوات الذین و القول ان الذین یؤمنون
 علی تقدیر الاحتمال کان لیس صاحب الکشاف کان یأذکر فی التشریح و یکنون
 الیه علی تقدیر الاحتمال منسوبة بلامح و کذا ذکرناه فی کتاب المشار الیه و صاف

کان المراد هو المنی الذی اشار الیه اسم الاشارة الی العظم و هو منی الذین یؤمنون و ان
 علی التشریح و ان اشارة الی الی و ان مع جعل المستشرق اشار الیه بلامح عن کلف
 و هذا یظهر عدم تناسل یقول و هو المستشرق **قوله** تنسبها علی الاشارة
 الیه من اشارة فی وجه التیبه ان ظاهر المقام مقتضی ان اشارة لفظ الذکر
 و قد جعل الی اسم الاشارة علی ان ذلک الموصوف قد یترسل من الصفات کما
 انما یضرب کانه منسوبة من اسم الاشارة اشارة بالموصوف من حيث هو
 موصوف لانه مثل او ذلک الموصوف من کتب الصفات علی حدیث یکنون فی فیصل
 تربیع انهم علی الوصف المستعرباً لفظه خلاف القریب فانه دل علی ان الموصوف
 لا یرجع اشارة بالصفات و ان کان استقصاءها و الفرق من الصفات
 حسب نفس الامر و لم یحکم الاشارة بالصفات فی حدیث **قوله** او لحدیث یحکم فی قوله
 لانه و لذلک انما ذکرناه و ذلک من ان یقصد باسم الاشارة للتقرب منه و انما المقادیر
 و قوله او ذکرناه لکن فی سلسله خبر فی الصفات هذه السلسلة یحتمل حدیث یشریح
 بیان یربطها الی ان الخطاب فی غایب الیه کما فی حدیث هذه السلسلة الی یربطها حدیث
 المشار الیه و علی ان یقصد شأن القریب من غیب الخطاب علی قوله انما
 احاطت فی الصفات الذی لا یربط فی حدیث هذه الصفات من کلامه المشار الیه و یربط
 صاحب خبر و من ان یقصد باسم الاشارة للبعید یضرب عنه کون الیه احاطت
 الیه منسوبة لذلک ما لا وجه له من اشارة الیه الی ان یقصد عنه و من ان
 یقصد کمال التیبه اذ یأذکر الیه الخطاب و یحتمل ان یقصد لذلک لکن الاشارة
 هذا هو الذکر منسوبة من الاشارة ان یقصد ان یقصد ان یقصد ان یقصد
 انما یقصد فی خبر جریانه لا یأذکر و یحتمل ان یقصد ان یقصد ان یقصد
 یحتمل الخطاب و الاشارة لکن لکن لا یحتمل ان یقصد ان یقصد ان یقصد ان یقصد

الخاطبة في ركنه المحسوس جعل هو مستهزى به بسبب عدم قدرته على فهم مثل
 ان يقصد الى ان يكون له طريق الى الله وان يقول ما كانت الانسان البهائم من هو
 المقصود بالاشارة وغير ذلك مما يناسب المقام **قوله** واحد القار وان قيل ان اولها
 القرد به ليل قوله في شرح الفساح مراد او ودين او الزيل واحد وما يبل الخلال
 المقصود على القرد لا في معنى التسامح لان القرد ليس بفلسف المحسوس من النوع الى الركب
 بها وما ينضم اليها من الشخصات كما ان النوع ليس بفلسف المحسوس من الركب
 منها وما ينضم اليها من الفصل وكان ادعى على التسامح الاتباع الى ان القرد لا يشبه
 في الحقيقة التي كانت له قبل التعريف على القول بوضع اسم لفلسف المحسوس
 من غير ما جعل في اعتبار العقل في وضع هذا لان ما اطلق على القرد في الحقيقة
 واقسامه فيه وهو ظاهر لا يستلزم فيه **قوله** فان لم يتطابقا وان كان محال كونه
 اراد به ان السطو سحر له تطابقا وان كان بعينه المذكور والاشارة بحريته البهائم
 القاصو المذكور لان الحكم بالحرر لا يختص به باله كونه محصورا فلا يشترط كونه
 محصوا لعدم ما عيب المفهوم فانك اذا قلت الانسان كائن الى من الحكم
 بالكتابة تفيد الانسان وتخصيصه بالكتابة حتى يجمع الى ان يكون له الخلق
 فخرج القصر الى الانسان المذكور **قوله** وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحكم
 في ان عليه ما قال القاصد الاستدلال في ما سخره واللام في وصف اسم الانسان
 ووجه ما اشار اليه هو هذا الرجل وبما هذا الرجل تعريف القاصد بالاشارة اليه
قوله ويقوم السمع على الحقيقة التي تسمى بغيره السمع والاشارة للبيان الحقيقة
 الى السمع وهو ما يسمى بالاسم الجوهري واللام ووجه ما اشار اليه هو هذا
 نفس ما وضع الاسم بارادته من جعل اعتبار ارزاقه واراهاه في نفس هو هراء
 يقصد به نفس الحقيقة مطلقا سواء قصد اليها من حيث هي هي او من حيث الوجود

وتسمى باللام بهذا الاعتبار لانه المحسوس لانه الطبيعة والحقيقة **قوله** العرف باللام
 للحقيقة المذكورة هو موضوع الحقيقة المتحد في العرف في الحقيقة المحسوسة هذا على ان
 من جعل اسم المحسوس موضوعا للاسم من حيث هو اما على ان من جعل موضوعا للموضوع
 غير عيب فلا بد من اعتبار وضع اخر بعد دخول اللام عليه وفيه خلاف اذا خلا لانه
 في نفس الحقيقة كونه كذا في الامور من اعتبار واحد اسره في **قوله** اسم لفلسف موضوعا للاسم
 من حيث هو اما على ان الموضوع الاخر **قوله** والفرق بينه وبين المحسوس في الفرق الثاني
 المشبه به يقول من لانه ان الخاطبة في شرح الايقاع قال والفرق بين قولك
 واسمه ان اسما موضوعا لواحد من احوال المحسوس اصله منه واذا اطلقت
 اسما على الواحد فانا اردت الحقيقة الى امر ما ذكره والفرق الاول بنا عليه
 حيث ان العرف باللام الحقيقة مثل علم المحسوس كونه اشارة الى الحقيقة القاصدة
 في العرف وان علم انه انما يسمي على راي من جعل اسم المحسوس موضوعا للاسم
 مع وجوده لا بعينه واسما على ان من جعله موضوعا للاسم من حيث هو كائن اسم
 الجوهري وعلم والعرف باللام الحقيقة حسب الموضوع الحقيقة المتحد في العرف واما الفرق
 في هذا الرأى من حيث ان علم المحسوس في الجوهري على ان تلك الحقيقة حلوة لطاف
 كما لا علم الشخص والعرف باللام في ان يكونا معلومين له بالاله واسم لفلسف لانه
 له على معلوميتها اهلا **قوله** سواء انما كان له كل منهما يتفان من علم الحقيقة كونه اما
 التكرم بالنظر الى ما فيها من صواب وانما العرف بالنظر الى القرينة **قوله**
 وعلم ما ذكرنا ان من العرف باللام الحقيقة في المحسوس في العلم بالظن وانما الظن على وجود
 الحقيقة فيه وجا القصد باعتبار الوجود واللفظ مستعمل في الحقيقة والحقيقة
 من العرفية ان يكونا العرفية قوله وقد ياتي في العرف باللام الحقيقة ولى من يورد الى
 مطلق العرف باللام لانه اذا جاء الفيلسوف في العرف باللام الحقيقة فم ان العرف والعرف

الواحد في نفس العدد او لا ولا ظاهر الاضداد الثاني ان يراجه في الواحد من حيث
 هو واحد من جهة اخرى لا قيد الواحد وليس هذا من الأمور من حيث لا يخرج منه
 شيء على الشيء الاول بالاضداد من جهة كون تخصيصها لها هو عام ظاهر في الجميع احبا
 يستعمل لتبرير ان يراجه في معنى معناه بعينه باقية سواء كان عام من جهة ما لا
 في هذا الاضداد الثاني ان يراجه في معنى معناه واحد من جهة حيث هو واحد من جهة
 التي لها قيد الواحد وليس من الأمور من حيث لا يخرج منه شيء على الشيء الاول
 كون تخصيصها لها هو عام فيمتثل له ظاهر ولا يتناول الواحد والاشياء الاخرى
 ولا يظهر في جهة معناه لا يكون من التخصيص لا شيء **قوله** بالعدل والقول قسم
 قول اي زعم السراج مطلق كلام له غائب في التفسير ما يقتضيه جزمه ويبدو
 منه نوع الميل الذي يقتضيه في ذلك من جهة استغناء والشيء المنزاع من الجانبين
 والادلة والاعوجاج والشيء الميل في المنزل وقسم من ان جعله وهو ما ان فكل
 السراج كل شيء في القسم خير اي هو انما وسو حال مدعى بتلك **قوله** ولما لم
 ان يرد له في تقرير الكلام في هذا المقام ان المرد والميل في المقام انما هو من المقام
 على الاستغناء من ادل كل واحد منها ظاهر او الجمع المطلق لانما اذا تعدد الاستغناء
 تناول بسبب دلالة على الجنس من الجمعية على قس حال العدد كالأجزاء
 لكل واحد واحد وانما سبب الحكم كان متساو في كل واحد من هذه المسائل
 ومن جهة الادراك الحكم ما يكون بوجه الجماعة مستلزم لتسوية الحكم في كل واحد من
 فيهم بوجه العمل احد وجهين في الاستغناء في الجميع على ان لا يتناول في الاعمال
 حصر العمل في كل واحد من هذه المسائل انما هو مستلزم في نفسه وجزم لا ريب
 في نفسه وما فيهما فينبغي انما في العمل من حيث هو على ما فيكون مقبل
 الجميع المستغناء في ما عداه من الماهيات مندرج فيه فلو اعتبر في احد من هذه المسائل

وإذا لم يكن معناه كل ما خرج عنه الواحد والاشياء فيكون استغناء في المعنى واحدا
 فكل جموع رايه التفسير والاصول واللغة على ان الجميع المطلق والصفات يتناول
 كل واحد بالافرد ولا يكون حكما بطلا ان معنى الجمعية ويكون الجمعية في الاستغناء
 ويقتضيه جميعا استغناء الواحد والاشياء منه يخرج في الرجال الا انما يقتضيه الجميع
 المطلق فيكون في الرجال عند في هذا الادلة التي الفرق على الادلة من المرد والجمع
 في جانب العلة كما في تقرير كلام السراج بعد ما قوله لو سلم انما في عدم
 الفرق بينهما في صفة التي ايضا وبيان ان خلاف ذلك لا يخلو له في الجنس والوجه
 المطلقة فينبغي بتفسير في الجنس فيكون عاما في استغناءه ورجال لا في قوله لا حال
 في الجنس والجمعية لا يفتقر منه في الجنس مطلقا سواء كان في الجنس واحد
 او اشياء او جماعه يكون عاما في استغناءه في قوله ظاهر في استغناءه في اشياء
 وفي مثل الجنس في كل واحد لا يخلو في الجمع قد يقتضيه بتفسير في الجنس فيكون عاما في
 استغناءه وقد اقتضيه في الوجه المتساوية للصفة ولا يكون من العدم في قوله
 مثل الجنس في كل واحد لا حال في الجمع لا يخلو على الجمعية والوجه العارضة للجماعه
 وقد يقتضيه بتفسير في الجنس في كل واحد على ما في كل حال يكون عاما في
 استغناءه لا حال في الجمع لا يخلو على الجمعية وهو الجمعية فيكون في الجنس
 موصوف بالوجه والاشياء فينبغي فلا يكون من العدم في قوله وقد يقتضيه في الوجه العارضة
 للجماعه اي ليس في جماعه بل في جماعات وحاصل الفرق ان قوله ليس في الجماعات
 في كل واحد لا حال في الجمع وليس في جماعات في كل واحد لا حال في الجماعات
 استغناءه لا حال في الجمع **قوله** قلنا لو سلم معنى ان في قوله في الرجال في
 كل جموع الرجال في كل واحد من هذه الرجال فينبغي في جموع الواحد والاشياء
 ولو سلم ان استغناء في كل جموع وهو مستلزم الحكم على كل واحد من هذه المسائل

خمس بقا بمنزلة كل جمع جمع فكان الجمع المحلى باللام اذا تعدية الاستدلال فباللام
 من احوال الجمع فكذا يقال ان الجنس من احوال الالفاظ في احوال الالفاظ في احوال
 الالفاظ ومنه وهو الجنس على تقدير عدم بطلان الجمعية وحاصل الكسفات قابل
 بطلانها فيمتنا ولسا ما دنفرد ابطا وقوله ان مراد ان المفرد وان كان اسم
 لم يظهر من المنزلة وهو ظاهر فلا يثبت في الجماع انما تفسر المساقاة بطلان
 في كسفات المنزلة انك راى في سابق **قوله** وايضا لا دلالة له لئلا يثبت في الجنس
 ما سيج على هذا النوع وقد لا ان يسمى بالعالم اجناس مع بطلان للاختراع فيكون لا دلالة
 للجمعية على كونها اجناسا بخلافه بل لا دلالة على قبول ما سيج في غير سواها من الالفاظ
 اولاه وقد يقال ان قوله ليس بل جليس فاصح من قوله جليس على ان المتشعب في الجمعية
 قبول كل واحد ما سيج في العالم ولو اراد ما ذكره هذا القابل ليقال له ان ما سيج
 اجناسا بخلافه وان تعلم ان قوله كل جنس له على عموم ما دخل عليه بطلان في قوله
 وهو انظر للجنس تعدد للجنس فيختلف اختلاف محل الجنس فيكون فيه دلالة على انه
 هذا القابل وربما لا بعد ان يقال لو سلم ان لا دلالة للجمعية بل ذلك كمن لم يهور
 ان يدل عليه معونه المقام بعد ثبوت اختلاف اجناس العالم **قوله** لا يثبت في قوله
 لا يثبت في قوله لان الجمع كما تقرر يشتمل الارادة المشتركة في مفهوم بقره ولا دلالة
 على كون كل لا فرادى هات مختلفه او متفقة فتنبه للافراد المتعددة والكل
 على السور كالفرد **قوله** فسر فرق حاصله ان تخصيص الفرد الى الواحد جائز
 على ان تخصيص الجمع الى اول اثنين على المختار فانه غير جائز لاجتماع معنى الجمع
 وانما به با عليه **قوله** لا يثبت في قوله على الاستدلال في لفظ لا يثبت في قوله
 على الدلالة على معنى الوحدة كما يكون حقيقة على القول بان اسم الجنس موضوع للماهية
 مع وحدة لا يثبتها ولا خلاف على الماهية من حيث هي كونها الاستدلال العقلي

جزا وضع لها لان دليل ضروري حقيقة عرفية واما على القول بان موضوع القام
 فقط فغير من معنى الوحدة فيكون لها اواطلا على اسم الجنس على الخاص من حيث هو
 حقيقة مستقلة لها وضع له وبيان معنى التخصيص على هذا القول ان الاستدلال اسم
 الاجناس من التراكيب لان النسب والاعظام والارواح والصفات المستقلة في الارب
 والعد جارية على الماهية لا من حيث هي بل من حيث هي في نفسها فغيره
 فكذلك الحكم مع اسم الاجناس من التراكيب على الوحدة وهذا راسم للجنس حيث ان الحكم
 وحدة منها فثبت الفرد الى الفرد لان النسب بالاختصاص مع ذلك الاسم كانه قال
 على معنى الوحدة فثبت حول حروف الاسماء في غير حروف من هذا الصنف الذي هو
 صفات الاخرى من كذا قيل **قوله** ان المقدم اذ اقبل على حروف من الالفاظ لا يجمع
 الافراد بحد ذاته لاسان من الاستدلال معنى قبول كل فرد وافراده الاسم لان افراد
 الاسم يقتضي اعتبار الفرد مع الجنس فيقال كمن قد ما يقتضي اعتبار افراد
 على اعتبار افراد من الارب وهو المفرد في الواحد واذا وجدنا مقتضيه كاهاء الاصناف
 لم يقتصر على اعتبار افراد الارب بل يقتضيها ولم يكن ضا فيها مقتضى الافراد لان
 مقتضاه اعتبار الفرد وهو لا يجمع اعتبار فرد مع اخرى وانما الشاكلة
 بينه وبين الاستدلال الذي يسمى قبول المجموع من حيث هو مجموع وليس فيه
 ملاحظة فردية اطلاقا لاهتمام الباب الاول من كتاب التمهيد لار حلال النار
 والاثان احوال ليس رجل فيها **قوله** عند الجمهور وذلك لانه اذا اراد بالفراد الحكم
 بالام الاستدلال في كذا قول مثلا كل فرد ووصف بالجمع كالمطوال مثلا وقيل بان
 الرجل المطوال يكون الجنس في كل فرد من افراد الرجال المطولين فيكون
 ان يكون كل فرد منه طولا او هو متسع وما حكاه الاجتناس من خواصه والصبر
 لم يرد على كل فرد لكونه للاح من الارب مع ان الارب ليس هو الاسم من الدلالة على كذا

الواحد فيكون المانع منه لفظا وهو المانع على الشاكلة ولا قبل الاولي ازيد كقولنا
قوله ان يكون في الله في خلقه هو اي في محسوسه في شرح الفتح بالبار
 وقيل الصواب هو في ثلاث ايات وسبعة محسوسات لساكنها وان كانت في ايات
 السجدة وفي خلقنا حيث تم قاست فودعت فلما سئل فادس الشرح
قوله فلا يخفى اني غشيت بعدكم لشيء ولا ان من الموت ابرق قاله خير اخرج
 من الجحيم لقتل ويقتله الا جاز من حسن جسد على البلاء فله خوف من الموت
 والنفار انه ما في عود الاحياء بسبب السجود وطول الهدوء على الجاهل
قوله اولاه لا طير ولا احصاء سوى الاضافه امر غير عليه بان السبب الاضافه يجب
 ان يكون معلوم الخاطب ايضا ويطاوع الى السبب خبره فيبلغ ان يقع على يده
 حرف بيان الذي هو معلوم لزيد وفعل المصنف لم يثبت الى هذا الوجه في الاصحاح
 ايضا له نكح انه مذكور في المشايخ كذا ان يقال في هذه الالهانه لا طير ولا احصاء
 الكلام من طريق التعبير الى احصاء سوى الاضافه لا انه لا طير ولا احصاء في الاسر
 ولذا قال في الشرح رحمه الله في شرح الفتح ان لم يكن فيه كبره ما قيل
 في شرح الفتح ان لا يكون غير معلوم هذا الطريق جازع عند ذلك لان معلوم
 الاضافه معاير للتحريم الوصول واللازم الذي يجب في جازع جازع الامر
 سبحانه فانه انه لو تكرر جازع الاخر وهذا لا شافي عدم حضوره سواء في ذلك ما
 انجزه من المضافات جده او معادنه نحو صديقك جاك لحاجه او صديقك اعلم مشيه والاعمال
 الخاطب لسانه في اسمه لئلا يهمل من راقبه نحو ذنوبك واقف في الخبر من
 على الامانه نحو منقولك يدعوك او غير ذلك ما يثابه المشايخ وهو قوله وفيه
 قوله تعالى في حال نحو ما ولا غير الاسلوب **قوله** نحو كوكب المهر ما الى قوله اذا كوكب
 المهر ما لا يحسن **قوله** سهل اذا غلب خبرها في القربايب الحرفايب الاخر

ر

وعن الماء الذي يغليها هرج وبها طاقه المشيوع بالعلم المشيوع والسهيل كوكب التراب
 من الماء بالاول من سبب القربايب الخبير في الخبر في الخبر عند سدا البرايقايب
 فثبت في القربايب المهر ما ولا وهو القربايب من سبب السهول والبراق جمع قوسه
 وهي التي يكون في سبب الماء اما كوكبها من انما ربه او كوكبها من سبب السهول والبراق
 كوكبها من سبب الماء التي يغليها هرج وبها طاقه المشيوع بالعلم المشيوع والسهيل
 رقت الحروف في القربايب المهر ما ولا وهو القربايب من سبب السهول والبراق
 جها القربايب من سبب السهول والبراق وهو القربايب من سبب السهول والبراق
 في سببها ما ولا وهو القربايب من سبب السهول والبراق وهو القربايب من سبب السهول والبراق
 الشارح رحمه الله في شرح الفتح في بيان الاضافه اللطيف الخبير في الخبر
 الاضافه اللطيف الاضافه من سبب السهول والبراق وهو القربايب من سبب السهول والبراق
 اليه بالاحاطه بالملابيه كون محاذ احكامه من سبب السهول والبراق وهو القربايب من سبب السهول والبراق
 بنزله الملايه القربايب الاضافه من سبب السهول والبراق وهو القربايب من سبب السهول والبراق
 حروف السهول من سبب السهول والبراق وهو القربايب من سبب السهول والبراق
 حروف السهول من سبب السهول والبراق وهو القربايب من سبب السهول والبراق
 اليه بالاحاطه بالملابيه كون محاذ احكامه من سبب السهول والبراق وهو القربايب من سبب السهول والبراق
 بنزله الملايه القربايب الاضافه من سبب السهول والبراق وهو القربايب من سبب السهول والبراق
 حروف السهول من سبب السهول والبراق وهو القربايب من سبب السهول والبراق
 حروف السهول من سبب السهول والبراق وهو القربايب من سبب السهول والبراق

وبعد تحقق المقام بعينه المتراين لان يكون المختار لا مانع من اجتماع احدهما والآخر
 مع الشك **قوله** ولا دلالة للفظ السر واصنافه العذاب الى الرحمن كما رجع الثاني
 الى هذه الاية وفي هذا المقام كما ذكر بعضهم وايضا في المتن في قوله
 في الاصح والمودي في شرح الفتح ورواه الثاني رحمه الله اشارة الى كمال
 واما قوله اخاف ان يسكن عذاب من الرحمن في الشك دون الاشارة فاما الظاهر بان الظاهر
 وهو احسب ان السوف المحسن بعينه الله والله عز وجل في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 ان يحتمل ان يكون عذابه حبيب لم يحل ابراهيم هذا المقام من حسن الادب مع ابيه
 حبيب لم يصرح فيه ان العذاب لا يحل في ذكر الخوف والسر في ذكر العذاب في قوله
 في عذاب الاب وحتم ان يكون لعن لان ما اركب ابو من الشرك يقتضيه ذلك
 ذكر الرحمن لان المصنف يخلق انما يخف بقيقه اذ كان السوف اعلاه القوم
 لتقلب الخلق وهو منه راحته واليه اشارة الشارح بقوله ولان العبره
 في **قوله** اي قل مرد من افراد الدواب لم يتوجس للموت بل كل يوم من الدواب
 مخلوق من نوع من المخلوقات في ذلك الفرد يكون اختلاف الواقع واسميان
 جدا ولا يتناول بالكل نوع من الدواب مخلوق من شخص من الماء لاسيما **قوله**
 فوهم بعضهم كانه اراد به بعض اشراج الفتح وقوله وبعضهم انه مستداه
 تدبره اراد به العلامة الشيرازي حبيب قال في تفسيره كل دابة مخلوقة الله تعالى في
 اي نوع من الماء او ما يحضر من خلق الله كل دابة منه **قوله** بل تقدم صاحب
 المتاح الى انه من ان يكون المقام للافراد خفا او نوعا هذا توجيه وجهك
 عن التعسف في التفسير في توجيه كلامه ولا يخفى ان الخالدة التي تقتضي تنكير
 السند اليه يقتضي تنكير غير ايضا ودواب السكالي ان كثير لما يورد مثله
 من غير الدواب المحض منه نفسا على مثل ذلك **قوله** روح لا ما جاء ذكر

بعض الفناء من انه حول على التمدد والتأخير منهم ابو البقا وابن عيسى قال ابو البقا
 في البيان ان الاية تقربا وتأجيلا اذا التقديران عن لا نظن ظنا ولا الى ما ذكر
 بعضهم يريد به الشيخ الرضائي الاسترا نداء في حديثه وعلمه ان سبيلنا في كل من
 حبه هو هو الحق طلب اذ ربما نقول صحت وقد فعلت غير ان ضربا بحرك
 غير احاديثه في الشرح في منقولات الصواب لما كان قوله صحت محتملا
 وغير من حيث التوجه في المستثنى ما ضربت الاضربا كالمستبعد وانما
 لا ضرب وغير من حيث اليوم فكانت ما فعلت شيئا الاضربا وقيل بان
 بعض معتقده ان لا يعتد الا اعتقا داعية حازم وهذا ايضا ناول في ضرب
 يدل عليه السياق وهو قوله بعد ملخص مستحقين **قوله** ومثله قولنا في
 ليد وقوله تعالى امكنا اذ لم ارمها تعالى فقال ما اعلم من التزك الى انما ان
 امكنا نعيم والشكر للذكر اذ لم ارمها اي لم ارم من غيرها لعدم ملامتها لم يبق اولم ارم
 عن اولها واو يعني الاو الى لان ربط بعض النور من ثامها لم يزلها وبقوله
 ويسكن النفا للفتوى وفي البيت الغائب من الحكاية الى الغيبة **قوله** وكثيرا
 اعتبارا في النواج وهي كونه للدم او الدم او النرحم وما شاكل ذلك في
 نظر لا الى ان المصنف يستوفى التفافا ويغاريه غالبا فان السند اليه
 التكرار لا يوكده على واجمع الا عند الكوفة بشرط ان يكون محدودا **قوله** اما الوقت
 اي ذكر السند السند الى المصنف على التابع المضمون حقيقة عريضة
 اصطلاحا بحيث لا يبادر منه عند الخلقة الا انما هو المضمون وان كان
 حسب اللغة يفهم من المصنف في خلاف الوصف والمزيد بالوصف المذكور
 فسر المصنف هو التابع المضمون لانه ليس النكاح او لا بالذات
 وليس المصنف في انما يقتضي ما نيك وبالعرض فلو كان مكانه الى انفس

لكان اول التعريف اشار الى ان التعريف يكونه واجه الى مدلوله قوله وانما وصفه
 لا اليه نفسه ولا يلزم من كون المراد بالتعريف نفس الراجح المحصور من كون كل من
 الثلاثة من الطول والعرض والعمق ممساكاً شفاكاً في تمام الكشف الباطن
 لان الوصف في الاصل بعد رجحان اطلاقه على المسند ونظراً الى اصله والظاهر
 ان الوصف الكاشف هو المخرج ويعد عليه انه وصف يبين احوال
 انه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان مستقوداً بحسب المقطع والاقواب
 كما ان جملتها من خبر واحدة في التعريف بين مرادها وبين ما دل عليه في الجاهات الثلاث
 وقيل ان الكاشف هو الطول المسند تصفيه المعنى الرقيق والعرض فالعرض
 صفة مخصصة للطول وكذا المعنى مخصصه لما والعرض وقيل ان الكاشف هو العرض
 وهو لا يستلزم الطول والعرض وانما ذكر الوصف الاول لان احلم
 ان المراد من المعنى المتضمن ادعاء بالحق غير المتضمن فكان ذكرها مقربة للمع
 بين التعريف والكشف كان الاول بالنظر الى نفسه والثاني الى المسامحة للمدالة
 على ان الوصف يقع في ان به حتى صار هذا الوصف كافي في المثال المذكور على ان
 التعريف والتفكاك في الوصف هو الجسم على رايهم وفيه مع ذلك اشار الى اطلاق
 الى فراغ يستعمله لان المتضمن في الجاهات الثلاث لا يتصور الا في مكان وفيه استعار
 ايضا بان الجاه هو الفراغ المحقق او النور لا السطح الباطن من الجاه
 قال في شرح الفتح والراد بالطول اريد الاستعداد في الاستعداد للدور
 او في العرض استعدادها او النور من اناسا وبالعن ما عاينها ويرد على
 التعريف الاول بالطول والعرض انه لزم ان لا يكون الجسم الذي يستعداد له
 الثلاثة مساوياً جساماً **قوله** اودس بن حجر وقيل قول بشير بن
 ابي الحارث وقيل بنج الحارثية والخير وحق في بعض النسخ بنج الحارث

الخير وهو الدافع لما في الجاه في حجر من حجر وفضاله قبل خبر الفتح الحاض والمجدد
 في جامع الاصول فصار من عبيد بنج الف وقوله قيل كسر الثاني وسكون اللام
 وصح في جامع كذا ابو الحارث بنج الحارث وفتح اللام والمدال المدلة **قوله** حكى
 عن الاصمعي انج قال الف مثل النحاسي رجه اسد ويجب ان يعلم ان الاصمعي لم يرد
 البيت المذكور وعندنا ان ما اراده الشاعر لان الشاعر اذا كان يكون قوله
 الذي يظن بك الظن انج صفة له لا العن والاصمعي اذا كان يكون خبراً له
 علم على الاصمعي انه هو الذي يظن الظن المذكور ولا طاص به لان قوله البيت
 ما كان عليه كايدي في التعريف فمرانه قيل بنجوا الظن فمرانه ان كان يظنك صريفاً
 بعينه وقيل الاصمعي ان من قيل بنجوا المسند في قوله الا يزيد قوله انما ليسان
 موضع الظن كان قد راي وقد سمع حال من فاعل يظن ان يظن مسهما بالمرأى
 والساحر وقيل من الظن ان يظن الظن مشبهاً بالمرى في المسوح والوجود هو الاول
 ادلالاً انما يكون غالباً من المفضل به وايضا تقدير الضمارة في التعريف كالمثل
 الاصل وانما يظن ان اودس بنج والاساس المذكور والجمع الغريب في نسخة
 الاسود مع يدعيه المعنى ان المرى يشك فلا يقع الاختيار عن ابرز لا يجمع لمرى طالب
 الامور الصريحة كدوام وجوده بنج اودس من الامور الصريحة المستندة عند
 العقل **قوله** قال الملح سرى المخرج عند اصحابه الدور وسرته المخرج عند اصحابه
 الخبر كذا في انه السري سرى وكل من اخرج من عبيد بنج في التعريف عام فناء الكوفة
 قال ابو محمد بن عبد الله بن جهم بنج الملح صلب كذا في نسخة انه قال في التعريف
 بنج الملح السرى ملحا وعلما فمرانه وعلما وعلما وعلما وعلما وعلما وعلما
 الصبر بنج الملح وقال الصبر الملح الصبر وعلما وعلما وعلما وعلما وعلما وعلما
 قال يعود باس من الملح عندنا زله الامران **قوله** وعندنا انما التعريف

بما عر عن تعليل الاشتراك الحاصل في التكرار قال الفاضل الرضي بنى التخصيص
 في اصطلاحهم بتلخيص الاشتراك الحاصل في التكرار ومعنى التوضيح فهم رفع الاشتراك
 الحاصل في العارفين بالامكانات او لا يجوز في العالم او الرجل الفاضل في اللغة
 انهم ارادوا بالاشتراك في التكرار الاشتراك في التكرار لان التكرار انما يتصور فيه
 الاشتراك في رجل عالم وظاهر فلا يكون جاريا في غير جاربه منه فمعه قد يحل
 محل الاشتراك على ما هو اعم من العنصري واللفظي يكون جاريا معه فمعه لا ينفك
 الاشتراك في رفع مقتضى الاشتراك اللفظي في معنى واحد اعم من جاربه
 الاشتراك العنصريين افراده كما للمعنى ان الراد باحتمال كل فرد اراد
 الرجال بحسب الوضع في صورة التكرار اعم بحسب وضعه على ان يطلق
 على معنى كل من الماهية من حيث هي او الذم المنسبة باختلاف الراي في ذلك
 يحتمل ان يفتقر من خصوصية هذا الفرد في خصوصية فرد اخر لانه
 يعلم ان يطلق على خصوصية ان فردا في نفس الاحوال هو المعنى هذا في التكرار
 المعنوي في التكرار اللفظي العباس لما معناه بحسب اوضاع متعددة
 فالامكانات التي من اللفظ والناس في افراد معنى واحد هو الناس في المعنى في التكرار
 المعنوي ان كانت مشتركة لفظيا في العباس في العباس بحسب اوضاع متعددة
 كونها لا تنال اساسا من اللفظ على الوجود في زيد الا ان كان مشترك في التكرار
 كان محتملا لان يطلق على خصوصية كل واحد من تلك الاشخاص لكونه موضوعا
 في التخصيصية كل منها وليس هناك من كل محتمل ان يفتقر من التخصيصية
 منها الا ان اول زيد ليس به فكون في حكم التكرار وكذا الاحتمال في
 العارفين من اسماء الاشياء والوصولات وغيرها تارة عن اللفظ في اللفظ
 لام المعاني كما في الرجل وكذا اسم الاشياء والوصولات يعلم ان يطلق على خصوصية

كل فرد من المعنويات الخارجية والمساواة لها وما حكم عليه بالاحتمال لانه
 موضوع بازاء تلك الخصوصيات وضعها ما واما لا يندرج في معنى كل استعمل
 في جزئية لانه واما ان قالوا ان الاشتراك في اللفظ وان لم يكن في اللفظ
 متصفا وفسر عليه سائر المعارف ومعنى اذن الوضع عام والموضوع لخص
 ان الواضع تصور او الموضوع باعتبار مشترك بينهما وبين اللفظ اذ ان
 الخصوصيات وقدر واحد لتعين لفظ انا وهذا مثلا لكل يتكلم واحد وكل
 متساو اليه مفرد مذكر الى غير ذلك فالمتبصر في الوضع مفهوم عام والموضوع
 له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام فالطلاق اللفظي كما استعمل على تلك
 الخصوصيات بطريق الحقيقة في الجوز والطلاق على تلك المفهوم اعم من الاشياء
 انا ويراد به مثله ما وبها اسكن تعدد مسا في لفظ واحد لا اشتراك في تعدد
 او فاع واذ تصور الواضع مفهومها لها وبين اللفظ بازاء كون كل من
 الوضع والموضوع له عام واذ تصور معنى جزيا وبين اللفظ بازاء كون
 كل منها خاصا واما اذن الوضع خاصا والموضوع له عام فمعنى معقول هو اصطلاح
 كلام الحق الشريف المرحوم في هذه المسئلة **قوله** ومثله تسال وما من
 دابة في الارض واطاير يطير حيا حيه اختلف عيار الشا من المتعاضد في قوله
 الا في بيان معنى دابة قوله في الارض ويطير حيا حيه قال في التفسير
 في جواب السؤال انه ملائكة وحيات وادام طائر لا اسم اشكاله واما
 دابة قوله في الارض ويطير حيا حيه قلت معنى ذلك دابة السمك والاسماك
 كما في قوله دابة في جميع الارض من السمك ويطير حيا حيه في جوارها
 من جميع طيور حيا حيه الا اسم اشكاله محفوظا احكاما غير اهل ارجاء وبارك
 ان التكرار في بيان التخصيص العموم على ما قد ذكر في الجوز ان اراد به هذا

ط

فليس لعل الواجب عليه بتزويده فكله انما هو من وجه الله اشارة الى
 العباس الاول بقوله لان اجل الله تعالى من الاعراب حسب وجهه وتوجهه
 والى الثاني بقوله والمضرة الذي يسكن من اجله كره هو لوجه الى ان كانت المجموع
 وانما لوجه وجهه وتوجه المضرة بوجهه كما اختاره العاقل العاقل والعاقل من
 يقول ان الاصل في هذه المواضع هو المضرة وانما يكون في هذا من الاعراب
 يكون بغيره من عاقله وانما يكون بغيره من عاقله وانما يكون في الاعراب
 وتوجهها بوجهه وتوجه المضرة هناك في المواضع المذكورة في الجمل من الاعراب
 لعله كره لانها علم والاحكام كرهت وقد اشار به الى ان الحكم ليس على عاقله
 محمول عند الخطاب لانه لو كان محمولا لكان لغيره من الاعراب ليس على عاقله
 كره في محموله ولو سلمنا محموله لكان لغيره من الاعراب ليس على عاقله
 بل انساب محموله الى الحكم على عاقله من الجمل من الاعراب في وجهه
 العالم انساب العلم الى وجهه وتوجهه كره عالم بوجهه وتوجهه في وجهه
 واللام باطل وقوله لا انا انما يكون باعبار الحكم الذي يتناسبه التكريم
 انما انما كانت متعلقا في العلم من وجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه
 فانه يرد وجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه
 عند الحاجة لاسم الحكم عليه هذا اذا كان الحكم كره وانما اذا كان الحكم كره
 في وجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه
 هو ذات القام بالمراد بل الحكم هو الحكم ان وجهه وتوجهه في وجهه
 هو ذات القام كذا قرره في وجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه
 لانه قد جرى بوجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه
 محمول عليه بالعام فقال الحكم كره **قوله** وجهه وتوجهه في وجهه
 كره لانه الصواب ان وجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه

محمول

محموله قبل ذكرها في هذا اختصار للاعلام الشيخ الرضا في لسانه واجب في الجملة
 التي هي صفة او صفة كونه خيرية لانها انما هي بالصفة والصفة لغريف الخطاب
 الموصوف والموصول اليه من ما كان الخطاب بغيره قبل ذكر الموصوف والموصول
 من انصافها بغيره من الصفة والصفة للاختصاص لان ان يكون الصفة والصفة
 جملتين متعلقين الحكم المطلوب للخطاب حصوله قبل ذكر تلك الجملة ووجهه في الجملة
 الخبرية لان خبر الخبرية اما انشاءية بوجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه
 او طلبية كالا موقوفة في الاستفهام والحق في الرضا والصفة للخطاب حصول
 محموله لا يرد ذكرها وهذا معنى المطلب الاول من المطالبات الثلاثة التي ذكرها
 السكاكي لاساس وجوب كون الجملة الواقعة صفة او خبرا جملة خبرية حيث قال
 ولما ترى من طلب التميز بالوصف وامتناع ان يترشح عن شيء بالابصار في
 تلك ان يوصف به الى ان حق الوصف كونه عندنا سماع معلوم التحقق للموصوف
قوله ثم قال وانما كانت التارة ههنا معرفة وفي سورة التحريم كره لان الابه
 في سورة التحريم عزلت اولئك قبل علمه انهم صرح في اول سورة التحريم
 بانها سديهم وقد سبق منه ايضا ان المصدر بيا اية الناس يكون بيا اية الله عز وجل
 من وجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه وتوجهه في وجهه
 بكم فاني ان حكمه بيا اية الله بيا اية الله بيا اية الله بيا اية الله
 بيا اية الله بيا اية الله بيا اية الله بيا اية الله بيا اية الله بيا اية الله
 لانه اعتباره ولو سلم تصاه ان كل حكم وخطاب في لغيره بيا اية الله بيا اية الله
 اي محمول عليه في حكمه وكل حكم وخطاب في لغيره بيا اية الله بيا اية الله
 اي محمول عليه في حكمه بيا اية الله بيا اية الله بيا اية الله بيا اية الله
 قلنا بكون ان يقال ان العلامة تصدي بيا اية الله بيا اية الله بيا اية الله

وتعريفها في الاخرى قائل عليه قوله وانما جات النار هنا معرفة وفي سور التهم
كله وجزءه بان الاية في سور التهم نزلت اولها فترى انها بارها بوصفها
بمعنى التهم جات في سور البقرة ساراها الى قوله اولها والى سور البقرة
العبارة ان النار الموصوفة بانزلت في سور التهم لكن لانهم لم يعرفوا معنى
التكثير ونزلت في سور البقرة معرفة لانهم عرفوا من هذا الظاهر التعريف
لانهم جعل كلامه على ذلك اظهر من هذا الذي لم يسم به والى سور البقرة
معلومه التعريف عند المخاطب ولعله لا يترك العلم في صفات التكملة حتى لا
كونها معلومة برشدك الى ذلك انك اذا علمت جاتي رجل عالم صدقته او لا منهم
الرجل يقوم العالم وتعدت ثانيا هذا القيد الى دلالة بيته من افراد التي
تعد من هؤلاء واذا علمت جاتي الرجل العالم فقد اردت بلفظ الرجل ايضا
باعتبار من افراجه واوردت العالم فيزاله عن معنى اخر وهذا من اجل
من ان الموصوف في التكملة للتخصيص وفي المعرفة للتمييز وليس المسمى الموصوف
معهم وانما اعتبار انساب صفته التي خلافت الفرق الموصوف وانزلت
بما ذكرنا المشرح في تفسيره لان المخاطب في سور التهم لما كان عالما بالنار
الموصوفة بسماح من النبي عليه السلام كما ان النبي صلى الله عليه وسلم عالم بها بسماح الاله
فلم يترك في الاول معرفته في الثانية فان وجهه بتعبه اليه على التكثير وتعد
التوجه في التعريف وكل منهما مناسب مقامه كان وجهها انما لا يباين الكلام
الكثافي ودفعها لما توجه عليها من اختصاص الصلة بوجوب الفرق وقول
واما التوفيق فاما ما يمكن ان يقال في تعدد كون الصلة معلوم التعريف عند
المخاطب لا يستلزم التعريف عند بطريق المعرفة كما صرح به من بيان تمييز
المستند من غير كلام السكاكي مع تلك البضرة امتناع كونه المستند

والجبر معرفة من قوله اما الاول فلما وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما
معرفة او التكملة المخصصة معلوم من وجهه والى سور البقرة انما لا يترك الاية بطريق
المعرفة او انما ان الصلة معلوم التعريف عند المخاطب او لان اسما الى ما عرفه او لا
على ما عرفه بطريق التعريف او هو اشار الى ما هو حاضر عند معين واما افالكات
معلوم التعريف عند ولم يشترط الا من حيث انها معلوم التعريف عند معين
بمعنى التكملة عند بطريق التعريف فلا يدل على ذلك قول صاحب الكشاف
تلك الآية نزلت بكه تصرفا منها قال الموصوفه بهذه الصلة لم يزل هذه المنة
شاهدا الى ما عرفه اوله قال من النازل ووجهه في التكملة في قوله
تصرفاته ما ادق من ذلك وما استمر اعتباره **قوله** ان اظن التكلم المراد بالظن ما
يشمل التوهم وغيره لا الاعتقاد الرابع او يمكن ان يكون للتفسير كجود توهم ان
زهد في ذلك جازي بل لم يتقرر في ذهن السامع وقوله فمن فرق من الصلة
الى مجرد التوهم بل ان استعار بان دفع التوهم مشتمل على التوهم ايضا الا انه
تعد به شي اخر من دفع التوهم وغيره وذلك لان تكرار اللفظ يوجب تغير معناه
وتخصيصه في ذهن السامع فلفظ وكذا التاكيد المعنوي للفظ نفسه ويحتمل
وغيره فان من التكرار فلاح من التفسير فربما كان اللفظ الى مجرد التوهم
وربما كان اسما الى دفع التوهم **قوله** ولو سلم انه اراد ذلك مع في بعض
نسخ المطول هكذا ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما علمك ان
الى ما ذكر من غير ان يكون اسما بل مجرد تقدير الحكم عليه دون العلم كما قيل
قوله في الاصح كاسماني اشار الى هذا ولو سلم فكل من يسمي لفظ في الاصح
اقتصر على قوله ولو سلم فكل من يسمي بعد قوله الى اخره حيث تأخر المسند
وتقدير الكلام على ما في السجدة الاولى من قوله فاذم المدح به وذكر ان السكاكي

لم يرد في النسخة الصاعية في التكرار نحو افانفت واستعربت فانه يفيد تقرير
 التكرار وتوحيده فيضمن الحكم بان الجواب الذي في كلامه ليس على ظاهر الجواب بل
 الذي هو وعينه واقع في فصل اعتبار التقديم والتأخير بل يعرب ذلك المصدر الثاني
 اليه بقوله على ان السكالي لم يورد الخ واقفا السند اليه توسعا في حجة جلالته
 لان ان السند لتقرير الحكم هو التكرار بل التقديم واما انما يبراه او سلم
 الى ان اريد بقوله كما يطلعك عليه ما هو خلاف ظاهره بل هو محرم في الحقيقة
 فيقال الوجه المذكور في نزول عنه المستلزم او لا او سلم انه اراد بخلاف
 ظاهره فليكن قوله كما يطلعك اشار الى ما ذكره في جوابه لا يذهب انما يبراه
 تقرير المحكوم عليه اذ لا يرد منه حمل التاكيد على غير الصلح ولا يرد عليه ان
 التكرار يستفاد من التقديم ولا ان التعرض للتخصيص اذ لا يرد عليه
 الاتخاذ لقوله الجواب ثم يترك عنده بالسلم انما الى او سلم انما اراد به
 ظاهره وارا انما لا يبراه في التكرار وان المصدر لتقرير الحكم هو التكرار فان
 ان تعزير للتخصيص بل اول التعزير **ل** والاولى قبل ان يكون ظاهره الجواب
 على ذلك الفصل صريحه فيمنع ان يراد به رد هذا الوجه الذي في باب
 التاكيد الصاعية في فصل الصدور لا يبراه على هذا الوجه الا ان السكالي سلك
 في باب التاكيد الصاعية اطلاقا الى ليس هو كما هو ظاهر في كثير من الاجابات
 لم يرد امثله ما ليس منه غير والتاسعة قيل ان قوله كما يطلعك ليس متعلقا
 بقوله ويرى ان التصريح والتقرير كما هو في الصانع واليه ذهب جماعة
 من معاصريهم واصرار من ان لا يرد به المصدر الى او يقرر الحكم
 وان المراد التاكيد الصاعية او ما يبراه منه وان هذا الاطلاق في ذلك الفصل
 او قريب منه بل هو متعلق بما قبله وهو اختيار الساج والى مثل الشرح

المخرجان في شرح الفتح وتوابعه ما كان التصريح في الجواب منها كما قبل اراؤه
 ولعل توحيده في التكرار او السهو او التكرار يقتضي كما في السند اليه كما يطلعك عليه
 ذلك المصدر في ذكره هناك ان يؤول الى انما في باب جلالته وان يترك
 ان في جلالته في صدره وفي احوال الضرر والسهو والتكرار **ل** ولا يبراه
 هذا التوهم بالتاكيد المعنوي في قوله كما يطلعك انما في باب جلالته
 احمل انما اردت ان يؤول الى عرويه فيسهو وتلفظت به وكان
 عرويه وقد عرفت ان فيه خلاف فذهب بعضهم ومنهم المصنف الى انه لا يبراه
 هذا التوهم بالتاكيد المعنوي كما اشار اليه الشارح في باب جلالته والمقصود
 الى انه لا يبراه **ل** لئلا يبراه من الخصم بل على الا انك لو تعدد بهم يعني
 يوهي في حال التوهم بما على عدم الاعتداد بهم انما اقلعت التوهم وارتدت
 به من عدم ذلك البعض كما يتم بعد التوهم فدلعت بالتاكيد يوهي عدم التوهم
 في لفظ التوهم ويولغا وانما جعلت الفعل الواقع من البعض في الواقع من الكل بناء
 على انهم في حكم شخص واحد وذلك لتعاضد خبريهم من قوس واحد
 ونشأ بك معلوم ونشأ بك معضار خبريهم في كلهم فيحصل بعضهم واستعمل
 ان ليس يوهي عدم التوهم في لفظ التوهم على هذا الوجه لما علم انما اراد به
 الكل فمن يوهي ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل من بعضهم
 وانما استعمل الى كانه يكون في حكم شخص واحد في الكلام ج اما السند
 بخاري ورواه في باب جلالته جاني التوهم كلهم منهم هذه الاطالة والتوهم
 في احاد التوهم قطعا ولا يبراه من ذلك احاطة النسب لجميع الاحاد لجواب
 ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم او بخاري لقول
 ان نسب الفعل الواقع من الفعل الواقع من البعض لما اتفق في اورد توهم

بما بينهم وهذا الجواز اما في الحيد الرئيسي واما في الفعل فانك كل لا يرفع هذا
 الجوز ايضا وكذا هو هو المسود والسيان ولا دلالة لا يجوز ان يكون محذوف من الجوز
 واحد على ما توهم قال بعض اهل الحنفية في اصول الفقه ان قوله يجوز في الآية
 الدلالة على انهم من اهل الجوز في زمان واحد على السجود كما قيل في سجودهم
 بصيغة جمع يرفع في كلام الاكشاف في آخر سورة من كل الاحاطة واجوز للاجماع
 فانك اذا سمعتهم سجودا عن اهلهم ما بين منهم وقت لا سجود واجمعا في وقت واحد
 غير متفرق في وقت واحد وقوله المرد والفرحاح في قوله تعالى فسجد الملائكة كلام
 اجوز ان كلامه قال على الاحاطة واجوز ان السجود منهم في حاله واحد
 وفي قوله تعالى في سجودهم لا يجوز لا يجرى في الجملة واجمعا في وقت واحد
 في زمان واحد حيث لم يجز واحد منهم عن وقت الزمان في حاله واحد
 من الموضع داخل في الدم واعتبر في تصور بعض الحنفية او لا يرفع في وقت واحد
 اجوز في حاله كونهم سجودا وسجودا في ان اجوز ان السجود في حاله واحد
 في انك كل واحد من كل ولو كرر كل واحد في الاجماع في الزمان قطعا فلا يرفع
 واجيب في الاول بان قوله كان قبل سجودهم واكملهم مجتمعين في حاله واحد
 لا وجه للاعتبار وعمل الثاني بانهم وان كان معنى كل لان اصل الاشكال
 في كل الاجماع فلا بعد ان لا يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعاني الاصلية في النبي لا يرفع
 وهذا عيب وهو ان في عدم السجود انما هو بانه توجب والاشكال
 في رفع سجودهم في وقت واحد انما يرفع اذا اراد بالاجماعات في حاله واحد
 وان رفع سجودهم في حاله واحد في كل السجود في حاله واحد في كل السجود في حاله واحد
 في ان كان المراد ان لا يرفع في كل السجود في حاله واحد في كل السجود في حاله واحد
 في ان كان المراد ان لا يرفع في كل السجود في حاله واحد في كل السجود في حاله واحد

على هذا التقدير **قوله** في الاول انه لا يرفع بوجه ان كون المعاني واحدا منها والاستناد
 اليها لما وقع سجودهم في شرح المصاحح الحق ان هذا التأكيد لمجرد تقدير السجود
 وتوحيده لا يرفع في خلاف السجود الا ان يقال ان الفعل الواحد في احد
 المصاححين لا ينسب اليهما ثاني قوله تعالى في حرج سبها المولود والجماع
 حرجان من الخلق الاجاج دون الغريب الغرات في تأكيد خلافا بينهم وهو مثل
 هذا وان كان بما ايدى الى رفع سجودهم في وقت واحد في هذا التفسير ان التأكيد فيهما
 يكتفي ان يكون ارفع بوجه السجود في الحكم الواقع في رفع يوم السجود الثاني دون السجود
 وح يرفع به السجود على تقدير ان اراد بالسجود ما يرفع السجود والتقدير في حجاب
 يرفع بوجه عدم السجود وانه لا يرفع المستحق الواحد بحال كيف تدعى
 قول الشاعر **قوله** يرفع بوجه ما قلنا اما وحيلن باسمين بالاحص
 الحق ما قدره راسخ على خلقنا قلدرت وصير العاقبة في حاله واحد في تمام
 ربه جنان من هذا القبيل ويدور في حاله واحد بوجه كون المعاني واحدا ووجه
 الاستناد اليها هو الاستناد الى رفع التأكيد في المعاني على المعاني ويكن الاستناد
 هذا المعنى في كل حاله واحد في رفع بوجه ان المعاني في المعاني والاستناد
 الى القول بانها رفع بوجه واحد لا يرفع كون الثاني ارفع لمواضع الاجماع
 من اجماعاتها وذلك ما اذا قرر ان السجود في كل واحد من المعاني مشترك في عدم
 واسم كرمين في عشرين معارير في كل العشرة في اسم كرمين
 عطف بان لها وكل حاله واحد في رفع بوجه واحد في الاجماع وان كانت
 التسمية في الاسم على الانفراد وكذا لا يرفع كون الثاني اسم من الاول
 فانه اذا اشتد كرمين في اسمها في اسم العلم مع كونها مشترك
 في الاسم في اصل الاسم عطف بغيرها في اصل الاجماع وان كان المستوح

نفسا من غلظا ودفنوها باسم من فقه الطهات وتولت نظرت الى الزمركه اذا
جعل الزمركه من الغلظا وان خبير بانها داخله فذلك الاستدلال او بدل الغلظا
ومرر كلام الفتح باطن به قوله فثبت له الاستدلال حيث قال بعد قوله في وجه
للخصم ابدل اما ان يكون من ابدل منه او لا يكون فان كان يكون له ابدل من الكل والى
يكن فاما ان يكون اجزيا عنه او لا يكون فان كان يكون له ابدل من الكل والى
بعضه فذلك البعض من الكل او غير بعضه فوالله ان ابدل الاستدلال وقد صرح به
من زعم ان ههنا فمنا مسا اهل المخرون وهو بدل الكل من البعض هو نظرت
الى الفرق فذلك واجب بانهم انما يجهلون من على حد اعتبارهم نسبة ابدل
الى ابدل منه بان يكون نفسه او خلافه او خارجا عنه او خارجا اما ان يكون
به او لا يكون فالكل لما كان غير داخل في البعض وكان متبعا لا على ذكره وعلى ذلك
وهذا اقرب مما ذكره السكاكي **قوله** بل من حيث كونه والاعليه اجالا فمنا كذا
قاله ابن جعفر وبواقفه ما نقل من المردا انما سمى بدل الاستدلال لان ابدل ابدل
الى ابدل منه يستدل على ابدل ليم ومعه فان لا حاجة بالاستدلال في ذلك
به من جهة المنى فان لا يجهل كونه ووجه بل الحسن فيه وكذا السلب في سلب زعم
فانه لم يسلط دانه بل شئ منه وكذا السؤال من نفس سهر الراي الى الابه الكثر به
لا جبر الا ان يكون من حكم من حكمه فلهذا صيرت زعمه ابدل فان به بدل الغلظا
منزب زعمه لا يحتاج الى شئ وكذا بدل الاريسا وهو هو الغلظا وملاوه ادره
بدل الاستدلال ان لا يتفاوت هو من ابدل منه معناه بل معى النفس عند ذكر
توقفه على البيان الا ان الذي فيه ولا اقل في الاستدلال المذكور اذ يبين عرفا
ان المقابل ساءه والثاني وكلاهما وقال بان الحاجة من الايضاح واختلف
في نسبة بدل الاستدلال فغير لان الاول يستدل على الثاني وقيل لان الثاني

يستدل على الاول وليس مستقيم وجب الاستدلال الحسن عليه فانك اذا قلت اجنبي
زعم جسد نفس الكلام يستدل على نسبة الاحجاب الى الحسن فالمستدل عليه في المعنى
هو ابدل ولذلك سمى الاستدلال وهذا هو الصحيح ويرد عليه ان الابه الى كلها لذلك
فانك اذا قلت اجنبي زعمه من الاحجاب بالنسبة الى الراي من ابدل النسبة
الى الحسن في الاستدلال المعنى عليه واجاب عنه بان مثل ذلك لا يضر في الاضطلاح
في نسبة كونه من من اسم جعل على ابدل ليس وهو غير مختص بذلك الاسم واما
المرجعان الاولان فلا يمتنع بهما لان لو كان الاستدلال الاول على الثاني لاسع
اجنبي زعمه سلطانا ولو كان الثاني مستلحا على الاول لاستمع خبره في علامته ان
السلام لا يستدل على زعمه هو كلامه ويصل منه ان المختار في نسبة بدل الاستدلال
استدلال المعنى عليه وهذا غير ما ذهب اليه ابو جعفر والبره بدل ابدل في زعمه
زعمه علامته بدل الاستدلال ويسمى كلام الشارح **قوله** وسكت من بدل الغلظا
اي بدل من الغلظا ومعنى بدل الغلظا ابدل الذي يكون سببه الاتيان في
الغلظا في ذكر ابدل منه لان يكون ابدل هو الغلظا على طرف من الاضافات البنية
وفصل الفاصل المرعى رحمه الله هذا ابدل حيث قال وهذا الذي سمى بدل
الغلظا على طه اقسام اما تدان وهو ان ذكر ابدل من غير قصد وقصد زعمه
انك فالحال يكون الثاني اجنبا وهذا يقتضيه الشعر الكثير الى الباطن والفتن
في الفصاحه وشرط ان يرتقى من الادنى لما الاعلى كقولك هذه غم برسمك فانك
وان كنت معبد الذكر الم غلظا نفسك وترى العالم بعضا لا يسميها وكذلك
موتك برسمك اما غلظا صريح فقولك اذا اردت مثلا ان يقول حاتي حار
فبذلك لسانك الى رجل يفرقة اركت الغلظا فقلت حار واما غلظا فبيان
وهو ان يفرقة ذكرها هو غلظا ولا يسميها لسانك الى ذكره كمن في التصود

في هذا كلف يتداركه بذكر المتشدد ولا يحسن التعليل القريب ولا لئلا يفسد
 كلام النسخة وما يصدر من روي وقلنا فلا يكون في شعر أصلا وادع في كلام
 تحت الاضراب عن الاول المعلوم فيه بل هذا كلامه فعلى هذا كان لابد
 ان يذكر انما لا يادفع في كلامهم **قوله** والنكته فيه اي ايراد لفظ الزيادة
 واضافته الى التفسير اعم من ان يكون من اضافته المصدر الى المفعول او اضافته اليان
 ويرد عليه ما قلناه على انه لا يكون في النكته في ايراد لفظ الزيادة وذلك يعني ان يكون
 التفسير قول السكاكي انما الحالة التي يقتضي بابه وتفسيره في اذ كان المراد
 زياره ايضا به باجتماع من الاسم هو الاية الى ان يكون لا يفسح في هذا البيان
 مقصودا بالتفسير ونسأله فطرح في قول السكاكي قد ذكرنا قول السكاكي على سبيل التفسير
 الوفاة كلامه مسوقا لبيان نواحي المعارف والمعارف لا في عن افساح للمعنى
 بما يكون المقصود بعبارة البيان زياره الايضاح وادراج الزيادة في عطف
 اليان هو له على المراد خبر عنه والمصنف لما قدم بهاء التيسير على التوام
 ترك الزياره واقتصر على ذكر الايضاح **قوله** فانه يدل التوكيد على انه
 المتشبه اي تشبه ذكر المنسوب اليه بذكر محلا او لا ومفعلا ثابتا والتكرار
 عطف على التشبه ان ذكره النسبه تكرر الى ما مل حكا بدلالة قوله سابقا وهو
 في حكم تكرر المفعول كانه قاله احدنا الصراط المستقيم احدنا صراطا لغير ذلك
 عليهم وقوله لاحتمال انك تشبه ذكر محلا او لا ومفعلا ثابتا والاشياء
 بالرفع عطف على التوكيد اي فانه التوكيد من وجه **قوله** وانما في المثال
 فلان السمع منه يجب ان يكون يجب يظن ويراد بها السماع على معنى يري
 اذ انما يحتمل علمه اذ اراد بها ان المعلق على الاستعمال قد ينسب الى السمع في
 الظاهر كونه في المثال المذكور مثلا ويقدم منه انه لا ينسب الى بعض صفات المثال

والحقير يجب تقديمه على الاحكام لا الخاب غنى عن سبب الاحتياج اليه بل اراد
 بذلك كونه مفعلا من ان السمع نفسه الى السماع وهو علمه لاجل التفسير **قوله**
 اجالا وتصلوا لم يرد ان السمع المعلق على السماع عجزا لا ثبوته ظاهر العبار **قوله**
 على ما ينسب كلام بعض النحاة اراد به ان الخاب ومن بعد قوله المفضل الرضي
 ان هو جاني في سبب قوله او خارج وليس زياره اخاء لا شك في كونها من سبب التعليل
 بوجه كلام الساج رحمه الله **قوله** ثم يدل السمع والاستعمال لا في عن افساح اليه
 فانه من التفسير بعد الاحكام والتفسير بعد الايام في الظاهر ان اراد بالتفسير
 والتفسير في الاحكام والايام من اصدافه بذكرها تعري في من السماع
 وحمل ان يشار بالتفسير بعد الاحكام الى بدل البعض في اكل حله الا ان التفسير
 غايته وبالتفسير بعد الايام الى الاستعمال لان الاول فيه سبب يحتاج الى
 تفسير كما يقرر في انما وحمل ان يكون التفسير بعد الاحكام فخر الى المقصود في
 نفسه فانه كان كلام فصل والتفسير بعد الايام ما ظهر الى المخاطب فانه اهتم عليه
 المقصود اوله ان يدل اليه وحمل ان يكون الاول ما ظهر الى السكاكي الثاني ما ظهر
 الى المخاطب وعلى هذا ففسر ما ورد عليك من ظاهر **قوله** فكان لا يحسن ان
 يقال لزيارته التفسير والاضاح كما وقع في الفتح وكذا في الايضاح ايضا قبل القول
 بالاحسن حسرا وحسن منه ان يشارع ذلك الى ما يصرح على اختلاف الصيار
 فيقال ان السكاكي لما جمع بين التفسير والاضاح ابتدأ في التفسير لان الاستعمال
 وعينه يدل البعض ثم يدل على غيرها بما ان الايضاح في هذا الاستعمال الظاهر
 في قول السكاكي انه في بدل البعض ثم يدل على ما قبل مع ان الكلام في محقق السند
 اليه والتخصيص الاولين اظهر والمصنف لما اقتصر على التفسير راى ان التفسير يدل
 الكل على اوجه فيه وعينه يدل البعض لا اعم الى ان يكون في ذلك الاستعمال

من خواصه انه عليه يكون من اجزاء السند **قوله** فكذلك نعم ولكن غالب
استعماله في الاصطلاح هل ان يكون المقصور هو الذي ذكره بعد الاشارة بان التخصيص
يقتضي بحسب معنونه الاصل ووجه القول ان يدخل اليه على المقصور على ما
احتصر الوجه بانه ان صار مقصورا على وجه لا يحتاج الى ان يكون في الاصطلاح
استعماله بدخال اليه على المقصور بانه في الاقراء اما بما لا يحسن من احوال
كانت خصبة في احوالنا فبما في الحس في الاحتفاظ في البيان الحسن الاصل في
المعنى فيه والمسمى في الاول في قوله واما الفصل في الخصبة بالسند فيكون في قوله
من حيث الاشياء الصالحة لان يكون سندا اليها بالثبات السند له وهذا هو
نقص السند على السند اليه ومن خصه بالعبارة فيكون في قوله من حيث
البيان فيكون العبارة بتصوره على معنى قوله احتصر في اني المنعوب
من المصاديق فيكون في التصور على المنعوب وعلى الثاني فيكون في قوله
بانيات السند له بخصه ما لم يثبت له في معنى خصه بالعبارة فيكون
بما يخصه اياها من والى المذكور في قوله في معنى خصه بالعبارة فيكون
وقرر على ظاهر **قوله** ومن الناس من زعم ان الفصل في ما يمكن ان يكون على
قلام الزهري في الكشاف والناظر اما كونه لقصر السند على السند اليه في قوله
في الكشاف وفيه اعيان ارباب السند تاخذه للسند اليه دون غيره
واما كونه لقصر السند اليه على السند في قوله في الكشاف فيقرر في قوله فان
المراد هو ان حال المصاديق هو انه لا غير في قوله هو المراد ان
هو الخالق المصاديق لا في الخلق في قوله في الكشاف فيقرر في قوله فان
بعض السند اليه على السند الا ان كلام الناظر في قوله ان يكون المقصور مستقفا
اللام في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف

المنطوق

المنطوق كلاما بقيد حصر لا انطلاق في على زيد فان كلام الناظر **قوله** وحقنوا
ما هم فيه البنا المنطوق وكذا تصوروا وما هم فيه مفعولان في تقدير اوله
لاستيفان لوجود الفعل في المفعول الاول وتفيد تصوروا تصورهم
الحقيقة للاشارة الى تصور حقيقة المعلوم في الصورة التي تحتها ان يكون عليها
لا يبراه البطل المبرور ولا قصر في البطل عليه في الله تعالى في نفسه
راوية يكون اما باعتبارها في قوله المصور عليه من ذلك الجنب في قوله في الكشاف
سلفا على ما هو عليه من ذلك الجنب في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف
بالعدم واما باعتبارها في المقصور عليه في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف
الحسنة في الكشاف في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف
منه في الكشاف في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف
المحكم عليه في ظاهره سلم معرفت قوله وذلك المراد في ظاهره انما هو
بالصوره وهذا المعنى ايضا من فروغ التبريق الجبسي كانه بعد ما جعل خبرا
عرف باللام اشارة الى حضور الجنب في الادعاء من حيث خصه في قوله في الكشاف
فما يرتفع به هذا الاعتبار لا حسب معنونه **قوله** هذا كلامه ان جعل
كلامه وهو خبره والانتظام بعينه ما نقله في شرح الكشاف في قوله في الكشاف
المعروف باللام معنى اخر في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف
فذلك هو السند الخامس لا يترتب على علم ان كان ولم يعلم من كان في قوله في الكشاف
المنطوق ولا يريد ان يصرح على علم ان لم يحصل العلم على المثال كانه في قوله في الكشاف
هو السماع ولا ان يقول انه ظاهرا في هذه المسئلة في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف
ولكن يريد ان يقول لما جعل على سبيل المثال في قوله في الكشاف في قوله في الكشاف
العند وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان

وليس ينبغي اطلب على هذا الحرب الموهوم ان يشار الى الوهم وغيره
 في غير النص للنسب ايضا ومنه البين في الوصول فيه لمعروف صدره
 الوهم واخراجه بحري ما علم هو من روع العدو وقيل فيه نصر المسد اليه على
 المسد تلكا اي احرك هذا الامر استنبه من الناس الى افراده الى لا يشاركه في
 الاخر من استنبه به ولا استنبه في خبراين العصبية العدا بها **قوله** بل
 صرح في هذه الآية بان روع العدا لله لا اله الا هو ذكر نصير العدا لله هو
 الاول الدلالة على ان ما بعده صراحتا في الاية من الخبر والحق لا يبرر
 والعصبية ومن نصير نصير العدا والتاينة تايد الحكم عاقل من رايان الزعيم
 عليه ما قال الحكم الناري ان من وكننا روعه هو العادل في رايه فانه
 است وما قبل آية لتاكيد السد اليه لانه يبره روي نفسه العادل
 ليس ينبغي في السد اليه نصير المسد على المسد اليه منها لانه الاستعمال
 في مثل رايه هو المرداف وكنت استالم قبيح علمهم وعقد تدور في الشك
 روي الله بان هذا انما يتم اذا تمت العصبية في كل رايه هو العادل من روع
 ما الخبر فيه لمع والافتقار بين الخبر بالام الجبر بصيرته على المسد او ازم
 لكن هناك صير نصير مثل روي الامر في روع الشجاع وروى المسد بالام الجبر
 بغير نصير على الخبر واد كان مع صير العادل لتلك الحكم هو العادل ان لا يتم
 الا الشكوى **قوله** وقد صرح صاحب التفسير قال في سورة المائدة في بيان
 تقدم الصالحين قلت لو قيل هكذا لم يخبر من تقدم من شي لان لا ازاله فيه غير
 ما قاله في مقدم وموجر كذا لا لا لفظا وما كانه وقوله وقيل به سمعوا ما لا يعلمون
 على الحرب الناس منه قال في اول سورة الانعام في قوله تعالى واجل من عند
 فاروق الامام انه راي ان يقال لسدي نوب حيد ولي عديس وبالنسبة

من حيث
 من حيث
 من حيث

ذلك ما استقام اوجب التقدم حيا لظن التقدم على الضرب الثاني
 التقدم ضربا من تقدم على هذا التاخير في كل الضرب الاول تقدم معقول
 والضرب الثاني تقدم اعلى حيا من الاضافة المعنوية والمنطقية التقدم
 المنطقي هو التقدم في الدكر بان كرتي قبل من كرتي التقدم المنطقي التاخير في التقدم
 حيا **قوله** لانه المخاوم عليه ولا يوسن حقيقة قبل الحكم قبل ارايه بالحكم
 روع النسب ولا يوسن يوسن تحقيق السد اليه والمسد معا في الرعي
 صرح في استماع لفضل النسب قبل بطلان مكن لا يتم من روي ما هو المطلوب
 وهو تقدم المسد اليه على المسد ان روي بالحكم من ملام لا يوسن تحقيق
 المحكوم عليه في الرعي قبل الحكم بطلان المحكوم عليه هو الرعي والحكم به هو
 الوصف كذا في الاول ان لا يخط قبل المحكوم به واما ان يخط فلا هذا ان روي بطلان
 قبله تقدم على التفضل وان روي بطلان في المحاوم فلا يوسن في رايه ما من
 الموجودات الخارجية الا ان روي بطلان في المحاوم فلا يوسن في رايه ما من
 ما التفضل في المحاوم فلا يوسن في التفضل ان يوسن التفضل في المحاوم فلا يوسن
 لا التفضل بهذا الوجه روع وما عدل منه في شرح الفاسح ان التفضل
 بوجه اخر حيث قال لا ان المحكوم عليه في التاخير فان ذلك المحكوم به منه
 والله ان تقدم على الضرب فاس ان راعى ذلك في الوجود الخارجي **قوله**
 يعني ان كون التقدم هو الاصل اما كون سببا لتقدمه في الدكر انما
 يكون به ما يقتضي المدول عن ذلك الاصل فسر ذلك في المدول من روي
 ان ما لا تقدم لتاثير مقتضيه للتقدم وما يقتضي المدول عنه
 مقتضيا لخله مدوع المعارض من المعصية فلا يوسن في روي لا هذا من الا

على سبيل الاستمرار في قوله الراعي شرب ويطلب ما يشاء من شرب
عليه ما هو موصوف بالشرب مستمرا في حصوله وذلك على استمرار
شرب لو قيل على الفصح يخرج اجيعة اذ مراد السكالي ان يكون السند
اليه يصور الخبر هذا المظهر من وجهه الى مراد وهو ان كان لا يزال
انه قد يشهد احوال اذا كان في الوجه الراعي وانما يشهد الشرب في حاله
الراعي في شرب وقد يشهد الثاني كما اذا كان في الشرب راء هل سمع وصق
قد اورد في شرب الراعي في دعاب ان السؤال لما كان في
حال الراعي وانه على الاستمرار في وجه الاستدلال ان يعدم السند في
القول بوجوبه في العلم الاكسيمي مع كون الخبر قد استمر في الاستدلال
الاستدلال منه وقوله بل انما يدل على الفعل الصادر عن اخذ في قوله
بالصانع الاستمرار على سبيل التمهيد والتدقيق في المسامحة ووجه
الاستدلال على ما قيل ان قوله الاستدلال مستمر في وجهه في المسامحة
ان يراد الفعل الذي هو من جهة وعلى وجه ولا دلالة لما في الاستدلال
ليس من راء في الخبر والادليل على ان الصادر من جهة الاستدلال المراد
بفعله لما اذا يكون من الاحوال المستمرة في ما قبل كقول الراعي في جميع اقسام
لا يدل على ان مراد الادراك لا يحد من استمراره في وجهه كقول الراعي
الذي في اخره كقولهم على امر من جهة او غيرهما في المسامحة والمسامحة
من قبله في عدم سقوطه في الصناديق في عوائدهم جميعا في وجهه ذلك
سقوط المعنى المذكور في هذه المسامحة في وجهه في وجهه في وجهه
من وجهه من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
لقد كلفهم تسوية في عوائدهم في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

وذا جمع رزق بمعنى ذوا المروءات وذا الوقار والاسات غير ان ما يشهدون
وصف ما على قول يفسر الم معنى ذلك وفقد حقوق جمع حان بمعنى خفيف
يريد ان لا يكون في حاله الحكم على مسالمة والافتقار الى راء في حاله
والمعنى على السكينة والوقار لا هو ذا سار باب الخدم والاسات وهم مع
السكون والوقار في رزق خفيف يساهم في رزقهم مع حقهم في وجهه
وغيره من سائر احواله الكرامة لم يستغنوا في كل موقع وحيثما لم يكن
الصفات المتحالفة للاحوال احراز الكرامة التفصيلية والاقبال في حال الاستدلال
هم حقوق يتقدم المسند اليه فيقول المصنف هذا في وجهه في وجهه
ليس في اجيب ان راء السكالي ان لم يكن موضع الاستدلال في وجهه
في مثال ما وانه حاشا له في هذا الموضع لا في غير موضع بل في مثال
الاقوال في حقوق وهو سار في قوله في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
انما يخدم سبوقا في المسند اليه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
ما يشهد المراد في راء راء واجيب منع هذا الاستدلال اجاب
الفاعل في كماله في حال ارفقها الاسماء المتضمنة في الافعال كاسم الفاعل و اسم
الفعل وغيرهما في الافعال او قريب من ذلك في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
الفاعل في كماله في حال التوكيد يكون في انما في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
يكون قوله حقوق في حكمه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
هذا في قوله في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
لا يرد في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
الخصم في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
حاصل الامر ان راء في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

الذي هو انه مماثل لما سميت في كتابه **قوله** واجبا صا بانه لا يرد الخبر
 بهذا الخبر الجيب هو الذي حصل له في هذا السر في هذا المورد وليس الخبر هو
 الخبر لان ما قبله ليس من الخبر في هذا الخبر الذي هو الذي لا يرد الخبر لان
 لاخصيص النبوت **قوله** لكن في بيان كون التقدم مفيدا لزيادة التخصيص في قوله
 وذلك لان التخصيص المذكور حاصل لان ذلك قد تم بالسند اليه او اخر فلا يكون مفيدا
 لزيادة هذا التخصيص هو لفظ صا بانه الزيادة بانه اوله لا قبل ان ياتي بالتحقق
 في توجيهه ان الخبر لو كان بوضوح لاحتمل حصول ان يكون سندا الى غيره مما ذكره الخبر
 يخصم الاثبات به بعد هذا التوهم ولما تقدم التخصيص لاثبات به مجرد ان
 ذلك الاحتمال في تخصيص الاثبات قد تحرك بالتقدم وازداد **قوله** وصاحب
 المساج قابل للتخصيص اذا كان الخبر من المستقبات قبل الزيادة بالخبر المتعلق ان
 كون الخبر جله فله ان يدخل ما يقترب الاسم من الفعل مثل النوع قوله ومات
 علينا بعد نزول استدل عليه بان السكالي لم يقل في مثل قوله مطلق وانما عطف
 بانه يفيد الخبر بعينه وذلك من سبع كلامه وان خبر بانه ياركان هو
 الفارسين كلامي الشيخ والسكالي لم يرد في هذا المصنف لاحد صرح في كلامه
 بان المصنف الشبهة كان قوله تعالى ومات علينا بعينه ليس هو انما
 وتبين توجيهه ان لا التقدم للتخصيص اذا كان الخبر من المستقبات ان التقدم
 اما ان يخص الخبر بما لا يما ذكر ان التقدم يدل على ان الخطاب قد اصاب
 في اصل الحكم واخطا في قيد من قبوله فصار ذلك المبدأ هو عند الحكم متقدما
 في الذكر فصار ذلك متقدما سواء ورد في خطابه وهذا السبب متذكر
 الفعل وما يشق منه على الجواب ايضا الا انه في ان الخبر عند السكالي
 ان وجه التخصيص كون التقدم بوضوح الى المرتبة لاثبات ذلك في الجواب

المشتقات بان يتقدم في تركه هو انما ان الضمير المذكور كان بوضوح على انه
 ما تقدم تقدم وجعل سندا اليه **قوله** فان تقدم ضمير في الفعل من المذكور في قوله
 لغرض الفعل المتقدم في هذا المثال لما افاد في الفعل من المذكور في قوله لغرض
 لم يكن مفيدا للتخصيص بالخبر المتعلق بل التخصيص عجز به وتخصيصه ان الزيادة اذا
 وقع في قبله وازيد تخصيصه لهذا التخصيص متعلق بالاثبات وفي مقدمه
 بالاثبات ووجه ذلك ان الضمير في هذا المثال لا يمكن ان يكون مفيدا
 كالمثال المذكور وقد يصح بهما شيئا على اختلافهما ما استدل على تقدمه كون
 الفعل ما استدل به لا ياتي من هذا المصنف سبب التخصيص من الاثبات
 وما قبله انما في الفعل مخصوص بالسند اليه فكاه لم يرد في هذا المثال
 قلت في هذا ريبه نظر لانا لا نعلم انه لم يرد في كيفية تقدمه في الاثبات
 ولما لا في شي من ثباته بقوله وانما هو على كونك في كلامه ولا يرد صريح في ان
 الخطاب اعتقد هنا نبوت اصل الفعل واجاب ذلك لخطا في انما كانت
 او في ثباته الخبر على ان انما كانت هناك في الخطاب من انما كانت قد تمت
 مثل واجاب ذلك لخطا في ما علم انه عندك او انما كانت في الخبر من انما كانت
 الكلامان اعني الثالث هذا انما كانت هذا في انما لم يخص من الفعل
 المتعلق المذكور على تقدم المصنف عنه انه لا خبر **قوله** وفيه نظر لمن ان
 يجاب عنه بان مراد المصنف بعينه هو ما قاله الشارع رحمه الله انما كان بوضوح
 لا في المصنف الاول بل في النوع من العلم ان يكون ما علمه من الروايات في المثال
 في الروايات الواقعة على كل واحد من الناس انما كانت الخطاب بوضوح في الحكم بوضوح
 في كلامه والمكلم فصار من نفسه دليل ما قبله من قوله الا في شي من ثباته بقوله
 وانما هو على كونك في كلامه وما بعد من قوله وقد سبق انما في هذا التقدم

يتوجه لغير المذكور وهو جامع عن المذكور فيكون الاول مقتضى ان اسما
 غير المتكلم قد راي كل الانسان وكلامه سادى يكون رايه ما قلنا والذهب
 من الشارح المتصور غير من معنى كلامه كيف وحمل عن مثل هذا الوجه
 اح اء معنى كل ما ذكره اية الله كانه على البرية وغيره فانهم قد اوازوا اذا
 فهمه اصله ان يكون معوزا الف لا يستعمل في الكلام الا على الامع الى انظروا
 او قد راي انما هو من اللى قايما يستعمل في الف لان اقله الف المسمى من لفظ
 كل خلاى ما فيه مبداه من الواو فانه يستعمل في الاثبات بدو بها كونه تعالى
 كل بها اسما جدا ولا حاصلا وحده معنى واحد يكون ح معلى الف وهو كمال
 ما هو به اصله لا يستعمل في الاثبات اصلا كلفظ ارم وارم معناه بل المستلزم
 ما هو به متعلقه **قوله** وقيل هو معنى ان احدا اسم فى معنى الواحد قبل الف من
 ومن كلام الصالح بان احدا وحده على هذا القول اسم على قول الصالح واختلف
 القدر المشترك الذي وضع الف لانه فيهما من معنى الواحد على هذا القول
 ومن يصح ان يحاط به كل قول الصالح وان حمل على الاشتراك العقلي فالقول
 واضح **قوله** فالحاصل ان حاصل الاشكال الدار على التوجه من انما على وجه
 المتفلسف هو وانما على التوجه الاول فانه قولنا ما انا راي احدا ان
 اوجه الاختلاف بينه هو من المنفى ويتضمن اختصاصا من المنى باسم المذكور
 خصمه بالتكلم لا يقتضى حوى ان لا يصدق على الف لانه لم يرا احدا ولا اسما
 فيه وعدم حده عليه لا يقتضى ان لم يرد على كل احد بل كميته ان يكون
 بان احدا **قوله** لا يقال السلب لكل مستلزم السلب لانه لا اء
 فان السلب الكلى جاء ان كان السلب المذكور لانه اء وهو مع الاتهاب
 الكلى معناه ان البرية العاقبة على كل احد وفيه **قوله** لان معنى ضرب ردي مستلزم

من

تنقض ضرب الواقع على كل احد وذلك لان الضرب الواقع على كل احد لاجاب الى قبله
 في نوع السلب المحرى فاذا نسب مؤلفا ما ضرب بهذا الضرب الواقع على ردي
 فقد تنقض من ذلك الضرب الواقع على كل احد واجتصاصا من المنى منسكبان
 يكون انسان يترك قد ضرب كل احد من الفاسد وهو لاجاب الى قبله
 المذكور **قوله** وقصده نقل عن الشارح في حق الجوابين خاصه ومن ان
 خصم الملزوم من الفاسد على لا يستلزم خصم الا ان يكون الا ان يكون الا ان
 اعم وهو من التصور الى المتكلم هو السلب الكلى المذكور معناه لا يكون من السلب
 الخبري الا ان يكون من ثبوت الاحباب الكلى فيه **قوله** وقال الثاني من العلامة
 توجه لعدم محذور الا ان على وجه مدفع عنه الاستحالة عدايم وتوجه على ان
 في شرح المسامح بالاريد عليه ان التعميم لما لان ارد خطا المسامح في الفعل
 مع احصائه في المنطق لان الفعل ينسب اليه الوجه الذي من المذكور من العلم
 والقصور وسائر القيود سوى ان على فاما في من المذكور على وجه العموم في المنطق
 فانما لا يعم ذلك مقتضا المسامح بوجهه لانه قد قيل ان يكون الخطاب
 قد اعتقد ان اسما قد راي كل احد وامام وان كان الانسان استلزاما
 فبما ان يكون استحوك الانسان وقد ردت الرويه على وجه التعمير في
 القول ليرى **قوله** والعرض على بعض المتقدمين مثل روجه الفصل الخامس
 صدر الشريعه قد روى انه يقرأه **قوله** ولا يفسر به السلب فكيف على الوجه
 الذي ذكره الفنى انما ما تمام وانما حاصله من قول المتكلم هو ان يقال
 ان كان النزاع في روجه واقعه على شخص معين لم يمتد الى اء اء
 رعا فيكون هناك من يلى روجه وعوطا من الانحياز الى السلب لانه من علم
 الشخص ليس واما الانحياز الى السلب كانه مثلا وانما روجه واقعه على احد

لا يثبت كانه ادعى عليك انك رايت احد من الناس في وقت ان يثبت عند
وتثبت انك تقاتل ما ارايت الاحد من الناس او ذلك لا بد منه وان كان
غير معين كانه موجود من حيث ينفرد الروي به فحقه ان يثبت بالاعتبار
ولا يبرح ان يثبت فثبت ما انا رايت احدا الا في وقت فثبت ما انا رايت في وقت
عراق لا يثبت الى غير ذلك ان لا ينفرد الروي بالنسبة الى كل واحد من المتكلمين
وان اختلفت في الظهور والنصوص فيبقى عموم نفي الروي لكل واحد من المتكلمين
لان الفصل الثبت في اعتقاد الخاطب مسدود الى واحد فلا يحتاج في رد
خطاه في ان يثبت ان كل واحد واحد وان كان النزاع في وجوده وانتهى
على كل واحد فثبت انك رايت احدا انما رايت كل واحد والباقي
ان يثبت ما انا رايت احدا وهذه الخصم في الاول في ان يثبت انك رايت
خلافه ووجه اختلافها وتوجيهها ما هو رضاء وقس عليه فخرج وهو
ذلك ما قلنا في الجواب من غير ان يشرح حيث لا يخفى على انما رايت كل واحد
مطلوب الامتناع ما انا ضربت الا زيدا بالانفصال التي لا يقع قبل ان يثبت انك
الربيع الشيخ عبد الله هو السكالي انما يثبت في صورة واحدة هي ان يكون هناك
ضرب واحد مستلزم بمفعول واحد وقد وقع النزاع في فاعل ذلك الضرب فاذا
ثبت ما انا ضربت فقد ثبت عندك ذلك للضرب واما قلت الارهاض
اجتمع لك بناء على القول بالثبوت واليه اشار الشارح بقوله في انما رايت النزاع
في هذا الضرب البين وقوله المسعر بالاهو نفي الضرب الذي في هذا المشاغل
في قوله في ان يثبت انك رايت احدا لا يثبت الاستدلال الى التزم وانك
ما انا ضربت الا زيدا فثبت بمفعول ما انا ضربت الضرب المعين الذي في قوله
في فاعله من نفسك وانما يثبت انك رايت احدا فثبت هذا الضرب المعين فثبت

الاول

الا زيدا انك رايت كونه مفعولا لك فثبت انما ضربت زيدا اي لا غيري
وما انا ضربت من سواي من غيري واما يثبت مع اعتبار من صاحب
الابضاح والهودي **قول** وعندني ان قوله ان يثبت انك رايت لا يثبت ان يكون
ضرب زيدا احدا من غيري عليه بناء على ما تقرر في هذا الشيخ عبد الله فثبت انك
من المتكلمين في فاعل ضرب وانما على من ينادي او انما وجهه الى غير ذلك
نفي هذا التقدير يكون الاستدلال بالاشارة الى كون من يثبت انك رايت
شيء ما يثبت انك رايت منهم وساع من غيري كذا في السير الخارج بذهب له
ان يثبت انك رايت من غيري ومن حصل الامتناع عما قبل ان يثبت انك رايت
اسلام التوجيه انه يثبت انك رايت في غيرك انما رايت اذ يثبت وج
لان ان يثبت الروي في وقت ما انا رايت احدا فثبت انك رايت في وقت
الى ان يثبت انك رايت في وقت ما انا رايت احدا فثبت انك رايت في وقت
الاشكال ليس في ذلك لرويه التعلق باحد من كون ان يثبت انك رايت
فيل لست الذي رايت احدا من الناس ولا يحدد رقيب على ان الشارح اشار الى
هذا الامر اذ ايجب في شرح المشاغل حيث قال وعليك انما رايت في
بما انا رايت احدا واما ما انا ضربت الا زيدا او امره بالانفصال والتخصيص في
وضع الاشكال فلو يثبت في غيرك لكان يثبت في المورد في انما رايت في وقت
او ان يثبت **قول** مثل لا زيدا ولا غيره وانما سواي فثبت انك رايت في وقت
فثبت انك رايت في وقت لا زيدا ولا غيره وقد يكون احدا من سواي وهو ان
يكون لا زيدا ولا غيره واما انك رايت احدا فثبت انك رايت في وقت
في حقه او كما اشار اليه فيكون ان يثبت انك رايت في وقت لا زيدا ولا غيره
السعي او ان يثبت انك رايت في وقت لا زيدا ولا غيره فثبت انك رايت في وقت

السكاني وهو ما انما يتبعه على قول الشيخ بلغة وعلى قول السكاني بلغة
 كلام الشيخ ان الحروف اذا لم تنبع بعد النون ووجه من حيث ان معنى تخصيص الاعم
 بكونه لم يخل الا بالضم وكلام السكاني صريح في انه لا يبعد الا بالضم فيكون قد
 قد يبعد الاختصاص على خلاف قول الشيخ ولا يبعد عن السكاني هذا وج
 مخالفتها بل حروف النون منه الى السكاني من الشيخ عبد القاهر من حيث
 سلوكا غير مختلفين بها لم الحروف النون التي لم تكون من اواخر الهمزة
 او من قبلها احوال الاعتناء في المصنف على السواء كما علم من قوله واما بعد
 الضم الدالة على رجحان احد في الظاهر المصنف احوال تكون في الحكم راجح عند
 المظهر في كلام احوال التخصيص راجح عند المظهر المصنف التي لم يحرر في النون
 عند التخصيص لانه مخرج منه وانتم التي كل حرف النون قد يندرج
 الحكم لكونه مخرج منه ويعلم هذا من قوله بل حق المصنف حله على وجه تنوي
 الحكم وهو المذكور على وجه التخصيص لان النون لا يخل على الوجه الرابع
 بقول حق المسند ان عدم في الخبر ووجه الرفع وان صاحب المتاجر في
 الكلام بالاعتناء الثاني وهو ان يندرج القاهر في التخصيص فليعلم
 انما حان والتقدم من كلام الشيخ عبد القاهر الذي يملك المؤلف وقال
 وعلما منه انما يملك المؤلف عن صاحب المتاجر من احوال اوله غير حجة
 فان لم يكن له ذلك في المتن وان لا يندرج في التخصيص بعد ذلك
 يتبع كلامه في موضع ما تقدم جوارا لتفسير **قوله** ولا مدفع لافعال لا حان
 وفتح النون مشددا لا يوقف على اعتبار التخصيص من المصنف في الاعتناء
 التخصيص من الاعمال في غير المدفع ان يقال انه لم يشترط اعتبار التخصيص
 والناحية مثل هذه النون لكن تمام ثبات التوفيق من كلامه وكلام الامة

الا باعتبار التخصيص من المصنف بل الشارح عنه الى قوله لا مدفع لافعال
 اخر ما ذكره **قوله** لا يقال الخ رد على الخلف في حقه قال وقد مر القائل
 المصنف ليس باعتبار كونه فاعلا بل باعتبار الجوه الاخر الذي لا يقدم حاله
 كونه ما بعد الفاعل لا يقدم بل يقدم بعد قطع عن التسمية وحكمة في راجح ومثل
 ذلك كثيرا في كلام العرب **قوله** اسماعيل تقدم الفاعل اول في ذلك انما
 تقدم من حيث هو اسم اسماعيل تقدم على منبوعه ووجه اسماعيل تقدم على ما يقع
 تقدم منبوعه عليه وهو المصنف خلاف تقدم الفاعل فانما اسماعيل من جهة واحدة
 وهو اسماعيل تقدم الفاعل ما دام فاعلا في الفعل **قوله** وهو جازي عند
 الكونية حيث حوزوا الفاعلة الصفة الى موضعها كانه في حقيقة واجبات
 ثابت وبالعكس كانه في سجد الخاضع وسلك الخفا في لوان الاختلاف في التخصيص
 الخاضع بعد التوزيع كانه في جرد قطيعة او عطف كلام في سجد الخاضع
 او احوال قطيعة جرد التوزيع في المسح الخاضع باللام فاعلا في المصنف حيث
 بالاولى ان مثل جرد قطيعة بان لا اصل فيه قطيعة جرد جرد في المصنف حيث
 في الاسف ووقيل جرد في التفسير لظهور التوجه في انه عمل ان يكون من القطيعة
 او غيرهما فاصف الى جهة التسمية كانه في خاتم قطيعة وفي مثل سجد الخاضع
 بان الخاضع منه لوصف محدود في الوقت لا المسمى على ما مر في علم النحو
قوله في قوله ان يقول انما في قول اول التخصيص يجوز ان يكون في
 وقول الخاضع في جرد ووجه في الظاهر ترويح الى المصنف في سجد
 وهل علم المصنف ما قصد الدهر وما غرضه في الاختصاص بها وعلى عينه
 وانما في المصنف يثبت بها البيت في المتاجر في ذلك انما يملك ان
 والاعمال في قول في ما علمه وخطا وكان لا اصل فيه ان الدافع لافعال كان

يضرب عليها قبة الجبل وحواله بما قيل في اقل باعله بان والحق من الشبه بالان
 من اخرج والراو القل المظلم ان كان الشبه كله مشوم صحتها عاق مطلقا على قوله
 عليك ووجه الله السلام صريح الا باعله من ان لم يكن لان الشاهد من قوله
 على فاما قوله التي وقعت عندها الفلاس المجيبه الناس والاسرار التي مستدعيه
 ان كان القان الذي كانت الفخلة هناك ولم يغيره لم يغيره القائل من غيره
 فطلب الاقضية من القاب معه بقوله باطل ووجهه حرف النسيه على ان يابدها
 ما يمتنع منها وكيفية حال الصاب من عدم اللبس وهو عليك على ان يماثل
 ان يطلع اليه السلام والوجه من خصصه ودارت فوق موقع بالجار وفي الامام موضع
 المادج وانه ان على وجهه ان يكون ووجه الله مطوقا على السلام لا بهل ان كان
 ووجه الله حله معه حله على وجهه ان يكون عليك ووجه الله عليك السلام وان كان
 علقا على الصبر للسلام عليك وقيل معناه ووجه الله بانه كما به الفخلة اذا كانت
 اسم الفخلة ووجه الله على اسم عليك وانت من سلافي او السلام على
 ووجه الله بانه لك سواد عورتك بزوجك اولم ادع او انت وجه الله بانه
 لك السلام عليك **قوله** ومن اعلم اول المقيد فيها او كان هو من اعلم
 الا ان كان حار اخر الا ان كان هو من اول المقيد فيها او كان هو من اعلم
 لو كان سلافي لك سواد عورتك بزوجك اولم ادع او انت وجه الله بانه
 بها فعل فلما احببت به لبيت عورتك واسم عورتك عورتك عورتك
 هو من سلافي لك سواد عورتك بزوجك اولم ادع او انت وجه الله بانه
 لو كان هذا هو من حار اخر الا ان كان هو من اول المقيد فيها او كان هو من اعلم
 بالسلام عليك ووجه الله بانه لك سواد عورتك بزوجك اولم ادع او انت وجه الله بانه
 ان كان هو من حار اخر الا ان كان هو من اول المقيد فيها او كان هو من اعلم

لا امر له ولا دفع ووجهه ليسفدا لله واختلاف في هذه البلدة قيل في هذه النعام
 لا بنا نفع بجها في موضع قيل عنها فنفس ووجهه بوجهه بوجهه
 على قناتها بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 النفع فلقها بالناشيه فطرب بها النسل بالذلل ومعنى المسير على ان يشرح الخ
 لو جرت العال شخلفا لا حيا الشكرى لما الاموات وانما ما يتصور به
 من الخرج فهم ومن التراب لفتده ووجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 انما على ما فهم من ساء ابي والافاضه في الشكرى اليه لا وصاني وانما الشكرى
 يقال لشكره فانما على انما الشكرى في القدر ووجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 الدرع في هو من حار اخر الا ان كان هو من اول المقيد فيها او كان هو من اعلم
 كون البيت مستشهد باشاره الى الشكرى ان الشكرى على مستشهد به لا به
 الشكرى في هو من حار اخر الا ان كان هو من اول المقيد فيها او كان هو من اعلم
 ووجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 ضربت ووجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 ووجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 العاطف فهو كلاله للعامل ووجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 بقدر ما على سبوعه وعلى سبوعه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 التقدير من ووجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 ووجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 نفعنا ووجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 لا يقال الشكرى انما على انما الشكرى في القدر ووجهه بوجهه بوجهه بوجهه
 قولنا العتق هو انما الشكرى في القدر ووجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه

التكميل مستداقا لاول ارجاب هكذا لانا نقول لما حصل التوجيه بالهوى او غير
 فقد حصل تخصيص المنكر صحيح وقوله مستداقا بدون تقدير التقدم وهو المطلوب
 ان المراد له صوابا ايضا حاصل بدون عطف فروع برشك الى ذلك قوله في الايضاح
 ثم لانه اسما للتخصيص في المنكر لو لا تقديره لانه كان في الاصل هو حراما
 اوله دليل عليه لا نقلا ولا نقلا اما خلافا لانه قوله لا نسخ هذا نقلا عن جراح
 واما نقلا فلم يرد استدعايه امتناعه قبل عليه او قبل شراره والاب عباد
 كونه مشرا بالقياس الى ما قبل لا حرمنا در منه ايضا كونه حراما بالقياس اليه
 ولا خفاء انه لا يكون مبررا لان الضرر صوت الخلق عند تاديه وعينه عابودة فان
 في العجاج موضوعا بدون سباحه من قبله فليس على الرد ذلك فيبطل ما نحن فيه
 بتقييده وجسم الضرر هو المعنى ما استنا عنه في من البلاء فنعلم لو اردوا كونه مشرا
 وحراما في الجمله خارجا عن ذلك لاختلافهما بحسب الاضافه ورد بان كلام الشيخ اولى
 في الامتناع من كلام صاحب العجاج مع ان في التكميل مع مثل الاساس فيسر
 البرر هو مطلقا ولم يفرق في السر هذا الا ان ما ذكر في شرح التواقيع في
 وهو مثل ضرب اذ الاصل محال الشراء انما ارجاء والبرر صوت مخصوص فكل
 صوت عند وقوع الشر هو كذا السؤال وكذا قول القائل اني دليل الاستاء هو صوت
 العرب او كونه المهر شر الاقراس لم يرد **قوله** وقد تحفته له وشبهه ركا على الزوراني
 حيث قال والظن ان الواو في وشبهه مني مع والباحث النعمان اي مع شبهه فام من
 زيد فام بالحال عنه **قوله** اعدوها لغاربه في التقوى لا طمرا فيقال مع صوت
 الثور لا لا وهو غار والمثل في التمثل عليه لان المفرد كما في العرب في الاستئمان
 على الامر **قوله** ولا عني فيه من التفسير وجه المسبب انه على تقدير كونه
 بعد لادلاله في كلامه على ان يضمن الضمير عليه للاول وشبهه بالحال بله الثاني لجران

ان يكون كلاما متعلقا بالامر في قبيل توجيه كلام القائل انا نفسي في توجيه التفسير
 وعلاجه لحاجب المعنى اذ لا عني ان يضمن الضمير وحده لا ضمير عليه بل العرب لم يرد
 هذا الضمير لانه باختيار الضمير على ان يضمن الضمير هو الاصل في العلية وشبهه
 الحال فانه كما ان صوت الثور هو الاصل في المدلول وعدم كماله فانه في سنده
 الاصل الى الاصل في المدخل الى الصريح وانما حرمنا به لا لانه ما ذكر في السكاكي من قوله
 ويترتب من قبل ما عرفت وهو عرفت في اعتبار صوتي الحكم رجا فارتد وانما
 حرم بدون ان يرد بغيره لانه كلام شاذ في المحكم والخطاب والضمير
 عرفت وانما عرفت وهو عرفت ما سببه الحال من الضمير ولذا قال في التكميل
 المحل في الكلام في ما يترتب من ذلك بان يحل الواو يعني مع فتعجب ما عرفت على انه
 بقوله به او عطفنا على الضمير اذ هو عطف على ضمير الا انه لا يطابق كلام المتنازع
 على ما يظهر من كلامه فلا يضمن الضمير **قوله** واما الثانيه فبان لم يحصل عليه ولا يرد
 ساطعها قال المحقق الشريف للمرحا في شرح المتنازع والذي في ذلك انما
 مع ضمير ليس من باب انما تعلم ان الخبره مثل زيد عرفت هو عطف مع ضمير
 كما ان الخبره زيد عرفت هو عطف مع ضمير وسبب اجابة ان الاواب الجارح
 عارف هو الذي اسحق المجموع بسبب كونه حراما كذا استمع احراق على
 الخبر الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اصرى عليه اعزاه الذي اسحق لا يكون
 مستا وليس عارف وحده اسحق في الاواب الذي اجري على من اجل الخبر
 من اعزاه الخبر الاول ان يكون المجموع مع الثاني ضرب في حرمه فان المتنازع
 له اعزاه في نفسه وكما اذا وقع منه بغير اواب المحل عطف اواب الموصوف
 دور اعزاه الاول واما عارف فانه يضمن ارجاء الجارح عليه حيث وداع
 السيدا بحسب اعراب هو صورة تدل على انه الاواب الذي اسحق

المجموع يكون جبراً او مفترقاً **وقال** المصنف معناه اسم عارفين في الخ احب منه
بان المصنف لم يمتنع من كلام السكاكي وهو ان عارفين في زيد عارفين اسم و
في افراده سواء كان الظاهر مفترقا او متساويا جبراً لا يقال زيد عارفين زيد
عرباً بواه زيد عارفين بان بافراة عارفين بان زيد عارفين بان زيد عارفين
ايواء زيد عارفين ابا و زيد عارفين ابا زيد عارفين لان مذكور في صدر الكلام
وهو قوله ومرب سرقيل المذنب واستغرب وهو عريف بالمحصل انما
عارفين من استماله على الصريح ومنه حكم ملاحظه الشبه المحرر المحلل
من الصريح والمحل له والشيء الاخرى المرفوع واراد المظهر في المقالات التي
وهذا معن صحيح وحل الكلام على الصريح من غير تصور معناه ليس من دار المحالين
واستخبر ما في المقصود فلما جعل عارفين مع كماله المرفوع لم يحكم به حله ولا في
ملاحظته في الباطن لان حاصل عارفين مع كماله المظهر ما يبايع عارفين اذ هو حله
ما يبايع عارفين في الافراد المتماثل للشيء والجمع كما هو الظاهر من كلامه يا بابه الدعوى
السليم ووجوده ما نقل عنه في الخواشي من قوله لانه اذا استمال الظاهر بلا وجه
لشبهه وجبه فالصريح لا حاجة الى جعل الافراد حكم النسبه واجبا لافرادهما
في تماثله المله كما ذكرنا قبل لا في تماثله النسبه والجمع فله على الصريح اول من حله
على ما يبايع الدعوى الدليل على كونه سبوا ان المرفوع في معنى نسخ الاجماع معناه
اسم عارفين عارفين ان اسم عارفين المتدالي للمعنى اذ لو ان **قوله** وما يركب
تقدمه كاللزام لنقله من غير الخ فيقول ان لنقله سلك بطريق تاريخ على صير
استدلاله الخاطب فيقال في ذلك لا جعل ولا جعل في ذلك من بلان لا جعل لا
كانه في الحكم لانه معصوم على الحكم عليه ولا يفرح لان الكلام موجه نحو
لا يبالا له الى غير وجب لم اذا قصد وصف الخاطب بالمحل يكون غير جابا بصف

المتنوع لا يار سبوا وخرجه على ما في المتن في صحيح اما ان جعل في نفس الحكم اليه كماله
فمن يستعمله الى الاستعمال او لا على الاول وهو الشايع يكون مستعمل في سبيل
الكل في الحكم ويكون مذكور في الكلام وقد كسفت الخرج فاطوان وج لا يفرح
اصلا بالخطيب ولا يفرح وعلى الثاني ان على صدر ان يراه جابا لم يظفر في
في النسبه ايضا لا يفرح في الخاطب ولا يفرح في الخاطب في سبوا ذكر في المتن
وقد يفسر على ما ذكر في الموضع الثاني من المتن في دار المحالين
قوله او **قوله** سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا الخاطب ما لم يبايع عارفين
نه يفرح في سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا الخاطب سبوا او مطلق يفرح في سبوا
على غير المصطلح وهو ان يكون في الكلام سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا
فان لم يفرح في كلام الاجماع لا في الاطلاق **قوله** لا يفرح في سبوا
لا يوجد اذ لم يرد في سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا الخاطب الا في
ولم يفرح في سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا الخاطب سبوا
في سبوا الخاطب لا في سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا الخاطب
غير ان الخاطب وسبوا لا يكون في سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا
الاتصاف اذ الخاطب وقصد ما في الخرج من سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا
كما اذا كان سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا الخاطب سبوا
وخرجه على ما في المتن في سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا الخاطب
لا يكون الاستعمال في سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا الخاطب
في سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا الخاطب سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا
فان كان جعل في سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا الخاطب سبوا
على جعل في الخاطب سبوا وخرجه على ما في المتن في سبوا الخاطب سبوا

ما اضيف اليه ولما اضيفت اليه ان الحكمه ستقدمنا ذكرها او في حكم المقدم
 الا اننا استعملنا هذا مستدلا لان العامل يتوكل على الرب الى التسليم واجاب بعدم المعار
 لما ذكرنا لكونه اعمى **قوله** ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع مثل هذا الذي يقع وجوده
 هو لا انما اذا وقع هذا في الفرض فيها انما من حيث ان المدلول يقتضي وجود الموضوع في الفرض
 فاننا نعلم ان اللابوت دون السالبة ورد ان الشيخ اعتبر المقصود بقولنا واحد اطلاقا
 بل في غير ذلك وان معنى السلب بقل ما وجد في الفرض او في الخارج حقيقة او مستدرا او في
 العقل لا بالعمل يتوكل وقد علم ان وجود الموضوع في الفرض يقتضي عدمه في جميع القضايا
 ونسبه او غير هذا فانه ان المدلول يقتضي وجود الموضوع في الفرض دون السالبة
 قول لا دليل لا يستلزم ولا يستلزم واستحسب من هذا القائل ايضا ان اعتبار الشيء
 هل يتاخر ما هو المتيقن بالبراهين او لا بعد عدم الفرض في عدمه في العدم لا مطلقا ولا اعتبارا
 منها على ما تقدم في بيان القضية ان كانت الانية في المدلول ان منتهى الوجود
 مستدرة على حرف السلب فيكون موحده لان هناك في السلب او مثال
 الرابط بينهما في هذا لا في الحقيقة ان منتهى ما خرج من حرف السلب
 يكون سالبه لان هناك سلبا في الحقيقة في حرف السلب ان
 سلب الرابط الذي وجد وان كان سالبه فلا فرق بينهما الا السلب
 والاصطلاح على تخصيص بعض الالات بالاجاب وبعضها بالسلب كخصر
 لفظ غير المدلول وليس السلب **قوله** فليس في هذا تلازم في المدلول بل هو
 انما يستقيم ان يحصل موضوع المبالغة ما صدر في علمه من الجزئيات فانها في هذه الجزئيات
 ومنه الملازمة انما لو حصل موضوعه علم من ان يكون طبيعة وما صدر في علمه من الجزئيات
 فلا بد ان يكون الحكم في المبالغة على الطبيعة من حيث هي لا على الحكم الجزئيات بل انما
 بعد في المبالغة دون الجزئيات فيعلم ان الربيع ما حكم فيها على سبيل ما صدق

على علم من ان يكون طبيعة او جزئيات الملازمة الا انما تلازم الا اصطلاح
 وانما قال في الاول في الاول المستلزم وهذا القصد لان السالبة الجزئية
 يعمل على الحكم قبل المبالغة الواحدة ان يقال لان وجود السالبة الجزئية في الحكم
 عن بعض الافراد وقد عفا رتب الحكم عن جملة الافراد ولكنه يستلزم لانه
 يعمل على ذلك لان السالبة الجزئية لا يمكن ان لا يعمل شيئا منها بل يجب
 ان يتحقق معنى انما يعمل ان يتحقق ضمن السلب التام في معنى من بعض وجوده
 بعض الا ان الشارح في الامر على الاشياء **قوله** بل الخراب المحصول بعد عدم
 اشتراط اتحاد الدلائل مع لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس لانه حمله على
 القسم الاول فان معنى عدم انسان في الحكم من الجلب ان يكون سلبا في كل فرد
 لو تخرج الحكم في سابق الشيء لاسي الحكم بان يكون متفيا عن بعض الافراد مع
 لبعض الاخرى لان يكون محتملا للمصنف في العمل عليه كونها سلبا لكونها
 الوجه المحتمل وكذا في على الوجود الغير مع الحقيقة مستدرا لاجال **قوله**
 وانما انه لا سور فيها لم الى قوله في علمه في الاشارات حيث قال هذا ان
 كان احوال الالات والهم وحبهم وكرههم وادخالها في التوزيع وحيثما
 فلا يعمل في هذا العدم هذا الا ان قال والدليل ان الالات والام في الالات
 ملك على المحصر في الالات الا هو بل في هذا من وجهين احدهما ليس العلم يجب
 لصدور لغيره فليس ان لا يكون في هذا العدم يعمل اليه والثاني ان الالات
 والام في هذا العدم ايضا لا وجه للمصنف في القول ان الانسان واد
 يقول ان السلب كل واحد من الناس يرد ويقول ان العمل كقولك على زيد ولا
 يقول كل هذا كقولك على زيد ليس ما قلناه هذا المتحدون بعضهم **قوله** في الادب
 ان جعل عطفها على اجزئ وقد قال انما كان اقرب لانه على تقدير جملة عطفها على

راجعاً ان احد الدخول مطلقاً لازم جعل للعلم بما للعلم وهو مستبعد وكذا ان دخول
 بالتأخير لفظاً او رتبة وان فسر بالتأخير لفظاً فقط لازم مع صفة من في هذا جعل الاكل
 مروجاً في المصاحبه وفيه بعد ايضا ولا يمكن ان يقال بعد الدخول بالتأخير
 لفظاً بحسب الدخول بالمقدم فلا يجوز ان يقال ان التأخير لفظاً ظاهر من ان اكله
 الدخول لا يستلزم ولو قيل ان التأخير عن اداء الشيء لم يدخل على الفعل
 العاقل في كل واحد من الدخول باق على اطلاقه في الاصل المذكور بهما مع عطف قوله
 ولم يخرج ان يندرج في كل واحد من حيزي القطع ان لا استعمال في المعنى وكان الشارح
 رحمه الله اراد تطبيق كلام المصنف على كلام الشيخ وانما الدخول في حيزي التأخير
 اطلاقاً في حيزي التأخير على اخصر من ذلك انما يدل على خروج الموقوف من حيزي التأخير
 للدخول في حيزي التأخير اقول ههنا توجه اخر موافق لكلام الشيخ وكلام المصنف
 في الايضاح وهو ان جعل عطف على آخر يتعد بر الفعل وكون المراد بقوله آخرت
 عن اداء الشيء ما يكون معقول الشيء او الفعل الشيء موخر عنها لفظاً وسموا بالدخول
 ما اذا قدمت على اداء الشيء الداخل على الفعل العاقل في التأخير او قدمت
 بعده لفتى والدليل على كون المراد بالتأخير هو التأخير لفظاً ان المتبادر الى الفهم
 عند الاطلاق وعلى كون المراد بقوله او بعده جعله في المعنى ان آخرت
 عن اداء الشيء لفظاً لموافقاً لتدخله على الفعل العاقل ولا او بعده بل ان قدمت
 على اداء الشيء الداخل على الفعل العاقل في التأخير لفظاً قال الشيخ عليه
 السلام في التأخير ان قلت ان تأخير ما في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً
 يدركه وقول الآخر ما كل ما اراد الشيء يدعى التأخير وقولك ما في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً
 النوم ولم يعد الدخول في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً
 والاعمال لان العاقل يتسبب التقدم على الدخول الا انه لا يساعده الاشارة الى العمل

لما في

هذا ما في
 هذا ما في

الخارج والخبر في كلام المصنف عليه السلام وفيه نظر احب عنه ان مراد الشيخ في كلامه
 فيه المعنى في اما العبرة بان المتكلم من مواعيد الشرح وبان دلالة المصنف في كلامه
 على عدم المعارض وقوله ههنا موجود او دلالة الدليل على تحريم الاحوال مطلقاً في التأخير
 مطلقاً **قوله** والثاني ما روي في قال ابو هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر فسلم من ركعتين فقام ودعا اليه فقال احضر الصلاة
 يا رسول الله انك نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم من ركعتين فقال احضر الصلاة
 فلو كان يعرف ذلك يا رسول الله فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم من ركعتين فقال احضر الصلاة
 فقال احضر من دعا اليه فقال لو ان احداً منكم صلى ركعتين فسلم من ركعتين فقال احضر الصلاة
 ما بقي من الصلاة ثم جدد سجدة من وجوبها ليس بعد التسليم **قوله** فلو كان النصب
 مقيداً لكان عدم الرفع غير مقيد عارض الايضاح وكان معنى ان رسول الله
 فلو كان النصب مقيداً لكان عدم الرفع غير مقيد عارض الايضاح وكان معنى ان رسول الله
 لم يرد على تقريره انه على تقدير ان لا يفسد في العزم لا يلزم الدخول وليس كما ذهب
 لان النصب على تقدير ان يفسد في العزم لا يفسد في العزم **قوله** ونظر في نظري
 ذكر من الاحتجاج والاعراض عليه احتجاج سيبويه وانما امر ان الاحتجاج عليه
قوله قلت قلت قلت قلت قلت كتاب سيبويه في حيزي التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً
قوله وقال في الارزاق عليه السلام وذلك لما فيه من اضرائها عن صوت التاكيد
 العاقل العطف عليه **قوله** وهذا الضمير عائد الى مصدر يهودي في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً
 من جعل الكلام في الرجل للعلم الذي لا كلام في حال السوء حيث لا يجرى في ذلك
 على ذلك وسواء كونه في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً
 وسواء كان في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً في التأخير لفظاً
 ومن تبعه قال في ايضاح المصنف وجه الابهام في هذا الالف والهمزة في قوله

الوجود في الدهر غير معين في الوجود كقولك ادخل المسروق وان لم تكن منك يدبر في اطلاق
 سوف معبود في الوجود وهذا التعريف بالادام نحو التعريف الذي ذكرناه في الباب
 اسما به وان اختلفت جهات التعريف واذا كان كذلك فبما انما باعتبار
 الوجود والوجه الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم به بهما ووراء في الابهام
 والتعريف في ذلك فلا تاسا به قال اسما به ههنا وان كانت معرفة باعتبار
 الدهر الا انها حكم باعتبار الوجود ولذا لم يسمي في بعض النسخ من انه موضوع
 للجنس بل بالوجه الذي حكم به بالادام فالحق في فهم ان اسما به موضوع للجنس كماله وهو
 حفظ الجنس في الابهام حيث لا يرى انما اختلف في الابهام لم يرد جميع الرجال عند انقطاع
 به في هذه السطر ولذا قد وجب ان يكون التعريف مطابقا ووجب اذ قصد التنبيه
 ان يفتى ولو كان على ما زعموا لوجب ان يفتى جميع الجنس وان لا يفتى ولا يجمع لان
 اسما الابهام لا يفتى ولا يجمع اذ قصد به الجنس فان زعموا ان المحضر من المخرج
 مرفوع على الاستدلال في الاصل فيتم الظاهر في الجملة اذا وجب غير انما لا بد من معرفة
 عليه انما يفتى من مثله وبما لم يفتى هذا انما على اسم الجنس لا يجمع لعدم التعريف
 وما يفتى من مثله فيظهر ان صدق التسمية لا يفتى الا في النطقية وما ذكرناه في
 ينقطع به وايضا ما ذكرناه في انما هو احد الاصلين في الاعراب فان فيه احد
 تعين الاخر وما ذكرناه في تعيين وايضا فانما يستقون على وجه نعم رجلا في الجملة
 يحصل ان يكون سندا كما زعموا وحينئذ لا يجمع ان يقال التعريف على ما عليه
 لا يجب ان لا يكون على ما على تقديم والا وورد في بعض الرجال في هذا
 رجالا الذين يرون وايضا فان كان يفتى في الابهام الذي هو مفرد في علم
 الباب فان زعموا ان الاصل في ذلك فلا تفتى في الاصل في الجملة اصلها
 لم يفسر فلا يبعد ان يقال فيها غير كذا فانما لا يفتى في الاصل في ذلك

ثم غير وانما الكلام في بدلوله في حال استعانة بالاشارة والحق في جواب شبهات
 امر ان احج ان الاصل ان يكون الرجل كزيد المذكور معراجا بدلوله فاستقل بان
 معراجا بان مظهره وحصل الابهام بتأخير المعبر عنه والآخر انما لما قصدوا الى حصول
 معبود في الدهر فان كان اسم الجنس الذي لا يتحول في المعنى فالحق ان يفتى اسم الجنس
 مقام التعريف صحيح ان مقام الاسم باعتبار القول في الدهر مقام التعريف لا به
 تحت ما بعد عن احكام في المعنى فان قصدوا بغير اسم جنس هذا المعنى فيو سقيم
 وان قصدوا حقيقة وصفه للجملة على التخصيص يوردون فان تقدم هذا كلاما يجب
 بان المراد به هو الجنس حقيقة بل ادعوا في الابهام موضوعا كما في اليهود ودع
 بخصوص ايضا والمراد بالتفتيش والجمع في نحو نعم الرجلان في نعم الرجل حصل فيه
 وجنس الجمع ملائمة وولائه شي او لا وجميعهم يعرف بالادام للجنس في الجملة
 على للجنس في الابهام ما سبب المقام وعلى هذا فالصغير في بعض رجلا
 عاود الى الجنس ايضا فاعلم ان الصغير في باب نعم وفي بعض رجلا وفي بعض
 والقصد بتدريجها في جميع في الدهر عند بعضهم وهو المختار وهذا التفتيش
 وجه الله والمختار عند جارا به وصاحب الفتاح انه ليس لما مر
 بل هي بيده يرمى بها من غير قصد الى غير انما يفتى ما سبب هذا القصد
 العدد اليهم واليه ذهب القاصي في بعض الملام والذين في الفتاوى انما فيه
قول وايضا يجوز ان يكون التمييز كذا كذا في نعم الرجلان رجلا وهذا
 عند المبردة واعي على قال التفاضل الرضي وقد بحث عند المبردة واعي على بعد
 التفاضل الظاهر في التمييز كذا قال في نعم الرجلان رجلا في نعم الرجلان
 وفي التفاضل رجلا سميون وراعي هذا التفاضل في الجملة في نعم الرجلان رجلا
 لك ان تضع سميون في ذلك لان وضع التمييز في رفع الابهام هو كذا في البيت

زاد في الاصل

حسب ما يكون موجودا وهو **قول** ويحتمل ان يكون المعنى كل قول السالك هذا
النوع انما هو النوع الغني بالاول الذي هو كل الكلام من الحكاه الى الغيبه
اي النوع الذي احدا قسمه كل الكلام من الحكاه الى الغيبه لانهم اذا كانوا النوع الذي
يريدونه النوع الذي احدا قسمه من الكلام على نوعين الاول انما هو كل الكلام والى
وقرنا من اصناف الانسان وفي قوله المعنى كل الكلام حيث تنوع نوع
الكلام وانما حقه انما هو العلم السام وعلى هذا الاحصاء الى التسامح وروايته ايراد
لخدمه في المنهج حرم بالانتماء اليه وطحا حضورها في المكنونه ثمره **قول** في
على انه كثير لما يظن البيان على العلم اليقيني قبل الاثبات من حيث انه يشتمل على ثمره
هو خاصيه التركيب من علم المعاني ومن حيث انه اراد المعنى الواحد في طريق خاصيه
الوصوح من علم البيان ومن حيث انه يحسن الكلام ويربده من علم الالهي والساكن
اورده في المعاني من علم الالهي في العلم لا يهرى في شرح الفناجيد المعاني في العلم
ان الاثبات من حيث انه يحاز الاستعمال في المعنى في علم البيان
ومن حيث انه من باب استخراج الكلام لا على معقولي انما هو في العلم لا في العلم
مظهر في علم المعاني وقد اورد له بعض العلماء في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
وقوله من علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
مكتفي الظاهر الذي هو من انما في العلم في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
ان يكون صاحب البيان في طريقه ويحب منه وتعلق بغيره كسائر الخلق
مستمر الظاهر منها ولا يخفى في ان استراكل العلوم في المسائل مع اختلاف
المعاني في العلم في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
الظاهر كان مرجعا للكلام حسنا وانما يكون من علم المعاني في علم الالهي في علم الالهي
المعنى الواحد في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي

فكون من علم البيان في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
له حسنا وانما يكون من علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
ولا يخفى ان يكون في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
من جهة تعلقه بالمعاني في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
الحال في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
من علم البيان في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
حالا في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
المعنى في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
الان في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
من العلم في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
انما في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
اجتماع التفاضل مع ان الروايه في الخطاب الى غير ذلك يعلم من ذلك
ان الاثبات في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
الا ان التوضيح ان في قوله ذلك انما هو في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
انما في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
يعلم له وجه في العلم في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
الاثبات في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
استراكل في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي
انما في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي في علم الالهي

المقدم أي في كلام العرب الجواب المتعاطف في ما قبله والاسم المسمى بالمراد
 به ليل يولد وأما هو استعمال المولد في قوله له طرب الطرب عند تعدي
 الاتصال من شدة السرور والفرح أو على أنه للعقاب فيها لسان آخر
 لا هنا على تقدير عسا راعى الثبات فيه لم يراعها والفاء على القول
 في غير ما هنا له الطرب من جهة الخطاب عند الإحراج على مقتضى الظاهر
 نوع خزانة **قوله** يجوز أن يكون من المماوات وقيل من أوقات العداوة
 بعضها أحب إليه وقيل من قولهم عادي عدا أي يوان من صديقه
 أحدهما في مطلق واحد والمراد مجرد الموالاة **قوله** وذكر صديقا لانا طر
 ما هرام السقط السقط اسم ديوان أي الحلال عليك وهو في الأصل ما سقط
 النار عند القرح وفيه تلك المعاني سمى لأنه مما أنشأ في شيا من
 سمى بالنار وطمعنا بالبر الذي يندرج به النار ووجه سقط لانا طر
 من الزجر وهذا المراد له ما سمح به طبيعة في موصياها سقط الردع
 وضام السقط اسم شرج له جمعه صدى لانا طر أي جنى وجه الضميمة **قوله**
 أن يكون الخطاب في الجواب واحد المراد به من بقى إليه الكلام ويوجه إليه التام
 الذي يليه بعد إليه **قوله** تسمى يا صديقا أي العهد في الحاجة المور والظفر
 المطلوب الحسنى من الأمانة بمعنى الأمانة ما ذاك أي بإبراهيم الخليل والمناوي
 محدث وقد قال أي دأى في عماله والسحب المطاوع الأرياح النشاط **قوله**
 قدما صريحا من غير التهور والتوقل ما ذكره القوم من أن هذه التماسات
 ستدعى عيب وهذا التمسد هو كون الخطاب واحدا في الجواب عند التهور
 أيضا وإن لم يكن لهم مخرج فلا فرق بين تسمى وتسمى بهم بل هو من أجياب
 تلك التماسات إنما هي في التماسات أو لا بد أن يكون واحد السيد الأمانة

نظريه النشاط في غير من ذلك أن يكون الخطاب واحدا للمجاز تسديع
 وحده السامع ثم اعلم أن فيه أربعة مداخل ووجه الصيغة أن يقال لانا طر
 في ظرفه سبق التصاروك الثاني مذهب السكاكي والرحماني ومن بعدهما
 الأول أما أن لا يشرط أن يكون السمع في كلامين أو شرط الثاني مذهب
 بعض النحاة الأول ما أن لا يشرط كون الخطاب في العبرين واحدا أو لا الثاني
 مذهب الجمهور الأول مذهب عبد الله بن عباس **قوله** فتول أي التلاوة
 مذهب الجمهور الثاني مذهب الجمهور هل ينضم من الجمل رسالة من السلام
 بالنصيحة أم لا نفع الرسالة في أولئك أدلة أي كذا دارح سولكنا في سبل
 سبل الرجال ملوك البند والبنالة المنفردة سبل بالضم فهو سبل بالفتح سبل
 وملوك جمع لانا طر أي سبلنا به بالضم سبلها ما سبلها من سبل
 من الرجال **قوله** أجمع تعيب التلاوة في الألفاظ بهذا المعنى سبل يجمع
 البند سبل ويجمعهم من وجه وقوله أو حوفا سبل أي يجمعها في التأكيد
 المتابعة أو غير ذلك ما يأتى في المقام وبالمعنى الثاني مذهب الجمهور
 على ما استبراه في المساج **قوله** وفي قولهم رددي طلوع اسم مرفوع سميت
 الغيت وعا وحجاب المقام وفيه التماسات أيضا والمعنى الأول المستعمل
 من الجنب الخطاب لاسيما في الأخرى رصها جانبها يقال عارضنا لانا
 المعنى جده والتمام يحيط مستاك في وسعي المسام دعا لانا طر
 بالسفوف لاسيما في الموضعين **قوله** فلا صرنا بهدو الصم من صم
 فلفظه واللام دخلان التوصل **قوله** ووجهه أن الكلام الما سبل من السلوب
 لما استلوب كان أحسن نظيره النظرية بالياء لانا طر من طرب السلوب
 أو أهدوهم هذه التسمية في السبل الحقيقي في مذهب الجمهور كما عهد

من باب وجوب ان يكون شيئا كالتكليف في جواهرهم وان ينظم كل من كان كالمالك
 ودرجته من طوره ثم قال ومنه انما البوت من جواهرها انما البوت من جواهرها التي
 عيانا من جواهرها ولا يفسدوا ولا يفسدوا ولا يفسدوا ولا يفسدوا ولا يفسدوا ولا يفسدوا
 انما البوت من جواهرها ولا يفسدوا ولا يفسدوا ولا يفسدوا ولا يفسدوا ولا يفسدوا
 عنه لما في السوال من الابهام بمناقضة السالك **والجواب** مفزع بمن مخرج
 وقد وقع في جهر النسخ فممن بمن مخرج وكذا في المحل من النسخ ما وقع في نسخ النسخ
 ويومر نسخ في الصور فممن بمن مخرج فممن بمن مخرج وفي موضع اخر وقع في الصور
 فممن بمن مخرج **قلت** لا خلاف في ان اسم الفاعل في الجواب في الاصل
 كانت هكذا فقلت نعم ولكن فيها من الدلالة على ان يكون الوصف ويا هذا ليس
 الفاعل وان سبب موارز من قوله وان الذي في الواقع وذلك لعدم مجموع لما كان
 وقوله ان الذي في الواقع وذلك لعدم مجموع لما كان وقوله ان الذي في الواقع
 فكيف في الواقع لم يقع هو المتكلم والعدول الى الوصف للتنبيه على ان
 الواقع هذا والكلام بعد محل اخر ثم بدلت بجواب اخرى هي خبرتها والرفع النظر
 عنها وهي قوله لا خلاف في قوله وان سبب موارز في اصل هذا مضروب
 بخط **المتن** **قلت** كقوله اي قوله العظيم في قوله عز وجل وقيل عز وجل
 العظيم اوله قصيده يدرج بها من الجواهر في الكلام وكان اسره فاعلمه ودرج
 ماله واعطاء ما به من الاله ومنها قل ان جبري من علمي لا اظن الله والسياسة
 وضاع اسم من الجبري من الجبري من الجبري من الجبري من الجبري من الجبري من الجبري
 وقوله الوداعا بنسخ الواو وكسر هاء بنسخه من مضاف اي بوقف الوداع والراد اليها
 ان لا يكون وادع وقوله ان يقول انما قلت الشاعر العلام لا ما رضى الي
 يكون بوقف الوداع حيث يكون محلوها محلوها عليه بسلب بوقف من الغيب

له عنه بل ان يكون كل موقف منها محكوما عليه بسلب بوقف الوداع عنه
 وحصل عدم جهر النسخ دليل على هذا المعنى ومنه اسقط ما في نسخ الاجماع اولا فادع من
 جهر النسخ **واما** قوله اي قوله من جواهرها انما البوت من جواهرها التي
 ويروي اوله فانك لا تجد جهر النسخ وقيله وكان في رايك من اجل ذلك وادع ما رايك من
 فاصبح غمده من كغيره من الملايين من حسن ولا تارة فغيره من الملايين من حسن ولا تارة
 وقيل يا سعاد ان جهر النسخ من جواهرها انما البوت من جواهرها التي
 لسلك من سبب او وضع لان بعد الصواب الذي كان نسخ الادعاء ما دعوه وودع
 ما دعوه ما سبب في جهر النسخ الذي في جهر النسخ الذي في جهر النسخ الذي في جهر النسخ
 ودعوه على منعه في الجواهر في سبب البوت وما بعده فممن بمن مخرج
 وماح النور والخطا المحذور عاذا المتكلم اي نفس وسبق من المتكلم المتكلم
 والنحو الاصل والاداء في نفس ابونا بوس الملك والعلامة ما في العلم وهو النسخ
 من الرجال اهيما كان او غير محجب في العجاج العجوة في الناس والميل الى كون من قبل
 الامه وقال الاب عسا لا ام بسبب له ثم قال اوله هذا فممن بمن مخرج
 جهر النسخ في البيت اعتبارا من جهر النسخ والسوال والجواب في الامه لا يجوز ان يكون
 بسبب احد من الله فلا يكون بالحق فيه من الملك من جهر النسخ والنسخ والنسخ
 عنه في نسخ المتكلم ما ان رايها من الانهزام بالعدول الى رايها فان جهر النسخ
 بسبب النسخ الاستدلال بالخبر من جهر النسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ
 الى النسخ فممن بمن مخرج الى النسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ
 منها في الابهام لانه كما به منها محسوس كون كره وهو محال الاستدلال فدعا رايها من
 والنسخ من جهر النسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ
 للنسخ من جهر النسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ والنسخ

يصير من المشافهة بان فيه عطف القدر على الاستجابة فيما لا يحل له من الادب ولم
 يخرج في معنى ان يكون حمله من عطف العطف او جعل المطلوب جزمه بهذا القول لا يحل
 من الادب او الخلق في المعصية وان لا يترك كذا على ان يكون غير ان في عطف العطف
 على العطف وهو ان لم يجرى سلكا في العرف من ايراد النسبة على سبيل العرف نحو ان لا
 الادب **اول** وهذا احداث لا يحلها للنام منها بيان يخرج به الوجه الاول على الثاني
 ان في لزوم العطف قبل قيام العطف عليه كما انما رايه بولس لا يلزم العطف قبل قيام
 العطف عليه ومنها بيان ان قوله لعرب هل يجوز ان يكون جزمه في العطف او غيره
 وقد صرح بالاستماع وحول الامام على صفة الجبلة ومنها بيان انه على تقدير جعل العطف
 لا في جزمه في العطف وانما لو جعل من باب عطف العطف على العطف على العطف
 هو جزمه في العطف فيقوم تقدم العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 عطف العطف على العطف فان قدر العطف من العطف على العطف على العطف على العطف
 التاخر كما يشر اليه بولس لان هذا المستدرك فيه التاخر منها بيان ان قوله لعرب
 هل يجوز ان يكون جزمه في العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 كما قبل وضع ما نال ان لا يوصل له اذ لا ياتي له جلا في جزمه في العطف على العطف
 التثنية ومنها بيان ان صاحب النكاح لما قطع في الآية الاخرى بالوجه الثاني
 وان الواو في الصايون جعل ان يكون عطف العطف على العطف على العطف على العطف
 في الآية التثنية **قول** وكذا قوله ان يقول ان في قوله العطف على العطف
 تصدح انما هذا حين كان في العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 على العطف ومنها بيان ان الصايون في العطف على العطف على العطف على العطف
 العطف على العطف ومنها بيان ان الصايون في العطف على العطف على العطف على العطف
 في العطف على العطف ومنها بيان ان الصايون في العطف على العطف على العطف على العطف

✓

بنظر اول المقصد اما على معنى قوله في سبيل العطف على العطف على العطف
 فيا تخرج ان اول جزم من الادب على العطف على العطف على العطف على العطف
 ولو كان حيا صفت حتى يصعدا من غير ما يعرفه بعد موته كما كان بعد السيل في العطف
 ولما معنى من معنى الجرم في العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 من عداية النسيب في العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 الحجاب وكسب اليه اذ كان الجواز له عطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 التكرم له عطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 بالحجاب وذلك في العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 اليه من العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 او معقول به ان كان معنى العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 من ثم لم يرتب الا في احوالها البرية والتعديع التقطع والتشقق من العطف
 بعض التشقق في الصلابة والمزج المكون من اربعة ملاحة والاشع الموضع من العطف
 الحاشية برجع رتبعها كالتعاضات والصرح ما ارتفع من الانف والارض وصرح
 الانف مثل ضرب المثل وكذا اصل الاذن في العطف على العطف على العطف على العطف
 وانما في العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 ان التوجه والعطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
 وقد كان ملاحة البر والجمعة ولما قال في العطف على العطف على العطف على العطف
 القسمة قال اما الم اوارج والم اجمع احاط به بل وقد استلج الجرم واستلج عليه
 وهو ميت ولو كان حيا صفت حتى ينقطع ويتشقق في العطف على العطف على العطف

والجوديت

عند الانسحاب وان سألتم عن خلق السموات والارض فاذنوا من محقق السؤال يكون
 الجواب جوابا للسؤال محققا على ذلك قوله كونه الكلام جوابا فان ظاهره يقتضي
 اتصاف ما وقع جوابا بطوايه فليس كونه ذات السؤال وانما استحق بالاسم اليه
 وكذا انما صاحب القياس انما يكون له في كل حقيقة او تقدير انما يكون
 ذات السؤال محققا بغيره فليس يكون ذات السؤال صالحة لان يكون
 جوابا عن سؤال محققا بغيره فليس يكون ذات السؤال صالحة لان يكون
 رجع اليه **قوله** ومن ثم قال الاول انه مستلزم للمحل عليه واليه ذهب
 القاضى الرضى حيث قال انما هو انما يستلزم الان على ان مطابقا للملاب
 السؤال اول من يخرج جوابا ما اذا كان ما يقضى اليه انما يقع لان السؤال
 محل اسمي لا ان ما اذا كان اذا كان الاول ما انما يقضى اليه كالجواب
 المحصولات وانما انما السؤال عن القائم لا عن المخل والاسم بتقديم السؤال عنه
 فالاولى ان يستدل بغيره فلهذا هو الذي يقوله والظاهر ان يقوله مستلزم لان السؤال
 اذا كان هو من كسبه فليس الجواب زجه كسبه فلهذا هو الذي يقوله والظاهر ان يقوله مستلزم لان السؤال
 وانما العطف فلهذا لان السؤال محله اسمي فلهذا انما يستلزم ان يكون الجواب
 كذلك حقيقة الاستصحاب **قوله** والجواب انما هو المنطوق على انما يكون على محله اول
 من محله على حقيقته فلهذا من الزمان له وذا ان ذلك الزمان لا يستلزم انما يكون
 وتنوينة وعلى مطابقه الجواب للسؤال في كون كل منهما محله اسمي جزمها جزمها
 والظاهر ان منهما امر محقق عندهم كما هو جوابه فلهذا استلزم ان يكون على حقيقته اول
 ولما قيل ان يقول فلهذا لان السؤال محله اسمي صور وفيه حقيقة فلهذا هو الذي
 ولا شك ان عاين النطاقين السؤال اول من عاين النطاقين السؤال
 في المقنى محله واحد في كل على محله اول من محله على حقيقته والواقع محققا

الحدوث محله واحد فلهذا **قوله** وان الواقع عند عدم الحدوث محله فعلية بغيره
 عند الجمع فلهذا الاول في الاستصحاب على ذلك المطابقة للملاب وانما يكون من فاه محله
 اسمي صور وفيه حقيقة لان اصله انما هو زجه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 فلهذا لا يمكن انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ومن ثم فليس الاستصحاب من ثم وجب تقديره على انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 فلهذا ما لم يكن على الذات وفيه حقيقة فلهذا ما لم يكن على الذات وفيه حقيقة
 فالطابقه فلهذا حقيقة وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 من على انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 قوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم بل يحيىها فلهذا من خلق السموات والارض
 ليخلق خلقا من العزى العلم او قد ورد الى الاصل لعدم المنافع فيها وهو قصد التفسير
 هذا ولما روي ان يقول فلهذا ان السؤال عنه هو الفاعل في الاصل انما هو انما هو
 لما تقرر من الفاعل ان السؤال عنه هو ما يليه وهو لا يجوز ان يكون العبد له
 في الالهي القريبين لكنه يقتضيه لذلك هو الذي يقوله في شرح المصباح
 في جميع كوال الجواب محله واحد وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 السبل عن فلهذا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بل على انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 المسمى فلهذا على انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 فلهذا العبد انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 الفاعل انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

قوله قول ضرار بن سنان في شرح الفاعل العلامة الضراري للشيخ طار بن ضرار
 المتعلق وفي شرح الرضي المحاربي **قوله** فانه قيل من مكنه هذا على تقدير ان
 يكون برده من غير ان يكون له مفعول مالم يسم فاعله اما على تقدير ان يكون له مفعول
 حرف ما محذوف والفاعل هو صارح على ما قال ابن هشام انه محذوف
 وانه من ذي ليل جفيا للمفعول ان يكون ما في فليس ما من بعده وقول
 اي مكنه صارح وفي التفسير ان الشدة بلسكه صارح وهو ليس بالمتعلق لان
 مكنه صارح او قل يسأل من مكنه **قوله** وتعلقه مكنى المندرج ليس يتولى
 حده المكنى وذلك لان الناح لا اصل خصوصه لا الوفاء بمراد مكنى بالمدح فهو
 وقوله والظواهر جمع مطمح ردد على الفاعل الثاني حيث قال جمع طامحه
 وهي نفس المطمح اي المصلحة والمزاد بها نواب المراد **قوله** ولما دخل
 ان يظهر لافواه لعلها منه من الجدة والاحكام ولما خرج ان يقول في المندرج انها
 تكرر المعنى ببيان القيد فاصرح السكاكي في مباحث الاستنباط و
 ترجح الحدف على الذكر اذا كانا سالتين على الحدودين طامحه بحيث يكون
 معنى الكلام مفسداً ولا يستعمل على احد وفي اطالع اول الكلام وان من يشترط
 نفر انا يستدعي كون حصول الفاعل المتأخر او وقع واعوان المكنى حال ما
 كون حصوله اعضا ما اذا وجد فلا وهو اي المتأخر في ان يسمي المفعول على الفاعل
 بوجوب كون المفعول امر وجماع المكنى في مؤن عاصده بالفاعل فكيف راعى
 عند من الفاعل ومريد كالفتاوى بقاء في حال العزم وحديث الاله
 سالم فاصوبه فيكون اموي **قوله** وحصول النجيب في الكلام المصنف
 في الاضاح حيث قال وفيه نظر لحصول النجيب بدون الذكر اذا كانت
 القرينة وقوله لان القرينة انما دل على نفس المسند لا على قصد النجيب

لان كون المسند في نفسه ما يوجب ان يتقدم النجيب لا دل على تقدمه او رما
 براد محذوف انما في المسند ان وقوله واما نجيب الكلام للشيخ في الذكر المتعلق
 محته في الظاهر في ذلك لانه اذا ذكر ما لا حاجة اليه في اقاله النجيب فليس له المسند
 ولا في قصد النجيب مناسبا محذوف ليجب ايضا ان الشواها لان حصول النجيب
 المقصود منها بدون ذكر المسند وذلك لان المقصود منها ليس النجيب
 المطلق كلف ما في ان النجيب الماحصل بسبب ذكر المسند عند سماعه وهذا
 النجيب يكون انما من النجيب الذي يحصل من قرائن الاحوال عند خلو المسند
 ولا يحصل بدون ذكر المسند وانه السارح بان كلامه دليل المحذوف في قوله
 الشريف المحض الحارثي بان قول السكاكي ان قصد النجيب من المسند اليه
 مكره بزيادة وارجح فيكون ذلك في الجملة **قوله** فيخرج ما يفيد الشواهي
 انظر رأي يخرج من سائر القواعد الذي احبب اليه القدم في قوله مع عدم اقاله
 شواهي العلم بل في حنا بط الحلة من دخل في عدم اقاله الشواهي بل في تلك الضابط
 لانه يخرج عن ضابط الافراد لانه المقصود اذ حاله فيها وكان الاستنباط
 فلا من ان قول بله يدخل في عدم اقاله الشواهي لانه انما هو من حروصه
 عن الان في دفعها لغيره من ان بواسطه ان وانه شواهي الحكم بالظن بغيره
 في اقاله الشواهي فيخرج عن حروصه بل في تلك الضابط **قوله** وانما لم يخل مع عدم
 قصد الشواهي كما يستعمل في القضاة وتلك لانه قال ولم يكن المقصود من
 سائر الشواهي في العلم ليشمل اي يستعمل في عدم اقاله الشواهي في الاخراج عن
 ضابط الافراد من ان الخصم من شواهي الكلام وما قيل عنه في الحاشية
 في غير قوله اي استعمل في الاخراج لانه دليل قوله وانما لم يخل في قوله
 فعدم اقاله الشواهي عن اراي اعلم في الاخراج المذكور من عدم قصد الشواهي

قدّم ما قبل ان هذا هو من طبعها ان العلم ان اقاله التقوى اعلم من تعدد التقوى
 يكون منهم ان لا التقوى احسن من عدم تعدد التقوى فيخرج من صور التخصيص
 فلا يخرج من هذا على ما دلل في النصف في افراد السند كما يرد على السكاني ويؤيد
 ان لا عمل فله ليشمل راجع الى عدم تعدد التقوى في علم فله لكونه شاملا لا يرد
 ما مر من التمسك وان قوله ليشمل ثابت عن هذا المعنى عند سواه لمع سليم في القول
 بانه قد دل في جهر السند لفظا اعلم يا جهر يكثر في جهة بان عدم اقاله التقوى
 انصر بخروج صور التخصيص عنه بخلاف عدم تعدد التقوى فيخرج من صور
 التخصيص عن حاشية الافراد ولا حاجة الى تعديل ليشمل يتوالت فيخرج ما مر
 من ان المراد به التقوى في الاحراج **والله** لكنه يفيد كما يثبت من قوله صاحب
 الفناح فلم يكتف بالاعتبار الاول وهو ان يخفى على طائفة من حاصل
 انما شهدا وعرفت خبر لا يفيد الا التقوى الحكم وبالا اعتبار الثاني وهو ان
 يفيد انما هو حرام بعدم تعدد التخصيص فان قوله يفيد من اداه التخصيص
 الى الله بالا اعتبار الثاني بعد التقوى **جاء الله** وتعرفت ما فيه ان من
 التقاد في تميز قوله قل لو انتم تذكرون خرابز حرم في ولعل هذا الجواب
 للسند بعلام صاحب الكتاب هناك في الجواب ما مر من الحق الرب
 الجرح ان التقوى مطلقة متناول للتعدد بالذات والتعدد بالسبب وخرج
 صور التخصيص عن قوله ولم يكن المقصود من سائر التخصيصات الحكم لان التقوى
 فيها مقصود بها لا يقال ويكلم بتعدد بها التقوى اهلا لا تقصدا ولا بها لا
 ح لا تعدد بالتقوى لظهور لا يوجب التركيب املا يكون يفيد الله لا المراد بالان
 في الكلام هو الاقاله المقصود به العبد في محرمه ولذلك لا يجوز لراي في
 البقاء هو اصل **والله** ما يكون مقصودا به بالتقوى بالتقوى كراي السالك

مقرر

قدّم ما قبل ان هذا هو من طبعها ان العلم ان اقاله التقوى اعلم من تعدد التقوى
 يكون منهم ان لا التقوى احسن من عدم تعدد التقوى فيخرج من صور التخصيص
 فلا يخرج من هذا على ما دلل في النصف في افراد السند كما يرد على السكاني ويؤيد
 ان لا عمل فله ليشمل راجع الى عدم تعدد التقوى في علم فله لكونه شاملا لا يرد
 ما مر من التمسك وان قوله ليشمل ثابت عن هذا المعنى عند سواه لمع سليم في القول
 بانه قد دل في جهر السند لفظا اعلم يا جهر يكثر في جهة بان عدم اقاله التقوى
 انصر بخروج صور التخصيص عنه بخلاف عدم تعدد التقوى فيخرج من صور
 التخصيص عن حاشية الافراد ولا حاجة الى تعديل ليشمل يتوالت فيخرج ما مر
 من ان المراد به التقوى في الاحراج **والله** لكنه يفيد كما يثبت من قوله صاحب
 الفناح فلم يكتف بالاعتبار الاول وهو ان يخفى على طائفة من حاصل
 انما شهدا وعرفت خبر لا يفيد الا التقوى الحكم وبالا اعتبار الثاني وهو ان
 يفيد انما هو حرام بعدم تعدد التخصيص فان قوله يفيد من اداه التخصيص
 الى الله بالا اعتبار الثاني بعد التقوى **جاء الله** وتعرفت ما فيه ان من
 التقاد في تميز قوله قل لو انتم تذكرون خرابز حرم في ولعل هذا الجواب
 للسند بعلام صاحب الكتاب هناك في الجواب ما مر من الحق الرب
 الجرح ان التقوى مطلقة متناول للتعدد بالذات والتعدد بالسبب وخرج
 صور التخصيص عن قوله ولم يكن المقصود من سائر التخصيصات الحكم لان التقوى
 فيها مقصود بها لا يقال ويكلم بتعدد بها التقوى اهلا لا تقصدا ولا بها لا
 ح لا تعدد بالتقوى لظهور لا يوجب التركيب املا يكون يفيد الله لا المراد بالان
 في الكلام هو الاقاله المقصود به العبد في محرمه ولذلك لا يجوز لراي في
 البقاء هو اصل **والله** ما يكون مقصودا به بالتقوى بالتقوى كراي السالك

ان الاستدلال لا يرد الاستدلال ويقتضيه واضح كافتوح الشارح وفتح من معنى هذا
 انه ساعد بالامر على قلب الحنف واما تفصيلا اما اوله لان ايراد المثال على الذهب
 المبرج من المثال على غيره باه اموى الاحتمال في هو تفسيرا الفصل الثاني المثال الاول
 بغير هذا واما ثانيا فلان ايراد المثال على ما هو اموى المذهب عندنا في الخبر قوله
 بشرط الاشارة بعد واجبا واما ثانيا فلان الام لا يغير معنى على خبر مستقر على ان
 من لم يشرط الاشارة لم يثبت السكالي الا ذكرنا هذه المسئلة الفصل لاجاب
 ضابطه الافراد متوقف على امرين كون المسند فعليا وعدم كون المقصود من خبر
 التركيب متوقفا على ان يثبت الاشارة في خبرنا هذا افراد المسند واما الثاني او
 كلامنا لم يمتنع ذلك العارضة ومجرد كون المسند فعليا لا يمتنع اقراره او يجوز كون
 المسند الفعلي حله ومجرد عدم كون المقصود من خبر التركيب متوقفا على الحكم لا يمتنع
 لاجوز كونه سببا ولم يقصد ايضا بقوله او تقدم من استقراء وحصل انه لو قد
 باسم الله على خبر خبر مسند فعليا بل قدما له لما كان المسند الفعلي المتأخر به
 فهو متخلفا في مثل في الدار كما قد ذكرنا هو المختار عند **مولانا** وبذلك اوضح
 بانه حله الى ارض قبل هذا التفسير لا طائل من تحته لانهم جعلوا كون المسند
 سببا اخذوا به على معرفته كون المسند في الكلام حله حيث قالوا اما كونه
 حله فاستوى او كونه سببا فلا جاز يعرف او لا كونه سببا حتى يمتنع
 به الى معرفته كون المسند في الكلام حله وما ذكره في خبره يقتضي ان يعرف
 او لا كونه حله حتى يعرف كونه سببا احدهما بطي كون الفاعل صالحا لا يرد
 المسند حله في ايل قوله والثام الصالح كذا وكذا فيوقف معرفته صلاحه المتأخر
 لا يرايه حله على كونه سببا فلا بد ان يعرف او لا كونه سببا حتى يوصل
 الى معرفته كون الفاعل صالحا لا يرد المسند حله ولا يبرح من ذلك امتثالا لذكره الله

من خبره ان يعرف او لا كونه حله والموقوف غير الموقوف على فلا اشكال في قوله واما
 كونه حله فاستوى فيه من الصالح ما لا يخفى والصالح في مقام الاستدلال خبره
 في الامم **مولانا** وقال صاحب الفتح هو ان يكون مفهوم المسند لا يبرح من
 حل التركيب مقول خبره هو ان يكون المسند سببا بغيره ان يكون او الى
 المسند لا يبرح من خبره بغيره وهو دواي دوان كون كذا على خبره بغيره
 الى قوله اذا كان المسند سببا وهو الزمان اي وقت كونه سببا ونب
 كونه كذا وسمى الكلام عليه وقوله مع الحكم عليه كذا يتبع الحكم على ذلك المعلوم بالبر
 الشيء الذي من ذلك المسند اي يقرب من ذلك الشيء الى جعل جرائده او بالاشارة
 عنه والمراد بالشيء عليه هو المبتدأ لانه اسما من خبره على الخبر وليس المعنى على
 ان ذلك المعلوم محكوم عليه في ذلك الكلام فانه محكوم به بل على ان خبره من
 الكلام قد حكم عليه بانه ثابت الاستدلال وعلى الموقوف بانه وضع على الفصل
 غير ذلك وقوله مطلوب التعلق بالمصغر ان يكون وتعلق اخبار
 بالمصغر مصدر التعلق خبر عليه وعنه لغير ما هو وكذا خبره لم يولد
 وضع المظهر على ذلك الخبر موضع الضر وقوله نوع ما الى من التعلق بغير
 بايات او معنى ونسب مثلا استله لان الخبر في تلك الجملة الاسمية خبره
 ان يكون حله او حله او طريق وقوله او يكون محسوب معطوف على يكون
 لان يكون ولذا يطلب كما قد روي وحذف الفعل استعدا الاستعداد الى
 ما بعده مع ان كل فعل كذا كذا ليس عليه فله فطلب وقوله نوع بايات
 او نفس متعلق به ليقع واما قال نوع بايات او نفس لا يمتنع لور
 ساعد وخبره اعم الضرب على حقيقة بل ضربا حله ليعرف وهو ليس
 ثانيا خبره حله بل هو متعلق به نوع ثبوت وقوله نصيب

ان يتعديا يتحقق ما قبله ان متعلقا به فتعني الاخر وهو قوله لا شاعطف
على فعله فان جهته توحيده لكونه متعلقا به **مولا** ولا يخفى انه موصوف بالانسان المناسب
ان يقال ان هذا هو السند فعلا قال في شرح المفتاح وسر حاله الرواية والدراسة
جعل او كونه هو ما يظن على كانه اذا كان السند سببا فيها الى ان يناسب
اخره فكل السند معاير لكونه سببا اما خلاف الرواية فظاهر في اختلاف
الرواية فظاهر من السند ان هذا هو الماهي السامع الاستعمال بعد ادراك الضارح القليل
مع الالهام وسر حال السند في زيادة انطلق سببا بخلاف ردا بغيره
وسر التكرار المحض ان اراد بقوله معنى علميا علم من ان يكون له لا يريد به انه
العدم او فاعلا لا يتناول التفسير هذا وقد قال الشريف المرحوم في هذه المسألة
بعضا من هذا ايضا لا يحتاج في ضابطه او ان السند الى قيدنا المخرج به من الظاهر
ايوه في زيادة انطلق ايوه لان السند معاير ليس فيه كانه محقق وليس المقصود من
نفس التركيب سوى الحكم فلا بد من وجه اجراءه بهذا كانه وتوجيها له وقد
وجدنا في السند في صور لم توجد فيها الاما من سادها كونه فعليا والآخر
المقصود من نفس التركيب سوى الحكم وذلك في العالم كمن السند فعليا وليس
المقصود من نفس التركيب سوى الحكم خور زيدا منطلق ايوه ووجدنا في
هذه الصور كونه جملة خور زيدا منطلق ايوه لان السند معاير ليس فيه
ولم يكن المقصود من نفس التركيب سوى الحكم فلا بد في ضابطه افراد السند من قيد
ما لا يخرج عنه اما اذا كان قوله او كونه عطفيا على كونه بالنسبة لكونه فيها من السند
اليسر والسند المتعلق بها له فخرج بغيره المتعلق كل من نفس السند لا يخرج
عن الوقيفة **مولا** ويمكن ان يقال ان ما قوله هو ان يكون مضافا محذورا هو
الزمان بل هذا هو وجه بعيد لا يتصله طبع سليم على ان المعنى الثاني هو

وكذا

وكذا لا يستلزم ان يعد اسما له ذلك من الاوليات المحرمة للعلماء التي قيل هي
بشر لا يخرج الملح في المعاني واستحسان السامع ايضا معترف به عند كونه اسما
لمعظم بغير السند قوله ثم الكاهن كونه لما قصد التوفيق من تفسيره وتفسير
المتكلم في وجه كلامه بهذا الوجه **مولا** ورجح كون السند السببي في ذلك لان
اشياء من القدم من العباد على ذلك النادر لان السند السببي معاير للسند
الذي منه سادها والالهام من حيث هو **مولا** وهو الزمان الذي قيل به ذلك
قد يفتقر الى ان كلمة كل طرف زمان يلزم ان يكون الشيء طرفا لنفسه او ان
يكون الطرف زمان زمانا في اخله هو طرف له وكذلك مرقب والعلل زمان
مستقبل فليزما ان مرقب وجود المستقبل المستقبل والفرق احد الطرفين
وان حصل مرقب بمعنى الحال فان كل من الحال والمستقبل ما هو دافعي طرف
الاخر وهكذا يدور في امثال قولهم قد تم الزمان الماضي وسيل الزمان المستقبل
والحق الاستقبات واحيد لان هذه الترميزات فيها من فهم اهل
اللغة منها ومن تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يحظر بها لم يسي ما ذكر
وسئل هذا المتعلق مستفاد من علوم اخر لا حظ لها جانب المعنى بل
الشراح ان هذا قد تنبى بلسان لا ينظر الى الطرف واللفظ على انه يجوز ان يكون
هذه الظرفية بغير من استمال الكل على الجزئية ان كل زمان هو من اخر الزمان
الذي قيل به ما ذكرنا من ان المتغير لا يعبر به في مع الطرفية **مولا** وهو ان
من اواخر الماهي واداء المستقبل في شرح المفتاح لكنا راجح وجه اتصال
ان المراد احدا لا يخرج من سبي بالان على ما رآه المتكلمون من تركها الزمان
من الالهام فالحصن من الخواهر العريضة وهو وجوده زمان عند المتكلمين وانما هو
امر هو عدم الاتصال غير ان الالهام مستقيم على ان لا يمتد الى ما بعده

لما قيل في بيان الاستقبال ليس فيها على حدة بل في الزمان حيث لم يمتد بها
 الخط وعندئذ لا يستلزم الزمان وجود مستقبل لا يجوز انما اجزاءه فالأول مستلزم
 عمره موجودا في الزمان لا جزء منه والمحال بحسب الصواب والظن
 بخلاف الحال المختلف بها وتبين مقدار الحال من غير العلم بحسب الافعال
 فلا يتبين له مقدار مخصوص فانه يقال بالكلية في غير وقت المعتدل فيجاء به
 ويعد كل ذلك حالاً ولا شك في اختلاف مقدارها في الزمان **ولم** وجد في الخبر
 يقتضي خبر الفعل وحده بل هذا القامول على ان مجموع مفهوم الفعل المركب من
 وغيره محدودا في حده وصرح الذي هو الزمان وليس المقصود باننا المقصود
 السد الذي هو الحد وما ذكره لا يدل عليه فان في الزمان لا يستلزم
 ما بينه من الزمان في الزمان الحاضري فلا يجوز ان يكون محدودا في نفسه كغير
 واحد من الان يكون استمرار العلم اسد والحد ان يدخل الزمان في
 من شأنه التغيير مفهوم الفعل يورث باعتبار الحد في الحد وذلك لان
 منهاج الترتيب والاعتبار على هذا الوجه ادلى وانسب منه انه دليل على اعتبار
 في الحان الترتيب في الافعال على انما يجر منه مخصوصه ان اهل اللغة يسمون منها
 ذلك ويصورونها بما هو ما ذكر من الامور انما هي متناهية وانما هي متناهية
 على المطلوب ولما قال السكاكي في الجمل موضوع لا فان هو في ذلك فاعلم وانما
 الاصل في الامور المستمرة كقولك علم الله وسلم اعدايات من هذا الجنب
 هذا انما هو بالحد والحد في ذاته انما هو بالحد والحد في ذاته انما هو بالحد
 في نفسه فانه لا يمتد في الزمان في مفهوم الفعل واما في مفهومه
 للحد او القسط المقام وقد يتعد في المعانيج الدوام في الحد في هذا الكلام
 ويمكن ان يقال ان اريد بقوله مع افاد الحد والحد في مفهومه ليس هو الحد

وليندر في قول القائل انما هو في شرح القواعد الفياض وذلك ان الزمان
 داخل في مفهومه وهو امر غير قادر الذات من شأنه التغيير والحد في
 حده وجزءه فاما ذكره بل على المقصود فلا شك ان الزمان اريد به الحد
 الذي هو جزء من الزمان فلا يمتد في الزمان اريد به الحد الذي هو جزء من الزمان
 يدخل الزمان في مفهوم الفعل يورث باعتبار الحد في الحد وذلك لان
 الزمان يستلزم حد ونداء في نفسه وليس الزمان الكلي المحدود بل كل جزء من اجزاء
 ومعنى الحد في مفهومه ان لم يجر كاصح به ففي مثل علم الله وعلم الله تعالى
 باعتبار حدوث التعلق لا يجر منه التغيير العلم القديم ومعنى الحد في
 انما هو بحسب خاصية التركيب واصل في ضمه لا جلا له الفصل وهو في المقام
 كما في مثل زيد كالب في الحضر ولما كان الحد لا زما للزمان فلو كان كالمعيار
 الذات ان لا يجمع اجزاءه والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفصل مع افادة التغيير
 باحد الا انه في مفهوم الحد **ولم** هو مستلزم في الصحاح معناه انما هو في
 الذي ساجده كذا فاني اجتمعون بما كل منه في مفهومه ثم انما هو في شأنه
 ثم انما هو في شأنه الاسلام هدم ذلك **ولم** عريف القوم هو القوم بامرهم
 الذي يسمونه في الصحاح العريف السقيب وهو دور الرئيس **ولم** في الافعال
 السوت والدوام قد تعذر ان لا يمتد في الزمان على السوت بمعنى حصول
 مقبوضه في حكمه على من غير لانه على دوام او محدود في زمان واستمرار وجود
 على محدود لا يمتد ولا دلالة لقول زيد قائم على ارجو من حصول القيام له وقد
 في قوله القارئ من الفعل وخصوصا من المستدام المدح والبالغة على دوام
 او محدود في مثل زيد طوبى او تفسيره في كل اشارة في قوله السج انما هو
 ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفات المشبهة حيث قال في الصحاح الفصل

فان بقية الحدود فلو كان الان لا يثبت انك اذا قلت درت برجل حشر
 فعناء اجاب المسئلة من غير تعرض للدلالة على جودها بخلاف قولك حشر
 فانه لا يثبت الحدوث وكما في قولك حشر كايدي حشر يعزب على ذلك وهذا
 على هو ما دلل سيبويه في جايض وحايضه واحبب بانما قد مر من المسامح
 ان يجوز ان لا يثبتها متغايرة البوت صرحا بما على ان اصل الاسم عند او يثبت
 الدلالة على البوت وقال الشيخ محمد القاهر لا يضر من ان لم يثبت لا يضر
 اثبات الانطلاق لئلا له كافي في مظهره وعرفه في حصول البوت الى الصفه
 المشبهه من درجه في اسم الفاعل ولما كان اسم الفاعل جازيا على العقل القليل
 طار ان يثبت بها الحدود بعبارة القرائن كافي صاير ويقتضيه الدوام
 ايضا في مقام المرح والسالفة وكذا حكم اسم المفعول واما الصفه المشبهه فلا
 يقتضيهما الا مجرد البوت وضحا والدوام فبعبارة اقتضا المقام والجملة الاخيره
 اذا كان جبرها انها تعد بعبارة الدوام والاستمرار البوت وهو القرار
 والا كان جبرها نصار عما يقتضي استمرار الحد وبالله التوجيه فربما
 بر حاشي وحرر في حاشي وقدر بكتف التوبين من الكلامين ان
 قال دل على الحدود اراد به ثبوت مطلق ومن قال دل على التوثيق
 اراد به ثبوت الحدود في التقضي بغيرها ايراد به الدلالة وهو احسن منه وعلى الاصح
 لا يثبت ثبوت الاصح والظاهر ان الراد بالحد وهذا مطلق الحدود فان النظر
 لم يثبت بانه ثبوت وضع الحدود والمفروض ان ثبوتها في قول الشيخ ومضى به
 يثبت ان الانطلاق حاصل منه جبرها او هو في اوله وبرجيه يثبت ان كل
 ان للمصارع قد يثبت به هذا المعنى لان اعتبار هذا المعنى لا يثبت به الاصل
 وضحا نظر الى المامنى الى ما مع انما وسمر زمانا مستبعدا لا ارادى استعمال

فثبت ان كل ما يثبت به الحدود في التقضي بغيرها ايراد به الدلالة وهو احسن منه وعلى الاصح
 لا يثبت ثبوت الاصح والظاهر ان الراد بالحد وهذا مطلق الحدود فان النظر
 لم يثبت بانه ثبوت وضع الحدود والمفروض ان ثبوتها في قول الشيخ ومضى به
 يثبت ان الانطلاق حاصل منه جبرها او هو في اوله وبرجيه يثبت ان كل
 ان للمصارع قد يثبت به هذا المعنى لان اعتبار هذا المعنى لا يثبت به الاصل
 وضحا نظر الى المامنى الى ما مع انما وسمر زمانا مستبعدا لا ارادى استعمال

قولنا انما قلنا ان الشرع في الارض موجود لم يوجب كماله احد (فما) قلنا الشرع في الارض
 انما هو موجود وانما احد من الطرفين لا يحتل العدم في الكذب وانما قلنا
 الحكم بينهما بل هو امران للثبات والاشبهه لاحد في ان الخبر مع عدم اهل القريه
 هو قولنا انما هو موجود وكلما بقول فيه ينزل يوم الجمعة لانه كمال اخصاف
 الى ما المقصود مع النقل بقدر الزمان ان لا كل وقت طلوع الشمس **لما** يقتضيه
 هذا المقام على هذا الوجه من انما ليس الباطل فيلحق ما يذهب الى حيث
 تحيها اوله وبعده من التباين ثانيا ولا طائل تحتها اذا كانت غدا في
 وقت الخبر اذا قيل حكمه بغيره من زمان او غير كان فيه قد تحقق مع ذلك
 القيد وكذا بغيره بعد واذ لم يثبت في نفسه قد تحقق في الجمله وكذا بعد ما
 في قولنا ضرب زيدا اذا اردنا الاستقبال ان يكون ضرب كماله في وقت
 من اوقات الاستقبال كان صادقا والافكا ويأتي بذلك ما مر به يوم الجمعة
 يوم الجمعة او قايما او في زمان لا يكون فيه احياء ولا حلال ولا استقبال لا بد في صدق
 من تحقق ضرب كماله وحقن ذلك القيد بعد علم بغيره او ضربيه ولم تحقق
 ذلك القيد من كماله وهو يوم الجمعة او حال القيام او ممسما وهو زمان الاول
 من تلك القيد ثانيا كادبا وبالجملة انشاء القيد سواء كان ممسما او غير ممسما
 بوجوب انشاء القيد من حيث هو قيد بلبس الخبر الذي يدل على كماله
 لا وقولنا امر به يوم الجمعة او قايما شاعرا في وقوع الضرب منك عليه وعلى
 كون ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة او مشارعا حال القيام فلو فرض انشاء
 القيد وهو يوم الجمعة او انشاء لم يكن الضرب المشار اليه موجودا فينبغي
 مدلول الخبر فيكون كادبا سواء وجد منك ضرب في حال عدم القيد او لم يوجد
 افادعت هذا قولنا انما قلنا ان خبره في يومه بغيره بل هو ان شاء الله

في وقت خبره الى ان لم يكن صادقا لا عند تحقق الضرب مع ذلك القيد فاذا فرض انشاء
 القيد وهو وقت خبره الى ان لم تحقق الضرب القيد به واقعا فيكون الخبر الى
 على وقوعه سواء وجد الضرب منك او لم يوجد وهو بطلان لانه اذا لم يضر بك
 ولم يضر به وكنت تحت ان ضربك من تحت يدك صادقا او غدا ولعله يظهر
 ان الحكم الاخير انما يثبت بان يثبت احد الطرفين بالآخر بالانسيب من احوال
 وانما الخبرين فاذهب الى المراسون ومن كلام اهل العربية كيف هو بعد
 بيان محاولي القضا بالاستعلام في العلوم والعرف وقد خرج المحمديون ان كمال
 المحاذات بل على سبيل الاول وسبيل الثاني في ما اشار الى ان
 المقصود منها هو الاشارة الى الشرط والجدد في كلام السكاكي هو انما يقتضيه
 السادس وجه ذلك ان خبره في اهل العربية باسرها لكنه لا يظهر
 رعا دعاء ما دام من جعل الشرط في قوله المستند بطلان الكلام ونفي الانشاء
 الى ان اورد بالوجه والشرط ما قد يقال ان قولك ان حسي اكرامك خبره في ذلك
 اكرامك على تقدير محنتك او قد تحصل ولد ذلك في عالم الخبر في عدم كتابه
 بالتحقق بالحل ورواية ان المقصود من خبره في ذلك الخبر انشاء القيد على
 ان مجموع الشرط والخبر كمال واحد على ان الخبر الاصل يعرف كونه الخبر اسلفا
 لا بد منه في الشرط على كماله وما توجه فاسد لان من التميز والشرط به
 ما ذكر قولك على تقدير محنتك او قد تحسبك والالام كمن فهم ما مر به
 ثم اذا وقع الخبر الشاغل ان جازية لا يكون ما ولا يثبت ان كماله ما هو كرامه
 او من حق ان جازية كرامه على قياس ما عليه فيها اذا وقع خبر القيد بطلان ذلك
 كماله لربما مل او النفي السمع وهو شبهه واجيب بان كماله في السكاكي
 على التوهم وان كماله ليس بظاهري بل بان يذهب اهل العربية على وجه القيد

عن أصلها **قوله** كان الشاهد موقعا لأن الشاهد غير مقطوع به في العالين
أقل منه تحت وهو أنه لم يرد بالحرم والمنقطع هنا معناه المحقق بل ما لم لا يتأق
المراجع التمام تمام لعدم كمالها وراثت ذلك كان مطلقا الوقع موقعا
لا دأول وان بالما بطلان المراجع الوقع موقعا لا دأول المتساوي الطرفين
لا وأما الذي يرجح لا وقوعه فلا يكون موقعا لأن لا إذا التفت به لعدم
الحرم والرجحان بجانب الوقع وقد مر بطلانه أو ما يقال أن الشاهد راجع
إلى كونه موقعا لأن منه أن كونه موقعا لا دأول يمكن أن يجاب عنه بأن الشاهد لا يستلزم
الحرم بالادوية ولا رجحانه بل يجوز أن لا يستلزم إلى الطرفين والحرم بالوقوع
كما يشهد قوله في الغالب وبالادوية إلا أن الظاهر الغالب إلى عدم
وان كان أن يظن بجانب الادوية ولا يمنع جوار أن يتركه بكون من المقتضى
المقتضى يكون موقعا لأن بهذا الاعتبار **قوله** في الفرق من مجرد أوجه المقتضى
وخران يقيم حسنة بوجه واحد لا إذا قبل على مطلق النوع أو مطلق
الذرية لا يسمع بظاهر السكر كان المنقطع حصول الحسنة مرجحا للمنقطع حصول نوع
ما أو قد يصدق أن الحسنة لا تحتوي إلا في من نوع ما أو قد يصدق أن الحسنة
الحسنة في قوله إذا جازتم الحسنة منقطع به كما لو اجب فلهذه وإن كانت
الحقيقة في كل نوع من أنواعها فلهذه نوع من الحسنة مطلوبة إذا اردت قوله
قال أن يصبر حسنة وتوقعه مقطوع به فلا يظن وجه اختصاصه من ذلك
الاستثناء أو الآخر بل إن فلا وجه التفرقة بينهما كما لا وجه لما بين قول أن
تعلق نوعا من العلم إلى نوع كان فلهذا وإن يقول إذا تعلق العلم إلى حصة
أما إذا تعلق كل نوع بموضوع واحد من أن تعلق التفرقة على ما لا يتصلبه المقام
من التعليل والتفكير وغيره ذلك من الأمور التي يمتد تخصصها وجه مطلقا لفرق

المنقطع حصول الحسنة وعدم التعلق حصول نوع مخصوصا أو في مخصوصا واقع منه
فلهذا الظاهر أن الادوية الحسنة من قوله تعالى فإن يصبر حسنة نوع مخصوص
وهو المحسنة والرجحان المخرج في شرح المساجح لا إلا أنه راجع إلى اليهود حيث
نشأوا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا هو المصدق في قوله به بعض
وعلمت أسرارهم فانه عليه عليهم بقوله قال كل من عدا الله وكذا المراد بالفصل
في قوله تعالى وإن أصابكم فضل من الله الآية فصل مخصوص وهو النوع والغلبة
لوقوعه في محله فان أصابكم بحسنة أي حصل له بطلان ما قبله ما لا بد من أن
هو واحد كونه ما ظهر وأثبت أو انقضوا جميعا وإن كنتم لمن لا يظن به على هذا الحال
قله الاستعداد غير واقع موقعا **قوله** وهذا ظن فساد ما قبله أنه الصالح
البلادة لكونه أول على فصل الله دعاء له أي ما رزقنا الله من قدره إن اد
به التردد على يده على الموت وحسب أن يكون التقدير في حصة من قدره خلافة ظهر
فساد ما قبل وقدره على الحالة السوء لحيث وجه كونه فاضل من الملائكة بهذا
العليل **قوله** وإن أراد الله على من عدا الله فيه رد على الماعز الموقر إيقاع
قال راجع سزلة اليهود التي عداها الله أنها لا تنب عن الله عز وجل بركه
عن الحسنة لعدم التعلق جزئيا بالحسنة المطلبة واجب عنه بأنه أراد أن
الحسنة على من عدا الله بوجهين الأول هو التعليل على من عدا الله في الملائكة
المنقلة من الملائكة أما النوع الحسنة الملقى الذي قصد اليهود وإياهم
الحسنة المعنى الذي رآه الله ولما كان مقتضاها رجاء إلى العبد بغيره في روح
الاستكمال ويكون الصالحين الملائكة لما قرع من منزله من الملائكة وذلك على
منه لكون حصول الحسنة المطلبة موقعا به كشم وقوع رات على ذلك
عزيت دعاء إلى كونه موقعا أو نوع من عينه نوع بآثار الملائكة

الطلق وقد عرفت دعاء الى كونها موهوبه طامع في اذها ثم وما ذلك لا لفظ الاصحاح
الاول فلهذا رها فيها منهم وهو تعريف الحبس على ما افقاره او عرفت تعريف حبس
المتبا وكونها موهوبه وهو تعريف الحبس على ما سبق وبالحمله عرفت الحبس المطلقه
اما جعلها موهوبه او بدو فيمكن قوله وهذا اي لما قررنا ان الراد بالطلاق الحبس
المطلقه نزلت منزله الموهوبه لها فمعرفة الله من حيث كانت بمسماهم لفظ الاصحاح الا
وتنوع رها بها منهم برطل يادكن السارح العلامة يدل على قوله وادخلت الحبس
في الرافعه الموهوبه لم يكن الراد مطلق الحبس كما هو القدر وبهذا التوجيه يظهر دعاءنا فلهذا
اي ما ذكر من ان الله ما في الراد بالحبس المطلقه المقطوع بها نوع موهوبه
هو الحبس والرخا او يادكر من مطلق ان راله العبد على مذنب العبد هو برطل
قوله لا يتبايه عليه كما جاز ولا يمكن هذا على عدم الحبس المطلقه على طريقتا السكاك
ولما نحن لم نل انما لا نه بعينه تعريف الحبس على ما ذهبه فكيف يكون التعريف
الطلاقه وعلى هذا التوجيه ينبغي ان يكون مقصدا على الراد هذا الثاني كما يشهد الاول
الاسم قوله على انما يقول ملاق من السارح رها على السارح العلامة والماء
ان السارح رها الله رد كلام العلامة او لا يتوله وبهذا يظهر انما بالطلاق
والماء يتوله وايضا دفع حبس الحبس وادبا يتوله واذا صلت الحبس من الرافعه
الموهوبه **الثاني** ويمكن الجواب ال قوله ومعنى كونها مطلقه ان الراد بها مطلق
الحبس والرخا من غير تعريف محض قبل ان الحبس اذا اراد بها مطلق الحبس
والرخا لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف حبس ضروري كونها من اذها
حبس الحبس وقد جوزه السكاكي ولا يمكن جعل كلامه على ذلك واما المصنف فلهذا
جزم ان الحبس عرفته تعريف الحبس كما مر وكلامه عرفه الحبس على مطلق الحبس
والرخا على ما حل في السارح في تعريفه الا لا يتلا من ذلك ان كلفه والرخا

من الحبس على ما سبق وبالحمله عرفت الحبس المطلقه
اما جعلها موهوبه او بدو فيمكن قوله وهذا اي لما قررنا ان الراد بالطلاق الحبس
المطلقه نزلت منزله الموهوبه لها فمعرفة الله من حيث كانت بمسماهم لفظ الاصحاح الا
وتنوع رها بها منهم برطل يادكن السارح العلامة يدل على قوله وادخلت الحبس
في الرافعه الموهوبه لم يكن الراد مطلق الحبس كما هو القدر وبهذا التوجيه يظهر دعاءنا فلهذا
اي ما ذكر من ان الله ما في الراد بالحبس المطلقه المقطوع بها نوع موهوبه
هو الحبس والرخا او يادكر من مطلق ان راله العبد على مذنب العبد هو برطل
قوله لا يتبايه عليه كما جاز ولا يمكن هذا على عدم الحبس المطلقه على طريقتا السكاك
ولما نحن لم نل انما لا نه بعينه تعريف الحبس على ما ذهبه فكيف يكون التعريف
الطلاقه وعلى هذا التوجيه ينبغي ان يكون مقصدا على الراد هذا الثاني كما يشهد الاول
الاسم قوله على انما يقول ملاق من السارح رها على السارح العلامة والماء
ان السارح رها الله رد كلام العلامة او لا يتوله وبهذا يظهر انما بالطلاق
والماء يتوله وايضا دفع حبس الحبس وادبا يتوله واذا صلت الحبس من الرافعه
الموهوبه **الثاني** ويمكن الجواب ال قوله ومعنى كونها مطلقه ان الراد بها مطلق
الحبس والرخا من غير تعريف محض قبل ان الحبس اذا اراد بها مطلق الحبس
والرخا لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف حبس ضروري كونها من اذها
حبس الحبس وقد جوزه السكاكي ولا يمكن جعل كلامه على ذلك واما المصنف فلهذا
جزم ان الحبس عرفته تعريف الحبس كما مر وكلامه عرفه الحبس على مطلق الحبس
والرخا على ما حل في السارح في تعريفه الا لا يتلا من ذلك ان كلفه والرخا

الحكم ان كنتم ترون سورتين فلا توردن الا ترون فقال الامام ان سورتين
فلا توردن منكم الذكر والخطا حتى يرد **اوله** فيمن قرأ ان الكسوف يومئذ ومن
والنبي والبايعون بالفتح على التعليل ان لا تعلمكم ولا تذهب عنكم الذكر كما كنتم
توما سورتين الى اجل استنزاكم فلهذا استنبها **اوله** لاننا نقول ان الحق في
هذا المقام نزل منزله ما لا قطع بعده وقيل هذا التطويل المسافة بالاعمال الى ان
اننا استعملنا انما هذا الشرط المقطوع به الواقع تحتها ان لا ينبغي
ان يكون صدور من العاقل بقطع عما به توجه اليه ولا حاجة الى صلبه كما لا ادنا
ثم قيل ذلك الخيال منزله ما لا قطع بلا بدونه واجيب بان تطويل المسافة
قادر على جليده من المسافة الشاه من التوجه الى تنقية المقام **اوله** وسواء
تثالي فلان ان كان للرحمن والرحيم اي ان مع ذنوبهم ان يقضي في حجب واحد ان يكون
له وله فالاول من يعظم ذلك واستبكم الى طاعته والانتباه له كما ينبغي
الرجل وله افكاره لتعظيمه وهذا كلام وارد على سبيل التبرير من جهة جوابها
في معنى المولد **اوله** والاشكال المذكور وارد هنا يعني اذا قيل الجميع منزله
ان لا يرتب اليه لم كان الشرط قطعي الا ووقع فلا يصح استعماله في غيره كما ان كان
قطعي الوضوح فيمن ان يستدل فيه كله **لوه** لا يقال الشرط انما هو وقوع
الارتباب يعني لا يقال في وقوع الاشكال المذكور ان عدم ارتباب الجميع على سبيل
التعليق بقطع من الخيال واليسر مراد وانما المراد انه مستكمل الاستعداد
للموعود في الماضي **اوله** وفتن لعمري ولا له كان على المعنى اني لم اجد استغناء
سنة الا انما من الماضي قبل هذا التعليل لا يجري ما غير كل من نزل الى الساقط
لعمري ولا لا ان الاشكال الذي هو مدلوله لا يتم من خبره حتى يتحقق المدلول على
الزمان فيعبروا فتنصر التعليل على خبره كان من الاحداث الموصوفة لعمري انما كان

م

الحكم ان كنتم ترون سورتين فلا توردن الا ترون فقال الامام ان سورتين
فلا تذهب عنكم الذكر والخطا حتى يرد **اوله** فيمن قرأ ان الكسوف يومئذ ومن
والنبي والبايعون بالفتح على التعليل ان لا تعلمكم ولا تذهب عنكم الذكر كما كنتم
توما سورتين الى اجل استنزاكم فلهذا استنبها **اوله** لاننا نقول ان الحق في
هذا المقام نزل منزله ما لا قطع بعده وقيل هذا التطويل المسافة بالاعمال الى ان
اننا استعملنا انما هذا الشرط المقطوع به الواقع تحتها ان لا ينبغي
ان يكون صدور من العاقل بقطع عما به توجه اليه ولا حاجة الى صلبه كما لا ادنا
ثم قيل ذلك الخيال منزله ما لا قطع بلا بدونه واجيب بان تطويل المسافة
قادر على جليده من المسافة الشاه من التوجه الى تنقية المقام **اوله** وسواء
تثالي فلان ان كان للرحمن والرحيم اي ان مع ذنوبهم ان يقضي في حجب واحد ان يكون
له وله فالاول من يعظم ذلك واستبكم الى طاعته والانتباه له كما ينبغي
الرجل وله افكاره لتعظيمه وهذا كلام وارد على سبيل التبرير من جهة جوابها
في معنى المولد **اوله** والاشكال المذكور وارد هنا يعني اذا قيل الجميع منزله
ان لا يرتب اليه لم كان الشرط قطعي الا ووقع فلا يصح استعماله في غيره كما ان كان
قطعي الوضوح فيمن ان يستدل فيه كله **لوه** لا يقال الشرط انما هو وقوع
الارتباب يعني لا يقال في وقوع الاشكال المذكور ان عدم ارتباب الجميع على سبيل
التعليق بقطع من الخيال واليسر مراد وانما المراد انه مستكمل الاستعداد
للموعود في الماضي **اوله** وفتن لعمري ولا له كان على المعنى اني لم اجد استغناء
سنة الا انما من الماضي قبل هذا التعليل لا يجري ما غير كل من نزل الى الساقط
لعمري ولا لا ان الاشكال الذي هو مدلوله لا يتم من خبره حتى يتحقق المدلول على
الزمان فيعبروا فتنصر التعليل على خبره كان من الاحداث الموصوفة لعمري انما كان

فنحن نملكهم فان جهم خزاؤكم فيه تغليب الخطاب على الغائب ولا سجد ان يضره
 تغليب الخطاب من جنس على الغائب من جنس اخر حقيقته انما من جنس اخر على
 الاثر من جنس الاثر **ل** لان اهلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا اما
 لفظ الله لا وحده بل الله من الاقرب بالاعبد وتوسيط بين المعنى والخطاب لان
 قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا ومولءكم من نعمه او مدعا شعرا او زواجا
 يكون المعنى بعد وادكم الخالق ما جئ من الله تعالى الخالق لكم الارض فراشا والسماء
 بنا المراتق انزال الماء من السماء واما من قوله فقم به العباد بمرحى التوى
 ليس له كثير من واما المناسب فيجوز ان يكون التوى او جريا التوى فيمن
 البعد ما لا يجزى على تقدير ان يكون متعلقا بخلقكم كقول الله تعالى للطلب
 فكونوا جارا لا غنى لنا على الارض والسموات على من خلقكم فانما ليس لكم او مللتم بكم
 فتوكلوا وقيل يا رب من تبارك لا اله الا انت فاعلم انما بالشرع معنى الطهر ان
 المحبوب تبارك لفظ الله حقيقة في هذا المعنى خصوصه لئلا يستدلوا به في ادعاء
 الذي هو صفة بغير المكون او مستعمل في محاراة من سجد لان المكون في كلام
 الارادة كما يقال خلقكم ومن قبلكم من قبلكم ومنهم التوى وليس معنى هذا
 المستعمل في محاراة الارادة انما مستعمل في وقوع الازدواج والطلب في محاراة
 بغير ما قيل ان اصل موضوع التوى محسوب وهو ان يجرى او يكون وهو الاشياء
 والنوع قد يكون من التخلق قد يكون من الخطاب وقد يكون من غيرهما وقد يكون
 ان الاشياء في الطبع وتقل من هذه المعاني لا يستقيم على تقدير ان يكون متعلقه
 بخلقكم اما الاشياء في خطابها واما التوى من جهة التخلق وهو البارى عز اسمه
 فلهذا لا بد من جهة الخطاب لئلا يخلو حال الخلق غير ما بين التوى في
 واما الاطاع فلا انما يكون بها يتوقف الخطاب ويرتب فيه لا بالاله

جهة التخلق والتوى بالعكس مثال من جهة الخطاب من يكون استغناءه فقلبي به
 منبسط على ان استسجنا خذنا الى الماهون العباد وان قد علم على الخير والشرع وادناه
 منهم ان يجرى في الغائب التوى والخبر كما رجاءهم شبيه بحال من يجرى في التوى
 في تودد ابراهيم بحسب الاختيار بين التوى في عدمها في استعير لئلا يخاله
 التي خاضع ارادة الغير والتوى من جوارحه الاختيار اليهم الله لعل الموضوع حقيقة
 التوى في هذا الوجه من الخفاء الذي يجرى في مواد لا قبل به حال الخلق بالقبول
 اليهم في ان جهم وادهم على التوى في غيب ابراهيم الدواعي اليه والنزول من تركها
 فصار له كد وجودها اخرج من مودتها حال الرعي في الشاير في المرحوم في المقادير
 على المرحوم تركه مع رجاء وجوده منه لان هناك رعاية الادب في الشاير لا
 يجب الجاهل في التوبيخ الى استعالي به كمالا ذلك قوله في شرح انفسان
 واما اورد المصنف بان التوبيخ في جانب الرجو منهم ومن الراجح لا يذهب الى ان
 الادب في اوضح في التفرع المقصود في التوبيخ وجه التوبيخ من التودد وال
 وجوده وقيل في مستعمل في المعاني بما زاد دون الغرض من التودد وال
 وزعم ان لا يابا بل في معاني التوبيخ ان اصل قد يكون في كل حال عليه
 كل جوارح اضع لها التوى في رده التوى في ان جوارحه الله انصرفوا
 في تبارك بها المعنى **ل** على التوى في الاشياء في زمان عدم جوارحه
 لجرى في الصلوة والتمتع ما وقع عليه الانفاق والامر في الله تعالى دخل في التوى
 في تودد اخذت الما كى التوى ولا يصح لعل **ل** غيب بفتح الجيم والياء مع
 كد جهم خاوم لا بالتمتع بل كذا قيل عن الشاير في جميع انما قيل الملائكة
 الشياطين في شرح المساجع بفتح الميم وفي لفظ التوى في التقلب
 الخطاب من غيب جيم في تلك الابا والطلب التوى في التوى في ابراهيم

دليل التوحيدي والاسماء خلقها ثم فيها دفونا فيوان الادب الذي توضح الاله
والبيان وما يتفق بها **قوله** وهذا انبسط علم الكلام ما قد روي وهو وحيل
الاسماء من انفسه اذ ولما صرح بهذا التقدير في الغشاق ودون المشايخ وعوار
بان ما قد روي الشارح وهو وحيل ثم من الاسماء اذ واجها وان تاليفه صرح
بموجع المنفعة في خلق الاسماء **قوله** راجع الى ان فيه تفسيح بوجه التفسير
في الاسماء اذ واجها الى الناس والاشنان في علمهم فاستحق لقبه لاسي
كون الخطاب في مدرو كبرها صا لم بل سابق الكلام وهذا العلم على اقتضا العلم
في الخطاب وذلك لانه تعالى في الناس منه هي تلك الكبر والاشنان وذكرها
في الاسماء اجانته صرح بان تلك الصفة مع الكبر ومدة من لدون السلم والطمع
السلم فيه بان ما كان كونهما من تلك الكبر والاشنان جنود الحسن خلقا
لما في الشارح مقدم ذلك البيان على ذكر الاسماء لانه من جملة خلقهم اذ واجها
ولا سئل في خلق الاسماء اذ واجها في الاول ان يختار هذا التفسير وحيل
الخطاب كما ما ولا يتضح في اختياره وحيل خلق الاسماء اذ واجها منه
راجعه الى الناس كانه قبل خلقهم اذ واجها وخلقهم من الاسماء اذ واجها في هذا
التدبر واما قوله برالفشاق فما صله ان يخلق الاسماء اذ واجها من
البيان الناسل والبيان كاني خلق الناس كدلف لم تلك واما ان خلق
الاسماء على رتبة الصفة النافعة لنا اما هو منصف خالصة للتأجيد علم
من سابق الكلام وصرح به في مواضع هذا ويمكن الجواب عن المعارضة بان
يشار في الخطاب كما صا اول واقص لخص البيان وذلك لان سوا الاله
وما قبله البيان لاشنان على الناس الذين هم العبد الكبير في خلق العالم
جلا في الدوات والاسماء وغيرها خلق على الله تعالى من غير الاله

الاسماء من انفسه اذ ولما صرح بهذا التقدير في الغشاق ودون المشايخ وعوار
بان ما قد روي الشارح وهو وحيل ثم من الاسماء اذ واجها وان تاليفه صرح
بموجع المنفعة في خلق الاسماء **قوله** راجع الى ان فيه تفسيح بوجه التفسير
في الاسماء اذ واجها الى الناس والاشنان في علمهم فاستحق لقبه لاسي
كون الخطاب في مدرو كبرها صا لم بل سابق الكلام وهذا العلم على اقتضا العلم
في الخطاب وذلك لانه تعالى في الناس منه هي تلك الكبر والاشنان وذكرها
في الاسماء اجانته صرح بان تلك الصفة مع الكبر ومدة من لدون السلم والطمع
السلم فيه بان ما كان كونهما من تلك الكبر والاشنان جنود الحسن خلقا
لما في الشارح مقدم ذلك البيان على ذكر الاسماء لانه من جملة خلقهم اذ واجها
ولا سئل في خلق الاسماء اذ واجها في الاول ان يختار هذا التفسير وحيل
الخطاب كما ما ولا يتضح في اختياره وحيل خلق الاسماء اذ واجها منه
راجعه الى الناس كانه قبل خلقهم اذ واجها وخلقهم من الاسماء اذ واجها في هذا
التدبر واما قوله برالفشاق فما صله ان يخلق الاسماء اذ واجها من
البيان الناسل والبيان كاني خلق الناس كدلف لم تلك واما ان خلق
الاسماء على رتبة الصفة النافعة لنا اما هو منصف خالصة للتأجيد علم
من سابق الكلام وصرح به في مواضع هذا ويمكن الجواب عن المعارضة بان
يشار في الخطاب كما صا اول واقص لخص البيان وذلك لان سوا الاله
وما قبله البيان لاشنان على الناس الذين هم العبد الكبير في خلق العالم
جلا في الدوات والاسماء وغيرها خلق على الله تعالى من غير الاله

لا يكون الدليل اخص من المدعى والآن لا نرم من انتقاله
 انتفاء المدلول الذي هو المدعى وعدم لزومه مجال اولوكان
 ملكا لزم وجود المدلول الذي هو المدعى عند انتفاء الدليل
 الذي هو المدعى في الافعال الذي هو المدعى وهو مستحيل
 يدل على استحالة فعله
 كزوم حدوثه في العالم عند قولنا العالم
 حادث مطلقا وكذا كزوم حدوثه في العالم
 عند قولنا العالم حادث مطلقا
 عند حدوثه في العالم عند قولنا العالم حادث مطلقا

[The text in this block is extremely faded and illegible, appearing as dark, dense scribbles across the page.]

تأويله المهرى كالنكاح ما فيه الوحدان وتبرع على التأويل وعدمه أقوال الصدوق
والكذب وعدمه من الشرطية التي هي ما طلب وان كان الطلب في نفسه لا يتعللها
وهذا لأن هذه كلها سببه على رأي المراسين وهو أن العمل الشرطية **ولم** يتعلل
الشرطية فانه مفروض الصدوق الاستقبال فلا يكون ذلك لأن مفروضه
الشرطية هو الحصول المطلوب وهو محقق سببه خبره في الاستقبال أي
كان أو سلبا وهو مفروض الصدوق الاستقبال ولا يتصور ذلك
الطلب لأن الطلب لا يعمل الصدوق والكذب حتى يكون مفروضه مفروض الصدوق
والحق في الاستقبال **ولم** وتأويل الخبر الطلبي بالخبر كونه لا يلحق
مفروض الصدوق بالشرطية قل هذا حكم بالشرطية لا بشرطية
فإن كون الشرطية مفروض الصدوق والتحقيق يقتضي كونه خبرا ولا يلزم من أن
اللا يجب تأويله بالخبر لغيره أن يكون هناك مقتضى خبر كما ثبت عليه
بعد الحكم وهو أن مقتضى خبره من الشرطية على مقتضى أهل الأصول
في الخبر لا يترتب له الطرف الواقع فيما له من سواها كما أن الخبر لا يترتب له
فعل هذا التقدير لا حاجة إلى تأويله بالخبر وكان الضارح فعدمه أنه
بمقتضى أنه مقول في مقتضى الخبر دليل هناك سوى كونه مفروض الصدوق
وهو منتف أيضا وحججهم ما هو الاستكمال بأنه إذا جاز وقوعه خبرا تأويله
خبراً بل هو وقوعه شرطية ذلك التاويل ولا يحتاج إلى الاعتدال بأن هذا
غير لازم مختصاً بالزجلية الأصلية مع خبره من مقتضى الاستقبال فلا يقع
شرطية وذلك النوع من خبره من الشرطية مع من الفعل اقتضت ما شرح
أدواتها للفعل ذلك من الشرطية نوع من خبره على ما في خبره الصحيح من خبر
الصدوق فانتفى ما شرح أدواتها **ولم** كما في قولنا في العلانية وطني البيت

من تصيد مطلقه مما في القوي من تخم كل يوم الخلال وفي اليوم من حيوان
 وبعده فان استطاع في الحشر ان يراه وحيات في يوم اليه اسفل وافر القصيد
 او احد من الجبه القوي العن القوي معارم لا تخفى وان كان في الحال العاني مع معنى
 من القوي ينقطع الريل والخلال جمع طلل وهو ما يخص من انما بالدار وهدال
 فقال من الجاهل والبال الطل وسجل من الجاهل والحد لظا والحب والتم للام
 اكرى لا سمح من كرم المراد معقول الخلال كذا في توير السقط من الارض
 القوي اليوم خاله من الجبه لا يرى لها الا الخلال قد مر ولها في اليوم من
 اهل على ما مر بها ثم بجانب وطنه ويدعوا ساكنه بان سمعاه طلل واطالا
 وان تحت عليه الدهر فانه ما اى ان كان من من الزمان موت بل المصام
 يك وطو حتى سفل ربح الضربه فليطلبك قلوب ساكنك فان استطاع من الجبه
 والمكتنى ما ركب او طلى ركب ففصلت كركن بعد ذلك جبه القوي الاسفل
 في تلك اليوم وموله ان قول اني انما في من شخ السطه هدرنا فيكون
 ما فيه وفي سمعها من على صبحه التكلم وطلع التصيد طر من القوي البارق
 الحال بعداد ونسا ما لن وما لي وبعده ولو وصفت في حمله التام من
 من الجبه الا والطلوب حواله يكرن ما بالما طر احب عليه من الارجل ودرع طلال
 والجهل من القصيد انو كذا بشل بار جدوت وصال يكون دورا في القوي
 طر من فيه الضرب من خلال وانشد من سوا المطايا تصيد واودعها في
 السون كل سنان امر بل غود رازم امر واه ايتن من من وخال فان
 الثاني في الثالث بالحق قايوب من سمع رخص طلال المنا في جمع وخرج هبال
 اى فصر من حله وقيل اعدال تجود العضاء نحو نظام لما سول جمع عضاء
 والراحم المصن الثاني في الثالث مع الحشر والمثل من اوتار العود كذا في توير السقط

ان ان جده قد احرقت حصىه ملوب رجال يمشي راكبا وان خلت حده ورها
 من المرحم الذي اصرح وان شوتها وان كان شوتها المنيب به قلوب بالرجاب
 فكل ما اصرح من الشون اشده من شوتها ولو وردت هذه الابل وحله ووجهه
 ووجهها بها تسارحها لها فهدت وملت من مياه او طارها واقاحت طبا بركتها
 ما من استبراهنا الموضع المصن المشاظر قد سمع عليه غصون نحو الابل حب
 ايضا الى يد ايتها في شول العضاء واهنا المحبة حشر الشوكا سودها مثل من جبه
 ونحال وانما هو اصل المنير ولا صبر عنه فانما في جبهه يتلو قبا انزل على
 وقد حرم العبر منه وكانا تروى بها الحشر قد اشدت حصيد من سفل المطايا
 واودعت في تلك القصيد كل شال في الشون وهذه القصيد التي من شوتها
 عظمها اى من شوتها عوداى من مدم من من كنه المراكب والسرهم من ايتن
 عن سب ايتن من ثم او قال وكان اوصافها احوال عليها الاوتار والقصيد
 الاعناق وبعثي تمام القصيد بعد هذه اوراق ان شتاه المشاظر الطال
 المساويه واخذ بعضها نحو بعض **قوله** لا على ابرار غير الحاصل ودرعها في
 الرور في جبه حمله عطف عليه كذا جميع ما عطف عليه او قال في قصص
 ومن علم ايتها عطف على ابرار غير الحاصل في توير القصيد من سفل
قوله هذا صلي ما لا لتساو ولا اظهار المرقبه ان في القصيد الخطاب
 كوز قبا لا ايتن لا تشاوت وان في القصيد الخطاب فكلو نه شالا لا طيار
 او عينا القصيد من كوز التشاوت وقيل التشاوت من الساج واظهار القصيد من
 التكلم فعلى عدا ان قريبا الخطاب كذا في القصيد من القاصد على علس القاصد
 المرقبه قيسن في رقيه بهار ما في التشاوت كل من بهار طر سفل منها المرقم
 من وجهه كذا قد سوجده ودر الاخر قد سوجده ان معاد قيل القاصد من التشاوت

احسن منه مطلقا **والله اعلم** وجوب هذه الاجابة ما هو له من شروح مختصرة
 الحاجب كقول الاول منع اقناع القليل بالشرط اشياء المطلق عند اختلاف
 مستعدا رتبة الشرط هو الشرط الحقوقي لا المصطلح وهو ما يتوقف عليه وجود
 الشرع الشرط الحقوقي هو انه كونه بعد ان رادوا عنه وهو في المذهب المذكور والقرآن
 لا يرد ولا يجرم من استثناء الملزوم استثناء اللازم وحصول ان من سئل المصطلح
 وضع استثناء استثناء جدينا الشرط مطلقا بل انما يتكفيه اذ لم يظهر الشرط
 فانه اخري والنافية في اللاحق هو ان يكون هو المبالغة في الزيادة والواقع
 والحدث يستوله اولان اللاحق بركات الخ ومحمول لسان تسليم النفا
 الشرط عند استثناء الشرط مع تسليم انه المصطلح وبيان ان الشرط اما هو
 الاكراه او طلب انكف من الاكراه لاجواب بالاكراه وعند استثناء الشرط
 وهو عدم ارادة من المحض يتوقف المحرم او طلب انكف بالاكراه وهو
 الرابع تسليم استثناء الشرط عند استثناء الشرط انما هو تسليم كون الشرط
 محارا بالاكراه وبيان انه انما لم يعتبر اذ لم يبار من التامع وهو ما عارضه
 وهو لا يحتاج بعد اذ انما هو الوجود الاول من وجوه الجواب في شرح المفتاح
 واورد في المحضر الوجود الثاني في الرابع **والله اعلم** ولا يخفى عليك انه لا يخفى
 في عدم رتبهم الاشارة ذلك ان المقصود من التعريف ترك الواجبة بفتح
 بنسبه ما يرتب على ما هو رتبته من غير ان يشار به اليه بسبب من الاسباب
 المنصبة له كالا دلال على التعميد والتركيل عن درجة الخطاب ما يرتب
 ذلك الفعل الذي يرتب عليه ما يرتب الى من لم يحد عنه احكاما في هذا
 السبل الغير الحاصل في معرض الحاصل ليدل بالتعريف على انه صادر من الشخص
 الاخر وج لا من التعريف من لم يحد عنهم ذلك الفعل وهو الاشارة الى هذا

وفي قوله وان ذكر المصانع لا يصيد التعريف بل على المحقق ان حيقا ان الزمان
 لقوله في السؤال السابق لو ذكر ان يشترك ان التعريف لا يتم انه تعريف كما عه
 صدر عنهم الشرط بل هو انهم يدلون بانه والتفاوت في اليك والى ان من سئل من
 الرسل في هذا الموضع والتمثيل يكون التعريف استثناء داسر **والله اعلم** ولما كان
 في الكلام من المقتضى والضعف اما انكف فظاهر ولما اختلف في توجيهه داسر الضعف
 بل انه من التناقض ان الشرط الواقع بعد اتمام الدوطة للنسب طرقة المضي كما تقرر في علم المحرر
 فالعدول الى المضي لهذا الاعتبار لا يقتضي من يحتاج الى الاعتدال بانه لا سائل من المضي
 والفتنات وبيان الايمان باللائم والتمام الماضي ليعرض التعريف وما قبل انما
 منه الى السكالي لا يمكن انما في ان يقال ان السبب التعريف في التعريف
 كما وضع الماضي بوضع المضي وليس كذلك لانه لم يقل ان من ذلك ان التعريف
 نفسه بالماضي **والله اعلم** وبما ان الاستدراج لا يستدراجا الى الادعاء
 يقال استدرج احد الى كذا الى ادعاء منه على التدرج فدرج وهو المذهب المدفوع
 والسكالي والدرجة المرقاة والجمع المندرج وعلا البيان يقولون ان هذا ما سيج
 الافعال ومدار الابدان عليه اولا استماع ما يراود الالف في الفلج الراية والحق
 العظيمة السابقة فان كان يكون مستحله لغرض الحافظ بها والكلام في مثله على
 ان يكون نصرا في جلاله لا نصرا في طهارة ولا سببه المستدرج الاحكاما عند
 فله ان يصرف في المعالقات السياسية فله ان المستدرج يصرف في المعالقات
 الخطابية ليعبر المحرم وسليم الحق **والله اعلم** فله ان يصرف في المعالقات السياسية
 كما في المصالح والمضار والمساكنات بعد التماسه في هذا المذهب في هذا المذهب
 المفتاح واحد احيى قال بعد تسمية كذا السكالي وهذا اهل ما قاله الكتاب
 وان تعرف ان طاهر الغلايين على تباينهما ولكن تعريفهما على وجه كونهما

واحد الى الاراد بالقلب من جهة الرتبة ان يكون لزوم وادوم كثر المومنين في صلاتهم
ايها هو النسبة الى لزوم الاولين المتعصب لا يتصل برتبة وكون قبلها وكون
تشرع في ذلك ووجد كونه ان سائر من ان يكون يرد في معنى الكسب اهم وكون قبل كل
كثرة المومنين في صلاتهم ما في الفخامة والمشاورة بالكلية حيث لا يسد ما سواه
اطار المداوة وسبب الايم في غير هذا سائر ما في فطنته الى التفرع الاول
جعل سواها واحدا هناك والى الثاني جعله متفاما **قوله** او انك تخرج من
تخرج على الخاص لا يحتاج وهو من المصنفات في تلك في معنى ان سهل القابل للزوم
قوله في الايمان فان من الضرب الثاني لكون مجموع الخبر الثلاث لا يوافق
لرابع ما في المساجح قيل انه اعتبر في الضرب عدد الزوم بحسب عدد ما وقع
في خبر الخبر المصنف في لزم المصنف عليه فتدبر في شرف وكونه جعل
المصنف في التلازم في قوله اذا رجعت استاذية واذا استاذية خرج
ما في الايمان فان من الضرب الثاني فان يتدبر ان يتدبر فيكونوا الحكماء والاركان
حكم اعدا بسطوا العلم ايمهم وان بسطوا العلم ايمهم رددوا فلا يكون مجموع
النت لا زما واحدا لكون كل واحد منها لازمة لما سبقه وج لا يرد على الثاني
لان مجموع الكل لا زما واحدا فليس هناك لها مستعد لكون بمعنى ارجح الكل اعمالا
تدبر في بعض الورد عليها ان يفسد واداء التفرع في شرط التفرع في حال
النتيجة لاها خاضعة بسطوا العلم ايمهم ولم يسطوا على تاسير ما اوردته عليه
اذا جعل ما في الايمان من الضرب الاول ويرد على ما في الكتاب ايقا على ان التفرع
تدبر لو قيل لا زما في الايمان مجموع الخبر الثالث او كل واحد منهما على ان يتدبر على
كلام المساجح ما تقدم بحثا في تحقيق ما في الكتاب التسم الاول ولا يحد ودم
لان مجموع المصنف في شرط غير حاصل وان كان بعض اجزاء خاضعة لاجزاء الى

باطن رالود ايم والمداوة في الظاهر في الاجابة بحسب المتعارضان جعل
كل واحد من اجل التلازم الشرط المذكور ورتب ذلك التلازم الصحيح ثلاثة
واستجيب بان معنى المساجح على لزوم كل خبر الثلاثة المتصادمة وج على
ان يكون ما في الايمان من الضرب الثاني لكون مجموع خبر الثلاث التي وقع فيها
لا يرد ما بعدها لما قبلها لاجل واحد لا يصح جعل الواقعة سرا من التلازم ولا يحد
من افعال الشبهة فينتفع ما قيل **قوله** ووجه من اطلع عليه باحد على ص
مضات وهو التلازم عادا كاشي ولاحت ان يرد في توجيهه وتوجيه الثاني
وجه ايم واحد بل قوله فندع عن تحليل الاستماع بالاستماع النظمي
الا ان هذا المصنف ايمهم اذا اردوا التحليل في شرط جزم على معنى استماع الخبر الاستماع
الشرط فطعا بخلاف ما اذا اردوا به التحليل الشرطي فانه لا يحد له او سواه
ان استمع الشرط استمع الخبر فلا يكون فيه القطع بالاستماع ولا يحد في حال
التحليل على الشرطية سوا من التسم ولذا قال في التفرع ايمهم ان تفرع الشرطية
ان تفرع عليه اسب وان يرد في لوهو التحليل من حيثها من حيث التحليل
والوجود ورجا وتغير سوا وان هذا المصنف يفرع القطع استماع خبر الاستماع
الشرطي لا دل ان يقال ما توجههم اراد السلك في التحليل في التسم
تسم افعال المساجح او لا في الشرط وتناوب في الجزاء افعال علمه بالاس
ولم يرد به ان يفرع الخبر بالشرط ايمهم بحسب الاستماع لا فطره بل يحد
وانما يفرع من لوصف الاستماع ليدل على ان التحليل في التفرع والتحليل يتدبر
لا يحد في الاستماع في تفرع تفرع التفرع المذكور في تفرع التفرع المذكور
الاستماع فيها تفرع على نفس التسم التفرع فكون التحليل في عبارة تفرع على تفرع
التفرع ولو يفسر بغيره التحليل مع الاستماع الى توجيهه فذا لكونه كذا

من حرم اذا عاود ما وعا سر فمابعد الاستماع ومعنى قوله حرم انما عرفت
ان حرمها عند ولا يقطع وان طلب بعضها بغيرها فلهذا لا اهرطها بها فلو
النافع بولب والمضار الصدور والاعمال لزوم المقصد في التحريم بغير بيان الحرام القرب
على الحرام ان رجلا يحيا والله مع النبي صلى الله عليه وسلم فممنوع ان يرب الرب المقدس والبرهان مع
برضا امره وان تحارب بغير وسوء ومعنى البيت لو ثبت بل ان في جافه وحل
قد ربه الاثران بالبحر لكان الاثران الاول منها الدرر لانه من الحرام والافهم
والثاني الاثران خضرة والمحتاج **قوله** واما ارباب العقول الخ لم يرد به ان هذا
الاستعمال يقتضيهم من غير ان يجاوروا الى ارباب العقول بل اراد ان ارباب العقول
لما كان المقصود عدم استعمال ادوات الشرط الاستدلال وجعلها ادوات الاستدلال
ليدل على لزوم الشرط بسبب هذا الاستعمال اليهم وان كان ارباب العقول قد
في مقام الاستدلال كما في الآية الكريمة فلا يجد ما قبل عدم من ظاهر قوله واما ارباب العقول
في قوله واذ اصبحت الى ان الحسن ان انا هو حسب الاوضاع الاصطلاحية
لا ارباب العقول وان لا احد منهم وارده على استغنى او ضاعفهم وفيه بعد جدا والحق
انه ايضا من المعاني المحيرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالها لا يعرفون انهم قد وجدوا
للاستدلال في الامور العربية كما في كل حال من اللغة فيقول لا ادركها في نفسه فظهر
فعلها فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في اللغة ويسمى هذا البيان بطلان الطريقة
الربانية في اللغة اقل استعمالا من الحسن الاول فالعقل الثالث الذي ذكره في عدم
العدم بسبب اوله يخفاه لم يعمد به رشدا الى ان قلنا قوله في حرم المصاحف
وانا نعلم ان من جهة ان اهل العقول جعلوا لوازمهم والادوات واستعملوها
في القياسات لاكتساب العلم والتقدم في القياسات لا لبيان ان سبب التبرك
اولا لا استعمال الحجاج ما هو قوله واذ اصبحت اوجدا استعماله على ما هو اللغة

من حرم ان يكون له من حرمه في اللغة العربية ومعنى قوله حرم انما عرفت
ان حرمها عند ولا يقطع وان طلب بعضها بغيرها فلهذا لا اهرطها بها فلو
النافع بولب والمضار الصدور والاعمال لزوم المقصد في التحريم بغير بيان الحرام القرب
على الحرام ان رجلا يحيا والله مع النبي صلى الله عليه وسلم فممنوع ان يرب الرب المقدس والبرهان مع
برضا امره وان تحارب بغير وسوء ومعنى البيت لو ثبت بل ان في جافه وحل
قد ربه الاثران بالبحر لكان الاثران الاول منها الدرر لانه من الحرام والافهم
والثاني الاثران خضرة والمحتاج **قوله** واما ارباب العقول الخ لم يرد به ان هذا
الاستعمال يقتضيهم من غير ان يجاوروا الى ارباب العقول بل اراد ان ارباب العقول
لما كان المقصود عدم استعمال ادوات الشرط الاستدلال وجعلها ادوات الاستدلال
ليدل على لزوم الشرط بسبب هذا الاستعمال اليهم وان كان ارباب العقول قد
في مقام الاستدلال كما في الآية الكريمة فلا يجد ما قبل عدم من ظاهر قوله واما ارباب العقول
في قوله واذ اصبحت الى ان الحسن ان انا هو حسب الاوضاع الاصطلاحية
لا ارباب العقول وان لا احد منهم وارده على استغنى او ضاعفهم وفيه بعد جدا والحق
انه ايضا من المعاني المحيرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالها لا يعرفون انهم قد وجدوا
للاستدلال في الامور العربية كما في كل حال من اللغة فيقول لا ادركها في نفسه فظهر
فعلها فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في اللغة ويسمى هذا البيان بطلان الطريقة
الربانية في اللغة اقل استعمالا من الحسن الاول فالعقل الثالث الذي ذكره في عدم
العدم بسبب اوله يخفاه لم يعمد به رشدا الى ان قلنا قوله في حرم المصاحف
وانا نعلم ان من جهة ان اهل العقول جعلوا لوازمهم والادوات واستعملوها
في القياسات لاكتساب العلم والتقدم في القياسات لا لبيان ان سبب التبرك
اولا لا استعمال الحجاج ما هو قوله واذ اصبحت اوجدا استعماله على ما هو اللغة

في هذا المورد من دفع الشبهة ولا حاجة به توجيه الى تلك الورطة وانما قوله وهذا المظهر
ايضا من تلك الورطة او ليس فيه تسليم القياسية والحكم بعدم استعماله المسمى بالاسماع
هو المختار عند في دفع السؤال بل هو مما تقدم في دفعه من ان لا يبعد عن الحسب ما ذكر
وما يشاهد ان حليته ان القول الاخير غير ممكن لاستلزام استعماله في دفع الكلام
في التباس الاختصاص في دفع ما به ج دفع تلك الشبهة راسا وهو المطلوب الذي نزل
وسمه يكون حليته في الحقيقة صحيحا المطلوب وهو عار عن الغاية هذا وما به
ما يمكن ان يقال مراد ان ظاهر كلام الحبيب دل على انه سليم كونه على قياس المثال
وان لم يستعمله للدلالة على اشتداد امره على قاعدته اعمل الخيران فلا بد من صفة من ظاهر
الاجماع ان مقتضى كلام الحكمه يقال انه قياس اهل فيه شرايط الاسماح
فكون ظاهره عطفه مقتضى ان يذهب الى ادهام القاصر من هذا
مدعى **قوله** هو ان يكون القول مقتضا بسبب اشياء الاسماح كما هو مقتضى
كله لو قيل فيه عطف لان بيان كون القول مقتضا بسبب اشياء الاسماح هو في
الاستماع ان الاسماح بسبب القول والثاني ان ذلك الحسب مقتضى الواقع
لاستناجس فيه والامر الثاني وهو ان اشياء القول عطف لا بد من دفع وجه وهو
سبب لتمام الدبر والفرج بخلاف دوام القول لروحه على تقدير ان الاسماح
ومع ذلك يمكن ان يحاب عنه بان المراد بالاجابة على مقتضى لو دهم يحصل القول
والاوضاع منهم على تقدير الاسماح على معنى انهم في القواعد والقضايا لا يجب
لاستخدام العطف اسماح الحق بالغير وهذا القدر كاف في جواز استعماله لو كان هذا
الاصل في بيان الجمل على الاستمرار فيه من المبالغة في الدم والتوخي ما ليس في الجمل
الاستعمال وهذا لا يمنع للموازاة فيل لا تكن الجمل على الاستمرار لانه اذا لم يجد اسماح
لم يجوز تولد اعراضه كيف تصور استمراره على التدرج من واجبه

بان من لا يملكه كثرة الكتابات لم يعلم انه في هؤلاء العلم انك خبرا في اشياء
بالعطف لا سببهم عطف به من حوا اسماح المصنف في لو اسبغهم لتولوا ان ولو لطف
به لا سببهم العطف فذلك سببهم الطاعة وعلى هذا القول ما من عدم منع اللطف
فيهم وعدم اشغاعهم به وهذا مستعمل على تقدير ان الاسماح الى اللطف وعدمه
فيل قد فسره له ولو اسبغهم لتولوا وجه اخر حيث قال او ولو لطف به فذلك
لا بد واجبه ذلك ولذا لم يستمر اهل على واجبه واجبه واجبه
على الاستمرار ولذا لم يثبت الاستمرار بالكلية وعدم الاستعمال للدين
والقصر ان التكرار والتكرير لا يرد لهم لاحكامهم استفاضة بعد او شج في الرو
ايضا **قوله** لو كانوا من اهل هذه اى من اهل القول ان يكون مع القدرة عليه
ما ركا له فيكون المعنى اشياء القول انما يكون خبرا لو كانوا من اهل القول
ولم يتولوا ان عدم فعل المسكن في المثال المذكور انما يكون من اهل القول
من اهل القول كما روا عليه ولم يقبل وجوز ان يكون الصغير عايدا الى اشياء
القول انما يكون خبرا لو كانوا من اهل ذلك الاشياء من بعد وعظم اشياء
القول اختياره **قوله** واذا كان لو بشرط في الماضي اى مع انقطع اشياء
الشرط فيلزم ان من القطع بالاشياء عدم النبوت كما اشار اليه بقوله ان النبوت
ساقى الحقيق والمقول العرفي ذلك لان القطع بالاشياء لا يرد ان حصول العرف
قوله وبذهب القراء ذكرنا شرح التاقي للشيخ السجدي وزعم القراء ان سبيل
في الاستقبال كان في امير ذلك جازم وفيه لسانا على الرضى والى عليه في
القراء ان لو استعمل في المستقبل كان في ذلك مع قلته ثابت لا يرد في قوله
عليها السلام اطلبوا العلم ولو بالصغير مثالا له اى ولو كان في وقت خلوكم بالبيان
وهو موضع الخطا **قوله** يصف تا سفة على ما رفته بقوله وسوق في

الها. وجله قيل فانه لم ينظر في القصيد واثباتها ولم تراجع ايضا نسخ المخطوطات
الكتب فيها على وجهها وقال بغداد من الظاهر ومن ظاهرها من هو الياء والهاء
بغداد ومنها ما ليس ومال لم قال فقلت هو هذا والهاء حياها ارباب الناس
ان في حال ومنه من على باب حلب والهاء من بغداد ومن جله ابياتها
بما يراد ليس الكرخ راوى وانما رماى اليه انه من بغداد بل في كل من المخرج
نعم بل كان ليس سال ومنه ليث ان الابل لو وضعت هاهنا في جله
لشرب من تحت الماء وقلت فاسم من المياه وقلت قلورها عن الحسن وقلت
هذا ملاحا من اجل الله لولا فسفيل وانزل وباسم التوفيق والعهد لم يذلل
العلامة رحمه الله بهذا الكلام ان قال بان من تلك القصيد اظهار الثامنة
على منارته بغداد وسورن قال به الى جله لا رعه القابل الى اوار النصارى
منهم بغداد وشاهد ما في من اعتدال النوا وارتياح النفس من نسيم
ومن الرماض القصد الطير المشوع بانواع الرياح حير والارهاق واصناف
الربيع والمراعى التسم بصوب النصارى وفنون الطراوى في الانكار ومن المياه
القائمة الصدم سياتا وجله والفتوات الذي يسمه من جنات النعيم خارج
لولايت الوطن وتذكر بواصله الاصاب وبواصله الاضرار والاصحاب
ومرير المواقف ووطاها شمع مع الف يرد الامران والارباب في مسقط الراس
ومسقط الاعراس لا يجد بغداد مطر الاناس وبوطن القاسم وكايعان تلك
النوع وبها يلبس المياه حيث صار تسموع في قلوب ركا به وابتداء
له الا انها لامة كبرت اليهود بالحج وحت الى الاليت المالكوف ولهم من اوراق
الماء من المشعوب ورات البارنى وهو السحاب الذي يرمعه روط
لصون البارنى الذي يشتمع حوارطها بالشم قاهاجت شوق الى اوقافها

وهذا ما كان في الاصل من القصيد واثباتها ولم تراجع ايضا نسخ المخطوطات
الكتب فيها على وجهها وقال بغداد من الظاهر ومن ظاهرها من هو الياء والهاء
بغداد ومنها ما ليس ومال لم قال فقلت هو هذا والهاء حياها ارباب الناس
ان في حال ومنه من على باب حلب والهاء من بغداد ومن جله ابياتها
بما يراد ليس الكرخ راوى وانما رماى اليه انه من بغداد بل في كل من المخرج
نعم بل كان ليس سال ومنه ليث ان الابل لو وضعت هاهنا في جله
لشرب من تحت الماء وقلت فاسم من المياه وقلت قلورها عن الحسن وقلت
هذا ملاحا من اجل الله لولا فسفيل وانزل وباسم التوفيق والعهد لم يذلل
العلامة رحمه الله بهذا الكلام ان قال بان من تلك القصيد اظهار الثامنة
على منارته بغداد وسورن قال به الى جله لا رعه القابل الى اوار النصارى
منهم بغداد وشاهد ما في من اعتدال النوا وارتياح النفس من نسيم
ومن الرماض القصد الطير المشوع بانواع الرياح حير والارهاق واصناف
الربيع والمراعى التسم بصوب النصارى وفنون الطراوى في الانكار ومن المياه
القائمة الصدم سياتا وجله والفتوات الذي يسمه من جنات النعيم خارج
لولايت الوطن وتذكر بواصله الاصاب وبواصله الاضرار والاصحاب
ومرير المواقف ووطاها شمع مع الف يرد الامران والارباب في مسقط الراس
ومسقط الاعراس لا يجد بغداد مطر الاناس وبوطن القاسم وكايعان تلك
النوع وبها يلبس المياه حيث صار تسموع في قلوب ركا به وابتداء
له الا انها لامة كبرت اليهود بالحج وحت الى الاليت المالكوف ولهم من اوراق
الماء من المشعوب ورات البارنى وهو السحاب الذي يرمعه روط
لصون البارنى الذي يشتمع حوارطها بالشم قاهاجت شوق الى اوقافها

ما نيا فيعيد واما الذي كان في قوله تعالى وما هم بؤمنين فاعبر هذا في كلامنا
 القائم وقصر عليه بما ينال من واليه انما رتبناه وانما نعلم ان كلامهم **عزله**
 هذه الحالة انما هي في المستقبل الخ فيه تيسر على ما يدبر في شرح من الحالة
 المستقبل ينزله الحالة الحاضر للتحقق بتسريده استعمال ليواد والحقير
 بالماضي والثانية تصوير معنى الماضي المنزلة بصورة المضارع تيسر على المعنى
 كلام من لا خلاف في اخباره وان لا يمتدح بتقدير الزمان وان كان متروكاً في ما
 عند من له الماضي فمما يستفاد في التحقيق ما من في التاديل مضارع بالتصوير
 خبران يكون ما مضيا لانهما التقليل في الماضي انما التقليل فلا في مضارع التقليل مع
 من خبر واحد وان مع التدرج بعد ما دون المصروف في حصول من الخبرين في ذلك
 تعريف فلو لم يرد في تعريف الزمان فبما وجب ان وصف التدرج في
 بعد ما يحصل الا في النوع لان الضم يحصر الجنس المذكور او لا يصير في ذلك
 واما الذي نزل في الماضي على التقليل المحقق وهو لا يكون الا في الماضي في ذلك لان
 توكلنا اذا قلت رب هل نفسيه كنت محمداً ان الذي نفسيه قليل ولا يعلم
 الذي سلفه ذلك واما بعد الله الله برون قوله في شرح المفتاح لان الذي
 محقق في التقليل والتدرج واما المستقبل في المعنى وجوز ان يكون في الإيضاح
 في الشيخ الرضي والشرع وهو ان دخولها على المضارع بلا ما وانما
 اليه بقوله من قبل المضارع منزلة الماضي في احد قولي التفسيرين وانما انما
 رب قال لغات اشهر هاتم الراوي فتح الباب الى شدة ذلك والسابعة منها وهي
 الثامنة الحقة والثالثة مع خفيف الياء والرابعة منها مع اسكان الياء الحقة
 والخامسة معها مع تشديد الياء والسادسة معها مع خفيف الياء والسابعة
 والثامنة منها الراوي مع الياء شدة وخفيفة بعد ما بان مقصوده واختلف في

حرف او اسم فذهب اليه الى ان يعرف جردا للكوفية والاختصار في الهم
 اسم لم يختلف بعد كونه اسما في انما يحل من الادب او لا فيقول انه يرجع بالاندا
 ولا خلاف في اخبار الشيخ الرضي في قيل وهو مذهب ابي عمرو انه لا يعمل لها
 من الادب لا في العمل لما لا ينها صار في النقص في العمل في عمل
 واما الكوفية في فعلية انما بتقدير كان في حال الرضي اصله رها كما في قوله في
 كان فيهم استعماله بعد ما وعلية في الخبرين **عزله** واما جعل ما في موصوفه
 الخ هذا هو القول الاخر في خبره حيث ذهبوا الى ان ما في في باب كانه انما
 في القول الاول بل هو كرم بمعنى في موصوفه في بعضا وهو موصوفه في القيف
 ان المصير الى التدرج مع محبة المعنى بدون خلاف الاصل في ان نحو ما كرم بمعنى في
 في خبر واحد في انما في نوحه ان الخطر مع لفظ محقق في مناسب
 وان لا دليل على هذا التدرج **عزله** ويجوز ان يكون سماعا للتكرار ولذا
 قيل انما في الاية التكرار في التدرج وقد استعمل في معنى التكرار في صارت فيه
 كالحقيقة في التقليل في الخبرين المحقق الى المفسر في ان الذي في شرح
 السانن للبرزلي ونداحب من موصوفه في استعمل في التكرار محبانا
 ولما استعملها في معنى الحقيقة الى ان صار كانه الحقيقة وذكر
 ان الحاجب الخ ذكر في الايضاح والتسديد في هذا الموضع على المضارع
 من معنى التقليل في المحقق وفيه كونه في ما في موصوفه في التدرج عليه
 واما من علم في الزيادة في الشيخ الرضي في انما في قوله تعالى هو ولوا منهم يادون
 في الادب فلو ان لم يكن في المصدر هو وليست بشرطية فبما بعد فعل
 والى على التدرج في التلخيص في خصوصه والانفلات المسماة في اي
 من كونه في الراي في من من في القطع من الصحاح في نسخة وقام ما قطع

بطل من دونهم بنظم بعضها الى بعض من الجوارح حتى عرفنا ما مر انما يعرف بها
قوله ودخل فيه حكمه المنكر الحكمه نقل اللفظ من كلامه الى كلام اخر على استيفاء مبرر
 الاول قبل ان يقدم حكمه المنكر فيقال يتقدم المقصود بالعدد وان كان مما ياله وان كان
 من احد من المقصودين متبعا لاختصاص المنكر بغير ارجح والاختلاف لا يخرج من نفس
 فالصواب ان جعل كل منهما متصفا بما سلك في المتنازع حيث قال في ما لا خلاف
 التخصيص بكونه منكر انما اذا كان الخبر واردا على حكمه المنكر كما اذا قيل من هذا
 مندي وجعل متصفاً بكونه مندي الذي قد جعل او كان استعماله كرم لم قال او كان
 استعماله مصروفه لكن المراد بالسند وصف غير معدود ولا مقصودا لا تضاربات
 تعلم ان اراي عدم العدد شامل لا راي حكمه المنكر لان اراي عدم العدد كونه على
 وجه مختلفه وانما شتر في ذلك اما ان يكون هناك ما يجوز اراي العدد من ان يتقدم
 ذكره مختلفا او يتقدم اولا فيفقد الى العدد او لا يكون في ذلك ولا يراى في العدد احدا ولا
 حتى ان حكمه المنكر يتدرج في الاول والعصر ووجه عدم تقدمه من المصنف
 لذكر حكمه المنكر بالانكسار لا يمتنع ما قيل **قوله** على انه خبر يستدعي احد في قوله
 وانما قال كذا في انما الى ان لم يخلل اخرى بها ان يكون محصورا بل انما حاله في الكتاب
 والعامل فيه السبب اذ انما ادخل في المحرر وفيه والعامل في قوله لا يكون
 صدره من ان السبب **قوله** سقولا فكلما يتبع عقلا او لا يتبع عقلا فكلما يتبع عقلا
 خبر مقدم يستدعي عقلا يتبع عقلا او لا يتبع عقلا فكلما يتبع عقلا او لا يتبع عقلا
 يتبع عقلا او لا يتبع عقلا فكلما يتبع عقلا او لا يتبع عقلا فكلما يتبع عقلا او لا يتبع عقلا
 هذه الخلة سقولا فكلما يتبع عقلا او لا يتبع عقلا فكلما يتبع عقلا او لا يتبع عقلا
 من جوارح جميع ذلك بان اسم الاستفهام مستدعي والمعرفة بعد خبره **قوله** وقد
 سيقود ومن بعد واليه ذهب الرافضى في خبره عند من على انما

الشيخ الرافضى يعرفه عن كرم مستفهام استفهاما او كرم هو اصل التفسير
 تقدم على خبره والجملة منه لما قبلها فخورت برجل افضل منه ابو جده ذهب
 اخر من لما ان ما بعده مستدعي هو خبره لا تقدم لنفسه باله صدر الكلام باله
 قال الشيخ الرافضى حيث قال سقولا فكلما يتبع عقلا او لا يتبع عقلا فكلما يتبع عقلا
 وما بعده يعرفه كما ترى باب المنع او بهذا التفسير فكلما يتبع عقلا او لا يتبع عقلا
 وهو ان يكون اسم الاستفهام مستدعي والمعرفة بعد خبره استيفاء التفسير عليه
 النسخه كما يحسن بل هو من قوله لانهم يجوزون وقد صرحوا الا انه لا يمتنع مما
 هو عرصة من عدم هذا الاطلاق على هذا التفسير فكلما يتبع عقلا او لا يتبع عقلا
 القول بان من من انما كرم لما فيها من الابهام وعدم التخصيص ليس من كلامه
 الذي بان انما من قبل الاستفهام الذي فيه لا شرح حيث كونه كرم الاول انه
 يعني بكونه انما من انما كرم لما فيها من الابهام في هذه المسلمات
 على التكلم لا وجب المنكر كما ذكر في هذا وجواب هذه الاسماء بالمعرفة فاعلم
 كونها معرفة كما ان جوابها لا كما كونه اسما بالانفاق فكلما يتبع عقلا او لا يتبع عقلا
 هذا كله في العمل الذي صدر بها اسما الاستفهام مثل سقولا فكلما يتبع عقلا او لا يتبع عقلا
 في كلام السراج من فتح ربعا يرك على امتناع كون المستدعي كرم والمستد
 معرفة او انحصار الخبر وسبق هناك ما فيه وماله ان شاء الله تعالى **قوله**
 ولا ما في غاية النفاذ قد يكون العتابة من توجب الوجود الثاني بان الاول بالامتناع
 والعدد الفعليين ان يكون حسب المناسبات الادسية والاعتبار ان الفعليين
 امرح بغير الافضل من سراج المتنازع والاملا امتناع ان يحكم على كرم بكون
 شرحه ليا وان لم يبيد لعلها بوجه من الوجوه او لكونها كرم والخبر يجب
 المناسبات ان منع اذا الاصل في العلوم عليه العلوم وفي العلم الجوهري وان

انما الدليل الخاص لا يدرج في جملة المعنى وهو كون الاصل في السند المتكسر ودرج
 بان المراد بالاستماع العقل ما بعده العرف والدور في الفعل ما قبله التعمير
 والسند بالوجه الثاني هو الملازمة باصله في الترتيب في شرح المتكسر والسند
 ايضا بوجه اخر وهو ان الخبر عما يكون الاصل فيه المعلومه كالمتكسر الاول
 على المعلومه وعما يكون الاصل فيه المجهول كالمجهول على المعلومه متبع وان
 الاول هو الثاني مثل هذا الذي في الثاني وجه استدل ايضا بان اصل السند
 ان يكون خبره ليس الاخبار عنه واصل الخبر ان يكون كرم لسند الاخبار عنه
 فما كان السند كرم والخبر خبره حال الكلام الاصل في التعمير وهو غير جاز
 وقال في حقه وهذا امتناع وزيف السارح وجه انه في شرح المتكسر
 القول بقوله والتكسر بان لا يمنع الحكم بالخير على ما ليس بغير والمعلوم ما ليس
 معلوم ليس من لان التعمير عن الشيء لا يدل على تعيينه ومعلومه لا يدرج
 كونه خبره بغيره وغير معلوم وكذا القول بان متاع التعمير عما يكون الاصل
 فيه المعلومه كالمتكسر بالادله على المعلومه وعما يكون الاصل فيه المجهول
 كالمجهول على المعلومه لا يدرج وكذا القول بان متاعه انما هو الاصل في التعمير
 جعل ما حقه المرفق كرم وعما حقه التعمير معرفة **قوله** لما سمعنا من ترويض
 المسند وذلك ان كون السند والخبر معلومين لا مافي كون الكلام به في السند
 فادركه محموله وهو انساب الخبر الى السند او كون المتكسر ما لا يدرج قوله
 وحصل معنا من السند الى قوله مجرّد اصطلاح وذلك انه كما يقع تعيين معنى
 الاقوال بانها ليس الحاق في اللفظ من غير وعما حقه متاعه مع في الامثلة
 ايضا لان المتكسر وعما حقه التماسيات واعتبار التماسيات ولذا قال
 بعضهم توجه العمل ببعضها محصنة وبعضها متبادر من محولات المسند ومن

احكامه فمعه فرق معنى لان الفعل يسند اوله ثم يدرج محموله ثانيا
 وبلاسم بصفات او يوصف اوله ثم يسند ما كان متصفا به وهذا احكام
 متصفا فرب السند على الفرق بعد الاسم وانما يخصر احد الاحكام بغير
 المعنيين فما عدا ان الفعل بحسب اصله في وصفه يدل على معنى بظن
 والتعيين بما سبه واما الاسم فيكون في ما به لعل في المعلوم والتمويل
 بحسب اصل الوضع والتخصيص بما سبه وهذا القدر كاف في التمهيد
 واما السمات في اعتبار العمل في حكم الفعل لانها انما تعمل لا تساهل على معنى
 الفعل في مبدئه ما قال المتكسر انما هو من سبغوا السهم في شرح المتكسر
 انما اختار التعمير في جانب الفعل لان الفعل لا يوصف بالمعروف كما وصف
 بالاطلاق وتعيين الاسم المشتق من المعولات في حكم تعيين الفعل
 لان الاصل في العمل المعاري فاعمل الاسم بغيره فلهذا لم يذكر تعيين الاسم
 بغير المعولات من اجل اختصاص الاسم من حيث انه اسم لا اضافته والوجه
قوله وقيل لان التخصيص لوجوه الفاعل معانها مثل ما صرح به المزمع
 ويمكن ان يقال عتاه باحتمال التعلق الاول المراد بالشيوع العوم
 ولا عموم في الفعل واتقاء الشيوع في التعمير في الاحكام لا يدرج في احكام
 التخصيص ما حاقب الاسم وقوله عن بعض الشيوع بالصادق لا بالمتكسر
 اوله ليس كلام العرب كون السند كرم والخبر معرفة في الجملة الخبر
 في الجملة بالخبر لا بالاشكال الاثباته كما ليس مثل من انوكه كره دوما
 ما لك على مذهب سيبويه فانه سبغوا من مل يرت برجل فصل منه ابن
 علي راي سبغوا اللحم الا ان يقال المراد بالجملة الخبر المركب من التعمير
 يعني الكلام الخبري **قوله** انما ابو الفهم وسعي شعرك فاسمعه ديكنا احسن

ح

عام عيسى وفرادى مسرى مع الشارح بارض مصرى نقل عن الشارح
ان الباقي لنا ابو الجهم الشارح فتح القولون ليكون معارفا ما احسن من التخصيص
والعقار يجمع عن طريق وهو الحديث من الجرح والمزاد هنا الحيات
القاسم و قوله على ما يوقعه بعضهم ورد على العامة حيث قالوا يستقيم
فيه ان في الحد احد من صفات **قوله** والخاص ان السامع به علم ان في الجرح
فمن انهم في اذنا كما تعلمون انما له الخاطب الذي هو زكوة ما يستدري انما
تحد ان الوجود الخارجي وهذا انما يكون اذا كان الخاطب قد عرف من لا يسمي
او اجماع في دونه والاخر الوجود ويجوز ان يكونا متعديين فاما اجماع الجرح
عن الآخر كما ينبغي انما في الوجود وان واحد **قوله** قول اي فرائس السامع
العمل كغير الزود في معنى البيت فان يكونوا ابرار من حيث انهم
ان الحاشية المذكورة لم يجد منكم فانه مواضع من ما لانكم تاصرون في الجاني اجابة
ومن غير الجاني الموجود المعروف بالحق واحد بالكلية مواضع الخاتي واليه اشار بقوله
معنى ان الناصر للجاني والحق في بيان الحق ويعلم منه ان الجزاء محدود وانه
ما هو عليه من نقل قوله تعالى فان لم تجزول معه كذا في سبل من قبله **قوله**
وحدود ان يكون المعنى هو التماثل في الحاشية حتى ان كل جاز في معناه ليس بمحال
وعلى هذا يكون الالام جسر في المعنى كما يجوز في الالام **قوله** وهذا انما هو الالام
في معنى الكتب بشرط ان لا يوضح حيث قال في الايضاح جسد ماضع او لا
معلوم من الطرفين مطلقا ام من ان يكون تعريف المسند الاضافة او غيرها
هو اما تعريفه فلا في السامع اما على ان يعاين له في طريق من طريق
التعريف بما هو معلوم له كذا في ان السامع ان يسمي ما هو عليه
بنفسه واسمه ولكنه لا يعرف انما هو وادرك ان يعرفه انما هو فيقول

له زكوة اخر كسواء عرف ان له الخا ولم يعرف ان له الخا ولم يعرف ان له الخا
اصلا وان عرف ان له الخا في الجرح وادرك ان يعرفه عن ذلك ان هو كذا
ادالم يعرف ان له الخا اصلا فلا يثبت له ذلك لا مستمع الحكم بالعين من لا يعرف
الخاطب اصلا فشرط في الاضافة في حجاب المسند اليه المعلوم من خلاف
الاضافة في حجاب المسند في قال وكذا اذا عرف السامع انما يسمي
زكوة بنفسه واسمه وعرف ان كان من اسان ان يطلق ولم يعرف ان كان من
زكوة او غيره فادرك ان يعرفه ان زكوة ما هو من المطلق فيقول زيد المطلق
واراد ان يعرفه ان ذلك المطلق هو زيد فذلك المطلق زيد وكذا اذا عرف
السامع انما يسمي زيد بغير واسمه وهو يعرف معنى جسر المطلق
واراد ان يعرفه ان زكوة ما تصف به فيقول زيد المطلق وادرك ان
ان يسمي زيد جسر المطلق فذلك المطلق زيد بشرط ان يعرفه الاضافة
من المعروف بلام التمسك والجنس معلوم في الطرفين والمفرد عليه اول بيان حكمه
بان المسند اذا كان يعرف بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع من ان
لذلك الاطلاق انما هو الكلام وما ساء بان يفرقه بين المضاف والمفعول
مسند او مسند اذا وقع مستقرا اليه غير واضح وحكمه بان يمتنع الحكم بالعين
على من يعرفه الخاطب اصلا لا يحد به شيئا لان المضاف اذا وقع مستقرا
اليه فلم يرد به معناه مخصوصه لم يكن ما لا يعرفه الخاطب اصلا بل ما يعرفه
بوجه ما فلا يمتنع الحكم عليه بالعين وانما الشارح الى دفعه جرحه فيقول في الآ
يا الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال في حصوله ان يلام في نفسه
بحسب اصل وضع الاضافة الى الالام فهو بداهة في ذلك السامع
المخصوص به جرح لو كان له علم ان فلا بد ان يشار به الى الالام له زكوة فيقول

نريد ان يكون اعظم علما او شهرا او كونه من غير ان يكون له من الشرف والمقام ما
يجب ان يكون حيث يرجع الخلق اليه ويرغبون فيه وتبين ان الانسان الى حيث
لا يوافق اباؤهم فانه يجب ان يكون له من الشرف والمقام ما لا يوافق اباؤهم
ولقد امرنا على ان يكون له من الشرف والمقام ما لا يوافق اباؤهم
ويؤلفه كغير المعروف بالاضافة ان كان سدا اليه فلا بد من ان يكون له من الشرف والمقام ما لا يوافق اباؤهم
الى الفرق بين المعاني اذا وقع منها وبينه اذا وقع منها اليه لان المستدرك قد الساع
تساو السداد الى خلاف المستدرك في تدعيم الوجه الثاني من وجهين قد وضع الشك
وجه اوله فيمنه بان التعريف بالاضافة قد يكون باعدام نظر الاندفاع في ان يكون
يعرف في معنى الساع قد يفسر بالاضافة الى المعنى في ان يكون التعريف في معنى
بما ان قد يكون من اراد ان يكون له من الشرف والمقام ما لا يوافق اباؤهم
الاعتماد عليه فيكون التعريف في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
من ماء الورد فيكون التعريف في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
وعيدى امرار يكون الاستدراك في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
بعينه فيكون التعريف في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
للمعنى والاستدراك في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
منه ان التعريف بالاضافة قد يفسر به الاشارة الى واحد لا يعينه وان كان
خلافا لوجه الاضافة ولا يستدعي الاضافة في الاشارة الى واحد لا يعينه وان كان
الساع فلا يجمع ان يحكم بالتمييز لان المحكوم عليه متصف بعدم التميز والحكم
بالتمييز في غير وجهنا معنى قوله لا استماع الحكم على من لا يملك التمييز فيكون
اول ما قيل في هذا كلام زيد قد يقصد به ان يحكم على من لا يملك التمييز فيكون
وان كان معنى التعريف في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع

علم

على حاله في التعريف بالام للتعريف في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
فلا ينافاه من كون التعريف في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
ومن ان التعريف في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
وهو معلوم له في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
مستحب منها التعريف في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
فان الساع في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
فولئك احرك زيد فلا راد به المستدرك في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
بانه زيد وكان هذا هو الراد في قوله لا استماع الحكم في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
فان لم يكن الحاكم المستدرك في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
احدا مما في الساع في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
ان عدم ما يعرفه الساع في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
بانه عليه الساع في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
احسن في الواحد من وجهين صريحه الثاني من وجهين ومن ان الراد في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
كان في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
وهو الحرب عما رددت في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
لا يحسن من ان التعريف في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
من وجهين وجه اوله في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
حمله على القلب ولما اختلف في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
الى قوله على من لا يملك التمييز في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
زيد لا يملك التعريف في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع
عندك بان حكم عليه بانه زيد في معنى الساع في معنى الساع في معنى الساع

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
فرضت علیہم الحج
ان یصلوا الیہ

صون ودعوى الاتحاد لا يختلف فيها المقصود سواء حكم بالاتحاد البتة بالخبر
 او بالعكس لكن الاول اقله هذا وكلامه ملحبا للكشاف في النابض شعرا بان
 المصروف باللام سواء جعل متبعا او مجزا فيفيد نصرا المستند على الخبر حيث قال فيه
 ان قولك الله هو الذي سناه انه الخائب للحوادث لا في الخائب وبذلك الذي
 نصادف سناه ان الخائب للحوادث هو لا في **اللام** لان الجنس ح صحيح وانه
 ما صدق عليه الخبر هذا فكيف يندرج فيه بالنظر اجمالا وقد بين فيناه في توجيهه
 بالوجه المذكور في ما لا يد عليه ومن ثم قيل العوالب ان كمال لان السائل كل
 نوكا على الله وكل تقوى على امر الله وكل كرم في العيب فيلزم ان يكون للكرم
 مقصور على الانصاف كونه في العيب لان كل فرد منه موصوف بكونه فيهم
 فلا يوجد فرد منه في غيرهم ولا يلزم في بقا ان يكون كل ما هو في العيب
 موصوف بكونه كرم بالكرم نصرا للخبر على المستند اذ يمكن الصاح بان حال
 ثلث من اتحاد مفهوم الجنس المعروف بالمستند او من اتحاد مفهوم فرد من الازاد
 بعد ان كان المراد بالاتحاد لا اتحاد في الوجود الخارج لان اتحاد فردين من الازاد
 لا يستلزم اتحاد فردين من انفسها ولا في ذاتها فجاز ان يندرج
 بالاتحاد في اتحاد فروع فيبقى ان يندرج بالاتحاد في حيزه على خلاف
 اتحاد الجنس المعروف فانه لا يندرج وحده على والاضاع التعريف
 ظاهر الحصول المقصود بالتمثيل فيصاح لا يوجد للجنس في ذاتها واما في
 ان يراد بالاتحاد نصرا للجنس وان يراد به معنى دقيق غير ما دلر وكان الشارع
 اشار الى هذا بما نقل عنه في الجواني اجمالا بقوله يمكن المراءى فيه وجه
 يدفع ما قيل من الوجه المذكور في توجيهه الشارح لما قيل في **دعوى**
 وبما يظهر ان تعريف الجنس في الحديث فيفيد نصرا اتحادا على الانصاف كونه

من

قيل فيما انا يظهر اذا قصد بالخير كل خير على قياس ما قرناه في الامثلة السابقة
 واما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانا لم نذكر اختصاصا به باسما له
 اللام على الاختصاص كما قيل جنس الخير مختص بالخير فليس اختصاصا من
 افران كماله وليس كذلك من قصد المستند على الخبر على معنى ان يندرج
 الكرم مختصا بالعيب اذ لم يرد به ان الكرم مقصور على المختص بالعيب
 لا يتعداه على المختص بغيره بل ان يرد به ان المختص بهم لا يتعداه الى غيرهم
 وهذا النص المقصود استبعاد من لفظ الاختصاص من هنا ومن اللام
 هناك واما كمال الامثلة فلو علمت على قصد الجنس لم يلزم بها اختصاصا من
 اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف بكونه خاصا في العيب لا يستلزم لخصا
 افران فم كبر ان ثبت لهم في ضمن فرد وليس لهم خاصا يخرجهم عن كبر ان
 في صرح الفاعل صرحا للجنس التي هم متعلقان بموضع لزم مسأله كماله
 طامسا ما في الشارع عليه ما هو ومن حيث العكس وقد تكرر ذلك
 عرفا في الجواب عنه باوجهنا به فلا بد وان كان ان المعروف بالجنس من
 غير قصد الى الاستغناء فيفيد ان المقصود بغيره فادى به عند قصد الاستغناء في اقله
 فلا تكرر في ما يشكك في تمام الا ان كماله يوقفك في هذه الخيرة وادورده
 العيان كما ان ما قرره الفاعل يحلم منصرفه ان الذي اسره الشارع
 الملازم مستند من غير ما يندرج بالقول المخصوص **في** **دعوى** **اللام**
 هو الواجب الماء المصطفاة لما يخصها واما عشا واني الانصاف المختص
 الخواص من النوق لا واصلها من لفظها وبقا في الواحد حليم والتمسار
 لمصر العيس جميع عشر ادمي اننا في استعملها من يوم ارسل بها الخلق
 عشر اسره وروى عنها اسم الخاص نصف المردوح كماله يوجد وبما يظهر

الشركة والشيوع **قوله** ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وذلك
 لأن اختصاصه به بالمخاطب في مثل الاستدلال وان لم يمت في الواقع لكنه باب من
 المقام فليكن هو من ان يصر في الاصطلاح **قوله** لأن الجزى الحقيقي لا يكون في
 اليه وذلك لأن هذا ما لا بد من شأه له موجود بها مع ان عليه عمل من عليه ولا عمل
 هو على شيء يشهد به القطع السليم ثم سلبه في هذا الموضع الصحيح الا ان ليس على حقيقة
 وبما وقع في بعض كتب المنطق من ان الجزى الحقيقي ينزل لواحده دون كثير من كلام فاهو
 كما قيل **قوله** قد يرمي كثير من النجاء ان الواقعة خبره بعد الابعث ان يكون انشائه قبل ان
 ان الابل غدا تفس من انشائه الى غدا الخبر من مبال الانشاء ومن خبر المستدولم يرد بالاول
 ان خبرا المتتابع ان يكون وقع ليجد ان هذا الوجوب يقتضي الكلام الخبر في التبع
 للوجه بل ان يرد ان يستدل الى المتتابع ان يستدبر السبوت مرفوعة او موقوفة
 او مستكملة فيدخل في الطرف في مثل ان يرد ذلك او تقدم به ان يدخل في ذلك انما
 النسبة بالسبوت بينهما ما لا ينبغي ان يتعارض فيه لان المتتابع انما ذكره ليس اليه
 حال من احواله ويربط به حكم من احكامه بوجه من الوجوه ووجه من من حيث ربحا
 ووجه من حيث ربحا من الاول منقول به وان كانت في سباج وتقع الفعل عليه
 فيها لا بد من كون الاول بيان لما وقع عليه الفعل في الثاني استدلاله حال من احواله
 ولما صرحوا بان حتى يرد ان من سفلين في مطلق الاب وعلى هذا فتكون المعنى ان
 على الوجه وان كان خارجا حلا لكنه قائم بالطالب والمنس في مثل هذا اضر به قلب
 القدر قائم بالمكلم وليس حال من احواله ربحا لا باعتبار تعلقه به او كونه به
 في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد من ما حققه هذه الحقيقة وهو موقوفة
 منه فقامه قيل به مطلوب خبره او مستدل من شأه ذلك لا على معنى الحكم في
 انه يستحق ان يقال فيه فيستفاد من ان هذا خبره طالب خبره ومن ربحه

ذلك

بالمبدأ

بالمبدأ بمعنى اخر غير مستفاد من اخر به وامتناعه من انما لا الصدق والكذب
 بالمعنى الاول لا يتأني انما لها بالمعنى الثاني فظهر ذلك ان تنبيهه بالعدل فيما وقع
 خبر الاستدلال لا في الاستدلال المذكور ليس لنفسه في ان يرد الخبر به بل من يقتضيه
 نفسه من لا يقتضيه الا ولا يغير في من اخر به ربحا ووجه اخره في المعنى بعد
 محض ما قاله بعض النجاء انما وجب في الجدل الواقعة صله او منه كونه خبره لان
 انما وجب بها للفرع بالمخاطب الموصول والموقوف من انصافه فيكون ربحا من ربح
 كونها حكمة مستقيمة في الحكم المعلوم للمخاطب حصوله للمخاطب فيكون ذلك كونه
 وصدق في الخبر به انما الانشائية كعت مثلا والطلبية من الامر وعين لا يرد
 المخاطب حصوله من حيثها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المتدبر فالمراد ان
 جاز كونه خبره انشائية يرد عليه ما قيل ويرد عليه ان انشائية مانع محض من خبره انما
 لا يستلزم ان لا يكون هناك مانع اخر من ان هذا الفعل الواجب التاويل بما وقع
 الانشائية صفة او حال او مقدر انما يتأني الى باب طمس خبر وجوده من الناس
 اضر عليه واجاب التاويل في الصور المذكورة دور الخبر حكم هذا ولعل ان
 ينزل اختلاف النجاء في جوابه ووجه الانشائية خبرا بلا تاويل وعدم جواب
 واخره في جوابه وسبب الشك في الرضى وهو اخبار الشارح رحمه الله قال
 الشيخ الرضى في شرح الكافية قال انما لا يابى في بعض الوقوع لا يبعد ان يكون
 طلبية لان الخبر ما عتقل الصدق والكذب وهو وجهه وانما ان قيل انما لم يفتا
 الخبر وليس الراد عن الاستدلال ما عتقل الصدق والكذب انما انما لم يفتا
 ليس من فعل شيئا في قولك ان يرد من ذلك يجوز ان يكون خبرا مع ان لا عتقل الصدق
 والكذب بل الخبر عندكم في ذكر الصفات وهو الجواب المستدل في خبره المذكور
 وري على جوابه كونها طلبية فوالله تعالى بل انتم لا مرجح لكم وايضا انتموا على

بما يتجلى من حورائه ما يدل عليه ما في كشف من قوله ولما اول الطرف بقصد
الى ما بعد من المراد وهو ان كتابا احرفه الرب لا فيه تحت حورائه
كون حرف النون المتقدم على المسند جزء من المسند اليه المتأخر عنه لا المتأخر عما
قلت من كون الحرف المتقدم على المسند اليه جزء من المسند اليه المتأخر عنه لا المتأخر عما
اما ما قلت وبطلان اعني من انما رالذين بينهما دليل انا اركب ما ذكر من الاول
جعل حرف النون جزءا من المسند اليه او المسند اليه الى ان يكون المعنى يخرج من
التخصيص هو الانسان كما في اكثر الصور ولا حاجة اليه ان يكون ذلك ما اريد هذا
ان يقال مرفوع من قوله تعالى لا يرا عول وقولنا ما انا قلت فان المسند اليه هو
عول على تقدير قوله بسند لا يتأخر عن المسند كما ان جعل حرف النون جزءا من
المسند اليه هو من المسند نظر الى بعده الفعلي بخلاف ما انا قلت فان
المسند اليه مقدم للظواهر فيه فلا يجوز ان يجعل حرف النون جزءا من المسند مع ما فيه من تنكيل
الركب كما هو كلفن كما راي الكمال انما رتقديم المسند وتأخر الصيغة
فاجل معنى فمن كون التقدم بما قلت انا لا انا ما قلت وانما ظاهر ان العول
ما اركب من النون وكون الحرف في المقصود لا التخصيص من المسند اليه والمسند
لا يبين من حيث المسند وهذا النون دليل على تقدمه بل عليه قوله فان المسند اليه
مستور على المسند قصر غير محقق وقوله على الاعيان من حوراء الجسد على ان
من قصر الوصف على المسند وهذا التقدير بناء على ان المسند في المسنى وصف
المسند اليه وهو المسنى بعد قصد التخصيص بالتقدم الى ما ذكرتم لان الاعيان
مقدرة الطرف وقوله او على العول في حوراء الجسد بناء على ان المسند هو
الاعيان عند الطرف من قربة المصير **قوله** ودون العكس في قوله ان العول هو على النون
الوحدانية قال لان ان الاختصاص للمسند اليه بل الاختصاص

المسند

المسند اليه المسند وهو ان الاختصاص من انما نشأ من الدم المبدع للاختصاص
على ان التخصيص انما هو المقصود اليه لا المسند ولا المسند اليه وكون المسند
ما شرحه المتأخر بان كون الامام الخارج مسند للاختصاص من غير ان يكون ذلك
ولو سلم بلا شاعري كون التقدم له ذلك لا استماع في اجتماع مثل هذه الاعيان
وبما يظهر فساد ما ذكرتم الملاحة في شرح المتأخر مما رجع هكذا ليس
المنزلة فيكم لا يتجاوز عنكم الى غيركم ولا ان يني لا يتجاوز عن غيركم كما
كان لو جرد النون على اختصاصه على من ان المسند اليه فيكم لا يني وانما
في ذلك فيكم لا في السائر الاخرين او المسنى الاول ان التخصيص هو انما هو دون
المسند وكوني ان في ان التخصيص التخصيص دون العكس لا ان غير ذلك لا يكون قايما
وعينك لا يكون قايما فاعرفه هكذا فانه الصحيح لا ما قيل انما التخصيص هو
ان الاختصاص من هذا في التخصيص على ما قيل معنى ان ذلك لا يتجاوز عن غيركم وهو
من يتأخر وان يني لا يتجاوز عن غيركم وهو من يتأخر عن غيركم ان التخصيص هو
قايمة انما رتبعه في شرح المتأخر فيكم مقصود على الاتصاف بل فيكم لا يتجاوز
لما لا يصح ان يني مقصود على الاتصاف بل لا يتجاوز الى الاتصاف
فيكم ثم قال في هذا مع وضوحه قد حقق على من في معنى ان فيكم لا يتجاوز
بوجه انه لا يصح ان يني لا يتجاوز عن غيركم ولم يوجب انه ينسوخ عن ان قوله
على من ان التخصيص فيكم لا يني ذلك ظاهر على ان ذلك فيكم غير
وكوني ليس مختصا بكم وكوني مختصا بكم ليس مختصا بكم وكوني
اشترط ان يني بوجه وسائر ما نص في ان التخصيص في السائر الاخرين
من باب قصر المسند اليه على المسند على ما في الاية انما هو التخصيص
به قوله قال السائر الاخرين على ما اذا كان المقام مختصا بكم وان لا

كونهم قايما فيه قوله لا ان غير ذلك لا يكون قايما فيه انه اذا كان المفسر
 التام ردا لا ينفي لقوله معناه ان المختص به التام دون المفسر متى اذا التام
 منه عدم حصول التام لغيره واما الخروج من المفسر ليس يجب ان يعدم التام
 على ما هو المفسر واما المفسر في نفسه فمفسر المفسر على المفسر واما المفسر عليه
 وهو المفسر على كل من المفسر بعدة وقيل وقوله له واحد لو ان مقتضى
 جوده على البركان الرامد من البحر الواحد الكفد المفسر راجع المفسر
 كما لم يعل بريد ان المفسر انما يخصر عليه كما يخصر المفسر على نفسه
 وذلك لانه اذا قيل قام قيل ان يكون كل من تباين التام فاعلاما وقيل
 رجل يخصر المفسر على ان رجلا وقيل عليه حال المفسر التام كذا قيل
 ونحوه من ان يجب عليه ان يتبين وان يورد على غيره المفسر على
 هذا الايراد ما اورد الشيخ الرضوي رحمه الله تعالى ان المفسر لو لم يكن
 مختصا بالحكم المستند عليه فيقال واما قول المفسر ان المفسر على حكم
 المستند عليه لو لم يكن لاحدا او حصل في نفسه بالحكم فقط كما ان الحكم من مختص
 من حكمت على المفسر في نفسه وقد قال ان الحكم على المفسر لا يكون الا به معرفته
 وهذا التام في نفسه على ما في المفسر على ان جهة الكلام فنقول به
 المفسر والزم في نفسه في جميعه وانما الى ان الاصل في المفسر ان يكون
 لا ان يكون عليه والاصل فيه ان يكون محذورا وقد يكون نكرا او اخصا
 بنفي من المفسر ان يورد عليه ان المفسر ايضا يكون عليه ومع هذا ليس الاصل
 فيه التام ولا التخصيص واجيب ان المفسر على حكم المستند عليه
 لما فينا ورد بان اختصاص المفسر بالحكم عليه فيكون الحكم على غيره كذا
 احراز الشيخ الرضوي ومن بعد فروع الحكم المفسر المفسر المفسر كذا

والله يقول ان الدعاء وما احسن ما قال اذا حصلت السابعة فاحتمل
 ان يكون سب ودفع لان الغرض من الكلام ان الخطاب اذا حصلت
 حاز الحكم مختصا بالحكم عليه في قوله قال فضا بل يجوز ان لا يباين المفسر
 ومن المفسر سوا كما ان المفسر من المفسر مختصين بوجه او كثر من مختصين
 من واحد وهو عدم علم الخطاب بحصول ذلك الحكم للحكم عليه فلو علم في المفسر
 ذلك كما علم في المفسر من غير مفسر في قوله فضا بل يجوز ان لا يباين
 المفسر فضا بل يجوز ان لا يباين المفسر في قوله فضا بل يجوز ان لا يباين
 المفسر السابعة قال المفسر وجوه مفسر فضا بل يجوز ان لا يباين المفسر
 لا يجوز مع علم الخطاب التام في قوله فضا بل يجوز ان لا يباين المفسر
 في قوله فضا بل يجوز ان لا يباين المفسر في قوله فضا بل يجوز ان لا يباين
 احضر بعدم الحكم عليه بالحكم به بغيره التام دون الاتباع مختصين بالحكم
 بنفي الاتباع من المفسر على ان الخطاب اذا سمع الحكم بما رسم في المفسر
 قبل ذكر الحكم عليه في قوله فضا بل يجوز ان لا يباين المفسر في قوله فضا بل يجوز
 قبل ذكر الوصف فالحكم عليه المذكور بعدة يكون كالمختص بالصفة اذا
 حكم عليه بالحكم به المستند كما ان الحكم على مختصا بغيره المفسر والفا
 باه انما كان الاصل في المفسر التام في قوله فضا بل يجوز ان لا يباين المفسر
 المفسر بان لم يكن يعرفه او في سائر ما قال فضا بل يجوز ان لا يباين المفسر
 على ان يكون خلافا للمفسر في المفسر مستند عليه وهو ساد التام في المفسر
 فلم يبال بنكر التام على ان يتباين المفسر في المفسر هو المفسر في التام
 هو المفسر في المفسر مستند عليه فضا بل يجوز ان لا يباين المفسر في قوله فضا بل يجوز
 في قوله فضا بل يجوز ان لا يباين المفسر في قوله فضا بل يجوز ان لا يباين

به التامس ونحن الثاني ^{لما كان} اول الاسانيد الخ قبل انكار الاستدلال
 في هذه الامثلة هو استناد الفعل الى المبدأ كان هذا الاستدلال في الدرجة الاولى كيف
 يصح فصوص هذه الامثلة بهذا المبدأ بل يجب ان يكون الفعل في ذاته مستقلاً
 على القاعدة القائلة ان الفعل يقدم على ما استند اليه في الدرجة الاولى فكيف كان
 المراد بما يستند اليه هو الاستدلال في الجملة التي وقعت مبتدأ وخبرها فبما تقدم على
 ثم انه يصح في المثالين بعض الفعلين ارادوا ان يثبتوا ان الفعلين
 ولم يرجع ولا طين جبال في الصحاح طين لسان محمد في اليوم الاول
 طين المثال ارفق بارجح في الال يتولى منه طاف للذيال طين طين
 وسيعمل هنان تمام البالغ من بين التي من خصص والافى ان اركض بالاف
 ثم اركض الاول ان لفظ الصحاح مخرج في ان كسر المسدج مخرج الى حيث
 قال واما القائل المتعجب كون الجملة فعلية في اذا كان المراد التجدد وتكون قد انطلق
 او يطلق فالفعل بوضوح لان في الجهد دون القول يا رجا ناعزفت واشتدفت
 وزجد عرفت بغير الشبوت دون التجدد وسافه والقول يا فانه الجهد والشر
 فاعبى بالاسانيد من اي اسناد عرف الى فعله استلزامه الى المبدأ واستاد
 عرف بواسطه الخبر الى المبدأ وذلك لان عرف مع فاعله جله فاعله فاعله الجهد
 مع المبدأ اسيد مقيد الشبوت لا توجهه الفاعل فعل المود في مرعيان السكالك
 وبخلافه لا يعنى على من له دون لم لا يحاله كما في قول جود في حاله
 سيد الشبوت والتجدد كيف والمختوم صرحوا بان الجمل الاسمي ان يكون
 الثاني ان يقول صاحب الصحاح وقول في الدرجة
 الاولى الخ كلام طاهر ان المراد بالاستدلال في الدرجة الاولى انما هو استناد الفعل
 الى الخبر لا الى المبدأ كما رسم اي الفاعل الزمدي حيث قال لما كان اول الاسانيد

ومنه

في هذه الامثلة استناد الفعل الى المبدأ بطريق المقدم والمقدم اليه بهذا
 الاستدلال مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة في رتبة قوله في الدرجة الاولى
 ويقيم من كلامه زعمه ان المراد بالاستدلال في الدرجة الاولى في الامثلة المذكورة استناد
 الفعل الى المبدأ ولذا اخبر عنه بقوله في الدرجة الاولى ^{المراد} الاستدلال
 قوله في تحت التقوى جرده الى المبدأ الى نفسه على استناد مجرد الفعل الى المبدأ
 بعد الخ ذكره شرحه ففتتاح ان استناد مجرد الفعل الى المبدأ بما لا يتولى له الخ
 ولا يطابق اصوله وانما استند بما الى المبدأ من حيث كونه مبتدأ مستقلاً
 لانه لا يستند الى الاستدلال المحرر هو الخ لا الفعل واجب عنه بان التقى
 للاستدلال الحاصل بالعرف هو المبدأ التقدم مع مطلق صلاحية ما بعده
 ولا شك ان مطلق هذه الصلاحية لا يتوقف على الخبر لوجودها حيث لا خبر
 كافي بقوله زعمه علامك ^{المراجع} انما اراد بالاستدلال في المثالين
 ههنا استناد اخر متاخر للاستدلال بالحق من المذكورين بان استناد الفعل الى الخبر
 احطلاحاً مستند على استناده الى ما بعده اليه من جهة الحق كما يقول في رتبة زعمه
 تمام ان القيام مستند الى زعمه وجده صرح في شرح الصحاح واستاد الى قوله
 فلا بد ههنا من زعمه اعتباراً واحكاماً في توجيه كلام السكالك مع ما فيه
 من الاستدلال والاستيعاد واما الاستيعاد فلا يحل له احد من اهل العربية
 واما الاستيعاد فلما سئل استناد مجرد الفعل الى المبدأ بما لا يتولى له ان
 نصبت المبدأ انما هو صرح الخبر لا غير وكلام الصحاح ايضا لا يخبر بان
 قد جعله لانه انما يدل على اول استناد الفعل الى الخبر في مرحلة
 المطلوب واما المطلوب اوله الاستدلال الى المبدأ والتقدم عليه وعلى
 استناد الجمل هو الاحتمال والاول مستند الى خبره على ان استناد الخبر

الى الضمير مستقيم على الاسناد الى المتبنا معوا كان الاسناد اليه باعتبار استمراريته ما
يصلح ان يكون خبرا عنه او باعتبار توسط الضمير اليه ووجه التفاضل الشريف
المرحاني بان خبر المبتدأ اذا كان محلا مستلزما الى خبره فاسناد الفعل الى الضمير
لا يوقف الا على حقيقة ما في فاعل الضمير ارتباطه بالمرجع ثم المجموع الى ربطه بغيره
بالاخر فلا حية كونه خبر المبتدأ صرحه المبتدأ الى نفسه ثم ملاحظة ان هذا الضمير
عائدا الى المبتدأ باعتبار عتبه يكون الاسناد اليه اسنادا الى المبتدأ حقيقة
ويحصل اسناد اخر غير الاسناد الاول باعتبار الاسناد الثاني متأخر
من الاول لتوقيفه على الاو ساط الذي بين الفعل والضمير ليحصل مجموع صحيح للكون
خبر المبتدأ ينشأ على الصالح للفرع في هذه الصور هو الجملة الاسنادية حده
والاعتبار الثالث متأخر عن الثاني اذ يبرهن عن الفعل والضمير المربطان
الاخر يحقق الاسناد لا يوقف على شيء واما الثالث فيخرج بوقوعه
موقوف على اعتبار كون الضمير عائدا الى المبتدأ باعتبار عتبه فتكون الاسناد
اليه اسنادا الى المبتدأ في الحقيقة ولا شك ان هذا منه المعنى الذي به الفعل
ومتأخر عنه ووقف في شرحه الفتح بان الاسناد الى المبتدأ بصرفه ما بعده
الى نفسه مستقيم على الاسناد من اي الاسناد الى الضمير الاسناد الى المبتدأ
بواسطة الضمير اليه لان المعنى لهذا الاسناد هو المبتدأ المستقيم مع
مطلق صلاحه ما ذكر بعد وملاحظة هذا المطلق يتقدم على اعتبار اتصال
على الضمير وعوفا الى المبتدأ وحج لم يستلزم كلاهما ان يفرض ولا يقتضي الاسناد
السلام وكذا لم يخرج في دفع الشافعي لما هنا محل له الفاعل للود كمال
ما سبق اي من اسناد المبتدأ الكونه مبتدأ ان مستداليه ثم بناء على الاصطلاح
السادج لان التوكيد في خبر عن مبتدأ الى الضمير والانه اليه نافية فوجه

الى الاصطلاح واما التوكيد فانه مستداليه اسنادا ثم بواسطة عوفا الضمير مستداليه نافية
فيما نظر الى المنى والاصطلاح لا الى الاصطلاح وحده واذا اختلفت الجهات لم يكن
بين كلاميه تداخل وهذا من اعتبار ترتيبه الى الاسناد الى المبتدأ بواسطة
الضمير لا شرط فيه لا فان التوكيد قدم الفعل على ما بينه اليه في الدرجة الثانية فخرج
هذه الاعبار الى اعتبار الاسناد بواسطة الضمير قوله في الدرجة الاولى وهذا
يظهر ان ما قاله الشيخ بما في الاله من العلوي ان حاصل قوله ونولك الدعوى الاولى
اعتبار الخ انه احراز خبره وجعل لا غير دخول ليس في قوله انكرم الشيخ على الخوازمي
وانما قال كثيرا ما ذكر ان لم يقل جميع ما ذكر او ما ذكر على ان يكون ما عليه مملوك
بشيء جميع ما ذكر او لو قال ان كل من كان في بعضه جميع ما ذكرنا اليه غير مختص بالكل
بحرر جميعه في غير الناس اي في ما يشار بها في الكلام ولو في شي ما يشار بها وليس كذلك
وله ان عدل عنه الى قوله كثيرا ما ذكر واما ما يقال من انه اسناد الى الخ ودخل
التفاضل الذي هو المحصول ما قاله ان قوله كثيرا ما ذكرنا الى ان كثيرا ما ذكرنا اليه غير مختص
بما ذكره في كل ما يشار به ولكن قليل منه مختص بما قاله تعريف والتقدم تارة في
لاخرى في الحال والتميز والتقدم لا يبرهن في الصافي ليدل على ما ذكرنا
الى مجموع ما ذكرنا لا مستلزم حرجا في كل ما يشار به وهذا اللازم بل انما اللازم
ومحصل ما ذكره الشيخ من الملازمة الى انهاء توفيق جميع ما ذكرنا اليه غير
مختص بما يلزم ما ذكر من الميراث اذ لا يكتفي لاسناد الاختصاص بوقت شيئا
ذكره واحد ما يشار بها قد ثبت اسناد اعماليه في التسمية بقوله ليس
ما ذكره غير مختص بها والاول اولى بغيره بان كل ذلك لا يقتضي احوال
متعدية الفعل من الذكر في الحد من التقدم وروايات الفند ولا في احوال
من الفاعل والتوكيد في الفعل وروايات الفند في قوله فاعله في الاله كذا في قوله

به وفي بعض النسخ لم يكرر قوله الاول اولى حرف الثالث ومن هذا علم ان ما ذكرنا
 ليس بالمقصور من جهة وقوعه عليه كما صرح به في الاصحاح حينئذ لم يعلم انما هو
 من جهة وقوعه عليه سلم ان مراده بالمقصور هو المقصور به لان المقصور به على هذا النسخ
 عند النسخ هو انما هو المقصور به اليه اسر وقيل انما هو المقصور به المقصور به لغيره من
 القائل انما هو من جهة المقصور وكثر الحد في جهة كثر اشياء واحوال يخرج من القائل
 وسائر المقفلات يعلم بالمقاييس ويكون كلاما مع من اسماه الخطا غير الزاير
 الا حسن ان يقال ويكون كلاما مع من استعمله الخطا ولا يدري ما خطاه لما في قوله
 من انهم المقصور عنهم ساعدت الكلام المومنين غيرهم الغير من الحب والفر
 وفي شرحه لفتاح العرب الكسري في شرحه في قوله لعله بخاربه والمخاض للفرار
 هو الرجل الخداع للفرير سئل منه خرب ياربك عن خبايا الرماح والفتح بالفتح
 بالفتح القليل من الكسري عن بعله ايهام اي انما هو في وجهه اسرع وانما هو لفظ
 انما يظهر ان الخلق البصر لا يبره الى الترجيح حقيقة ادراكه يكون في الواقع رعات
 لان غاية الامر يسادون الخلق تحقق الحقيقة فيه لا في جميع الجهات ولذا في ما عسى
 ان يملك على استراق بنا على ان القصد الى فرددنا صرح فحق الحقيقة فيها رجع
 لوجه المساو من على الاخر ما في كون المقام خطايا وتوجب كونه استدل بها
 لانما سئل لانما الساق الخ قيل هذا الاعتقاد وكيف هذا اذا القصد من باب
 البلاغ كما مر هو المعاني المقصود للتكلم وما لا يكون مقصودا له وان فهم من المعاني
 لا يصح به ولا يصح من غير الرأى يدرك عليه ما كان السكالي في مثل الخاصية
 من ما سبق لما قلنا من كيف ان زيدا سفلن انا سمع من العارف بجنات
 الكلام من ان يكون مقصودا به نفي السكاد ورد الا لحاد ومنه كيف زيدا سفلن
 من انهم يرد القصد الى الاخبار ومن غير مطلق ترك السكالي من انهم يرد

يكتفى

يكون المطلوب وجه الاحتياط ويصرح في بعض النسخ انما الكلام او الم يكن ليجب الا
 يكتفى الى ان يفهم من كلامه لا غير مقصود له في دالم من التسمية اذ ان الفعل يستلزم
 السمع من المقصود لم يكن ما يعتد به غيرهم والاعتماد الاعتدال ان يقال ان التسمية
 للمعروف او اذا الفعل هو الفعل بمعنى المقام الخطا في ذلك لا في كون الفرض
 من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور بما في الباب ان لا يكون المقصود
 مقصودا حسن الفعل بل به مع معونه المقام ولكن انزاله التكاك عن اعتبار السماع
 بان الوجه الاصل والمقصود الاول للكلام هو ان الفعل انما هو المقصود منه لا
 اورد كلامه في المقام الخطا في كل وجه يفسر به المقصود بكلامه التفسير في انما الفعل
 بحيث يفهم السماع منه ان الفعل في ان التسمية في حق هذا في ثبوت الفعل في
 او يفهم منه معونه المقام وبالجملة قصد ازالة التهمة انما هو بتعبير قصد ثبوت
 نفس الفعل ونفيه فحق حله عليه عند صدور من العار من جنات الكلام ولا يلزم
 ان يكون المعنى في الكلام ما هو المقصود الاصل في كل من المقصود مطلقا بل
 كما وثق انهم اعتبروا في باب الحكماء المعنى المستحق لا كونه مقصودا احليا
 وبالذات بل يقتضي لما المعنى المقصود به المعاني وكان القائل قال ولا علم له
 ثم اعلم ان قيدا الاطلاق ليس مع كونه في كلام السكالي حيث قال او المقصود
 لما نفس الفعل ينزل المعنى من قوله الا لازم وفلك بل كل قطع التفرع من التفرع
 بالمعقول ولا يلزم في قطع التفرع عن اعتبار وجوده اذا الفعل او خصه بما لا اشكال
 في كلامه والمصنف رحمه الله ذكر قيدا الاطلاق وصرح بانسلكه الخارج وحل
 كلام السكالي بما ذكرنا فبحمد الله السوال المذكور ثم المذكور ما شرحه السماع
 ذكر العلامة الشيرازي حيث قال في نفي كلام السكالي من قوله بالظن
 المذكور انما هو الاطلاق هكذا على ما تقدم في حواشي الحواشي عليه

في غير الجود غير حاتم منزه العدم وان لا الفعل الذي هو غير الاعطاء من له العدم
 نفس لان على هذا هو انه لا يحل يوجد هذه الحقيقة لا غيرها
 على النعم انما هو انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون له وجودا لا يعطى في نفسه
 عليه ويكون من فخر الوصف على نفسه وذلك لانه لما كان له وجودا لزم ان لا
 الاعطاء لم يكن الوصف وجودا له بل هو لا يكون موجبا لثقل في وجوده بخلاف العدم
 وهو ان لا في الحكي ما اعطى راي الشيخ عبد الله في هذه المسئلة ايضا بتبعية
 المسئلة وهذا الاعطاء عليه كما مر ان من هذا السبب ان وقع مبداء في بعض
 ولما والافضل يكون التخصيص وقد يكون السبب في هذا كان الاسماء وتظهر امرها
 شيئا كان الفعل او شيئا يوجد هذا ما قل من ان وجه امره حاشية لشيخنا
 ان الردود مثلا ومثلا هو اصحاب الحصر في مثل هذا ان يعطى على ما روي المسارح الستة
 واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يتبع عند صاحب المفتاح واما الحصر الثاني
 فاعطى التعميم فلا يحل في العلم المفتاح على ما عرف من مذهبنا لاننا من الاول
 بقران حصر الحصر من التمام وفرض الكلام في صورة بدل من التمام او الوهم على
 جواب السؤال عليه فانما نظر خطا من نصف في مسلمة دقيقة وقيل هو
 رجل يقول فيهم منه انه لا يعلم غير الحق ما له دخل في عقول الدنيا من ادوات
 عن شان فلان وما يستلزمه ووجهه من عنايتنا لافعال قلنا لا يحل
 يكتب او غير ذلك فم منه انه يتصور على الجادة ذكرت في جوابه وورد ان ذلك
 لا يصح مطلقا ولا في نفسه هنا على التعميم فلا يصح في هذا المقام نادى
 خطه فيهم بوجه الحكي في حثنا ان وما فيه المولى من ان في التعميم من ذلك
 صاحب المسارح في الخاتمة التخصيص لترك الفعل وهو الوصف انما هو في
 سائر المسئلة من قوله اللازم وما ياتي غير ذلك لان على ما سئل الاعطاء وجودا

الحقيقة

الحقيقة انما هي بالاضافة بالطريق المذكورة ان لا التمام للاستفراق جابلا مولا
 بالطريق المذكور راجع على قوله اذا كان المقام خطا بيا وهو ما يدل من المولى
 ان في التعميم انما هو ان الفعل من له انما هو ان التعميم الى ردود الحصر في الحقيقة
 منها حكم انما يكون ان لا يكون له بالطريق المذكور على ما قلنا انما هو على قوله
 آخر بحث ان لا التمام للاستفراق من كل المصروف باللام على الاختصاص في الحقيقة
 للواد واما التبعاع ما بعد الاختصاص في الحقيقة فهو وجود غير حاتم وحيثما عرفت حاله
 من العدم فليس كما فهمتم او ردوكلا ما طويلا لا طويلا تحت فالحق ما ذكرتم المسارح
 لان التماثل غير ذلك والافضل من غير من الابد ان ادله قال ان يكون بغير
 ان وسمع واج اصناف لكانت الحسن المقصود وهو كمال الاشياء والحق لا لا ذكر
 المتبول قد يشعر به لولم يذكر لنا في معنى هذا المراسم والسابع لان ذكر الشخص
 يدل على حفايه عند لما لا يحل ان ما اذا حصر فان عدم ذلكم الحصر في مقام
 اراده ان يفهم ذلك الشخص يشعر بانها قد عرفت واما ذلك بل قصد
 بطله بعد ذلك في صرح كلام الايضاح الصريح الثاني ان يكون الشخص انما هو
 يقول ويشعر به ايضا بوجه وجب التعميم وان فم من لا رغبنا ان لا
 يصحم الدلائل في الواقع فلو ان حصر فيهم انما هو التمام في جميع المتبول ان سئل
 قل ان لا اعطاء في حصر بعض فلا يلزم من التخصيص احد لا في الوجود ولا في الاعتبار
 والتعميم فلو لم يلبس ذلك ساحة الصبر اوسع وتعدد واعتداد في كل ساحة
 وجههم الثاني بالحق ما يروى ان افاض في التمام في المعراج القول المراسم
 محل شبهة في كل وجهه بالحق ايضا هو لا لا التعميم افصح ومثاله في الحقيقة
 مر واداستت غرضه المبرر وامتت الثانية في دولته والري على غير الثانية
 انكسر المولى على كساي في كل من على السحرة لا يورث في غير مولا

والتكثير في التسمية من الغاف اليه وما حله للاهتام المذكور في ان يكون
 تسمية وكرهه في التسمية بالاسم ليس براسخ الى احد الامرين المذكورين ولا من الساميات
 وهو دانه عز وجل لان التسمية للذات لا للاسم والاسم اما ما عدا هذا
 موضع موضع قوله فلهذا الاسماء التي لا تسمى اسماء في كل ما حسن هذا الاسم
 لانها منسوبة الى هذا الاسم اقتضا في ديقهم منه انه لا يلزم ان يكون له على التسمية
 ايتد بل يجوز ان يكون بعض التسمية فيسمى لما هو من ان يكون يسمى بالذكر
 فيسمى في المفعول واحد والتسمية انما هي من التسمية بغير الاسم او بالذكر بينهما
 دون المسمى فلا يلزم الشرك ولا عطف التسمية بتسمية غيره بل هو امر واحد
 اذا اتى الله تعالى معناه الحقيقي والذات لا الخارج وح اذ كان الله تعالى في هذا
 فليتل في نفسه دانه وجه التامل اما في كلام الشيخين فانما اعتبر انفس الله ورسوله
 من غير ملاحظة المصوم ما يتعلق بها من الجسم والاول الى سواها من موهبه مستغنى
 او الملائكة او حقايق المخلوقين بالاعتناء مع ملائكة المصوم ما يتعلق بها لا في الاستعداد
 المعنى وانما ان الرحم عليها ليس من جهة انما على الله ودان الناس على السعي في جهات
 مودها عنهم وصفتهم الجارية على ما تقرر من ان التسمية بالاشياء فانما هي من المبدأ
 ودان اصل الحكم فانما هو تلك الاشياء افاك لا كذا واما في كلام السكاكي فانه يفتقر
 الدود والسقي يتلقين بتسوية مخصوص والاشياء على معنى ان التسمية
 نفس الامارة من جهة ان مودها عنها الغاف اليه واستغنى عنهم الجسم
 ووجه الرحم من التسمية بالاشياء هو الاشياء في دود مخصوص المفعول المضاف اليها
 المتعلق بالذود والمضاف اليهم المتعلق بالسعي في ذكرها بعد مودها بالالهاوت
 عما لم ينس الرحم على حاله اذ لا اعتبار من المفعول فلا بد من ان يكون
 لكن يرد عليها انه لو كانا قد وردا في غيرهما بل هو اسمهم وكلوا يتقون غير مواشيتهم

في غيرهما او قد وردا في غيرهما التي يستويها سواها انما هي الغاف الرحم ايتا على حاله
 لعدم نفس الدود عنها والسقي عنهم ولا يفتقر فيها في كل كلام السكاكي
 دانه ولطفنا وهذا يحصل ما نقل عنه في الاواسي ان وجه التامل انما هو
 انهما كانا قد وردا في غيرهما او في غيرهما في غيرهما او في غيرهما
 ذلك لانه لا يرد على بل لا يفتقر بها وكذا لو كان الناس يستويون عنهما مودها
 لما لم يكن في محل الرحم في الشحان قد اعتبر التسمية بالمفعول ان يقول ما قاله
 فيقول كان عنهما او بالواحد صاحب الفتح السيد الاخير الذي هو الاخوان
 نعم لو اعتبر الشحان المفعول باعتبار تعلقه بقول ما مضى اليها واليه الرجوع
 الاشكال واستحال التمام واسما علم حقيقة الحال اي ما ذكره في التمام
 انفسه في لاقاله المذكورين من ان يحدود دونه وقلاد وذلك من اجل
 الوجه بسبب انه سيل عن اصحاب الكيف والروح ساخر كرمه من غير
 ان يقول ان شاء الله او نحو ذلك ذلك خوف ذكره ومظهر البيان عنه
 او عكسه او غير ذلك ما يتناسب التمام وكان على المصنف ان يرد على حال
 الاخر ان يقول ان قوله لا يفتقر لافان الاختصاص من احد ربانه لم يرد
 ودل ذلك على الاشتراك فيما يتعلق من التسمية بوجه اعني اعلى المقاييس
 باسبق ولم يرد في تبادل الالات الا في مباحث الخير كما اعتد عنه
 الخارج في تلك اسباب التقدم نعم ان انا متفرقة الى ان كان المصنف
 المالك الخليل لتمام سدا انك صرت زبوا وكن فيضاق سدا انك تقتصر ان
 مظهر بل يفتقر زيد فتقول انك لم يضر ب لا يخرج فتقول لم يضر الى ان كان
 نفس القول وهو الضرب ما زبوا ضربت ولا يخرج فتقدم المفعول لكونه على
 ومن كلامه لا للاختصاص الذي هو مفتاح لزوم التناقض صحيح وانما

الكثير في حق واحد فلا يظهر ما ذكر من التخصيص ان ليس المقدم هو التخصيص بل
بقوله ذكر من المقام النوع عند واجب بانه لعل راد ان هذا التحقيق ظهر منه المقدم
فواحد غير التخصيص فوالا لكان المقام باسما منه فليجمل تحت الفوائد فلهذا ذكر التحقيق
مما قلنا عدم جعل المقدم التخصيص وبل عليه قوله اظهر وجهه لم يقل وظهر راد
حيث يافيه من اختلاف الجواب انه قد علم من التحسين المذكور ان كلمة اما بعد ان يكون
ما ذكره وبل اليها مصدر الى الاختصار وتكثير الحاصل تحليل اللغة استلزم ذكر الترتيب
سائر التخصيص لا يتركها في موارد استعمالها واما التخصيص المستند من المقدم
فلا استلزام لها في كل ما يتبعه به اليه بافتقار المقام بغيره الترتيب فيه
الاشارة مع بقوله وظهر ذلك على ان التخصيص ليس مع مقتضاها حيث لا يترك
عن موارد استعمال بل في الابهام لورع ما يمنع التخصيص وانما اليه بالتحليل
المذكور في المثال او ما شبه ذلك كالتعظيم والمدح او الذم او الكراهة
وكونه نصب العين وغيره مما يجانب المقام الغير ذلك من الواضع
فالاخير فبما ان التخصيص يترك المناقشة في بعض الاي المذكور في الامثلة
يترك العمل على التخصيص او على ما فيه من بل ظلم غيرهما بالنسبة الى ظلمهم انفسهم من
العدم وفي الابهام انما عليه محل صاحب الكتاب على التخصيص حيث لا يمكن
صلوه ثم لا يصلوا الا انهم قد قالوا المعنى في تقدم السلسلة على السلسلة
في تقدم المجمل على التحليل ان لا يسلك الا في هذه السلسلة وكذا في الابهام
حيث قال ان ما نأخذ من نظر الى ما يخصه لا ينظر الى غير ما يخصه من تقدم
الافعال هذا والمقصود التبييد على جواز قصد التخصيص وان كان المناقشة
في المثال ليست من باب التخصيص وهو ان يكون الراد من المقدم في الاي المذكور
وعايد الفاضل ويجوز ان يكون في الابهام الاول غير الالمقام وهذا في الفقرة

ايراد المثال للموافقة كما اورد السكاكي كقوله تعالى قل لو انما
قال الاولون قالوا انما امتنا وكنزنا بل وعظما عا انما لمعونون
والاولون الاول على ما صرح به السريفي الحجازي فغيره انه بغيره
غير وان بالمقصود ثم ايراد ما هو كذا الوافقة ولا يجوز ان يقال
انه من عطف البيان للمفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان
لم يكن قاله بيانا وتوضيحا لوسوسه بعضنا في وسوسه مع قطع النظر عما استند
اليه وهو الشيطان لا يسلم بوجهه بل بيانا لوجهه بل قطع النظر عن فاعله لا فاعله
منه مطلقا ولا نفهم منه ما يفتح به الوسوسة بل قيل لاجل في الثاني
من ملاحظة التحول بالمعول ايضا حتى يصلح بيانا الاول وكما شبه ان القول
المفيد بهذا القول والمعول ليس بيانا لظن الوسوسة والوسوسة
الشيطان بل لوسوسته الى ادم على السلام بل على ذلك مفهوم الوسوسة
وهي القول للجنس المتعلق بالحكم المحض من اجل ان القول يكون مقيد
مستلحا على نفسه بل ما اجل وامر بالتأمل عقيب بيان عدم جواز كونه
من باب عطف البيان حتى على الاقوال لوجودها ثم على ان يخرج القول من حيث
استانده الى الفاعل بل يصلح بيانا لوسوسه المستند الى الشيطان
من غير ملاحظة القول بعد القول كما هو مذهبهم فلا ينافي لا على
البيان من الجودع المتعلق بالقول والقال والتوكيد بغير ذلك الكمال
لمن طرح الواو حمله بيانا لوسوسه كونه مقيد بالاعتدال
في التثنية حيث طرح الواو حمله مقيد بالاعتدال وما بالوجه
انبت جعل التبع لانه اوفى على جعل التبع وما عليه في الابهام
كانه جنس لفرع جعل التبع على البيان ليس هو كالم ومثل القول التبع

العذاب مع كون تحلقها العذاب في النفس فتنبيه على ان سوءه سواء العذاب
 هو العذاب ودلاله على ان يكون في مقام الاله انظر به تفصيله لم يرد هنا
 وجها آخر وهو انه لما عطف الله على العذاب ارجب العذاب في القبح
 كما قد قيل في مبرهنه بالتمسك وبمعنى ^{فظهر ان قطع ايضا للاحتياط}
 الخ اعترض من الايضاح بان السكالي قسم القناع الى قسمين احدهما القطع للاعتناء
 وهو ما لم يكن لما منع من العطف كافي هذا البيت والثاني القطع للوجوب
 وهو ما كان لما منع من العطف ومثله بقوله تعالى الله يستنزيهم قال
 لا نه لو عطف العطف اما على حركه او اما على جملة اما معك ولامها
 لا يصح لما مر وكذا قوله تعالى الا انهم هم المفسدون وقوله
 الا انهم هم السخيا وفيه نظر لكونه ان لا يكون المقطوع في المرافع الله
 يحلوه على الجملة المصدر بالطرف وهذا قسم لم يترامعه واليه
 اشار المفسر رحمه الله بقوله فظهر ان وقعه الى قوله لا اله الا الله
 امتناعه بقطع على الجملة الشرط واجب عنه بانه لا حاجة به الى ذلك
 البيان لان الجملة عنده هي الجزاء والشرط فيه من فيروها كالقون
 والحال وغيرها وتبين امتناع العطف على الجزاء ولم يفتقر من
 الجزاء والشرط حكم لتوحيد هذا الجملة اخرى هي الموعود الرب منها
 حتى يحتاج الى بيان امتناع العطف عليها ولو فوض في الجواب بان
 العطف على الجزاء المتيقن بوجوبه من احراز جعل المتيقن من
 المعطوف عليه بان لا يمتنع التقيد او لا يمتنع بقطع على ثاب
 في لا يمتنع الاشتغال في ذلك المتيقن لكونه جزاء من المعطوف عليه لاحكام من
 احكامه وتامها ان يعتبر العذاب اولاهم التقيد ثانيا فيكون ذلك

المتقيد هنا من احكام المعطوف عليه متقيد كما ينبغي ومن المعطوف يجوز ان يمتنع
 عطف الله يستنزيهم على ان لو ان الواجب الاول وكان المراد من العطف
 على الجملة الشرطية بان لا يمتنع من المعطوف عليه متقيد بمتقيد متقيد عليه
 لان المتبادر في الخطي يمتنع من العطف هو الخطي كما في التقيد وهذا
 التقيد كان في المنع وانما يتخير به لا يصير القطع بهذا الاعتبار للوجوب
 لئلا ما يوجب خلاف المراد وان لم يتبادر في الخطي الجواب ما قرر في السابق
 رحمه الله في شرح المفتاح ان الشرطيات المصدر بالواو في هذه الاية
 عطف على ما هو او يكونون في قوله ولم يمتنع العذاب اليه كما هو المتيقن من ظاهر
 انه لا وحده عطف الله يستنزيهم والاولا انهم هم المفسدون والاولا
 انهم هم المفسدون على ما لا يمتنع من المراد بالقطع للاحتياط ان يكون
 قبل الجملة كلام يستلزم ما منع من العطف عليه وكلام لا مانع فيه فيقطع
 الجملة عنه لئلا يتصور عطفها على ما هو متقيد على ذلك المانع وبالقطع
 للوجوب ان يكون قبل الجملة كلام يستلزم ما منع ولا يوجد هناك
 ما لا يستلزم ما منع فيقطع الجملة عما قبله وهو با وقوله تعالى
 في قاتل جاحلهم لا يمتنع من ساعده ولا مستند من قبله الاية
 ايضا ما منع من العطف وهو ان كان المعطوف عليه بمتقيد بمتقيد متقيد
 عليه في اشتباهه في تمام الخطي اشتراكا في التقيد وهو ما يتبين من
 ينبغي ان يقطع واجيب بانه ففما لم يمتنع من المتبادر اذا كان هو المتقيد
 منه لقرينه كما في الاية الثانية فان الاستدلال في زمان في الاصل يستلزم
 استعماله في هذه فلهذا في قوله في تقيد على المتقيد مع قوله في قوله
 الله يستنزيهم في الاية الثانية هي ان لا يمتنع من الاية الاولى في الظهور

قد علم من حاله الطاهر المتبادر لغيره ان في محاضره لدفعه اضعف على
 لا يجادها في التحقيق وذلك كما قيل بنا على ارتقاء وان تلك النماذج
 اوقات الخلفاء من جهة استظهارهم بالموتين فيكون الاستدلال بالمليين
 هو الاستدلال لما فيها من الاتصال وقد يقال ان اصل الجواب
 عن السؤال لما فيها من كمال الانتقال والاختلاف في اوقات فيكون
 الصواب الاستدلال بالاشبه كمال الانقطاع لا بالاشبه كمال الاتصال
 بالصواب هو الرد او كما في شرح العلامة الشرازي حيث قال
 بالنصب هو الرد ايه لا غير ولذا ما عطف عليه وقيل الزعم هو الواقع في النسخ
 المتحرر في منزلة والنصب انصب بالنسبة لانها من تمام الخالة اي مثل
 ان لا يسع من الاله لما عسى ان يورث عطفه على ان يزل وهو فاسد
 وقوله وهو تقدير السؤال ناظر الى بشر المصنف وقوله وترك العطف
 لما قيل اللفظ وقوله او غير ذلك بالجر عطف على ما مضى منه مثل
 او على تكرار المعنى وهو الموافق لما في المتنازع وذلك لغير ما لا انحصار
 فيه السامع لموضع السؤال واذا علم به السؤال حيث ينبغي ان
 ذلك او القصد الى سطر التلام بعد ذكر الجواب المتفرع على التمهيد او
 التخييم على لانه السامع وعدم تنبيه له ذلك لا بعد كبراء والحوادث
 فيمن الملمين بتأثير الزمن والاسلوب اما ان يتأثر في العرض
 فظاهر في العرض عن الاول بان ان الكتاب بالغ في البدايه تحذير الكلام
 بقرينة المعنى الرب عنه وحيثما تكونه فان الكتاب بالكلام من
 الثانيه ومعنى الكتاب ربا لا يهدي عليهم الا لطاف ولا يورثهم
 الانذار واما في الاسلوب فلا فرق بين الاول الحكم على الكتاب بجهل

محمود

محدود في الاستدلال بجهلها وكسر المسعر واحوال المؤمنين وطريقه الثانيه
 الحكم على الكتاب بجهل تامه مصدره بان المستوع بالاحد في قوله عن
 هذا قيل ان يوحى الجميع بهما بالعلم فيكون يكون في بعض بوجه الجمع
 من العبد والذنن بخلاف قوله ان لا يراى في تعميم وان الجواب
 عن محرم في راسلوه من باب التنازل لان الحكم عليه في احد ما سأل
 الحكم عليه في الاخرى وكذا الحكم به هو في الحقيقة كالجاري
 عليه برهان الدين بوسون بالعيب مع ختم وان كان كلامه في
 اللفظ غير ما عطف على الا انه في المعنى تابع للتعقيب لكونه استنباطا واما
 موقع الجواب عن سوال ناسخ عن قوله هدى المتقين فيكون الحكم
 المتقين لان الجواب عن السؤال والسؤال من غير ان يمتثل به
 قد عرف من كونه كلاما مبتدئا ومن كونه موصولا بالمتقين صفة له بجزء
 او مدحاً منصوباً او رفوعاً كالأحوال للسلطان على تقدير الاتصال
 فكذلك على تقدير الانقطاع وذلك لان المعالاه اذا قيل فلا ان
 عليك ان يسأل عن سبب علمه وموجب منعه وذلك لان السامع
 حين سماعه ان فلا تأسر في تقديره ذلك قصدت ما حصل له التقدير
 بان لم يمتد سببها في الجاهل لا يكون خصوصية شيء من الاسباب الغير
 الداخلة تحت عموم فيحتاج الى السؤال عن السبب اي عن خصوصية الجواب
 بخصوصية فيتموهها في اللفظ عنه تغوير خصوصية السبب
 في التقدير يكون تلكا خصوصية سبب باسم الخطاب وهو التقدير
 الذي لا يجوز فيه شك وتزداد حتى يؤكد في الجواب نعم لو فرض انه غلب
 لا واثمن تامه من حيث هو في ما يتوجه السامع حين سماعه ان
 مرض في كل خصوصية الى خصوصية ذلك السبب وسأل عن كونه سبباً لانه

فيكون المطلوب هو التصديق دون التصور فبذلك في الجواب فعلم
الحق يصرح على ما مرنا احوال الاستناد ومعنى الاستحسان ان كان كنهها
دون مرتبة التاكيد في الانقار حتى لو ترك له سعة ذلك لغيره لكن
المخبر باب البلاغة بمنزلة الواجب في ذلك عذر ركب
الحق قوله فتفاوتت بحسب تفاوت المقامات بين اهل العلم في الحمل
سبب الآيات في كلامه في التاثير والتجريد عنها والتميز بين الحق
التمام التحقيق لا اعتبار المخرج في المنع للاولى والثانية فضيلة ما
لدلالة التام على ان ما بعدهما سبب لما قبلها وفيه دلالة على تحقق
السبب لدلالة حصول السبب عليه وفي التاثير بالتحقق
في الجواب والاحتمار رده جدا وان اقتضى بيان السبب بطريق السور في النظر
للاضحة والثانية فضيلة ما لحصول اصل التصور ايضا والاولى رده
جدا في دلالة دلالة على السبب الامد طائفة من الاصولية وان اقتضى
التصریح بالسبب في المنع للتاثير واللاخية فضيلة ما لحصول اصل التصور
ايضا والاولى رده وان اقتضى اعتبار التاثير مع التصریح بالسبب
وجب الجمع بين المقادير كما دلل في التاثير في شرح الفتح وشرحه
لان السؤال عن غير السبب ايضا الخ لاحنا ان السؤال باذا
قال سأل عن مطلق القول بطلت به بالدلائل صور سؤال مخصوص
وبمثل ذلك صدقوا او كذبوا فيمنع الخ بخصوصه والقصور به ههنا
هو القصور في الزيادة والارادة السابقة في علم الانس بان هذا
القول مبنى على الظاهر والحق في طلب التصديق ايضا الا انه لما
كان الاختلاف بين التصديقين لا جمالي والتعليل باعتبار تعيين
اصل القول في المسألة والمسند او قيد من قيودها في ارجوعه

في الآخر توسعوا في الحكموا بان التصديق على ما مرنا المطلوب بوجهين
وقد عرفت ما في التحقيق وهذه المصادر اوضح من قولهم ومنه ما لم يصر
باعتبار صفة وقع عبارة الانسان فلهذا عرفت ذلك والعلم ان هذا النوع
من الاستيفاف في بيان ما عاينه اسم بالاستوفاف عنه الحدوث كقول
قد احسنت الى زيد في حقير لا احسانا وزيد عاينه صفة كقولك
احسنت الى زيد في حقير القديم اهل له ان مثلك فيكون الاستيفاف
باعتبار الصفة احسن والجمع لا يطوارها على بين الوجوب والتخصيص
التاثير وحدها ومعنى شرح الكتاب قوله باعنا فاما سبب وباعنا
صفتها بان معناه يحتاج الى التوجيه لانها ليست بملكوته سبب
حتى يبادر بخلاف قوله باعنا احمد في الاظهر من قول الانسان الى ما
ينبغي الاستيفاف على صفة ما استوفاف عنه وذلك لان اسم الانسان
اشاره الى الذات بلا حظ تلك الصفة كما قيل ذلك المناز الى التميز
تلك الصفات كما قيل ذلك نكرية التاثير حقيقة لا احسانا صرح
بذلك الكتاب بقرائه وفي اسم الاشارة الذي هو اول تلك الدلائل
بان ما يرد في تفسيره فالله كورد في قوله اهل لا كسبه من اهل الفضائل
التي يمدون لهم على وجه وهو ان جعل الدين يوسون في الغيب وصرح
بالتحقيق وموقع الاستيفاف على اولئك على صدى وهذا الوجه ووجه
اما على الوجه الرابع وهو ان جعل الدين يوسون في الغيب الخ استيفاف
فلا قلت وجهه انه اذا اتينا في حكمه قد رسالته عن سبب الخ
هذا كلام يعبر عن حمل دل عليه كلام الكتاب فيكون الاستيفاف
باعتبار الصفة احسن والجمع لا يطوارها على بين الوجوب والتخصيص وكلام

المصنف في الانصاح انما حثنا له وهذا لا يتعدى على بيان السبب
 لثباته فيلزم ان الحكم انشئت لزم في المثال المذكور هو احسان الخاطب
 اليه وليس فيه تقدير سوال من الخاطب عن سبب احسانه اليه
 كتب وصواعلم من غير بالاسباب الخاطلة على مثاله الاختيار به
 وتوجيهها به يتصور ذلك فافهم او اراد ان يخرج عن مثل يورد ذلك
 ان لا يعبد جدا وقد يقال الصواب ان يقال لما قلت لها حال احسن
 لا ردها لثباته ان يسأل هل هو حقيق بالاحسان حتى يكون احسان
 اليه واقع بوقوع امر لا في ذاقيل في حقيق بالاحسان تقدم الخواب
 عن السوال المقدر واذا قيل صدقتك الدم اهل له بل لثباته ان لا
 هو الخواب عنه حقيقة وصواعلم بكونه حقيق به ان مع زمان ذكر ما وجب
 استوفته وهو الصواب المقدر ودرى حقيق بالاحسان في استوفته في
 يكون المبلغ واحسن عما به يكون ان يقال في توجيه كلامه لاهل الزاد
 السبب ما يكون واعيا الى الشيء وكونه حقيق بالاحسان اليه ما يدعو
 اليه في الكلام ويصلح كونه سببا فكلوا سبب كون زمان ما عاده اسمه ليفيد
 ان سبب الحكم كونه حقيقا به من غير توهم من سبب اسحق فلهذا
 الحكم وتماز باعانه منته ليفيد بيان ان سبب اسحق فلهذا هو هذا القول
 وبهذا الترجيح يرفع التحمل ويظهر ان ما قيل ان قوله في مقدم والسوال
 المقدر فيه لما والاحسن اليه ليس سوى اقترى على حقيقه لكلامه في الفاعل
 او صفة النبي النقول من القام في الحق ان يتد وهل هو حقيق بالاحسان
 واهل له وجب يستحسن التاكيد في الجواب لانه جمل ملقاء الى السائل
 هذا التردد وقد يستحسن منه ذكره بوجوب الاستحسان في عقوقك

لغاس اسم الساعث وور من حيد حيا طيب في اسد وكتب في عوام
 لا ايتها هم الى قريش وتنسبهم الى قريش والقرابة بهم فقال او عيتم ان حيا
 احكم وسبب الكذب طاهر على هذه الدعوى لان الغرض من البلاغ في الرجل
 المعروف من الخمار وليس لكم ذا وقد استهدى من الجوع والحر والهم فافهم
 كذا ذكره المراد في ما خرج لغاسه كذا في الانصاح حسب قاله في الجور
 ان يتقدم قوله لم الف وليس لكم في جواب لسوال انصاف الخواب
 الحدود كما في المثال السخط كذا في قوله لم كذا في المثال السخط ليس
 لكم الان فيكون في البيت مستيقان فلهذا في هذا الوم من الزاد
 العاطفة التي في الخضر تباينها وقع هذا الكلام في المعطوف عليه هو مضمون قوله
 لا وبعضهم لما لم يتقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الخالي
 حكاية مشتملة على قوله قلت لا وادله ما في قوله وادله ان قوله
 على قوله قلت لم تعرف انه لو كان كذلك لم يصل الدعاء بحال القول
 وانه لو لم يخلك للحكاية فحين ما قال في الخطاب لا وادله ان قوله
 من معطوف عليه قال لا ليخ عبد الماهر الواد التي لا وادله ان قوله
 من الواد التي لا ليخ عبد الماهر الواد التي لا وادله ان قوله
 قال هذه الواد احسن من واوات الاحمد راع على حدود المراد والملاح
 وفيه نظر الى اوله المصنف حيث قال وفيما بين قوله لا
 الخاليين في موضوع وفي خبره هو التي لم قوله بوضوح بيان لما مشتمله
 على طهر من الاستيفان فليكن مع عطف بغير عليه فالاحسن
 فيه انما ان في ما سبق من كلامه التماس حسن وقد صرح بانه
 لا حسن فيه فكانه انما قاله كذا في قوله انما انما انما انما

عقاب الظاهر على التصيد الذي يشتمل عليه قوله تعالى فان لم يستجروا الى
 قوله تعالى اعدت لكم عذابا عظيما وعاصله ان عطف مجموع على مجموع لا باعتبار
 عطف على من هذا على من ذاك ولا يلزم من اراد السؤال على ظاهر كلام
 الكتاب انه في جوابه حل كلامه بما اخبر على ما في السؤال عليه لانه
 ما في السؤال عليه دلالة لقوله في الجواب هذا ومن حسن عليه ليس
 كلامه فظاهره حل الامر والنهي على فعل الامر والنهي مجردا عن العامل
 فتأمل بحسن الصبر واجل كلامه انه على كل صريح بها فمخرج بالوفاق
 عند سبها في مقام التكرير ولا ينظر الى قول من قال رد على السارح
 لا وقت ولا حسن كلام على ما فيه بل على ما في زمانه واشترط ان
 الظاهر خيرا وانما عطف ما لا هل بما من الاعراب ما لا نزاع فيه
 ولا حاصل لقوله بل بوجه عطف الحاصل من معنوي الظاهر على الحاصل
 من معنوي الاخرى فانه ان اراد به تاويل مع بحيث يتفقان في الجرم
 او الانشائه فانه عطف الانشائه على الاخبار او بالعكس بناء على التاويل
 لا قسم اخر من العطف بينهما وان اراد به لا تاويل هناك فو عطف الجملة
 الانشائية على الخبرية او بالعكس من غير ان يحصل ارجح معنى الاخرى
 فلا فائدة في لقوله بل بوجه ارجح والله الموفق للصواب كلامه
 اذ انما صلي الله عليه وسلم بان يودي معنى هذا الكلام اذ انه لما عسى
 يستبعد ان يمتد ذلك فعل يا ايها الناس من جهة احتمال الكلام
 على قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح
 متولا للنهي عليه السلام اي كانه امر بان يودي معنى هذا الكلام بعبارة
 لم يبق بحاله مثل ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وان كان معنا

مسوق على طرف كلام الامر وفي لفظ فان بما الى توجيه اولها
 على هذا التوجيه الى هذا التاويل وهو امر بان يلحق الكلام على سبيل التاكيد
 اي قل لم قول هذا بعبارة على طرفه فواء من فواء قل الذين كفروا ان
 ينتهوا الا بالله من القوى المدركة العقل الادراك اما في
 او جزئي والجزئي اما في حكم العقل كالجزيئات الجزئية عن الموارد المادية
 اولها والى اما بالحواس الظاهرة التي هي السمع والبصر والذوق والشم
 واللمس او الباطنة فالاول اي الذي بالظاهر عن عراياها والثاني
 اي الذي الباطنة اما ان لا يكون معه تعريف بالتفصيل او التركيب
 او يكون فان لم يكن فهو اما للصور او المعاني فذكر الصور للجزئية
 اي المحسوسة بالحواس الظاهرة وهو الحسن المشترك الحسن اليونانية
 خطا وحراصة لحيات ويدرك المعاني اي الامور الجزئية المبرزة
 من الصور المحسوسة هو الهمم وحراصة الحافظة وان كان قد ذكر
 هو العقل وحراصة الدلائل وفي الدلائل كلام انها هي الحافظة او مغايرة
 لما لا ادراك للغيري اما تصور او تصديق ففعل منها فو فان قول
 لا ادراك وقول الحفظ وقول الادراك للتصور والغيري الحسن المشترك
 وقول الحفظ الحال وقول الادراك للتصديق الجزئي الواقع وقول
 الحفظ الحافظة والاولى من الجزئي الذي حكمه الاول الحفظ المدركة العقل
 وحراصة على ما رغبوا في الامور الباطنة وهدف الامور السبعة ففعل
 احوال الادراكات كلها ففعل وقد استحق الحفظ على ادراك المدرك
 بعبارة في الجزئيات هو النفس الناطقة واربعة الادراك الى فواها
 كتسمية القطع الى السكين ثم اخذوا الى ان صور الحركات الحسية

يرقسم فيها اولى الالات قد ذهب جماعة الى ان الذين واخرون لما ان الصور
كلها مرتبة فيها لا يها من المذركه الاشياء الا ان ادراكها بالجزئات
للساكنه بواسطه الالات لا يهاها وذلك لما في ارتسام الصور
فيها والمصوره تتجلى الخلق وان كان خارجا عن النفس وهو الذي
انما نوع التفعيل والتزكيب مثال بتفصيلها صور فرس يغير راس
ولا رجلين ومثال تركيبها صور انسان له جناحان وقيل من ايقوت
وحوان بعينه انسان وبعض فرس واقتصر احد الاوسط بهذه
الصور انما هو بآسودا من ماضي الحافظه ثم محاكا بها المذركه فان كل وجه
فكان محاكي الصور المحسوسه وتارة محاكي الامور المحسوسه واما محاكي
بار محسوس مناسب ولكل نفس خاصه في هذه المحاكاه والحاكي
الحيات الراحمه كما اذا غلبت على راح الدماغ الحار والى انما المنام
النيران واذا غلبت عليه البروده والرطوبه راي المياه والذوق
وبما يستدل الاطباء بالمحاضات على تغير المزاج وغلبه الاطباء
فظهر ان من هذا فيقول الاتحاد في تصور مثل الاتحاد في الخبر
منه او في الخبر او في قيد من جودهها والتفصيل بالخبر عنه والخبر بل
المستداليه والمفسر بها على انه في ما هو النفس لان العقل مجرد
لا يدرك مداه المحسوس بل هو بالخبر في الحسائي فلو انه مفروضا لوارث
ما فيه من ارتسامه في الجود دون الخبر في الخبر الحسائي من الجود
فما سلف ان حكمه حكم الكليات في جواز ارتسامه في الخبر
وتدوين المحققين والجواب ان المراد بالهايل الخ اورد عليه
بار ما ذكر السكاكي من ان الصنف خبره من المسلبين عن الشخص الطابع

يرفع القيد عن البين انما سبب التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة
لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بها وبمفهوم مذكور
في شرح الفوائد الفياثيه ان المراد بالتماثل الاتحاد في الحقيقة والتماثل
في الشخص المهم الا ان يحصل ذلك الوصف بميزة الحقيقة وما عداه فذلك
الوصف المختص بالوفاة اذ اخرج والملازم من الشخص في هذا الاعتبار الذي
هو اشتراكها في وصف له نوع اختصاص بها لا بصرف ان يتحد من فلا يكون
حضور الاخر فلا يكون التماثل سببا لاجتماع الطرفين المتكافئين والماثلون سببا
له حيث اذ اخرجوا عن الشخص صاروا متحدين وهذا غير موجود فنادوا
ونع الاول بانه اذا كان التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لم يكن الاشكال
المذكور وهو عدم توقف صحة قولنا زيد كائن وعمره شاعر على
متاسبه بين زيد وعمره فلا بد ان يحمل كل واحد على ما يستلزمه انما
مبنى عليه صحة العطف والاشتراك في وصف له نوع اختصاص بها يتاسب
ودفع الثاني ان خبره المذليل عن الشخص في الاعتبار المذكور يرفع
التعدي بالنظر الى الوصف المذكور ويستدعي الاتحاد فان
كل عدد يصير عند العدد فانيا قبل عدد اخر يعني اذ اعدا بارتبات
كما اذا عد بها بالواحد او لا غير لما عير ذلك وذكر ان سابع
الملاحه ان المثال الاول مثال للتضائيف حيث قال في تفسير
التضائيف وهو ان يكون بينا اضافة لا يمكن العقل ارج بدون العقل الاخر
سواء كان التضائيف بين الامور العقلية كالذي بين المله والمطلوب
والسبب والسبب او بين الامور المحسوسه كالذي بين السفلر
والمتراوين ما علم القيلين كانه يكون بين الامور الاكبره اصان

الثاني لا سلطان عند عدته لا اذا اعتبرنا ان الاقل هو العترة فانه
 اكثر منها لا يحضره عدد ولا ينصب في حد وكذا اذا جعلنا الاكثر هو اقل
 منها من اعداد والصور لا يقف عند حد ايضا بخلاف العترة والعدد
 وبان العترة والاكثر لا يوهيان بالذات الا للحايات كانه عليه في الشرح
 خلاف العترة والعدد لا يخصص لهما بالذات وانت تعلم ان الفرق
 بين الاعبار بين لا غيري نعماني في النظر نعم بحديثنا بيان ان ايراد التمثيل
 المتعدد من جهة انه سبق لا اليوم ايها النوع واحد وهو في
 عارض حتى كان الصفر يامن زيد فيه شي وحيل اليوم ما يروح عند
 المثلث من هذه الحية كما يجمع المتلازم بحكم العقل والذوق كالتساقط
 وكبر اليوم من حيل روح وكم الصراع بان يقال كان اليوم منقاد
 سرور او فان اليوم خيطان وحجم وسع من بعض الان حيل ان هذا
 الصراع ثم الصراع فان العقل يدخان مطاع وقيل تمام بعد الصراع
 جري ان لا يحالف لمست وقيل الاول يجب المحي ان الصراع
 وان خلد لا يستطيع وهو ان تقابل بين ارض وجود من انما
 على حيل واحد منها غايه الخبيث هذا القصد من التفتت والحق في العترة
 بالوجود من خرج التقابل بالسلب والاحباب والعدم والملاذيق
 يتقابلان على محل واحد يخرج المهور من التقابل لان يتولى بينهما غاية الخلق
 حرج مثل الصنف والحرج اوليس بينهما وبين احداهما بين السواد
 او البياض ذلك الخلق ويسمى التقابل بين هذه الاشياء بالمتبادر
 كما اختار البعض وعلم منها اخر من التقابل غير الاربعه ووجد من التقابل
 يكون تقابل التفتت المتزوي ويختصا تقابل في الامتصاص الاربعه

وقد اعتبرنا تعريف التفتت وطلعتنا فخر وهو ان لا يكون معتد احد الارض
 الوجود على التقابل من طر الاخر يخرج التفتت بيان وكان الشارح روح اراة
 بالوجود في من الوجود والاختلافات غير موجوده على اري التمثلين فلا
 طبعه الى هذا التفتت الا انه اعتبر هذا التفتت في شرح المقام لان
 الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في هذا التفتت على راي اهل الحق من
 اهل السنة والجماعة وافر من الامة فيه على ما يه منهم من قال هو العترة
 باسمه وهو من باب جهنم من صغائر وتوم هو العترة باسمه وباجاب
 به الرسل وهو المنقول عن جبر المتك والاربعه هو كلتا الشياء وطاع
 هو التفتت مع العقلين ويردك هذا عن اي حيله وتوم هو الحال
 القويح قد ذهب الفراعج والخلات وعبد الحبار الى انه المظلمات
 والحيات وابنه كما كثيرا يصير الى انه المظلمات المشرقة
 والسلف والاصحاب الاثر هو تصديق المتك والاربعه باللسان
 وعلى الاركان ونحشى التقابل بالمعين على راي الجمع والكفر عدم
 الايمان على من شانه في بعض النسخ ان يكون موشا وليس في نسخة الشارح
 رحمه الله في بعض المحسوسات والمعتلات متا انا بهما اعتبار
 ما صدقنا عليه اما باعتبار مضمونها فاما من الامور العقلية لايمان
 المحسوسات بخلافه فكل السواء والارض في نهاية الوصفان وهما غاية
 الاربعه ولما في الخطا لا يمان لها خارجا ان هبنا فلا يكونان
 كالاسود والابيض هذا على تقدير كون عدد من المتزويين من الامور
 الموحدة في الخارج ليسد وجاني تعريف التفتت ومن اما على
 تقدير كونها شيئا من لكون ما في هذا وقيل الوصفان في مثل السواء

والا ومن سقا يثاق فان مفهوم السقاوات مستغنى بالصور وهو متفان
 للمثل واما الاول والثاني فالحل لاختلاف من حيث السؤال
 اشياء لكل من مثل الاسود والابيض والاول والثاني في الوصفين
 وهما خزان من مفهوم كل منهما فالاعتبار بقاياه الخلال في تعريف
 النقطا والخطوات بالفرق بالوجهين المذكورين وان لم يعتبر بالخطوات
 هو الا من سقا ما قيل كانه اعتبر بقاياه الخلال في تعريف النقطا
 ليمكن من هذا الجواب والاولى ان يترك ذلك الجواب
 بما ذكره ثانيا من ان مفهوم الاوليه والثانيه ليسا بوجودين
 لا اعتبارا لعدم في مفهوم كل منهما على ما بينه سابقا ولما ان الله
 وحكايات من الانساق قوله تعالى فلا ينظرون الا ابل ليل خلقت
 الاية ومنها قول الكافي وان احب ان يستوفى ما يفرج به الكد
 من حجاب اختيارك بل كائنا بقا بعد بدو طاس ومجرب وقلم وحجازا
 بعد جنتا وودود ومسله واخر واخر ما يلايين وانما الارض
 الصبر والهم غلبه بذكر سجد وخطاب وتبديل وحام وسجل
 او غير ذلك ما يجد الفرق والهم فانهم جميعا لمسا وقتهم بعد ذلك
 على قول الثاني في حاله لا يستدعون الله ولا يتصور اليه
 موقف كثر واذا عبرته الى نحو مجرب ومشار وقلم وقيدوم
 وهو سجد وسجل وتبديل وحام جبال الاستبداد والاستنكار
 وفي الحكايات ما يحكي ان صاحب سلاح ملكه صواعقا ومصاب
 مصر وسلم صبه فصار وادوات يوم ووصلوا سير الهاء سير
 القيل فبما هم يوحشه الظلام وشاساء خوف الخوف والفضلال

طلع عليهم اليد ويرون فانما من كل منهم في الثالث عليه وسينبه بافضل
 ما في خزانته حاله صور منسبه السلامي بالبر من المد صب بدفع
 هذا الملك والصفائح بالسبيك من الاشهر من غير وجهه بالبر من
 والشار بالحقن الابيض يخرج من قايه طريا والعلم برقيقا حسن
 بعل اليه من صب ذي صفة وما يحل من الجود في بعض الكلام
 بالان حسته ما بعد العلم ونظرة النقطه وفصل جود من سابقه
 تا حط الباقية فحالة محور الراء وعن العبراء حط الكلام ما بعده
 بد البصير وطه عين البرود وورده بعبارة النقطه فلا ينظرون
 فيه سراج ولا يسمع فيه هرج وعن العاصم حط الكلام ما احسنه كرايكر
 وسكنه فاعلم النظر وخلصه من تحت الاطاب فير زبذو
 الا بر زركبا في معنى وخبر وعن الحداد احسن الكلام ما بعد علمه
 مسامح البرود واشتعلت فيه نار البصير ثم امر حبه من لحم الاطام
 وروحه عطيس الا فقام وعن اخا را بلغ الكلام ما طبعه وابل العلم
 ومنه وان الحكمة وحنا راودق الفهم مستفي المنا حله يدريه
 والي الا فقام وركبه في العقل حده وعن البرار احسن الكلام ما صدق
 رقمه الثانيه وحسن رسمه ما به فلم يستعم عند سجد ولم يستهم عند
 على وعن الكهان كازا لم يدقوا العيش كذا البعد فدرى الصابر
 فاحل عين الله قبل البلاغ فوا حيل من العقله سرور
 النقطه وعن الخال في وصفه الطين الطين من احد عظام كلامه
 ثانيا حنه من مبرك المعنى ثم جعل الاختصار كنه عمالا والاحراز
 له محلا لا يلهي سجد من الادعاء ولم يشهد من الاداء وعن

في وصف حاله عسى احسن وشر محسن حسى اذن من سطره وحاشي
ارق من الرجاح وحطى اخفى من سوا العمل ودرى اعنف من
نفسه وطعاني امر من العنصر وسرا وانك سوادا من الحسار
وسر الحال في الهم من الصبح بل جميع ذلك يار معنوله
فان النفاذ على ما قرر بعض المحققين ارجح مطلقا فهو كالمدرج
بالعقل وان احدهما في الجزئية كتحديد هذا السواد لا يجب
ان يكون جزئيا ولا ينعم وان جعله الخارج وجه الله حيث
يدل عليه قوله وان اراد ان يفهم هذا السواد وهذا اليهم
جزئيا واقلت فلا عداوة بيننا وادوات بها عداوة مطلقا
كانت كلية وان اردت بها عداوة مع غيرنا من غير لاجل
معين لما عرفت فكيف المشغولات المانعة للشركة كانت
جزئية وانما جعل التأمل عقليا والتفاد وهما وان كانا من
المعاني العقولية لان التأمل مطلقا اراوا الفتى العقل اليه
اقتضى الجمع بينهما لانه في نفسه صالح لجميع من غير حاجة الى احصال
فالمعنى بانه محسوب الى العقل سوا كان ذلك الحاجب ما يذكره
العقل بالذات او بواسطة الالات بخلاف التفاد
فانه امر اذا نظر العقل اليه لم يتصور الجمع من
التضاد من كونه في نفسه غير صالح لذلك
بل لا بد من احصال مسبب الى الوهم اذ من
شأنه الاحمال وانما اسند الى الوهم مطلقا مع ان الوهم
لم يذكره اذا كان كليا فلم يتصور الجمع فثبت ولم يحل قطعا لان الادراك العقيدة

انما هو المنقح سوا سلق بخل او غيري الا ان القول بالاب لما استعمل في الادراك والنوع
الوهمية في ذاتها لانه لما في ادراك المعاني الجزئية لثمة في المحسوسات والنفس يستعمل في
بما في ادراكات سائر الحواس وله في كل يوم سلطانا في القوى الحسية بل ربما يستعملها
في المحسوسات السريعة عن المحسوسات بل في المحسوسات الثابتة وله في كل يوم سلطانا في القوى العقلية
باعتبار المحسوسات فانه لا بد للجماع الوهمي من استعمال العقل في استعمال الوهم لمع لاجله ولولم
يستخدم لم يتصور الجمع سوا كان ذلك الخارج مودعا للعقل بالذات او معنونه الوهمي وذلك
نسب الى الوهم كما نسب القطع الى السكين والجلد الى الامور الواقعية على ما ينبغي
احصا في مجال العقل وجهه نسب الى الوهم ولذا التقادير في ان من الصور المحسوسة
فلا شك انه امر ينتمي للجمع في هذا المجال بطل فيه نسب اليه ولذا التقادير في ان من الصور
الوهمية او غيرها من الصور مسبب اليه لان الوهم لا يخرج المعاني من الصور الحسية
بل التقادير في العقلية التي هي من الصور الحسية مسبب اليه ايضا لان تلك
العقولات مستمدة من الصور الحسية اليه ايضا نعم العقولات الوهمية او غيرها
تتأثر في كل حال فيدخل كلها في هذا من الامور الوهمية المعبر
في اللغة بطل **و** وقال في قطع باعتراف العقلية هو وهم الا ان العقل
يؤمر بالجمع ويحاط به في قوس فيه قيل لا من استماع العقل مطلقا بل اذا قصد
في بيان وقوع الامور والواقع وحصل يوم الجمع فيها بما لا لانه ليس خارجا عن
مفهوم اليه وفي كلام السكاكي اشار الى ذلك حيث قال ومن اجله
الانقطاع لغير الاختلاف جزا وانما ما ذكره يكون في حديث وضع
في خاطرك في حديث اخر لا جامع فيه ومن ثبات فيه وجه او منه لجامع
غير مشترك اليه بعد ما ذكر عنه وبعده عن الذكر واع قد ذكر في الذكر
مفصولا في قال وقال الثاني في حديث اهل البيت في ذكر خدامهم وسال

بل من جهة اسميه المصدر فعليه العجز مطعون على ما ادعى الخبر في موضع المثال
 الذي ذكره في خبره وفيما سئل في جوابه عن هذا اعلم ان على علم السامع ان لا يد
 الخبر اذا كان جمل من خبر فصح المثال انما اراد **قوله** والذي ينبغي ان يصح كلام بعض
 المحققين ان المطعون فيكون الوجهين جمل من خبره في تمام الامتيازات وهو اراد
 كلام الشيخ ابن الحاجب في شرح الايضاح حيث قال في اوله واما الموضع الذي
 يستوي فيه الامران بان يخطف هذه الجملة على جملة ذات وجهين كقولك زيد
 حرسه وخبر الرسته واما الموضع الذي يستوي فيه الامران بان يكون
 الجملة الاوچات وجهين مثله على جملة اسميه وحله فعليه فيكون الموضع على ابدل
 الاسميه والنصب على ابدل المفعول في عبارة اسماء ان المطعون عليه
 في الرفع والنصب شيء واحد ففي الرفع اول الاسميه ومن النصب بالنصب
 نظرا الى الخبر الذي هو مناط الاطاط وهو يدرك انه لم يتعرض ان النصب يحتاج
 الى تقدير خبره المطعون ولا يخفى ان على اعتبار ما من سيبويه في المثال المذكور
 اورد وج لا يحتاج الى ما اركبها السير الى لا يصح شبهه تعقيب باب المصدر
 بالتمتع في الصحاح المراتب تحت كل شيء واما في الواو اي في المواضع التي
 تنهي الى سبيله وكذلك الداء بالسر والداء ايضا بالضم والداء بالسامع
 ولو سئل عن الفرق بين افعال الشيء وماه الشيء وماه بانه لا يحتاج الى الشيء فانه
 رحمه الله لم يظهر بهذا التعليل **قوله** ولما جعل الامثلة على التعقيب المذكور
 على سبيل التنبية ومن قوله فان هذا تكيم لباب النعت والوصل الى الابل
 والتمثيل لاصلها العطف كما صرح به صاحب الفتاوى في اول سورة الاوان
 ان اولها هو واو العطف استعيرت للوصل **قوله** موثقه يوثق بها التقرير
 معقول الجملة الاسمية على رأي السيد زهير بن الحسن بن علي صاحب الباب في الشيخ

١

ابن الحاجب ومن فهمه وسخون الخلة مطلقا على رأي واليه ذهب بعض النقاد
 وعاد حكاية الحكاكي انما رايه بالتمثيل بقوله سئل انما امر الله انما عجز بها واسماء
 ايضا الى ان المطعون لا يخرج من النوعين وقوله يوثق بها بالفتح صفة كاشفة لجمال الحركة
 على الراي **قوله** لاها صرحه بالاصالة لا بالنصب بادل عايلة في اوابتسرها
 وهو دو الخال وهو ارتفع بها على وما ليس لها به سمع لا دخله واو العطف
 لان وفعله بودن بالنصب في الاعراب وقيل انما يتم واما ان كان الواو للعطف
 وليس كذلك بل لما جاء ان بالخالية من اول الامر حتى اوجب عن الاصل والفتح
 يتا ل قد سبق انها واو العطف فيا لفظا الى املها لا دخل في السير اعلم بالنصب
قوله والاعراب في الاسماء الخ تفصيل المثال على ما ذكر في شرح المفتاح ان الاعراب
 لا تنظم الكلمات ولا جملتها كغير ذلك من زيد النضر كثر في الاوان كونها فيها
 في الحكم تسمى تنظم معانيها لان الاعراب عبارة عن هيات نظرا على انهم يعتبرون
 بعضها مع البعض وضمت للدلالة على بيان نظرا على ان يولانا الحكم عندهم بعضها
 الى بعض واسماء تعلقات فيها سبها بحيل البعض بكونها على والبعض بكونها على البعض
 ما يقع عليه الحكم والبعض ليس في النوع الى غير ذلك وجود الاعراب الاستفاد
 دون الشيء في الكلام الواقعة في التركيب على ان الواو تعلقا بمسرها بولها
 العمل الاخر بان يكون هيبة له او زما او هو ذلك فلا يحتاج الى العطف اخر سيد
 تعلقه به كالمواو مثله الخال من هذا القبيل بالاعراب بالاصالة في التركيب
 فيكون جهة الخلو عن الواو مفردا فلما وحله لكنها اذا كانت جملة فيا لفظا الى كونها
 جملتها بالنسبة انما به من طرفه يستعمله بذلك العايد وان كانت
 غير مستقلة بالنظر الى ما عرضا من قولها فيا لفظا الى ما لا يكتفي وقوله وال
 كونها غير متحد بالاول لها وهما اذا كانت موثقه و غير متطعة من الاول والكلية
 لا اذ لم يكن جملتها باملا وجهه جامعة فكلما يتبرك من له الجملة المتوسطة من قال

الاستعمال وقال لا استطاع فلا يجد ان يملكها او يجمعها بالاول في هذا الاستعمال
 فليج الذي فيها من اقل الناس به غير المتحد مثل قام ربه وقعد وراى كلامه
قوله كقول الخامس وهو قول سهل بن مسكان الزباني في طلبه بالفتح
 التصديق صحتها من غير دليل وقلنا القوم اخوان على الامام ان رخصت فاما بالاول
 فلا صريح الرضا سوى وهو ان لم يبق سوى القوم وان دناهم كما وانما اخذت
 عنه عنوت من حرمه بقول عنونا مخرجهم هو كذا القوم وراعيان من الاحوال
 المتساوية بينا وبينهم ما جلت على الاعضاء على مخرج من غيرهم والجماد ومن صرح
 بصلح من غيرهم وقلنا ان ما بيننا وبينهم من الاحوال يقتضي الاتفاق على الحال بينهم
 ونفسا وانما جاز ان يمدح الامام الى احسن ما كانوا عليه من قبل ولما ظهر الشر
 كل النظام ورواه رجب لا يستخرج شي وحقا وزاد الاحوال المتساوية والاحوال
 بالاصحاب والعدالة الى استعمال القلم ورفع القلمه جازيا من غير ما كانا وما به
 كذا ذكر الامام الرضا في **قوله** كقوله تعالى سبعة وثلاثون كلهم في الكتاب
 ما رقت فاحمد الواو والرا حله على الجمله الثالثة ولم دخلت عليها دون الاقل
 قلت هي الواو التي دخلت على الجمله الواقعة منه المنكر كذا دخل على الواقعة لا من قوله
 في قوله تعالى رجب وسبعة اخرون من شجر يروى في سيف وقاية بوجه
 تصور الصفة بالموصوف والبرزاة على ان صانعه بها امر ثابت مستقر
 الواو هي التي ادركت بان الله عز وجل سجد وثلاثون كلهم قالوا من حيث علم
 وطائفة نكر ولم يبرهوا بالظن كما غيرهم وفيه في الايمان فيه الكتاب جله
 واقعه من غيرهم والقبائل من الاوسط الواو فيها كافي قوله تعالى وما افلحنا
 من غيرهم الا لما سجدوا واما في وسط ثلثه لغيره من الصفة بالموصوف **قوله**
 على ان يذهب صاحب المعاصح الى قال صاحب المعاصح الى ان قول من قال
 الواو في قوله تعالى وما افلحنا من غيرهم الا لما سجدوا في الواو المتوسطة

بين الصفة والموصوف وهو منه وانما هي في الواو واجب بانه كبر في الكتاب
 الخلق في الوصف مع بسط وتفصيل بالحكم كونه هو اسهوا ولا شك ان من الجمع
 على سبب معنى الموصوف في باب التماس فيقول هذا الواو عليه ما كذا الموصوف
 الصفة بالموصوف فيكون هذا ايضا مرعا للعلمه كالتنبي مع والتعاليه
 والاعتناء به ويؤيد قول ابن عباس في رواه عنه حبر في قول الواو
 انتفعت العدد ان لم يكن بعد ما عده عاد لمستفاتها **قوله** في الحال
 يكونها فله بعد تمام الكلام في الحصول ما ذكره الشيخ الرضا في اللام على قوله
 بعد تمام الكلام في جميع في الاثر في افضل ربطه رت الجمله التي اصلها الاستدلال
 بما هو موصوف في ربطه اعني الواو التي اصلها الجمع لكونه من ادل الامور الجمله لم من
 على الاستدلال واما ما خبر المبدأ والصله والصفة فانها لا على الواو لان
 بالخير في الكلام وبالصله ثم جزاء الكلام والصفة لتبعية الموصوف لفظا
 وكونها لغوي في معنى كل ما من قايمة في كفايتها بالضمير **قوله** وجوز بينهم
 بر حيد الشيخ الرضا قال وقد علموا كالحجة من البرا طين على ظهور الملايمه
 هو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل **قوله** ولما بين ان لا يجهل
 الى معنى منه ما من ان الجمله الواقعة طالا اذا طلت من غير صاحبها وجب الواو
 في الجمع الى ان من الذي حله صلح لهذا التوضيح على وقوعها على الاحاطة من غير
 صاحبها بحيث عيب في الواو فارد ان يرد ذلك **قوله** مصرقا او منكرا
 مخصوصا بمثل ان يكون في الموصوف معطوفا على قيد المعامل كشأنه كمن هنا
 وان يكون في الفعل منها على سبيل البدل وسواء لاسب وكما يكون الموصوف
 المنكر مخصوصا بتمام الحكم عليه كمن القائل كذا وقد سبق في باب السد
 وقوله لا يستدعي راي الجمهور ورواه راجع من الحاء ووقع الحال عن المبدأ

وجعلوا العامل في انساب الخبر الى المستلحق ثم معنى فلي في كل التفسير **قوله** المثل
 الانشائه وهي لا يحسن ان يقع حالا في نفسها غير ما اوله بالمولد كالمولود من جسد البهائم
 البطل او اسرى وذلك لان الانشائه اما طلبية او ايقاعية بالاشعاع او على
 التفسير من لا يحسن وقوعها حالا اما الطلبية فان حصولها من غير متيقن بلفظ
 يخص حصول العامل بوقت حصول معزونة واما الايقاعية فمثل يفتد واشترت
 فلان التفسيرية لا يجوز ان يقع حصولها ولا يطرأ الى وقت حصوله في معزونة
 يعرف بالتمثيل لا سيما في اللفظ ان وقت التلقظ للفظ الایباع وقت وقوعه
 اما اذا اريد بالقول في الحال في الحقيقة هو المولود القدر والانشاء به من قبله فلا يكون
 حالا الا في سبيل المحال وفيها ما يقع عامل المحدث في الواقع **قوله** واما ان كان
 الشرطية الخ قال صاحب النساب يدل على السرفية ان المثل الشرطية لغيرها
 بالحرف المعنى لغيره الكلام لا كما في شرطية شي قبل الا ان يكون حاله في
 ومزيد احضار له كذا في الخبر والصنفان المحترمة لعدم استغناء عن الخبر
 صرفنا الى منه ما وقع بانه اذ في صلوحي لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين
 الصنف من الاشتراك والاحاد والمضمر حتى انهما قد جعلوا واحدا في بعض المواضع
 حالا لا بغير ايرادها في معرض الاستدلال التي ليست تكفي للغايب والسارح جهالة
 قبل كلامه ونصرف فيه بعض ما يفتقر من الاحتصار والتعبير لان الاول ان يقول
 في قوله وكذا التفت وكذا التفت لثنا سبب تعليلها السابق عما في النساب
قوله وفتكنا اذا كان هذا الشرط المذكور اذ لم يلزم قول هكذا في المسح
 التي رايها والصحاح فيقال بالاستلزام له كذا في الكلام وربما يكون ان يقال
 في منه ان يلزم في له في ليست هذه اللزوم بل التاميل وحيث يكون المعنى اذا كان
 هذا الشرط المذكور اذ لم يلزم الخبر له وذلك لاجل ان الكلام المستند الذي هو

كالعوض

كالعوض عن الخبر من قبله الشرط اوله لا في الصنف **قوله** وقال الخبر في الخبر
 يسكون التوهم كذا مع من السج تقول في سخطان في الطلاق الى ان يفسر
 ثمانية ثمانية من محرمات العلم وتلك فان برغمنا عند الذين يمين وان محرمين
 اية في الخبر في انساب الخبر في الخبر وتولده ان قولنا في خبره وعقودها
 احتقار بحرب ورواية الكثر الكثر ما يدل من ضمير من عيب منه
 لاحتمال ان حكم العاد في خبر الجهول وعدمه الاطعم المثل الشرعية من الوجوب
 وانه بوالا ما به والكلام في الخبر **قوله** لانها لسان الله التي يلهي العامل في الخبر
 فستدعي حصول اليه التي عليها العامل في المفعول فيمنع ان يكون خلاصا لانا
 فيقال منه حجابي ويذكر ان لا غير ما نزل مع دلالة على الله لا يطرأ في الاثر
 وفي شرح المفتاح ان المحدث في الخبر لا يولد في معنى ثابت غير ان الاوليات
 هو هو العامل في الخبر في ذلك في بعض الصور كاللزام في الدال على الفرق
 واللاشك في الدال على السكون فيظهر في الالتزام ودر ما هو الاصل في الدال على الفاعل
 ان في المطابقة ولما لم يرد في الاستعمال جاز في ذلك وان كان على كونهما متباينين
قوله اما على ان يكون مشترك بينهما وهو المختار عند الاكثر من وفيه من صاحب
 للاجتماع مشترك بينهما حقيقة في الحال بخلاف في الاستقبال في علمه والاولى في خبر
 له مسك الفرق في الاول بانه مطلق عليها كما يطلق سائر الاما المشتركة على ما يجرى
 وبانه وضع للاخبار عن خبر ما من له المصالح ومن سيجوز لفظا المتعارف فلو لم يكن
 مشترك بينهما لكان في خبر ما من ايات التام لم يوضع له لفظ فلهذا القول
 بالاشتراك ومسك الثاني بان المتبادر منه لظالم ونعم لا يستقبل فيه يحتاج
 الى التمسك بان المتبادر من الخبر في خبره كالمصاحف في خبره والاستقبال هو خبر
 ومسك ان ان في وجود الحال فحقا حتى يعرب لغيره في الخبر الى ان خبره هو وجود الخبر

التقدمة **قوله** وهما نظرا حبيب بان الماضي والحال والاستقبال امور اخلافه
 وطوائف روح عديم الابد ما من بالنبأ اليها حال بالنبأ اليه ونزول عيسى ^{عليه السلام}
 استقبال بالنسبة اليها حال بالنسبة اليه ونزول عيسى ^{عليه السلام}
 المتداول في هذا الباب بالنسبة الى زمان في قديم الفعل لا الى زمان في حاله
 فلما جازي يركب كان معناه ان الركوب حال في وقت الجواز واقلنا جازي يركب
 ركب كان معناه ان الركوب ما مضى في ذلك الوقت وله انما اشتراط فيه قد لم يرب
 الركوب الى ذلك الوقت والمضارع بمعنى الاستقبال فلا يصح استعماله مع الماضي
 فلا يقال جازي يركب غدا لانه لا يدل على شيء زائد في حيزه اللهم الا ان يقال
 عن زيدا يركب روح يصير من الحال فيطلق ما ذكر والاستدلال بالحال في اسم الظاهر
 غير مستقيم لانه جلي واسم الفاعل في قوله قد عرفت جوارا للمواد في الجمله فرب
 ان يكون بالضم ويحده كالحال المفرد وانتجيزا في الجوايع استعمالا في نوع
 من المصادر لا يحدث في تعالان المعنى والحال والاستقبال التي هي في قوله
 الاموال من حيث لولا ما اقام في النسبة الى زمان انكلم يدل عليه ضميرهم
 تلك الاموال حقيقا لو الماضى ما دل على زمان قبل زمانك والحال ما دل
 على زمان في المستقبل ما دل على زمان من غير ان يكون في ما قبله واقف
 فلا جازي يركب له ولا في قوله في زمان قد انما في ذلك في زمانه
 فانه يدل على محله في حال زيدا فانه يدل على محله في زمانه فانه يدل
 هذا في اسم الفاعل في ما قبله لا في اسم الفاعل في ما قبله لا في اسم
 المضارع الثابت في حال ولكن الحاكم في الفصل **قوله** وقوله وانهم قالوا
 العلب الرءاء كلم على ارضهم ما مضى في ان ارضهم يعني رهنه الا لا معنى فانه راء
 وارضهم على ارضهم مضارع والماتك اسم رجل **قوله** ويتفرط في الجمله الواقعة

حالا الى قوله لكنهم استنعموا بقدر الجمله قبل الاستقبال باسم الحال
 والاستقبال في الجمله حصول كلام الشيخ الرضى روح الله قال في قوله في المضارع
 الواقع لا يخرج من حيز الاستقبال كالمضارع في قوله في قوله في قوله في قوله
 خرج في بيانه والحال الذي يدل عليه المضارع وانما ما حقيقه لان ما قبله مثلا
 اصب ريدا يركب ما قبله في حاله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 التعليم لكنهم الرءاء في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 لنا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 مستقيم جدا وكيف لا والحال المعنى الذي يخرج منه معاج كذا في قوله في قوله في قوله
 على سوا اوله في سبب الحان في الزمان الماهز المقاب في الاستقبال الا في الملاق
 لنظ الحال على كل ما اشتراط لفظيا وذلك لا يستحق استنباط بقدر الجمله
 الحاله علم الاستقبال كما لا يخفى على احد في قوله في قوله في قوله في قوله
 الواقعة لا يخرج حرف الاستقبال في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 وفيه المقاب **قوله** والمعنى وحدث في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 المقاب من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 القليل من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 والقوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 موجودا غير منه ان حاله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 هو على ما يكون في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الواو منه وانما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ايضا حصول ما دل على الشيخ الرضى في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 او سنده في الماضي اذا كان في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

الماضي من حال المتكلمين وقد علمنا ان كان يستبعد في الظاهر لفظ الماضي والحال
 فقالوا اجاز في العام الاول وقد ركبوا الحين لم يكتفوا بهذه الظاهر بل ايدوا ان الجزاء
 عن حرف الاستقبال في المضارع قد ركبوا عليه باء قد انما في وجه المقام
 الى ان الوجه للاستبعاد المتكلمين في كلام الرضي في الوضوح وجعله غايها يمكن
 ان يوجد به وقيل العراب ان الافعال اذا دخلت قبلها بالاضافة من احد الالام
 بهم فيها استقبلتها وحاليتها وما صوبها بالتماسير في ذلك التمدد بالتماس
 الذي ان التكلم كان في معانيها الحقيقية وليس فكيف سببه للمخرج انحاء
 في ما حتم في ذلك الفعل مستقبل نظر الى ما قبله وان كان ما ضياء نظر الى
 زمان التكلم على هذا ما فاقلت جاني زيدوك في الماضي فكون الركوب ما ضياء
 بالنسبة الى الحين مستند ما عليه فلا مقارنته مع عاقلة ويجوز ان يفرق بين
 زمان الحين ومفهوم المقارنة بينهما فكان ان يندرك الركوب كان مستند ما على الحين لكنه
 فانهم دوا ما وادانك جاني زيد يركب ذلك على ان الركوب في حال الحين
 ومع بطلان وجه كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال
 او بعبارة اخرى بما تقدم استقبلتها بالتماسير في الماضي وبطلان ما ذكره
 السخاوي من انك اذا قلت حيث قد ركب زيد فلا يجوز ان يكون حاله ان
 كانت الكلمة قد انقضت في حال الحين لا حال التكلم ويجوز ان يكون حاله اذا
 كان شرع في الكلام وقد قصص بها جزا لا انه ملتبس بها بين حال الحين وح
 وجمع كلامه الى ما ذكرنا وما يقال من ان كلامه في غاية الحسن الا انه ما قام على دليل
 ويجوز ان لا الاستبعاد لا يستلزم في نفسه انه فوجه كلام الرضي في
 التماسير في ايراد قد في الماضي حاله الذي يشهد به الطبع السليم ولا فقه
 فاعلم ان الخوف لا يلزم ثبوته بالعدل نعم يجيء ان يقال ههنا في عدد من احد ما

وصف

وجوب متنازع معقول الحال معقول الحال والآخر في انما صوبه الافعال
 وحاليتها واستقبلتها بحسب الوضع اما هي بالنسبة الى زمان التكلم فلا يندرك
 من معانيها الحقيقية الا اصارف عنها والقاعدة ان وان اختلفت بحسب ما يقتضيه
 الا انه لكن الوقف برعايه توجبها ان يقال مثلا اذا قلت جاني زيد يركب
 زيد يركب وغير ذلك فيقيم منه كون الركوب في زمان الحين لان الماصوب في الحين الركوب
 والاستقبال فيها اما هي بالنسبة الى زمان التكلم فتحتسب المقارنة بين الحين والركوب
 بحسب الزمان نظر الى مقتضى القاعدة الثانية تعلم من ذلك ان وجوب ايراد
 قد في الماضي المستند وتجرى الحال من علامة الاستقبال على هذا التفسير القاهر
 استحقاق لفظي الا انه قد جعل يدم المقارنة في بعض الصور كقولهم جاني زيد يركب
 لا تترى معقول السائل زمان التكلم بخلاف معقول الحال فانه غير مقترن به فاستدلوا
 ههنا قد التفتت وبما عداه فليدرك انك في شكاك تجرده عن علامة الاستقبال
 بسبب اندراج المقارنة بها اذا كان الحال مقارنا بعد ما جرد الاستقبال
 ومضى القابل يترى زمان الماضي والحال وفي عداه فليدرك انك في شكاك تجرده
 الا فاضل لا يكون ايراد قد في التجريد استحقاقا لفظيا في جميع الصور ومن بعض
 السكاك ان لا شك ان الحال طريق لصور ما على في المعنى فليس جاني زيد يركب في حاله
 الركوب بل قد يرد في ذلك ان حاله في ذلك ان كان قد ركب في حاله
 ما لا يندرك في جميع احوال حاله صرفه كانت او علمه انه على هذا الارزاق والآن
 الحال داله على ان معناه ان اذا كانت فعله وعلوم ان لا لا يكون له لا اختيار كونها
 حاله لا اختيار كونها فعله بل جدير ان يكون له في حاله ان لا يكون له لا اختيار كونها
 الحال من حيث هو حاله وهو ما يختص به فلو كان السائل لا يكون غير ان السائل
 الى معقول صورته عند كون فعله لا ان يكون له لولا السائل حاله لا ان يكون له

المبدأ والاعمال انما هما الحاصلان من قوة واحدة لا اذ كان الحال بمقتضى ما بعد راجع
 الاستقبال فشرط جرحه عن الاستقبال في الاول وحلله بعد في الثاني ثم انما يعلم
 بالنظر ان يتبين القاعد الاول ان ما ذكره السجادة من الظلال بعد ذلك من الاستماع
 بالبين من ذلك فتدبر وانما الطب الخلق في هذا المقام لا من منزال الاقوام **قوله**
 وكثيرا ما بعد الفرض الواقع في زمان التكلم بالمفاهيم الواقع قبله بغير ظهوره وديانة لا
 بد في مثل ذلك من انما وكل على وجه يحصل به التماثل من اعتبار القصد في اصدفه
 في بصره والقصد انما امرت محله بغيره من حيث هذه المجرات التسع الباهية
 او العلم في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا الا به الذي كيف تكفرون وانهم
 تعلمون **قوله** كقولنا ان الملائكة تصيد بوضعها بعد ادائها من العزبان
 ليس على شريح خبرنا ان الشرب الى صديق اصدفه السب في مثل من الم
 بين الخبر ان يحرر من المرائ جمع غراب والشرب جمع شرب وهو الاصل
 الذي يتفرع منه السائل والصدع هو الشق في المراء به التفرع والفسح عند الخال
 التفرع من العزبان ليس جعل الغراب سببا في كونه شاربعا بقوله ليس فانخرج
 وهذا سبيل الطير كما هو حال العزبان في حركته الطير اصدفه في الغراب الخبر عن
 النبي مع شك على ان الاستدلال بحرف الذوق عند الخال ان يوم موسى قد اسرب
 وتلك في سورة ولم يصدق بعد ان اذبح من الايات وهو الطير في الجوار والفر
 والصنادع والدم والعصا واليد البيضاء والسنون ونقص من الزمان **قوله**
 وانما هي الاسات بوقوعه مطلقا ولو سرح الخ بغيره ان ما يصدق في النفي من
 الاستدراك لكون النفي والاثبات المبدأين في زمان واحد في طرفي نفس الم
 على ما سبق من ان الاصل السراج الاستدراك عليه قوله اذا سترنا والنقل
 احسب فلا يخفى ما قيل في هذا الكلام فيعرب ان لم يصير يدل على استدراك

بلا

النفي

النفي للزمان الدامي وصا وما تقدم يدل على ان الاستدراك انما يستفاد من خارج
 بناء على الاصل اسراج وهذا هو المقصود منه حسب اصل الوضع وما ذكر
 هنا اذا تولى الاثبات بالنفي وقيل لا بد من الضرب زبانه لم يجرها
 وكان نفي النفي اثباتا فيل اذا كان النفي بغير الاستدراك حتى ان يكون نفي النفي
 اثباتا في الجمله واجيب بان النفي اذا ورد على النفي كان النفي الاول بغيره الاثبات
 والنفي الثاني على حده فيزيد دوام اثبات النفي في الجمله وهو دوام الاثبات **قوله**
 وقد عرفت ما فيه في موضع من غير هذا النفي ان المدم في الكفر لا يبره من سبب
 لما عرفت ان الكفر سببه في طريق الوجود والعدم على السواء لما بين ان احد
 طرفيه ان يكون اولى به لانه قد ساد في سببه الى طرفيه معلوم بالرجال
 في تصافه كل منهما يستدعي سببا والالام الترتيب من غير مزج وذلك
 السبب امر خارج به بغيره في العقل على ما صرح به بغيره في الحق
 من ان يكون رجحان احد التساويين على الآخر يحتاج الى ارجح من سبب
 معلوم بالبداهة **قوله** ورجع عود على بغيره في نفس رفعه في رداءه من
 يسويه ورواه عن عوده بالتصديق في الطرف اى رجحان في عوده على بغيره ان
 ذهب في طريقه الذي جاء او على القول به فان رجحان في سببه باق في قوله تعالى
 فان رجحانك انما الى طائفة وفي شرحه التفتاح وقد يروى عوده الى بغيره
 بصب الاسم الذي هو صمد الجمله كما لا يثبت من اول الامر على احد حال
 وهو في التحقيق من نصب السند القطع في الحال من الجمله وذكر ان الاثبات
 انه من المعاد التي اقبلت تمام الحال نحو ارسالها العرائر وقوله جهنم رطافك
 ثم قال وهذا التركيب جامع سوا اسد رجحان الى مظهره على جاريه عوده
 على بغيره او معر مثل زبانه عوده على جرحه فيكون الفصل سندا الى عوده

مجازا وهو **مولى** حتى ذهب كثير من النحاة إلى ذهب ابن مالك إلى أن اللفظ
 بالواو لوجوده فيها وشبهها من الحروف العتق وورود في كلام رب العرش
 كقوله ما سطوا بكم لغيره ووروده واسمها لا يفتك في اللفظ قوله
 ما بال عتقكم لا يربى وحال من حياء لا يربى أو على من يربى الاستغناء
 عن الواو بعد الضمة إذا كان على ما يخرج التزموا أن يدروا أن منه **مولى** وإما أنه
 إذا استلخ هذا إذا جعل حدث بجلى مصدر له تعدد اللفظ والواو
 ومباعدة جلاله المعنى إما إذا جعل من أفعال القلوب فلا يكون من قبيل ما نحن
 بصدد والمباعدة وحده متعينا بغير من الجمله وهو أن حاضره المجرور والكرم **مولى**
 والله لا يخرج منه أن وجوب الواو في جواز زيد وزيد يسرع أو يسرع عرجا
 زيد وكرم يسرع أو يسرع أول منه أن جواز زيد يسرع أو يسرع
 وذلك لأنه جعل أو لا أعلاه اسم مرعها متبها وصوغا وأعلاه دلالة بعينه
 متبها ما ياله يتوله كان ينزله أعلاه اسم مرعها في أن لا يحد سبلا إلى أن
 يدخل يسرع في حياء المحي ويضم إليه في الألفات وجعل يا يا ذكر اسم غير أهلا
 وأعلاه ذكره بغير جاريا لفظا للفتنة هنا أيضا شبه الأول بالثاني
 فأنشأ الأول إلى أوله وجوب الواو وأما صورها كوز الجذابة صير في الحال
 أو صرح اسم لأن تعليله بينا والحق قال ولعل السبب أن أصل الثاني
 كان جعل يدون هذا الضمير جواز زيد يسرع أو يسرع فأنشأ الثاني
 بتعدد الاستيفاء الثاني في الاتصال فلا يصلح أن يستعمل ما كان اللفظ
 الواو ولا حياء أن أصل الثاني جعل يدون أعلاه اسم مرعها فأنشأ الثاني
 يشتر بتعدد الاستيفاء الثاني أن ما عداه فعل المجرور من جواز لا يربى أو يسرع
 المذكور هذا ما يلوح من كلام الشيخ في موضع آخر وهو قوله إذا قلت جازي زيد يسرع

على كنهه وشكاه جازي زيد يسرع لأنه جعل السيف على كنهه من لافظه
 وهو مشتق منه فكسب به اللام إلا أن يفرق بين قوله السيف على كنهه
 وبين قوله عرو يسرع والفرق غير واضح والاولى أن جعل قوله ينزله في الموضع
 على التناهي والفتنة **مولى** والذي بين ذلك أن يكون جازي زيد يسرع
 فإسرها على قوله عز من قبل بعضكم لبعض عدو وليس فيه بار كلام صاحب
 الكتاب **مولى** وينبغي أن يتقدم هذا إلى ما وقع الطرف حاله خصوصا
 نصب على المصدر أي تقدم بالخصوصا وعبارع الألفاظ رعايته بانه نصب
 على الحال قاله أحقا لأن يكون الطرف متناظرا معه ويحتمل أن يكون بناء
 لحاصل المعنى لا يوجبها للأعراب وإلى الطرف في تقدير اسم الفاعل وقوع
 بتقدير يحصل معنى كلامه وجه كرم ترك الواو فيها وقع الطرف حاله لأن يكون
 الاسم المرفوع بعده فاعلا للطرف لأعلاه على ذلك الحال فيجوز أن يكون الثاني
 وجب أن يتقدم هذا المقام تقدير بالخصوصا أن الطرف قد تقدم باسم
 الفاعل دون تقدير الفعل في جميع تنادى على الاسم المرفوع الألفي أن يتقدم فعلا
 ما ضاع قد عجز لأجب وإنما كثر فيه ترك الواو ولا يمكن أن يقال أن فاعلا
 أن يتقدم ضمير راجع إلى كرم الاسم بعده فاعلا للطرف وخصوصا استدلاله
 أن الطرف في تقدير اسم الفاعل والمعنى ينبغي أن يتقدم كرم الاسم فاعلا للطرف
 فيما وقع الطرف حاله لا سيما أن الطرف في تقدير اسم الفاعل في جميع المقامات إلا أن
 يتقدم الفعل فعلا ضاميا لا ينبغي أن يتقدم كرم فاعلا لسياق المعنى والحق
مولى وقال المصنف هذا هو حاصل الفعل في المعنى لأعلاه بعينه ومباركة
 هكذا أنا اختار تقديره باسم فاعل المرفوع الحال إلى أهله في الألفاظ أنشأ
 كرمها بالواو وأما جواز التفسير في أصلها بالواو قليلا وأنشأ

جميع بين الحلقين لسانها في لاسر وسها كون كل من الحلقين على الاغوار والارواح
 الشجره ومنها ان يخرج الحلقين من حيث هو كناية اما سمعها وهما ما سندا لهما
 في بدل من الاعضاء عن التعبد لثنا لهما العظام والاعصاب وغيرها وفي راسي من حيث
 احسن الصافات في من لاسر ولا طريق احسن سواه ونالها الى ما هو المخرج وهو
 وهنت عظام مبدئي واستعمل سبب راسي لا حواياها على ما احدى عليه ما يلمح
 رايه في اختلاف الحاشية الزيادة في الجمله الاولى قوله لا من العظام بل من
 البرز وهو على الشجره وهو المخرج من البرز لكونها من البرز في الجمله
 الثانية الى الاستمرار في النجيه في الفصل او التفسير في السبب راجع الى ما هو
 المخرج وهو من العظام من مبدئي واستعمل السبب من راسي لما في من سلوك
 طريق الى الاصل والتفصيل وخاصة الى ما هو المخرج وهو من العظام من استعمل
 راسي شيئا لانه على ما استعمل عليه قبله مع رايه في تلك تربية المبدئي
 الاول طلبا ليرا حشا من العظام به وتاجرا لفا على الثانية وجعله غير ملاب
 لمزيد الابهام والتفصيل يتلوه والشمول الاسماء وسادها الى قولك
 وهو من العظام مني واستعمل الراس شيئا لا يظنوا بها على ان كان ما قبله
 مع رايه في ان من من الشمول في الاول يترك مع العظم الى الاخر ولكن استعان
 المبدأ مثل في ذلك ايضا فمما راس في الثانية الى التعريف بايدوم بقصد الاحال والتفصيل
 اذ العظم واستعمل الراس شيئا ثم ترك العظم مني لسبب في رايه ما عظم شيئا في العظم
 على امر في رايه في راسه الى ما هو المبدئي في رايه وهو ما هو من العظم مني واستعمل
 الراس شيئا في الحلقين من ان كان في رايه الحكم بينا الجمله الفعلية على المبدأ في رايه
 الى ما هو استعمل ما قبله وهو ان من من العظم مني واستعمل الراس شيئا في رايه من التاكيد
 التعبد لمزيد الاعضاء وهذه كلها من لطايف الاطباء بالاندر الى المتعارف

راصع وسمي في نواحيهم الدمنه ما اسود من ابار له بار بالعدو والارواح
 والظلم العظم وقد سمي شرح الدماحه وهذا معنى ما قبل الدمنه ما عد من من العظم
 والارواح في نواحي العظم ان لم يدركها يكون احسن الساس ويضرب بها الساس من
 الشجره مع الحبر والدمه السرجين في من البت بالحق الاول وهو ما في المتعارف
 التي هدم والده راجح والسلم موقعا في الرقبتان من راجحهما في رايه من العظم والارواح
 من الحاشية والمراجع جمع المخرج من رايه راجح والوشم اسم من وسم اليد او احدى رايه
 بالبرز ثم در عليه التور وهو السطح والمصهور مع السوار من اليد وهو السبب
 عروقه الواحدة اسم من اس من متاركة الحاشية المتكبر بام اذ في رايه
 لا حب سواها بعد من الوصفين في رايه رايه وار بالرقبتين في رايه في رايه
 الموصفين عند الاجتماع ولم يرد ان يكون اسميه رسوم الدار عند جريه الساس
 اما ما كتبت في رايه على يد العظم والارواح عظم العظم والاسر العظم مني
قوله على رايه قد صرح كثير من النحاة قد يفرق من في الاشارة لاسم طالا الا ان
 يقع جريا من ضمير في اللطاف فلا في رايه ان يخطئ في رايه وهو ان رايه
 متكرر في المخرج حاشية واليه ذهب المجهول والواو في رايه اما عطفه
 وبعده في الحاشية او اعترافه واليه مال ان حذر الرمن ومن الرمن في رايه
 لقال في رايه هو في العظم من الجرا على في السطح حاشية حال **قوله**
 والمعبر في المصطلح ومع ما عسى ان قال في رايه في العظم من حيث انما
 وهذا يحصل ما ذكر في الف حاشية في شرح المعاصح ان المعبر في العظم
 المروف في المصطلح لا المصطلح لان الوفا في رايه في المعاصح لا في المصطلح
 غرض وان كان المكتوب اني غير **قوله** ويرجح ايضا ما في من العظم هذا
 الوجه من المخرج ذكر في المصطلح في رايه هذا في رايه المتعارف لان

وقد بينا اليه ذلك الامر في الكتاب عند ذكرنا باللام من منى ارجينا
 فانه قيل واوحياه اليه بفتح ميم وادغمه ذلك الامر بقوله ان دابر هذا لا يدرى
 وفي رواية وتفسيره تخيم الامر وتعلم له **قوله** حيث لم يتكلم فواعد البيت الاقاربه
 فامى ايام الفواعد وسرها بعد الالهام فالسرا اضافها الى الاقاربه بعد
 الالهام من تخيم شأن المسكن وهذا هو فن احطاح السكوى حيث كان هذا
 اذ لم يرد الاختصار لكن لم يرد وبمس عرو وروى من قبل المساواه بالاشهاد
 وقيل انقول بالاختصار بقوله وقد طعت عليك فيا سبوا بالاختصار
 والظهور في ظاهره يتناول المساواه **قوله** وانما قال اسام الخ لا رحمة
 جمع المساكين اخمضا القليل اولى بما قيل لانه ليس فيه جمع بين مساكين والشيء
 لانه ليس بمحل واحد فافيه من ايام جوار الخ من غير ان يغير انما مستعمل هذا الكتاب
 ولما كان هذا القليل من سلوك الطريقة الرها فيه التي هي من اهل رتب البلاه
قوله وفي هذه العصر على قولنا الاكثر من عن ابن عمر في صلاة الظهر لانها في سطرانها
 وكانت اشرف كتاب افضل وعرفها هذه هي الفجر لانها بين صلاة الظهر وصلاة العشاء
 في الجداول كذا لا يستحوذ وعرف فبجده من ووب على الخوف لانها المستوحطه
 المدد وورائها وقيل العشاء لانها بين جهر من والكثير من طريق البديل **قوله**
 ومنه قوله تعالى قل سر كان عدوا له وملا بانه ورسله وجبريل وميكائيل اربعة
 الملك والذكر ليعصمها كانه من جبراح ويزيل العاصية الوقت من زمانها
 في العبادات او التفسير على ان سوادها الواحد والكل سوا في الكفر واستغلاب العباد
 من الله تعالى وان من عادى احدكم فكأنه عادى الجميع اذ الموجه لهم وعداؤهم
 في الحسنة واحد لان العاصية كانت فيها **قوله** وروى في كلامه هو قول تعالى ذلك
 منكم انه يدعون الى الجور وروى في المروءة يقول عن المنكر كما هو في كلامه من

عطف

لفضل واحد وليس في هذا بعدد هذا الجمع بل يكون خارج موطا له والآخر موطا له
 على انه يجوز الجمع اذا كان عمله في احدها توسط حرف الجر كما في قوله تعالى وهرى اليك
 قال البضاوي رحمه الله وهو ان المعنى لما ان يكون خبر المفعول على المفعول الثاني
 لكنه لا يستعمل في المفعول ولا وجه جعل قوله ولم ياشهدون حمله على المفعول
 من الضرورة التقوية وهو المسألة في التخرج عنه الاهل اما هذا والمواد حقه
 بانما القيس من تلك سيرا ملك اسم اسره وبقرا افضل ما من بعض انما في
 الحضر والالتفات للاشباع والباقي بان يرد في الفعل مثل قوله والقي الله
 والحض لا فداها اراياها ان امر القيس من تلك اقام في الحضر وركب
 قوس بالاداء **قوله** ولوجها عطفها على الجمله فلما ان اراد الجمله قوله قال
 واتبع له ابراهيم حينئذ لم يكن له معنى لانها لا تصح حمله من وان اراد بها قوله
 ومن احسن دينا معنى لا احسن دينا فكذلك لانه تقرير وما يبدل لقوله
 ومن يعمل من الصالحات الا به وهدى لاصح له فذلك لا يعمل بهما مع بعض
 لعطفها عليه والمالحصلا لا يتغير برفد عن ضمير اسم لعله النافذ في ذلك
 بالنسبة الى ما ذكر من فاما الاعراض **قوله** ومنه ما ذكر في قوله عا
 واما علم ما وصفت وليس انه كذا لا في اعراض الخ قبل كذا يكون
 اعراضا والجلتان اعني قوله وانما علم ما وصفت وليس انه كذا لا في
 كلام الله وما فيه الاعراض اعني في وصفها واني سميتها من كلام اراه على ان
قوله ان يافيه الاعراض احسن كلام الله كذا في كلامه ولا يبعد في الاعراض
 بكلام غير محكي من كلامه محكي من الحق ان هذا الاعراض انما كلام واحد من كلام
 واحد **قوله** ومنه هذا الاعراض كسرها بالسر الخال والفرق بين من الله
 بحسب المعنى قبل ان الخال لبيان التفسير من المعنى والمفعول والاعراض من الله

مفروق الجمله تمامها وله افعال صاحب الانسان عند عدم العمل وانتم واحسنون نصا
في غير موضع في الحال واسمهم يوم عادكم الظلم الاعراض اما الفرق حسب النطق
في وجهها الساع قيام مفرد مقام الاعراض بخلاف الحال ومنها جوار الزاها
بالفعل فعل الراسخه ولن يتلوه لن يتلوه اد حرف التعميق كقولهم وما الله
وسوء الحال ادرى دكونا عليه كقوله تعالى ولا تؤمنوا الا بما نزلنا من قبلنا
الله اعلم ان الله ان يوتي احدكم كتابا او دينه فان يوتيه احدكم من الدين
اعراض من لا يؤمنوا او من ان يوتي احدكم كقوله تعالى يستغفروا له ذنوبهم
ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصر دانا كقوله ومن يغفر الذنوب الا الله
اعراض **قوله** كقوله تعالى ووصينا الانسان الاله حمله انه ان ياربها
ومنا على ومن صنعنا على صنعك وشهدك على شدة ان الاله الذي خلقها
وبلغ الى ان يضع خلقها واهي بالوالد من اعراض بقره حمله من الفرض للنفس
وذكر ما يحل به الام وسمايه من المشاف والماعب في حله ونفاله من الله
المنظاره له احكاما التخصيص التوجيه بالوالد وذكر الحرف الثاني من خلق الاله
مفرد **قوله** ان اشكرا تقبل لوصفها ان من جهة ان قوله ان اشكر
سأولواله كيقين احباب اشكر الله الذي لا ينس حبه ان له الجواب الشكر
وذكر شكر تعالى مقام التوجيه بالوالد من تشبها على ان شكر الاله من شكر
تعالى لانها به عليه فهو من عند حبه واما على ان شكرها فرب من شكر
تعالى في ذلك ايضا من حيث على شكرها واما على ان تعظيم الرب شكر
انما به مقدم على الشفقة على من يراه احسانه فاد اوصى محاراه
البرهان المصطفى التوجيه بالوالد شكره اوله وشكر الغير بها واما على ان شكر
الوالد من محبة بين الشكرين **قوله** وبها الحظا بقية والاستطاف في قول

لهي

اي الطيب وحسنه في ذلك الرجع عطفنا على قوله على حاله جهم للمفروق المتقارن
اضطراب القلب واللب من النار والاراد لم يبق في قلبه من حله الوحد وشدة
الاشياء **قوله** كاني قول الحاسي وهو قول عبد الله بن عبد الرحمن الحارثي
وقيل قول العزلة بن عباد اليهودي مطلق الحصة اذا المراد من من اليوم ومنه
تكلل بها عرجه حمل اي اذا لم يند من الرجل ما كسب بالادام واعتبارنا في
بليس لجهه بعد ذلك كان حيا حيا ودفع في نفس من الحاسي حقا انتم
بدل في فراسة سالك اول من قال ما مات حقا انتم الذي حمل الله وسلم ولا
شيء فعل انما يستعمل حقا ولا يحسب في الصحاح ابو زيد يطلوه في رطل من
وطيله الله واطله اصد به ولا يتل على حبه بالفتح والفتح والفتح والفتح
وقال ابو عبيد فيه لم يفت على حبه وطلوه وهو الحامل **قوله** اللهم الا
ان يقال ان الاعراض اذا كان حمله في حله ما حار الشئ الثاني ان يقال
لا يتقرب في مطلق الاعراض ان لا يكون له حمل من الاعراب فيجمع كونه من حله
بل اذا كان حله مفرد ولا يحمل له من الاعراب حدوث الاله فلا يكون الا حمله
فيجمع الاحتمال المذكور لكن سمي احتمالا ترد به على العمل من الاعراب من
كونه حمله او اقل منها لان ما لا يكون حله لا بد ان يكون له حمل من الاعراب والقول
باز للزوا اذا كان حمله مطلقا لا يكون له حمل مدوح بان المنه من الاعراض هو الاعراب
مطلقا وانما غير من ذلك بقوله لا يحمل لئلا من الاعراب يتاخر ان حمله من حمله
لا يكون لما اعراب الاحتمال وربما يكن ان يقال ان قوله حله كان اذا قل او ان الله
تردد ما لا يحمل من الاعراب بل هو وما كان واقفا في احد الوضوح معناه لظهور
اذا كان حله لا يحمل من الاعراب فيكون الحسب من الحمل ما كان واقفا في احد
الواقعين سواء كان في الواقع حله او اقل او اكثر ولو قال بدله فيحمل من الحمل ما كان

عليه والتعاضد منه وتبطله فتى بقا وتلك الدلالة على صريح القول فتا
 واهل المصنف فاجاب على سبيل التبرك بان ما على تقدير ان لا يجد من التبرك له
 لاحاصه الى الصريح به لان قيد وصريح الدلالة من عند لا كل واضح هو حق
 النسبة الى ما هو واضح وانما قلنا على سبيل التبرك لان الصبر على الدلالة الكلام
 هو الوضوح لا الخفاء لانه قد يراد وبالفقه فيكون اوضح وقد يراد بفساد
 المقبول في التفسير المذكور للمعنى الواحد مخرج بكلمة الاقتدار على التعبير
 عن معنى واحد بالمعنى المذكور لان مدلول الكلام الذي يدعى به المصنف
 لمقتضى الحال انما هو المعنى التركيبى كما سمع به فيما سبوره على ما ذكره القوم
قوله على ان الاختلاف في الوضوح ما ياباه القوم في الدلالات الوضوح جواب
 ما تسلسل معنى لو سلم المراد بالمعنى الواحد العلم من التركيب والافراد
 يخرج بقية الاختلاف في وصوح الدلالة وسيلكف تلك حيلة الحال الزنا
 الله تعالى **قوله** والدلالة هي كذا في حيث لم يرد من العلم به في العلم
 هنا مطلق التصور والتأمل للتصور والتفكير مطلقا او مقيدا بكونه
 تعينا والراد بان ما هو المهور من معناه القوي وهو ما يمكن ان يعلم به
 عند لا ما هو معنى النيات وبالشئ الاخر ما بين المراد من جزا فان اولها
 كذا حاصره لانه يكون خارجا عنه فقط كما هو اصطلاح اهل اليزان **قوله**
 كذا لا ارجح على الوجه هو فهم المزمع وسكون الخفاء الوجه المستدل على كل الوجه
 مطلقا وبتحقيق المعنى على التعبير واضح فهم المزمع وسكون الخفاء المستدل على كل
 المصدر **قوله** فان طبع اللفظ لهنا احتمالات ثلاث احتمالات ارجح او بطبع
 طبع اللفظ وان ارد طبع اللفظ ويراد طبع السامع والابتداء من الاحتمالات
 الاول فله المزمع الشارع والمراد بان كل طبع اللفظ ان طبعه مقتضى اللفظ

به من غير وصف الارجح اللفظ وانما طبع السامع ان لم يجد ما دعى لما فهم ذلك
 المعنى عند سماع اللفظ **قوله** كذا لانه اللفظ المسوع من ورا القدر انما الى
 ان اللفظ اذا كان زائدا كان له حوله معلوما بحسب الجمل لا لانه اللفظ
قوله وانما فرض بان الدلالة صفة اللفظ تقرير على ما هو المشهور ان القوم
 صفة السامع والادلة صفة اللفظ وهما متباينان في المصدر فلهذا لا يصح
 تعريفهما بالآخر وقد اجاب عنه الفاضل العلامة القحطاني بان الدلالة اضافة
 اليه من اللفظ والمعنى ما رضى لهما بما به لاضافة اخرى ما رضى ايضا هي
 الوضع فاذا ثبت الاضافة اليه الى اللفظ صارت هذا منه له هو كونه
 حيث يقدم منه المعنى العالم بالوضع واذا ثبت على المعنى صارت مبدأ منه
 اخرى هو كونه حيث يقدم منه وكلا الوصفين لا يرد لانه لاضافة الى الدلالة
 فكما ان تعريفها بالادلة الذي هو وصف اللفظ في كونه حيث يقدم منه المعنى
 فكذلك بالادلة الذي هو وصف المعنى وهو انما به منه والقوم المذكور في تعريفها
 الدلالة مصدر من المعنى المتحرك مضاف الى المتحرك صفة المعنى فيكون تعريفها
 للدلالة لازما بالقياس الى المعنى ان يكون اللفظ حيث يقدم منه المعنى تعريف
 لها بالادلة بالقياس الى اللفظ وروى الشارح رحمه الله ان القوم يسمون
 صفة المعنى ان المعنى صفة للسامع فان لم يجر تعريفها بالادلة لم يجر
 ايضا بالمعنى وانما حيزها ان الدلالة ان كانت نسبية فبها مجموع
 اللفظ والمعنى كقوله العلامة فالجواب صحيح لا يرد عليه ما ذكره واركان
 فيه فانه باللفظ متعلق بالمعنى كما لا يوحى اليه بالاب التعليل بالان
 كما دل عليه استقنا في ادال اللفظ واستناد الدلالة سيما في الجواب
 بالتاويل الذي شذبه كرم العلامة الشريف الحشي رحمه الله **قوله** وجوابه

انا لانهم انما ليس صفة اللفظ الخ محصور له ان القيمة وحده صفة السامع والادراك
 وحده صفة المعنى والجموع من كل من المعنيين اعني فهم السامع المعنى من اللفظ والادراك
 المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ان يود بها واحدا ولو يود
 استلزام والعموم وان عرفتوا الدلالة بما ذكرنا والادراك انهم تصاحبوا في ذلك اذ لم
 يقصدوا معناه الصريح بل ما يفهم منه من صفة اللفظ وهو انه بحيث يفهم منه
 المعنى واعتدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة صفة لللفظ بخلاف انهم فلا بد ان
 يقصدوا بالادراك تعريفها معنى هو صفة له ودلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه
 بحيث يفهم منه المعنى فافهمه بلا اشتباه فثبت ان المقصود من فهمهم
 المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بالصفة المذكورة وبما يتبين ان كون
 كون اللفظ منهم منه المعنى ليس من الحقائق صفة لللفظ بل للمعنى سواء قيد
 بكونه من اللفظ او لا بل باعتبار دلالة على كونه بحيث يفهم منه المعنى وهو
 صفة لللفظ على قناير وصف الشيء بحال متعلقه وبهذا التناول يحصل
 الاعتدال كما قيل ان فهم السامع منه له قايمة به متعلقة بالمعنى بغير واسطة
 وبالفظة متوسطا بحرف الخبر بل قولك فهم المعنى من اللفظ فتشاكل اليه
 اسما الفهم وتعلقه بالمعنى وتعلقه باللفظ فالاول صفة السامع والآخر
 صفة الفهم **فالمجيب** اراد ان الفهم المتعبد بالمتولين المتصرف
 المتعلقين منه لللفظ فبطلانه فانه وكذا ان اراد ان الجموع المركبة من
 الفهم وتعلقه صفة له مع ان المعنوم من المعنويات هو الفهم المتعبد والجموع
 فكون حل التعريف على خلاف المبادر وان اراد ان يتعلق الفهم بالمعنى
 او باللفظ صفة له فبما حل ايضا فهم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هو كونه
 معنوما ومن تعلقه باللفظ صفة له كونه معنوما منه فدعواه ان فهم السامع

المعنى

المعنى من اللفظ وان فهم المعنى منه هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غير
 معصية صفا هو التناول الموعود وقوله فانه ما في الباب جواب عما يقدر
 لو كان الفهم على ما ذكرنا صفة لللفظ وعبار عن الدلالة فكان هو ان
 يشتمل منها على كل اللفظ كما يشتمل من الدلالة ما يحل عليه وهو الدال والمفهوم
 ان الفهم وحده ليس صفة لللفظ حتى يتصور منه اشتقاق كافي الدلالة بل الجموع
قوله فاجاب انهم يقصدون تعريف الدلالة لا السامع اجيب ايضا بانه لما قيد
 التسم الاول بكون الدلول عليه فيه ما وضع له اللفظ والثاني بكونه داخل في
 وضع له والثالث بكونه خارجا ما وضع له فان قوله على ان الكلام في الدلالة
 توسط الوضع لان الوضع والدخول فيه والخروج عنه لا يكون الا **قوله**
 وقد عجاب بانه لا حاجة الى هذا التعبد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعيه
 الخ هذا الكلام ان يوقف الدلالة على الارادة او رده الفاضل الطوسي في شرح
 الاشارات في الاشارة الى اللفظ المفرد والمركب متعلقا من الشفا حيث قال
 وذلك لان دلالة اللفظ لما كانت وضعيه كانت متعلقة بآرائه المتعلقة بالخارج
 كما قالون الوضع فيما يتعلق ويراد به معنى ما يفهم منه ذلك المعنى يقال له انه
 دال على ذلك المعنى وما سوى ذلك المعنى مما لا يتعلق به ارادة اللفظ
 وان كان ذلك اللفظ او جزيه بحسب تلك اللغة او لغة اخرى او بآراء
 اخرى على ان يدل عليه ولا يقال له انه دال عليه والخلاف العبار
 ما اول الدلالات الا ان بعضا من التحقيق صرح بان المراد الدلالة الطبيعية
 لتعريف الدلالة المستغنية والالتزامية حيث لا قصد توجيهها الى جهة او
 الدلالة فاما الخلق اللفظية لا على الكل واللفظ موزون الجزاء والدلالة الطبيعية
 من غير ان يوقف لهما على ارادتهما والتعلق في الكتاب هو معنى العبار

المطلقة وكان ان قل نظر الى الدليل عام في الدلالات كلها لانها كانت
لوضع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على الارادة الخارجة على كون الوضع
والعقود بان المطابقة وصحية صحتها والافعال منسابة الى العمل لا يمد
نفسا فخصيص المطابقة بذلك ومنها حكم صحتها والحق ما ذكره بعض اهل
التحقيق وهو اننا قلنا ان لا المطابقة لما كانت له في الوضع لا بد ان
عملية يقتضي الاشتغال من المقتضى الى المعنى فاسباب ادعاء التوقف على الارادة
فيها وبعد اعتبار الارادة فيها لا يصح اعتبارها في الاحراز لمصلحة الجزاء والاداء
المعتبر في المطابقة فان الكل اذا كان مضمونا من اللفظ كان الجزاء الذي يظن
وذكر الحال في الملزوم والاداء فمدخله الوضع في الدلالة على نفس الارادة
الخارجة على قانونه معتبر في المطابقة دونها فان كان ذلك المعنى الارادة هو الوضع
لم كانت الارادة متعلقة بنفسه وان كان جزاءه او لازمه كانت الارادة
متعلقة بالكل او الملزوم وانما من اللفظ كان الجزاء لازما معناه في الضرور
واذا تحقق فتولد لا يخفى ان جعل كلامه على التقييد بالمطابقة في توقف
الدلالة على الارادة المذكورة كما هو الحق ادخل عدم التقييد بالاعتناء
الدلالة مطلقة عليها كما هو الحق من غير البيان ويدل عليه قوله فيما بعد
في التنصيص والالتزام وعلى كلا التقديرين في تلكه مضافا في وضع الاشكال
في الجملة اما على الاول فلان اللفظ المتفرک من الكل والجزء او المطلق على الكل
واريد به الكل كان دلالة على الجزاء نفسا ولا يجدى عليها ان دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له لا تتنازع في هذا الارادة في المطابقة فلا يقتضي ما هو المطلوب
وان المطلق على الجزاء واريد به جزاء ما وضع له كان دلالة على الجزاء نفسا
ولا دلالة على تمامه لاننا لا نسأل الارادة مع انما يصحدها بالها ولا اللفظ على تمام

وضع له فيستغنى بها عن التنصيص نعم اذا اريد به الكل والجزء معا فيستغنى
معا وكذا الحال في الملزوم والاداء وما على الثاني فلان اللفظ اذا أطلق
على الكل واريد به الكل فلا دلالة له على الجزاء أصلا وكذا اذا أطلق على الملزوم واريد به
الجزء وما اشقى الدلالة على الدائم لا تختص الارادة فلا يقتضي ح حدود الدلالات
بعضها مع بعض واذا أطلق على الجزاء والاداء واريد به الدلالة على الجزاء والاداء
كان دلالة على الجزاء نفسا وعلى الدائم الملزوم ولا دلالة له في هذا على الكل او الملزوم
لاستثناء الارادة مع انه قد يعللها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فيستغنى
عن التنصيص والالتزام بالمطابقة نعم اذا اريد به الكل والجزء معا او الملزوم
والدائم معا فيستغنى حدود الدلالات ببعضها مع بعض فثبت ان في تلكه ما فيه
في وضع بعض الاشكال وبهذا التقدير فله ضعف ما قيل انه ان جعل على التيقن
بالمطابقة لم يكن لتلكه هتافا فيه أصلا وان جعل على توقف الدلالة مطلقا
على الارادة كان له مع في دفع استغناء عن المطابقة بالتنصيص والالتزام
الى احراز ما ذكره ثم ان في ذلكم الشرح وان خالف ما ذكره السوم ان اللفظ
اذا أطلق على الكل كان دلالة على الجزاء نفسا لا مطابقة واذا أطلق على الجزاء كان
دلالة عليه مطابقة لا نصفا واذا أطلق على الملزوم كان دلالة على المطلق
الترام لا مطابقة واذا أطلق على الملزوم كان دلالة عليه مطابقة لا التزاما
نظما وتكبيلا للجزء او ما واحد وادرك اننا قلنا ان المعنى على ما ذكره انما لا يتم
انه اذا أطلق على الكل كانت دلالة على الجزاء نفسا لا مطابقة بل يدل عليه
ح دلالة الجزاء مع جزئها التنصيص والمطابقة ولا امتناع في ذلك لا خلاف
الجهة وكذا الدلالة الملزوم وانما ايضا انه اذا أطلق على الجزاء كان دلالة عليه
مطابقة فقط بل مطابقة ونصفا وكذا اذا أطلق على الدائم دل عليه مطابقة

والتمسنا ثم اعترضنا على نفسه بان له دلالة على المعنى المطابق في توقف على الارادة والاعتقاد
 عنه باعتداله الشارح بقوله وفيه نظرا في هذا الكلام صحيح عند روي القطر السليم
 لا يحتاج ولا ان يحتاج فيه **قوله** حتى ذهب كثير من الناس لما ازالتهم من المعنى
 في ضمن الكل والالتزام نعم لا بد في ضمن اللزوم قيل هذا هو خلاف قوله والله اعلم
 باللفظ الجزاء والالتزام في الجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لانتفاءه
 باطل لان اللفظ الموضوع لكل اذ لم يكن موضوعا للجزء والكل على ما كان جازا لهم
 منه للجزء ضمن الكل فان التفسير عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له
 وبهم حين في ضمنه ثم توسط التفسير به يدرك انه ليس بدلالة بل المراد هو
 الجزاء فليجز مقدم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه والفرق بين الجزاء في ضمنه
 واراؤه من ضمنه جزاء اوله هو دلالة الشخص في الثاني واذا اطلق اللفظ على
 الجزاء اشق الثاني الى ارادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله ولا يتغير
 للتفسير به بالقدم في مثل هذا الجاز بل لا اراده وما ذكر من صيرورة الدلالة
 على الجزاء والالتزام مطابقة لانتفاء او التزاما بمعنى على مقدمتين ان اللفظ
 موضوع بآراء المعنى الجازي وصف نوعا ما ان اللفظ اذا دل على معنى
 لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى السامعين يكونا انوي جيلانها وكلاهما
 متوحد لهما الاول فلان الموضوع المعبر به تعيين اللفظ بنفسه بآراء المعنى
 لانتفاء بآراءه مطلقا صرح به في المنتاح ولا شك ان تعيين اللفظ
 بآراء المعنى الجازي ليس بنفسه بل بتفسيره تخفيه او نوعيه فلا يكون
 الجاز موضوعا لتعناه الجازي لا تخفيه ولا نوعيا وانما الثانيه فلعدهم الاحالة
 في اجتماع الاموي والاصمعي من حيثين مختلفين ولكن ان يقال قد يفتقد
 ان الموضوع بالاشتراك متوحد على تفسير ارج تعيين اللفظ بآراء المعنى وهو متوحد

الوضع النوعي والشخصي ودخل فيه الجاز وثانيهما معنى اللفظ بنفسه
 لمن ومنه ذهب الى ان اللفظ اذا استعمل في الجاز والالتزام صارت
 الدلالة مطابقة لانتفاء او التزاما متوقفا الى المعنى الاول وقال بان الجاز
 موضوع للمعنى الجازي وصف نوعيا واليه مالباه الاصول فلا يتم القول
 القول ياخذ باطل وان كان القول بالمعنى الثاني هو المتعارف عند الجمهور بل انه لا
 منساحه في الاوضاع الاصطلاحية والقول باستماع اجتماع الدلائل
 الاموي والاضعيف وان كان مرجوحا فاداهب اليه كثير من الناس
 حتى الشيخ الرئيس شرط في دلالة الشخص والالتزام ان يكون اللفظ مستترا
 بين الكل والجزء حيث قال في الاستار ان دلالة المطابقة وضعه صريح
 ودلالة الشخص والالتزام باشتراك الوضع والمصطلح في شرطيهما ان لا
 يكون الاسم والابا لاشتراك على المعنى وعلى وجهه كما ذكر في العام والقاموس
 عليه وعلى لازمه كالتفسير على المعنى والتدروا انت حبيب ما ز ما ذكره الشارح
 رحمه الله من اننا في طعوننا اذا سمعنا اللفظ وكنا على معنى الوضع معناه
 معناه كان في الرد على القائل بتوقف دلالة اللفظ على الارادة وما سطر
 ذلك كذا وما لبسنا فيه في الرد على انه هو المختار عنده كيف وقد
 صرح في شرحه للمنتاح باختيار المعنى الثاني الموضوع **قوله** وعلى
 ما ذكره هذا القائل ان القائل بتوقف الدلالة مطلقا على الارادة
 وهو الشيخ الرئيس ومن يصرح بذلك في المنتاح **حيث** قال
 ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك لكان لكل اللفظ حق
 من المعنى لا يحاونه بل انما يدل بآراءه اللفظ فكلما ان اللفظ
 مطلقا والاعلى معنى كالمعنى على سماع المعنى فيكون ذلك دلالة

لا سيما فيما لم يأت به الكل بغير حجب في الثاني كون المشبه به مع ما ذكر على حدة
مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا يريد ولا انقص وكلما كان داخل في السالبة
عن الزيادة او النقصان كان داخل في المعدل وسئل ان يكون المشبه به اتم بحسبه
في امر حسي وهو وجه الشبه او قصد تميز المشبه الناقص من الكم الكامل او قصد
زيادة تقرير المشبه عند السامع لمثل ما تقدم حيث لم يعتبر الا في بيان
حاله وبيان مقداره بل اعتبر الا عرقه فقط وفي قصد زيادة تقريره اعتبر
الا في حده وبهذا سقط ما قيل ان اقتضا الدعوى المذكورة ما عدا الوجه الثالث
او هو بيان مقداره فظاهر ان المتنازع في احد المتساويين متنازع في الآخر والمتنازع
في الشيء متنازع فيما دونه كذا ذكره الشارح العلامة قبل قوله علامته
على انه مفعول له لا برازة اي ولا برازة في معرض الاستطراف المفعول وقوله الوجه
الاخر عطف على قوله لا متنازع ولهذا قال ان مثالا لندره حضور المشبه به
وعلى هذا اي على تقدير ان يفسر قوله لشيء ما ذكر بما فسر به العلامة كان على
لعل لندره حضور المشبه به كما ان قوله لاستطراف لتلخيص لعل امتناع وقوع المشبه
به ويكون دعوى عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى
في صورة الاستطراف فالحال ان التعليل فيبقى ان يفسر بما ذكره من امتناع
تعريف المجبول بالمجبول وجعل سلبا لعدم صحة ذكره في صورة الاستطراف
لانما نسب لمتناقض كلامه حيث علمنا ما عدا صحة ذكره لبيان المقيد
او الامكان او الحال او زيادة التقرير او الرهن او التسوية بقوله لا متنازع
تعريف المجبول بالآخر واليد ذهبنا فاضل العلامة بما ذكره من ان كل واحد من وجه الله
وهو المراد بقوله وقيل وباجل فدل عليه لا يطابق فواء الى اخره محموله ان
دعواه وجوب كون المشبه به اعرف واخص واقوى في جهة التشبيه على الإطلاق

ودليله عليه وتقدر تمامه لا يدرك على وجوب كونه اقوى حالا في جهة
التشبيه الا في بعض الاعراض وهو ما يكون لزيادة التقرير نعم يجب كونه اتم
في الاستحسان والاستقناع او الترابية والندرة في بعض الاعراض اي فيما
يكون للمنهج او التسوية او الاستطراف لتفصيل العرض وما وجوب كونه اتم
في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة وهو المدعى فلا يلزم ذلك وحده
اي حين اذا كان الامر كذلك وهو وجوب كونه اتم فيما يكون للمنهج او
التسوية او الاستطراف دون وجه التشبيه لا يجب ان يكون مراد السكاكي
بجهة التشبيه العرض الذي ذكر التشبيه لاجله واجب اولا بان الذي يظهر
بما ذكر في المتنازع محلا او لا ومفصلا ما بين ان يكون المشبه به اعرف بوجه
التشبه معتبر في بيان الحال والمقدار والامكان وزيادة التقرير والبرهان
والتسوية وان كونه اتم واقوى في وجه الشبه معتبر في زيادة التقرير والحال
الناقص بالتكامل وان كونه غريبا ونادرا بالمحضور معتبر في الاستطراف وذلك
انه ادعى اولا كونه اعرف واقوى في بيان المقدار والامكان وزيادة التقرير
والبرهان والتسوية وعلى ذلك بامتناع تعريف المجبول بالمجبول وامتناع
تقرير الشيء بما هو التقرير الا يلحق فالاول علمه الاعرفيه والثاني علمه كونه
اقوى وظاهرا ان التعليل الثاني مخصوص بصورة التقرير فثبت الحكم الذي
هو اقوى في هذه الصورة وحسب عجب ان يكون التعليل الاول شاملا
لجميع اولها هذا التقرير لئلا يخل نظام الكلام ويحول لجميع الظاهر لتقدم نظم
التقرير مع غيره في سلك ثم ذكر الاستطراف على وجه كونه مشترك
لما سبق وفي كون المشبه به اقوى واعرف وعميقه بما يصلح ان يكون إشارة
الى التعليل السابق وفصل الكلام بما ساد صرح بان الامم معتبره في بيان

زيادة التعريف وليس معتبرة في بيان المقدار بل الاول فيه السلامة عن
 الزيادة والنقصان وبما لا يعرفه معتبرة في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان
 الامكان والعدم والتسوية وبما ان حدة المخصوص معتبرة في الاستطراف فاذا طبق
 المجلد على هذا الفصل وجب دعوى الاعرفية في البرهان والتسوية ايضا وما ولى الكلام
 السابق في الاستطراف على وجه لا يستلزم مشاركة لما سبق في الحكم واعني كون
 المشبه به اقوى واعرف وحمل قوله لئلا يترك على ما قسمه به العلامة وبعد
 اخراجه عن المشاركة مع ما سبق بصرفه لكلام عن ظاهره بقرينة الفصل لا يعنى
 اشكاله في كلامه الا في اقتضاء البرهان والتسوية كون المشبه به اقوى بوجه الشبه
 وهو مخرج به في كلامه الفصل حيث جعلهما شريكين لبيان الامكان في كون المشبه
 به معلوم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه ويمكن ان يقال ليس وجه
 التشبيه بين وجه المسمى ومثله الظنى مطابق السواد والا فلا يورس بل
 هو السواد المخصوص من اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويتبين ولا شك ان علم
 الظنى بهذا يعرف منه وكذا الحال في التسوية ولا يترك ما ذكره في المجلد هما الكلام
 الفصل بيان الحال الى بيان المقدار والحاقا لنا بقصر الكلام الى زيادة التعريف
 وقد قوله وحملته بعد الى اخره بما يبان هذا توجيه بعيد فقلنا فان
 السكاكي بعد ذكر الاغراض العائدة الى المشبه قال وانما الغرض العائد الى المشبه
 به فمجرد ان المقام كونه اسم من المشبه في وجه التشبيه ثم قال وانما جعلنا الفرق
 العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حده ان يكون اقوى بوجه الشبه
 من المشبه واقوى بالامعان والالام يعنى ان يذكر لبيان مقدار المشبه
 فلا لبيان امكان وجوده فلو حمل جهة التشبيه في كلامه على العرض لكان لغوا
 فاصل له فلا يحسن على من له ادنى فهم بل لا معنى حينئذ لما انا جعلنا

الغرض العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا كونه اسم من المشبه في وجه التشبيه ثم قال
 وانما جعلنا الغرض العائد من المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حده ان يكون اقوى
 بوجه الشبه من المشبه وهذا كلام غير منتظم كما ترى سواء ريد لغرض التشبيه
 هذا الغرض المخصوص اعني انما كونه اسم من المشبه في وجه الشبه او ريد مطلق الفرق
 من التشبه وسحق ما في الجواب عن قريب ان شأنا هذا في قوله قال جبان كونه
 المشبه به اقوى على ما قلنا عنه في الجواب على ما صرح في هذا الكلام بان وجب في بيان
 المقدار ان لا يكون المشبه به اقوى خلافا مع وجه الشبه بل يجب ان يساويه فلا يصح ان يقال
 جبان كونه اقوى خلافا مع جهة التشبيه في بيان المقدار اذا التشبيه وجه الشبه وايضا
 اردت جهة في هذا الكلام دلالة على ان كلاما لا يسميه والاعرفية انما يكون في صورة قال
 في شرحه للفلاح وهما نظرا لما اولا فانه لم يتعرض لبيان حال المشبه فلم يسوق خاضع
 الغرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل على ما ستر عنه اذ لم يلزم من عدم صحة ذكر المشبه
 للاغراض المخصوصة عدم صحة في التشبيه مطلقا واما ما ناسا فلو كان على قدر تمامه لما
 يبعد وجوب كون المشبه به اقوى في البعض واقوى في البعض واذا دخل في التمتع والندرة في
 البعض المدعى وجوب كونه اقوى واقصر واقوى في جهة التشبيه على الاطلاق واما ما ناسا
 فلا يسمي كلامه انه على ما في بيان كمال ان يكون المشبه به اقوى بوجه الشبه
 فكان ينبغي ان يتعرض ههنا لبيان الحال ايضا واما ما راعى فلا ينبغي ان يتعرض في بيان المقادير
 كون المشبه به على احد مقدار المشبه في وجه الشبه لا يتركه ولا انقص في بيان امكان
 والعدم والتسوية كونه معلوم الحكم معروفه مما هو كونه لوف لا كونه اقوى وانما في
 الاستطراف كونه نادرا كحصول مطلقا او مع المشبه لا كونه لوف وانما وجه الشبه في
 هذه نكر البعض عنه لكن الكلام بعد في نظرنا في خبرنا لا يندفع الاشكال عندنا
 بما مر من الجواب لئلا يكون عدم صحة المشبه به الذي لا يكون اقوى حائلا عن التعديل وبما

والمستطيق القلوب يذكر اسم من طلوع النجم من طلعه معترفه في اديم السما
وهي رقاذير فيها الصافيه بحسب الرويه والنجوم تملأ ولا يترقق في الشا
تلك الرويه ومن ذلك هذه الصورة اذا جعلت النسبه معرifa كقول
اي قول القاصي النوحى كما نما المريح سيد اخبره منصرف والمشتري قد امد سدا
وخبر حال عامله ما يدل عليه هما من معنى الفعل وفي شائع متعلق بالظرف والمراد
بكون المشتري قد امد المريح كونه كذلك في الطلوع بان يكون المريح اقرب الى
المشتري مع كونه في الارتفاع والعلو لا كونه اقرب الى الفلك الاعظم ولا كونه في
مقام قال من رفع لان فلك المشتري فوق فلك المريح السعدى التي تسبق
بها واحد السبع تحريثا للميم فيها والتسكين من كلا المولدين فان الصحيح
اي هذين النسبه من الى اخره في الكشاف في الصحيح الذي عليه ظاهرا البيان لا يخطو
ان الفلكين جميعا من جملة التسلات المركبة وهو المعرفه لا مكلف لواحد واحد بقوله
شبهه به وهو القول الخلل والمذهب الخزل ويظهر منه ان التعريف احوال نظري قد
به مبنيا ليداهل الظاهر من الخفاء وانما عند رباب البلاغة الذي يحفظون على جرالة
للمنازل لا مساع له او الشاه الجبل لم يقل المجلد بالعالان لفظ الشاه كالنهر
مطلق على الواحد والسا كما نرى على الجمع وكل ما كان كذلك فان ما جبهه وتذكره
يظهر لا تصفه كقولك حمامة ذكر وحماته انى وهما المراد بالسا الذكر فذلك
قال الجبل دون الجبل وجعل النسبه في نحو قوله اي قول المبدى الزكر
الماجن قيل في حمل السكا في هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب مناقشه وذلك
انه ذكر في وجه الشبه الذي لا يكون واحدا بل في حكم الواحد تشبيه سبط النازحين
الديك والزيبا بالعتقود والشاه الجبل بالبحار المشقوق الشفه السا على راسه
شجر باعصا والنسب المراد في كفا لاسل ونسبها باليونقة فيها ذهب ذاب

وهذا البيت وجهه كل واحد من هذه النسبه ما يتاحس التركيب في وجه
الشبه لا في تشبيه الشاه بالبحار ثم غيرا سلوبا لكلامه وقال وكوجه الشبه
في قوله كان سائر القمع وفي قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله وكان المريح ودين
في كل واحد من هذه النسبهات في هذه الايات التركيب في طرف النسبهات
وسمى اسما لما ذكر من الايات تشبيه المركب بالمركب والله كونه قسما تشبيه المفرد
بالمفرد فحصل ان يريه بما ذكر من الايات هذه الثلاثة بمرتبته تغير لا سلوب
وبيان تركيبها لا طرافا فيما دون اقلها والظاهر ان تشبيهها باليونقة فيها
ذهب ذاب من تشبيه المفرد المقيد او غير المقيد بمفرد كتشبيهها بالمراد في كنه
الاسل او من تشبيه المفرد بالمركب والله تشبيه المركب بالمركب فحصل ما يريد
ذلك قوله في شرح المنهاج في تقرير قوله وكوجه الشبه ولا وذلك ان ما سبق
تشبيه مفرد بمفرد وهما امران معنيان مذكوران بصرح الكلام وانما يحتاج الى البيان
وجد السبه وهما تشبيه مركب بمركب فاحتمل ان سانه وتكون الصدفه فيها الى الجمله
الحاصله من امور ولا يخلو هذا عن مسامح قيل وجه السامح ان السبه الصار ك
وهو ليل دور طالطه سواد الليل اي قول الرقش الاكبر المرقشان شاعران الاكبر
من غي سدور والاصغر من غي سعد جمع الخوان وهو ورده نور في شرح اللغات
موزهر ايض تشبيه الاسنان قبل هو البايوخ بغتر اي يغتلك عن قولوا اي
عن تقرير تشبيه هذه الاشياء والطلع هو الذي يطلع من قلب الخلة ونفسه الكفرى
وهو ايض مجتمع بعضه الى بعض وقيل ما يطلع من الدهر والجبل الطلقات التي تعلق
التراب اذا خرج في الكايم والجبل ايضا تشبه الاسنان فحصل ما يريد في الصحيح ظله
بالشاه الخفاء به كما يعلل الصبي بشي من الطعام يحراجه عن اللبن فقال فلان يعلل نفسه
سعله ويعلل بها اي يبيد ويحرر الروح يضم الواو المهملة النفس الناطقه المدثر

البدن ونسبها نسيم الريح كبرد الشباب من اختلاف النسبة جدا إلى النسبة
 كجبرين الماء أي كالسحاب المسند بالبرد وهو التوبة المنقشة في الحرارة والنضارة
 وعنده الصبا أي زمانه في التواخي مع فصل العيش وكبره ونسيم الصبا وهي الريح
 التي تنسم من قبل المشرق في أيام الربيع وصفوا له نازا أي الحجاب جمع الذين كانوا لراد
 صفوا فيها ورجع القتات أي صوت الأمتاء في نفسها ما كان عليه وثقات نسبية
 كما من نسبية التراب إلى آخره قبل لا يخفى أن المساد من نزع وجه النسبة
 من متعدد وانزاعه من متعدد في طر في النسبة لا المركب من متعدد هو اخرج كما
 توجه السارج فاورد في مثاله نسبه المفرد المفرد يدل على ذلك أن المصنف رد
 على السكاكية هذا التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بأن التمثيل
 يستلزم التركيب فكيف ندبر تحت الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد
 فلا يصح أن يفسر كلامه هنا بخلاف المساد ومع كونه مناديا كما ستخرج به
 ويورد ذلك أن المصنف قال في تفسير المجاز المركب هو الملقظ المستعمل فيما شبه بهما
 الأصل في نسبة التمثيل وقال السارج في نسبة التمثيل ما يكون وجه منزه عما من
 متعدد واخر من هذا القيد عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف باستعمال التمثيل
 للتركيب حيث جعله احترازا عن الاستعارة في المفرد والقول بان هناك بصدده
 كلام المصنف فيه مطابق لما يرد من استلزام التمثيل تركيب الطرفين مرد ما يد
 هاهنا ايضا بصدده التفسير فوجب ان يراعى ما يرد من عدم الاستلزام في نسبة المركب
 الاطراف والخواص بان قد صرح فيما بعد بان النسبة المشتق قد يكون طرفاه مفردين
 كقوله تعالى كمثلهم كمثل الذي استوقد ناراً مردود بان ذلك مما يرد عليه اقوام لم يطلبوا
 على حقيقة المثال في هذا المقام مقتضى التواخي لا لا فخرج لها بحيث لا
 علم مما سلب في الصحاح المصنف الذي لا خوف له وقد اصبحت التاوي باب مقتضى

قد ايسر اخلافة وقوله نكثهم الشك لان فقد ان المرأة ولها اشعار بان
 هذا من تسميات الجمل ليعبر ايضا لك ايراد هذا القسم قبل ذكر قسم الجمل عن الفصل
 اذ لو كان من تسميات بطلان النسبة لوجب تأخره عنه نظرا وكذا يشترع في الجمل
 وهو ما لم يذكر وجه التناوله قسم هذا القسم مستصحب العيس في الليل عند
 فني العيس فكسر الابل الجمل التي يحيا لها بياضها في من الشفر والعتى بسطى الابل
 في الصباح حال كون الصوبة في الليل عند فني يعفو عند الغضب وفارقه ولم ينادني
 عطاياه أي وجد الشبه في هذا النسبة لادرا الحلاوة وانما اسامع لما في ذكر ما
 يستتبع وجه الشبه من كمال الارحية ودفور التنسيط النفس اذ حال السرور مملأ
 يخفى قال السكاكي اعلم انه ليس بمتدرج فيما بين اصحاب علم البيان ان شككوا التصريح بوجه
 الشبه على ما هو بل قد يرد على سبيل التسامح ما اذا التفت فيه اذ لم يعد الاسما
 مستتبعا لما يكون وجه النسبة في المال فلا بد من التسامح وضرورة ذلك قولهم في الفاظ
 اذ اوجدها لا تستعمل على اللسان ولا تكن متنازعة فيها ولا تكون غريبة وحشية بكرة
 لكونها غير ما لوقد ولا مما نسب معانيها واستعمل في صعب الوقوف عليها ففسر
 النفس هي كما تستعمل في الحلاوة وكما لها في السلاسة وكما النسيم في الرقة وقولهم في الحم
 المطلوب بها قطع النسبة من صدادتها معلومة الاجزاء فبعض الساتيف فبعض الاستلزام
 كالنسيم في الطهر فيذكر الحلاوة والسلاسة والرقة والظهور بوجه النسبة
 على ان وجه النسبة في المال هناك شيء غيرها وذلك لازم الحلاوة وهو سبيل الطبع اليها
 ووجه النفس ورودها عليها ولازم السلاسة والرقة وموافاة النفس نشاطا والابتداء
 الى الصدر انشراحا قال القليل روحا فسان النفس مع لا تماثل الموصوفه تلك الصفات
 كشأنها من العسل السهي بله طعمه من النفس له وسبيل الطبع اليه ومحور روده عليه
 او كشأنها مع الماء الذي يساع في خلقه ويخلط فيه احسا نحلار الماء مع نسيم

الذي يهوى في البدن فتخلل المسالك اللطيفة منه فبعد ان النفس تشاهد دهرها
الى الصدر الشراخ والى القلب روحا وكازرو الظهور وهو زالة الحجاب فصار الصيرة
مع الشبه كشار التفسير مع الفظة في كونهما معهما كالحجوبين والى خلاف
ذلك مع المحجة اذا ظهرت والنفس اذا ظهرت وليس به ان يكون تركم التحقق الى
قوله كما ذكر الشارح العلامة عبارة فاقول شبه ان يكون تركم التحقق في وجه الشبه
على ما سبق البند عليه ان في الاصل الاول مران وجه الشبه عند التحقق عقل انه في
المال كل مستخرج من امرين محسوسين فتركهم التحقق فيه وهو اطلاق القول بان وجه
التشبيه لا يكون لا عقليا ومسا محتمل في قسمهم وجه التشبيه الى حسي وغيرهم
لما محتمل ان اصله فيه ناشيا ومترعا من تسامحهم هذا وهو تركم مستطع وجه
الشبه مكانه من الخلاوة والسلامة والرفقة والظهور ونسبهم اياه وجه التشبيه
مع كونه من الامور المحسوسة حيث تسامحوا ههنا ومحوه هذه الامور المحسوسة وجه
التشبيه تسامحوا في ترك التحقق وقالوا وجه التشبيه قد يكون حسي وقد يكون عقليا
قولوا تسامحهم هذا لما تركوا التحقق اذ لا حاصل لهم على تركه اذ جعلهم هذه الامور المحسوسة
وجه التشبيه فلماذا قال شبه ان يكون تركم التحقق في وجه التشبيه من تسامحهم
هذا هكذا يجب ان يقتضيه هذا المقام فانه مرلة قدروا لا مزيد فيه على ما ذكرنا
وبعد الفاضل انك اني ورده الشارح وجه له من فساد ما لا مزيد عليه
المصنف من قال للبين وحمل كلام السكاكي على الجمل الصحيح واصاب محرو وطق بمصدا
اذ لا معنى الشئ مع ما يناسب الى اخره فانما مع السطل مثلا ارب حنونا
انما مع السجل والرواة مع الغطاس ارب منها مع الغطاس لا ريب
لناسب في العروق الاولى الى التشبيه الجرح الصفة بالكور والكر على الحسن والثانية
اين في تشبيه النفس بالمرأة المحكوم متملا اي متصفا بالبهل بالتحريك وهو قوله

والوان في النظر والسائل في كنه لا مثل اي الرجل العاصد اليه حيث خرجت عن
صلاحه اخذ من الضال وهو الفساد في المهور بما تضي الشد يد فقد يقال فضا
بغيرهم مسا لها الفسد يد اي انقذ بها وقضى اللبابة بالفسد يد ايضا وقضاها بالتحقق
معنى تحلت رد جليا قبل قد بينه اسم امراة كانت اهل الرماح فضا لها بها
رجم رديني ومناه رد جليده وبنهم من العجاج ان معناه رجموا منسوبا الى الارض بالضم
والفسد يد وسكون الراء اسم كورة باهل السامر وفيه ايضا والرمح الرديني رجموا ان
منسوبا الى امراة السمري رديني وكانا لغومان لغنا سطح حجر واللبب شغلة تار
بعاولا الروحان وقد اخذ الشاعر في التشبيه اكثر من واجه بعينه وجودي وهو الشكل
واللوز واللعان وبعضه عديم وهو عدم الاتصال باللعان وقال ابو الحسن هذا من
تشبيه الشئ بالشئ صورة ولونا وحركة وهينة فانها عشر جيل منذ اخله اهلها
كما انزلنا من السماء دما فيها فاحلط به فاسلك تشبيه نبات الارض حتى خلط بجنه
بعضا ونالها مما ياكل الناس والاشجار من الفروع والبقول والخبثايش وراجه حتى
اذ اخذت الارض حرقها وهو الذهب ثم شبه به كل صوم من بين والمزخرف المزين
وخامسها واذ خنت اي صارت ذات زينة واصلة بترجيت فادغم حن تربيت باصناف
النبات واشكالها والوانها وسادسها وطقن اهلها اي اهل نبات الارض من اشجار
لاكتسابها الناحية بالاضافة الى الارض وسابعها انهم قادرون عليها اي مستكنون من
حصدها ورفع عليها ونامتها انا لا امرنا صرنا ردينا ما بحاجة ليلادها وادائها
فجعلنا ما حصدها اي سبها بما حصده من صلبه وعاشرها كان لم تقن بالشمس اي لم يلبث
زرها بالامس اي فمما صلبه وهو مثل ضرب في الوقت ومعنى يورم الظهور
الى اخره اشارة الى الفرق بين عدم الظهور ههنا وبينه في باب النفقة السابق ذكره
للمحل منهم المعنى المراد بان تشبيه كون المعنى لطيفا ما خذ ودقيقا مسئلة وجهيهما

ترجيه بخلاف عدم الظهور في باب التقييد فان سببه سترتيب الالفاظ
والاحلال لا يقال من المعنى الاول المذكور الى المعنى الثاني المقصود وبهذا البرزق به وقع
يقال عدم الظهور ضرب من التعقيد والتعقيد مذموم ومثله قبل الآخر
هو من ابيات الايضاح انما قال مثله لان التصرف في قول الى الطبيب بامر
عدي وهما بامر وجودي وذلك ان تشبيه النجرا بالحجاب وبسبب مدله وحده
الحجاب اخرجه من الابتداء الى الغرابه فذهب الى اصل صفره وشعاع
الشمس فيه الى اخره وقع في بعض النسخ هكذا وذهب الى اصل صفره الشمس وذلك
الوقت حتى صفره اصيل كالذهب فعل هذا ذهب الى اصل قريب من طين الماء
فالنسخة الاولى بدل فظاهر على ان ذهب الى اصل صفره الاصيل وشعاع الشمس ايضا
والثانية على ان صفره الشمس فقط وكان عطف وشعاع على صفره لتفسير دلاله على
ان صفره في الحقيقة انما هو صفره الشمس فلا محالة وقد يقال انما قال قريب
من ذلك لان الذهب مستعار لصفره الاصيل وشعاع الشمس فيه والاضافة الى
الاصيل قرينه لها وجعل ان يكون من قبيل طين الماء بان شبه الاصيل بالذهب
في الصفره واسناد النجرا بان اليد بتقدير المضاف الى قدر صفره الاصيل الشبه
بالذهب قال لا يورد في وصف المربع لئلا يدان النجرا للربع والمناج
قابين الزوال الى العصر فضلت ابلت يقال متى فصل اي رطب وواحدة
اصل والجملة كالحلقة على الشمس من اي قريب من الغروب اعرضت عنها الصرون
الشعر لا كما سبق الى بعض الاول ما ورد على الحمل الى حيث قال النجرا في
اللام ما سقط من الورق عند الخط فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار
ثمانية فان الشبه به الى اخر ما ذكره من وجه الضبط اول ما قيل المذكور اما كل
الوجه الاول والاول قسم وهو المرتبة الاولى والثانية اما ان يذكر بالاول والاول

ثلاثة اقسام هي الثانية والثالثة والخامسة والثاني اما ان يذكر اما ان اول
والاول ثلاثة ايضا هي الرابعة والسادسة والسابعة والثاني قسم واحد وهو
الثامنة ويرى منه ان يقال المذكور فيه اما المشبه به وحده او لا اقل قسم واحد
قال الثاني اما ان يكون المذكور وحده اما احد الالاء الباقية فقط اي المشبه ووجه الشبه
واداة الشبه او امان منها فقط او الالاء جميعا الاول ثلاثة والثاني ايضا ثلاثة
والثالث واحد وقصير الاقسام ثمانية هذا ويرد عليه ان حذف المشبه به جائز كما
في قولك زيد لم يقل من تشبه الاسد فانه تشبهها او معناه يشبه الاسد زيد
فلا يختص المراد في الثمانية وبجواب عنه بان تشبيهه اذ لم يقصد به بيان
اشراكها في امر بل قصد بيان التماثل هو ان السائل ولو سلم فالكلام في تشبيهات البع
ولم ير مثله فيها وحيد فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه الى اخر
محصوله انه اذا كان المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر يكون صريح الكلام
لايات معنى المشبه به تشبه على الظاهر لا على الحقيقة لاستعانة على الحقيقة فكل
على ايات شبه بالمشبه به لكون الفصل الالاءات الشبه فيكون طبقا بان
بسمي تشبهها فحينئذ يكون سمي مثل زيد اسد او اسد يحذف الجند الصير بالاول
بخلاف مثل لقيت احدا في النجرا فان الايمان بالمشبه به ليس لايات معناه تشبه
بل لايات العقل واقفا على الاسد فلا يكون لايات الشبه نعم يكون قصد التشبيه
مكتونا في الصير لا يعرف الا بالنظر الى القرينه الدالة على انه اراد بالاسد غير معناه
الاصلي فكون استعارة واما نحو رايت زيدا اسدا ولفي منه اسدا وان كان التشبيه
مكتونا في الصير ايضا فلا يسمى استعارة ولا تشبيها اما عدم الاستعارة فلا شيء لم
يستعمل اسم المشبه به في المشبه واما عدم التشبيه فلا ان الايمان بالمشبه به ليس لايات
التشبيه وعدم السكاكي سمي مثل ذلك تشبيها ومدار الاختلاف تفسير التشبيه والاستعارة

وبالحكمة المذهب ههنا فلا نه مذهب الجهور على ان مثل زيد اسد تشبيه لا
 استعارة ومذهب بعض الناس بالعكس ومذهب الجهور على ان مثل زيد اسد اسدا
 ولعن منه اسد ليس باستعارة ولا تشبيه ومذهب السكاكي على انه تشبيه والتخالف في
 الصور بين العقلي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة لا جراح على التشبيه مع
 كنه التشبيه قيل اجراوده عليه اعم من ان يكون استعماله فيه او تخلف عليه واثبات
 معناه له فينبول الاستعارة المتيقن عليها وما اخوان هذا الراهب ايضا وقد صرح فيما
 بعد حيث قال لانه لم يحر عليه لا استعماله فيه ولا اثبات معناه له وذلك
 بان يكون موصوفه بصفة لا يلائم التشبيه به فبهذا لا لان الكثر الغير للصفة
 مما لا يلائم التشبيه به بحسن دخول اداة من الادوات فلا يعتبر في الجملة كقولك زيد اسد
 فانه وان لم يحسن ان يقال زيد كاسد لا شعاع قولنا كاسد بالقرينة الكاسرة مما هو
 المقصود من الكلام لكنه يحسن ان يقال كان زيد المتمدن ووجدته اسدا لان القرينة القوية
 للسند اليه ولا يصح معنى التشبيه اليه لعدم دخول اداة في التشبيه بد حتى يكون
 للقرينة دخل في التشبيه كذا في الايضاح وشرحه قال الشاعر عمن السلا
 اخن اي تاتي بخلف احدى التاتين يقال تاتي البرق اي لمع والصدود والانصاف
 كقولك اسد ديرا اسدا لحرير الى اخره مثال كون في الصفات الحرير الاسد
 المتوى والخصائص ما يختص به من جنات وغيره قال الاصمعي التريفة التي
 بين الجنب والكف التي لا تزال ترعد من الدابة وجمعها فريضة وفريضة فريضة
 او داجية الواحدة فريضة عن اي عبيد قول منه فريضة اي است فريضة
 وقد كون في الصفات والصلاب التي هي في هذا القبيل اي في التشبيه
 الذي يكون التشبيه به موصوفة بما لا يلائم التشبيه به واسم يكون هو قوله
 ما يحيل بعد اداة التشبيه فيها اي يكون ما يحيل اي بعد تقديرها محالا وخبره

شرح

في الصفات والصلاب ويقيم من قوله فانه لا سبيل الى اخره الفرق بين
 المثال المذكور وبين ما مر من الامثلة وهو مدرسكن الارض غير فانه
 لا سبيل هناك الى ثبوت التماثل فيها غير ان التشبيه به مكره موصوفه
 بما لا يلائم التشبيه به ومثله قولنا الجحرى بما قاله مثله ولم يقبل
 كقوله اشار الى المثال المذكور ليس ما يحيل اداة التشبيه فيه كالمثال
 السابق بل يكون التشبيه به مكره موصوفه بصفات بعضها ملائم وموافقا
 شرفا وغريبا وبعضها غير ملائم وهو كون موضع رجل الشاعر اسود مطلقا فلا
 مانع وسائر وكون المجموع غير ملائم لكن قد جرت العادة بالبحث عن
 الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه مما لا يقدور والمثلكه حيث اشبه الحقيقة
 على استعمال الى اخره لا خفا ان الحقيقة بمنزلة الملكية والمجاز بمنزلة التقدم
 والاعداد موقف تعلقاتها على ثقل الملكات ولهذا قد مر تعريف الحقيقة وهذا
 الوجه بالنظر الى مفهوميهما والوجه الثاني بالنظر الى اتيهما والاكثر ترك
 هذا التشبيه لئلا يتوهم انه مقابل للشرع والعرفي قبل التشديد بوجه خروجهما
 وعدم التشديد به لشعره دخول العقلين والمصدر الى احدهما ليس اولى من الآخر
 فواجبه كون لاكثر ترك التشديد حيث بان العقلين قد سبق البحث عنها سنوفا
 وذكر الحقيقة والمجاز بعد الاستقوى الغم الاما يعالها مطلقا لغوبا او غريبا
 او شرعا ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه بما تقدم وجه التكلف
 انه بعد بعد النقل الى الاسم ان لفظ الحقيقة قبل النقل كانت صفة لثوب غير
 محراء على موصوفها وهو تكلف ظاهر ووجه الاستغناء بما تقدم ان اعتبار مجرد ان
 التماثل من الوصفية الى الاسم كافي في ايراد التماثلا فلا حاجة الى تكلف التماثل
 واما الخار هذا التكلف جريا على قضية الاصل في التماثل اذ لا معنى له عند النقل

وذلك لا بد بلزم ان يكون المراد من الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح
التخاطب هو اصطلاح التخاطب اذ الظاهر من استعمال اللفظ في شي ان يكون ذلك
الشي مراد من ذلك اللفظ فيلزم ان يكون اصطلاح التخاطب مراد من اللفظ المستعمل في
اصطلاح التخاطب ويلزم ايضا فساد اخر من جهة اللفظ وهو ان يكون ظاهر من غير
واحد معنى واحد متعلقا بشي واحد وهذا لا يجوز ومن جهة المعنى وهو انه يلزم ان يتعلق اللفظ
بالمجاز الذي يخرج من هذا القيد على صدره انما هو الوضع كان الواجب ان يتوالت
اللفظ المستعمل الى اخره او يصمم الحقيقة الى مفرد ومركب ثم يعرف كلامها على صورة
كما فعله في المجاز اي لدل بنفسه اشعارا بان قوله بنفسه متعلق اشعارا بان
قوله بنفسه متعلق بالدلالة كما هو الظاهر ويل عليه قول المصنف يخرج المجاز لان
دلالته بغيره لا يتوالت بنفس اللفظ لوجوب عدم قوله بنفسه على قوله للدلالة
على معنى في مقام التفسير ولا معنى في قوله على معنى اي على معنى مستقل بنفسه
او على معنى حاصل في نفسه والها بمعنى في اذ معنى الدلالة فينبذ على اطلاقه في كل
المجاز ويخرج الحرف عن ان يكون موضوعا ولا يوضع جوابا لاشارة في كل جملة
على المعنى الثاني بكونه لا يستعمل احد الحرفين في معنى الاخر وقيل يلزم
على التعريف المذكور ان لا يكون المجاز طرفة لان تعييدا الوضع بنفسه يخرج
ويلزم الدور ايضا لان الوضع ما هو في تعريف الكلمة المتأخذه في تعريف
الوضع واجب عن الاول بان الوضع في تعريف الكلمة اعم من الوضع في تعريف
المذكور فيه فللهمزة في تعريف الكلمة وعن الثاني بان الكلمة في تعريف الوضع تعوي
فيوضع الدور وبما جملة قد ظهر من اعتبار قيد نفسه في تعريف الوضع ان
يعين اللفظ للدلالة على معناه المجازي لا يكون وضعها بالتفسير المذكور
فاما من المشتقات كما سم الفاعل ونظائره فهو وضع بلا شبهة لفظا لهما

على معانيها بانفسها لكنه وضع نوعي اي بصنابط كل كان يقال مثلا
كل صيغة فاعل من كذا فهو كذا وليس في المجاز وضع تخصصي ولا نوعي
فان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها بل ما اشار اليه بعض
المحققين من انما يريد به نجم الامة قال ان معنى قولهم الحرف مادل على معنى
في غيره هو ان الحرف مادل على معنى ثابت لفظ غيره بغير صفة للفظ وقد يكون
اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالعرف واللام والمنكر جنوسا التكرير وقد يكون
جملة كما في مثل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيار زيد مستفهم عنه
وكذا التقى ما قارر زيد اذ قيار زيد معنى فالحرف مادل على معناه في لفظ غيره اما
ستقدم عليه كما في نحو بصرى او مخرج عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف
مضمون في اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احبب فيه الحرف مع دلالة على
معناه الاصل الا ان هذا التضمن معنى يدل عليه لفظ التضمن كما كان لفظ البيت
في مثل ضرب زيد متضمنا للمعنى المضاف الى اللفظ بل الدال على المضمون فيما غنى فيه
لفظ اخر متضمن المتضمن في كل في قولك الرجل متضمن للمعنى التعريف الذي احبب
فيه اللام المتضمن به وكذا ضرب زيد في مثل ضرب زيد متضمن للمعنى الاستفهام
انه ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجد
هله وقد يكون معنى الحرف مادل عليه عن مطابقة وذلك اذا كان ذلك الضمير
لازم الاضمار كما دل عليه الضرب وتون ضرب على معنى الضمير من اللانم اشعارا
وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة تحريف المصاغة الدالة على معنى
في الفعل ومعنى في الفاعل والاعلى معنى الحرف ان يكون معنى الاسم الدالة على
المعاني وحرر الاعيان وقد يكون الحروف دالة على الذين ايضا كالحرف واليون في
اضرب وضرب وما ضرب في خطاب المذكور فانها تعيد معاني الفاظها بعد الاضمار

لم نقول ان معنى من الابداع معنى من معنى لفظ الابداع سواء الابداع في
اللفظ الابداع ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه
مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر مضافه الى المعنى الذي في اللفظ الاول
فلما اجاز الاخبار عن لفظ الابداع اخر نحو الابداع خبر من الابداع ولم يجز الاخبار
عن من لان الابداع مودد فوله في لفظ اخر فكيف يجز عن لفظ ليس معناه فيه بل
في لفظ غيره فانما يجز عن الشئ باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالخرف
وحي لا معنى له اصلا او موكا لعلو التصوب جنب شئ ليدل على ان في ذلك الشئ
فائدة فاذا افرد عن ذلك الشئ شئ حال على معنى اصلا فظهر بهذا المعنى الاول
للاسم وان فعل في انفسهما والخرف في غيره هذا كلام مدد لمخضبه ان معنى الخرف
ثابت في لفظ غيره مع كونه دالا على معناه الاصل مضمون المعنى الخرف ايضا
ويكون معنى الخرف مدلوله اكثر اسما له عند تعلقه اي تعلق الخرف بذلك اللفظ
فاذا اقبلت مثلا ريد في الدار وسرت من الكوفة الى البصرة وهل يدر خرج وانما
ذلك فالخرف المذكورة دالة على معنى كالاشمال والابداع والاشمال لا استقام
وغير ذلك وتلك المعاني ثابتة في الفاظ غير كالدائر والكوفة والبصرة وزيد
خرج بمعنى ان تلك الالفاظ مع دلايتها على معانيها الاصلية متضمنة
للمعاني التي في الخرف ويحل من هذا التعميم ان معاني الخرف انما هي
وسايل دالات للاختلاف معاني الالفاظ المتغايرة للخرف وتلك المعاني المدلوله
لذلك الالفاظ ملحوظة بالغات ومقصودة اتصاله دون معاني الخرف
وما قررنا يندفع الاشكال بانما اراد يثبت معنى الخرف في لفظ غيره
ان معناه مودد بواسطة لفظ الغير فذلك لا يجري في دفع السؤال بل هو
معناه حاصل ان دلالة على معناه الا فرادى مشروط بذكر متعلقه فان

اريد به ان معناه قائم بلفظ الغير فظاهر البطلان لان الاستفهام قائم
بالكلمة حقيقة ومتعلق بمعنى الكلمة وكذا ان اريد به قيامه بمعنى غيره قياما
حقيقيا فظاهر لما ذكرنا ولا يدرى ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض
خروفا لدلايتها على معاني قائمه بمعاني الالفاظ غيرها وان اريد به تعلقه
الغير يلزم ان يكون لفظ الاستفهام موددا لشهد من الالفاظ الدالة على معاني
متعلقة بمعاني غيرها خروفا وكذا ذلك فاعلم وسبغ تحقيق معنى الخرف على
وجه اخر يندفع به السؤال المذكور في الاستعارة السبعه سلبا ذلك
لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالعيان كافيا في الفهم وهذا شامل
للخرف ايضا لانهم معاني الخرف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان
معانيها ليست تامة في انفسها بل يحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل
كما في المختصر وزاد ان هذا الكلام لا يحرم تعاليا من المعنى من زعم ان المعاني
تعيان من المعناه لا يكتفي في نفسه بل يحتاج الى ذكر المتعلق به ايضا ولذلك
احله في بعض النسخ بتولنا سلبا ذلك لكن معنى قوله بنفسه ان دلالة عليه
لا يكون بواسطة قريبة مانعة عن ارادة المعنى الاصل فانت تعلم ان هذا
معنى لا يفهم من العبارة فتبين تعريف الوضع على انه اراد بالمعنى الاصل
المعنى الموضوع له فقد لزمه الدلالة الخرف من قريب وان لم يرد به ذلك
فلا بد من بيان معنى اتصاله ليحصل معنى تعريف الوضع ثم سطر في صحة
وقساده وانت خبير بانما بعد العلم باوضاع الالفاظ للدلالة على معانيها لا
موقوف في معانيها منكم على شئ اخر فلا وجه لزعم المعترض بوجوه ذلك قوله
في المختصر لانهم معاني الخرف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها ولا يلزم
من عدم تمام معانيها في انفسها الا بانضمام الغير عدم فهمها حتى يلزم عدم كون

العلم بالتعيين كما في فهم المعنى وايضا لا سلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة
ان قد نفسه بل ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة وهو معنى دلالة لا بواسطة
قرينة ولا سلم لزوم الازدواج بل ان كان المعنى الاصل متوقفا على الوضع الذي لا
يلزم من توقف الموضوع على الوضع توقفه عليه ولم لا يجوز ان يراد بالمعنى الاصل
المعنى الحقيقي وتولنا بمعنى الظاهر ولا معنى لخص قرينة لرفع المراجحة لان
يكون الدلالة بواسطة قبل على تقدير المراجعة لا دلالة على احدهما بالتعيين
فكون لرفعها لا سفا من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا في بواسطة
القرينة لا يفسر اللفظ الموضوع واجيب بان المقضي للدلالة عليه بنفسه
كان حاصلا ومراجعة الغير كانت مانعة عنها وجب ان تدفع المراجعة بالقرينة
كحقت تلك الدلالة بترك المقضي الذي اقتضاها وليس عدم المنازع
من جهة المقضي واما قرينة المجازي معتبر في الدلالة على المعنى المجازي لا تحقق
اقتضا الدلالة الا بما هي من جهة المقضي وبذلك يقع الفرق بين قرينة
المشترك والمجاز ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه بوجه والمجاز
لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة وحصل من هذين الوصفين
وضع اخر صفا الى اخره فيل ان اراد باحدا المعنيين المفهوم الكل الصادق على كل
واحد منهما فلا سلم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما بخصوصه يحصل منه وصفه
للفهم المشترك بينهما كيف ولو صح لا يمنع كون اللفظ مشترك بين معنيين
فقط ولزم عند اطلاقه ان يرد بين المعاني الثلاثة المفهوم الكل وورد به
فاحص في كل منها الى قرينة واحدة فان زعم ان عدم قرينة وورد به قرينة له
لزوم القول بان عند اطلاقه شيئا دونه ان المقصود به ذلك المعنى
الكل وان اللفظ مستعمل فيه وهو باطل قطعا بل الواقع الازدواج بين اللسان

مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك فاذا كانا متساويين كما في مثال
العلم عند الكل فان اراد باحدا المعنيين لا معسا في نفسه وعند المتكلم
غير معين عند السامع على معنى انه يردد ان المراد اما هذا بعينه واما
ذاك بعينه فليس هناك معنى بالثبوت ففهم منه باعتبار انسابه الى
الوصفين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك متردد بل معنى
الوصفين ولو قيل المشترك اذا اطلق فهم منه جميع المعاني واضح في تعيين ارادة كل
الى قرينة وفي المجاز لا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازي فاحص في فهمه دلالة
الى قرينة اجيب بانه لا تعلق لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه في
فهم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما غير انه يحقق للفرق بين قريني
المجاز والمشارك فابن احدهما من الآخر ولما بل ان يقول لا نزاع ان لم يثبت
من الواضع التخصيص على ان اذا عين اللفظ ما راد معنى ليدل بنفسه لغير
في استعمال ذلك اللفظ في غيره بواسطة قرينة وصفه لذلك لغير ضمنا
غير انه يجوز عند استعماله في الغير بواسطة القرينة يرشد الى
هذا قولهم في اشتراط العلاقة عيان ان يكون مما اعتبرته العرب بوجهها ولا
شروط النقل عنهم في كل جزي من الجزمات مثلا عيان ان يثبت ان العرب
يطلقون اسم السب على المسب ولا عيان ان يسمع اطلاق السب على الساب
وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي مشرعة طائفة من المحققين
حيوان استعماله في الغير بواسطة ضمنا وضعها ضمنا ولم يحدد وضعها طائفة
اخرى والتفاوت بين الوضع القصدي والضعفي غير حتمي فلا يلزم
على تقدير صحة الوضع الضعفي امتناع كون اللفظ مشترك بين
معنيين فقط ولا الازدواج بين المعاني الثلاثة قال ما ذكرنا اشتراط قوله

كالتحفة والمجاز ولهذا لم يفرق بين اسم هذا الاسم بناء على كونه متعارفاً معقولاً وتداوله في
 اللغة بالقسر أو اختياراً بناء على أنه معهود من اللغة المتأخرين أي بعد أن يكون اسم معتداً كالمتداول
 أيضاً ليس يصح على اسم ومعهم من هذا القول أن إطلاق الكلمة على المتداولين لا يمنع
 وعلى ما صحت من غير اعتبار الاستعمال في الموضوع له ونحن للمتنهج وإن كان كلاً لا يخلو من
 المسببة وإن اعتبار المعنى في الشكليات من وجه واحد وهو أن يكون داخل في المعنوم وفي الاستعمال
 على الوجهين معاً أن يكون داخل في ما هو خارج خصوصية الذات كقولنا كتاب الله والمباني أن يكون
 خارجاً عن المسي والمصايف أن ما اعتبر منه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف للشيء وما اعتبر
 خصوصية الذات فهو اسم سواء اعتبر منه على أنه خارج عن المسي اسم حسن كان كالتحفة أو عاماً كالحجر
 أو على أنه داخل في الكتاب والآلهة ولم يعتبر وأما الجار فلأن المصطلح الذي جرد في الخطاب
 لكن إن يقال أيضاً استعمال اللفظ في المعنى المجازي أو كان مناسباً لما وضع له لغة فجار لغوي أو غيراً
 فشرعي أو عرفاً لغوي بما أوجاه من وبالمجولة كل مجاز متصرف على معنى لو استعمل اللفظ فيه كان
 حقيقته فيكون الجار أيضاً للتحفة في الانضمام إلى هذه الأقسام الأربعة وأما ما يظهر في اللغة
 فإن منزهة اللفظ في الصور لها أي بالكيفية منزهة اللفظ في الصور لشيء وكما أن المركب إنما يظهر الصورة
 لأنها الحجر لا يخرج كذلك يظهر ما يبدو قبل التفسير إلى اشتراط أن يكون في الكلام إشارة إلى المتغير
 أن عدم الإشارة إلى الشيء على استعماله من من الملوذ والى الذي حيث يكون الكلام معتداً به
 منوماً بوجه اللفظ في المادة والشيء منزهة الصور الظاهر فيها لم يعد كالبديهة المألوفة
 لأن الملوذ يظهر سلطان العقل في اليد فكون اليد منزهة عن صورته للقدرة على ما ذكر في الصورة أو
 تكون اليد منزهة مادة فاعلمة والقدرة منزهة صوراً لها حالة فيها كذا ذكر في شرح المنهاج وهو الظاهر
 وأما البديهة فقولنا بطلان المسألة فكأنها في حتمها وفي ما يهم في المقام من فضل
 للشيء على الوضع وسعي في فهمه أو ما هم أي أحضرهم وقيل اللفظ في اللغة والمراد أي إذا المعنى
 وكلهم أي ما لا يفرق ذلك على جميع المسلمين وليس لغيرهم اختصاصاً بغيره وقد بادر في معنى لغيرهم

أن وجد على جميع المسلمين باب الشيء لا كقولنا في الشيء بل قولنا المصنف في الاصطلاح واللفظ
 أن تطلق مع كثرة في وجوب الاتفاق بينهم مثل البعد الواحد فكذلك لا يتصور أن يحد ذلك بعض أجزاء اليد
 بعداً وان عتقته بها بجهة في الطرف كذلك سبل المؤمنين في تحاضدهم على المشركين أن كلمة التوحيد
 جامعة لغيرها لبيان بعض المصنفات من شرح الاصطلاح بوجه من قول المصنف في الاصطلاح وهو إسقاط
 أنه تابع للشيء عند الظاهر في جعل البديهة استعمالاً وزعم أنه عليه السلام تبعاً لعدم المتعاند من
 بالبعد الواحد فكأنه في المصنف الطيف على نظري ذكر الشيء وأطلق الشيء على الشيء كما جعل
 اليد محمولة على الموضوع الذي هو قوله ثم فإن أصل الكلام وهو خبره متعاندون على من سواهم فكأن استعمالاً
 متصرفاً أي أن اعتبر من على الشيء بأن للمؤلف المتعاند من السطون فكأن الشيء مذكوراً أو اجاب بأن الشيء
 القول المتعاندون وهم اسم من المسلمين ولا يبرهن من صدق الله على أحسن كونه حقيقة لأن معنى الكلام ليس إلا
 أما بعد في هذا الموضع بعد في الحول والمرتبة وبين قولنا ما يصدق عليه الموضوع من غير المحرك
 وأما ما يكون الشيء مذكوراً أو اجاب على مرتبة في درجته بأصل الكلام ما يقتضيه التحمل أي في المروءة
 الذي جعل فيه الزاد كذا في العلامة الشريفة وقيل المتعاندون كذا في الزاد كذا الذي يوضع فيه الزاد
 السفر في مشروحه البديهة بما لا يأتى قال هو ما يبرهن من طرفين عام علة ما لا يمتنع ويجعل فيه
 الزاد ووقع في شرح الاصطلاح هكذا أي لما جعل فيه الزاد وهو الطعام الذي في السفر وما المتعاندون
 المتعاندون ما علة عن الصحاح أن الزاد الزاد في الزاد كذا لا يمتنع لا يكون الزاد إلا من طرفين عام علة
 ثالث فمتنع وكذلك المسطحة وجميع الزاد الزاد والمراد وأما المروءة فهي ما جعل فيها الزاد كذا
 الطعام الذي في السفر وجميع الزاد في الزاد كذا البديهة أو العقل أو الحار الذي يستقي عليه
 والعام في الزاد ما وية وهو جازي على الاستقارة فظهرت تفسير الزاد في المروءة غير صحيح لأن المروءة
 طرف الماء الذي يستقي على الدابة والمروءة طرف الطعام المذكور وليس جازي يسمى الزاد فلا يطلق
 الزاد على المروءة مجازاً أو على ما لا يمتنع في الزاد كذا في الزاد كذا وعطاف على مجازاً أراد أن يشير إلى
 الزاد كذا في اللغة باللفظ فلا يمتنع في الزاد كذا في الزاد كذا والسيف وغيره من الحسرات

وقد روي بها وصل العلم افضل من العلم فيكون الرجل ان يظلمه من يملكه
 او ان يظلمه له ما كان عال بالالبالغة كعروقه وعلاسه ولم يرد قوله صار المراد
 السمع كذا ان يملك شيئا من سوادهم ان اسما على بعض العلاقات واكد الاشارة الى ان
 اسم الجمل لا يظن على الكل الا اذا كان لكل كرمه احصا من ارسله يسمى كذا القدر
 فنت وادوية الايضاح في اسد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 انهم هو الحمار او ما في الدم في السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 الدم اسما الى كذا سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 اطلاق السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 صل الام سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 الى كذا سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 وجعل سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 سلا اسم سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 اعم من السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 ولا سلا اسم السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 الحق الحمار سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 والاسم السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 الى سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 اسم السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 بل سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 كسمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 اللفظ سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه

والدار كذا السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 من المعنى السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 واما السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 في الجواز ولهذا سمر على اطلاق الحق على الكل سدرام الحق على الكل كذا السد سمه
 او لا على ساد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 للاب زه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 اهل الجمل سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 من السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 فلهذا لم يوجد سدرام الحق على الكل سدرام الحق على الكل سدرام الحق على الكل
 الى كذا سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 عن الحق سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 اسم سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 سلا سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 او رد على ان الحق على الكل سدرام الحق على الكل سدرام الحق على الكل
 سدرام سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 سدرام سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 اللاداة فان سدرام سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه
 الحق سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه السد سمه

العذر عند الجميع وانما هو في ذلك ان من كان في طارده كان محله في
 ما سمي له اسم من حيث انه مسكن وسور عنه سب بطعم المرو والبيع ما وقع عليه
 الاداة المنية عن تلك الاصطلاح لان الاداة في اللغة مسكونة لانها لا تملك
 على الاثر من استحقاقه فيكون عنها والمقصود من الاول المتألفه اعطاء كونه
 والمتألفه المتألفه من اسمين ومنه يجب ان يحصل ان قوله وان كان يحمل
 عند ان يحمل على المحصول ليس كما عسى ان يكون محصورا في معنى به صا حكاية ان يكون
 قوله غير
 ومنه يظهر ان لا سلم ان اسما في محصورا في معنى يحمل الجاهل
 له فيكون محصورا في معنى الشك فيكون محصورا في معنى ان اسما في معنى
 حمل على ان لا سلم ان اسما في قولنا اسما في معنى يحمل في معنى
 بل يحمل على حمل على كماله في قولنا اسما في معنى يحمل في معنى
 في قولنا اسما في معنى يحمل على كماله في قولنا اسما في معنى يحمل في معنى
 نفسا لكن لم يرد المثل في هذه الجوانب الدلالة عليها من حيث اسما في معنى يحمل
 بل اراد الله تعالى في قوله لا اله الا هو وحده لا شريك له في قوله لا اله الا هو
 بل اراد الله تعالى في قوله لا اله الا هو وحده لا شريك له في قوله لا اله الا هو
 اسما في كماله في قولنا اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 اسما في كماله في قولنا اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 كماله في قولنا اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 حقا وانما ان يراد به ان اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 كماله في قولنا اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 من قولنا اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 محصورا في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى

وانما ان يراد به ان اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 كماله في قولنا اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 من قولنا اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 محصورا في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 اسما في كماله في قولنا اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 كماله في قولنا اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 حقا وانما ان يراد به ان اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 كماله في قولنا اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 من قولنا اسما في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى
 محصورا في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى يحمل في معنى

اسم

[illegible][illegible]

فمعرفة ظهور المقام في كل وقت وروايات السند الصحيح يوجب بقاءه على ما هو عليه في كل وقت
 منها انها واقعة على شيء واحد بل هي انما تقدم رجلا تارة ورجلا تارة
 وانت خبير بان الظاهر ان اجرك صفة رجلا لا صفة امر وليس بالتالي
 المذكور ذكر ان لكن باعتبار السكائي ذكر باره ولا سبيل من الظاهر من العباد
 القوي الاتهام الامتناع يقال تحت عن الشيء فاجزم اني كفت بلفظ
 وهو من التوارد وفي بعض النسخ الاتهام بتقديم الجزم على اللزوم وله وجهان
 اجزم عن الشيء لثبته فلو نظر في هذه الالفاظ المتشابهة في العمل
 فلا بد من التمثل وهو الذي يقال مثل ومثل ومثل كونه وسواءه
 ثم قيل القول السائر التمثل في مثل ولم يجر بها استدلالا ولا اشارة
 للمصدر والاجرة بالعدل والقبول الاقوال فيه غزاه من بعض الوجوه
 وسنم حوطة عليه وحسن من النعم بالصف صفت اللين كسر اللين
 لان التمثل قد ورد في امره في خير من حيث لفظه في راده وكانت حجة
 برعده من كان شجاعا كبيرا فتنسبه وطلدك ثم تزوجها في جبل الوعد صفت
 الوجه وطلب حلو به فقال عده بالصف صفت اللين فراجع الرسول
 وقال ما قال عده وهربت به ها على منكبه ووجها فتالت هذا وبنه حبه
 يعني ان الروح مع عدم اللين حيز من عده وقلها مثلا بغير الاول
 لم يلق سادته حبه بل وادى الى ان يفتح بالسير اذ لم يحلفوا
 حصر الصف لان سر الى الطلاق كان بالصف وقال المديان ويرى بالصف
 كان بالصف واما الاستعارة المجردة فتسميه خالية عن المناسبة
 قيل انما سمي استعارة لانه شبه الاستعارة في ادعاء دخول الشبه في جنس
 للشبه به وكان قوله في نسخ المحضر عن قوله فوردت به الى قوله فوردت به

للتبعية على ان لا تسمي استعارة مناسبة في الجملة ليس استعارة حقة
 والجملة المجردة التي يعمل بها ان يعلق على الصبيان هو ما لم عن المنز اوله
 على رطبهم والسبب من شي الرابي قد روي الموت شبه لانه يتعد ونجس لا يطلع
 الودع لانزال وجمعا عبرات وحكي لطلب العبر اجمعها مثل يدور ونحو ذلك
 الجملة التي بالخلل والخلل والسماء والفرج عليه المدد وريب الدهر حوادته
 والتقصيع المتحرك فلا اضطراب ولا رقة لم يجرم اي لا يجرم ولا شقة ولا
 مما من تحت الى لا رقة والاسم منه التفت فادخل في كل قول
 له شبهة على ان السؤال ناشئ من الكلام التمدد للمعنى لئلا يزم به التسمية
 والتسمية بحسب الجراحي وهو ان ما ذكرت لو صح لم يخلف في المثال المذكور فان
 فيه استعارة محضة وليس فيه استعارة باكتناه ولا محض الجواب لام حجة هذا
 المثال والما مع لومته ردت عن التمثيل كل كلام المولود في اوله صفة تلام انه
 يحيل بل يربح وبهذا اي بالمذكور من كلام السلف ان المستعار لفظا
 السمع والمستعار منه هو الحيوان المقتصر على المستعار ولم هو الشبه
 بغير كلام صاحب الكتاب في قوله تعالى يتصور عباد الله ذكر الشارح
 في شرح هذا المقام من الكتاب انهم قد استعملوا في التمثيل التسمية به
 التمثيل الاستعارة واستعارة محضة لكن اضطرب كلامهم في تعيين الاستعارة
 وفي ان تسمية الاستعارة باكتناه هل يلزم ان يكون تسمية اليه وان يسل
 لفظا لا تشاركوا اليه على هو مستعار بمعنى مجازي ام لا ولا تسمية بل الاضطراب
 ما اشبه اليه الصغار والمستعار والكلام في الظاهر التسمية بلفظ السمع المذكور
 كما انه ذكر شي من لوازمه كالاضطراب وهو مستعمل منه في هذا السمع لفظا أصلا
 لكن المذكور كما في جمل المذكور صحتها وكان خبره ان يجمع استعارة اسم التسمية

وهو السبع النسبه وهو الموت وهذا قد سكت عن الجبل المستعار به على ذكر
 البحر حتى كان قبل تصور جبل اسد او هذه والصبر استعاره تحقيقه فخرج
 حيث شبه ابطال العهد بابطال تاليف الجسم واخلاق اسم النسبه قبل النسبه
 قلها الا جارت وحسنت هذا اعتبارا بنسبه العهد الجبل فهذا الاعتبار
 قريبه على استعاره الجبل للعهد وبهذا يظهر ان الاستعاره بالكناه قد يوجد في
 التحليل فان قريتها قد تكون استعاره عتيق واماني مثل الخمار النسبه
 وبهذا المثال قد يفتقرون على ان ليس الاطلاق والاوليه مستعلا في معنى مجازي
 يفتقرون صراطا هو الاستعارة على ما يخرج السكالي بل هو كنهه كنهه
 اول المثال استعاره عليه معنى جبل الشئ لشيء وليس هو له ثم قال القدر كذا في
 من اختلافنا فوال انهوم الى كناه حيث فهم من كلام القدر ان الاستعاره
 بالكناه هو اسم النسبه به المذكور كناه كالسبع مثلا وخرج صاحب الفتح
 ان اسم النسبه المستعمل في النسبه به كالمسبه الى كناه هذا السبع وما جعله
 مرادف لاسم السبع على عكس الاستعاره التصريح به وما حيا لاجماع ان النسبه
 المعبره التصريح في فهم بعض الناطق في هذا الكتاب ان الاستعاره بالكناه هي
 الاطلاق ومن كونه كناه عن استعاره السبع النسبه وفي قولنا شجاع اقران
 الامران مع انه استعاره نخرجه لا ملاك الاقران فهو كناه من استعاره
 الاسد للشجاع اذ الكناه لا ياتي في اراده الحقيقة لكن المقصود بالمقصد الاول
 هو التنبه على انه اسد لوجه الاقران وسائر ما للاسد من القوازم بالهزله
 ثم هذه الكناه من كنهه كناه في النسبه اعني ان تباين النسبه به شجاع والاسد
 لغيره لا قطع باله ليس كناه من المسكون مقصده بل والى على كناه هو الكلام
 اراد بالناظر الناطقها حب النفس كما فعل منه يعني انه فهم من كلام الشاعر

معنى اخر غير التلايه فاحدثه في الاستعاره قولنا راجعا فزاد في ظهور المعنى
 معه اخري وورد عليه ان نسبه هذا التلايه هو وقت عن فوط غفله وكيف فهم
 هذا المعنى من الكناه وخرج عبارته بخلافه بلا استثناء وان سبب جليبه
 انما يسمع لهذا المثال وهو ان صاحب الكشف قال هكذا وهذا هو المستعار
 بالكناه وقد حققه العلامة هو جه لم يبق فيه شبهه لناظر وعلم من كلامه هذا ان
 الاستعاره في الاقتران نخرجه الى قوله صار كناه من ذلك ولعلكم ان الكناه
 لا ياتي في اراده الحقيقة لاجل ذلك من اجل الاقتران انما استعاره الكناه بدل
 عوفان المقصود بالمقصد الاول هو النسبه على انه اسد كنهه على الاقتران مع سائر
 ما للاسد من القوازم بالهزله فخرج من قوله ان الاستعاره في الاقتران
 نخرجه الى قوله صار كناه من ذلك ان معنى كناه ان الاستعاره بالكناه
 هو الاطلاق ومن كونه كناه عن الاستعاره السبع وليس كارهه بل يريد ان التلايه
 لم يرد بقوله وهذا من اسرار البلاغه والظاهر ان سكتوا عن ذكر الشئ المستعار
 نخرجه الى كناه كنهه كناه في النسبه ففهموا ان كناه السبع على كناه وهو
 قولنا شجاع يفتقر من كناه وعالم يصغر من كناه الناس الا الشجاع على الشجاع
 والعالم اسد ونخرجه بان الاستعاره هو المسكون وان المراد من المذكور
 كناه منه كالا يعني وفي قوله حقيقة ولم يبق فيه شبهه لناظر انما انما
 ذكره العلامة هنا مطلقا لا نسبه فيه في كونه حقا ومقصودا من كناه هو كناه
 بنسبه الى البلاغ مع هي السكالي والصنفه الى ان الكلام الكناه لا يعمل
 شيئا بل المقصود منه ما هو المقصود من كلام السلف ثم انه اراد كناه هو كناه
 في كشف المعاني ان من حال قريه الكنيه ويرد مع السكالي والمقصد
 فقال علم من كناه في جبل البحر مستعلا في ابطال المعاني استعاره مخرجه

حينئذ يهبط الى الجحيم بعد المجل ثم استعمال لفظة المسبب في القسم وكذا الاخر
والاخراف مصرعها من حيث انية بطنه وفكره لاقتضاه ما قرأ من الاسد
والاستماع اليها من بالاعراف وانا يكون المعنى وتطابق كتابات من واد كانت
استعارات مصرعها به تشبيه عابيتها الرافد بها معابيتها الاصلية لان الاستعارة
من حيث انها تستعمل في الاستعارات لا من حيث كانت كتابات معك فان الفعل في الاستماع
استعمال من حيث استعملهم المعنى بالتحليل فقامت له المعنى من له التحليل من رايه
من له بالتحليل من له تحفه فلولا استعمال التحليل للمعنى لم يبين بل لم يبين
استعمال المعنى للاستعمال وقصر عليه حال الافتراض في الاخراف فانه تأخر
لاستعمال الاسد للشجاع والجموع العالم واما كانت هذه استعارات متتابعة للام
الاستعارات الاخر ولم يكن يقوون في انفسها بل يقصد بها الى التحليل تلك الاخرى
كانت كتابتها فيها وذلك لا يتأتى في كونها في انفسها استعارات بتأنيها ان الكتاب
لا يتأتى اذ ان لفظة الاستماع لا تقرأ مع كون مصرعها كتابا من استعمال الاسد
لشجاع وظهر بذلك عدم استلزام الفعالية التحليلية في القرائن في هذه القرون
صرح بها وليس محتمل مع القرائن في مثال القرائن فيه واما المثال
وتحالب المسبب محتمل اما على ان يراد بها معان محتملة كما هو راي السكاكي
او معان اصلية لها واللفظة اثبات تلك المعاني للمسيب والتمثال كاذب
اليه المصنف وادعى انه مذهب الجمهور وبالحل في عدم ان الاستعارة بالكتاب
والى القدر ما يستلزم التحليل فقد احتفظ وانا اراد بذكر الراود في قوله من
يرمزوا اليه بذكره من رادفه ما هو اعم من ان يراد به معان الاصلية
التي هو الراود الحقيقي واما هو متبوعه في المعنى من له من رايه قال البعض من
رواد التحليل اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان المعنى الجاهل في المسبب

فيكون المعنى الذي له من له المعنى الحقيقي ويعبر عنه باسمه صار رادفا للتحليل ايضا
فالراود على الاول من كونه لفظا ومعنى وعلى الثاني لفظا حقيقيا ومعنى
ادعاء وفلاهما معطيان فدرية للمكب فصح قوله ثم يرمزوا اليه بذكره من
روادفه ثم ان هذه الكتابات اي كتابا لا استعمال المكينة من قبل الكتاب في
التبعية فان البعض ليس كتابا من المكينة فتمسك بالتحليل والى التحليل كما
ينود الى على اثبات التحليل للمعنى والافتراض والى اثبات الاسد به
لشجاع قال ان صاحب الشجاع وليس الاركان صاحب الاصحاح
ان الاستعارة في اليد ولا في المثال بل التحليل في اثبات اليد لثبات
في المكينة هي التثنية النضرية النضرية انكار على السكاكي ما جعله ابي الاقطار
استعار محتمل على معانيها استعماله في امور متنوعة يريد ان يجعل التثنية
عبارة عن التثنية المعنى لا مناسب معانها اصطلاحا ولا لغويا
ولا ضرورة تلميح المسبب هو باطل وكذا جعله التحليل في المثال المذكور
اثبات اليد للتحليل في المثال في سبيل التحليل لا يلازم ما هو المصطلح
من معنى الاستعارة في الجاهل المعنى في لا مانع من جعل لفظ اليد معان
للامر المتصور كما هو راي السكاكي ولا يندرج في قوله فدرية المكينة فان
البعض مع كونه استعماله محتمل لما جاز كونه فدرية كما هو راي العلامة فاليد
مع كونه استعماله هو هو لم يسم باليد الحقيقية اولى ثم قال وانا الانكار
عليه بما يحتمل في جعل المسبب غير مستعمل في موضوعه بل قد رايه اسما
مراد في السبع على سبيل التاكيد بل ثم جعله مطلقا على مفهوم المسبب كذا
السبع عليها وله في ذلك من رايه بان جعل الاستعارة سلبا فلولا ذلك
لم يذكر المسبب ولا باسم يذكرها مع رادفه كما حقه رحمه الله وعلى هذا

فرضنا ان يكون التشبيه امراد احد مركب من امور فتنه يكون اللفظ الدال عليه
 متكررا فلا ينبغي ان يجعل تشبها الاستعار مركبا جعل صاحب الابداع على وجه ما قيل
 انه استعار واحدا نظرا الى المعنى التمثيل على سبيل الاستعاره هكذا هو مفرد
 عند اصحاب القسطنطين ثم ان الحسن العبد سبب الشرح الشريف الجرجاني اورد الاما
 طويل الدليل لا مريضا تشبها لا لفظا حيث قال عرف النعم التشبيه الترادف
 بما وجهه مسرع من سنده دكا هو رد المتبادر منه اوجه متفرعة عن
 امور معتبره في طريقه لا انه يشترع من امور هي اجزاء فيلزم قول كل من ادعى
 التشبيه مركبا كوجه التشبه ولو الكثر في هذا التشبيه مركب الوجه التمثيل
 وجهه مركب من متعدد الوجه مركب على ما ذكرنا العرب على ما ذكرنا
 ما عرف من هذا الوجه مركب طرقي هذا التشبيه ذهب القصور في علمه
 انما من المصنف على المتاح يتولد ويرد بان التمثيل مستلزم للتشبيه من الترادف
 من جوهر او اوطر في سبيل التشبيه في الاستعاره التمثيل على ما ذكرنا
 تمثيل في التشبيه فلو استعار تشبيه ودفعه الاقتران وهذا التشبيه
 الثاني خلاف المتاح فانه حصر الاستعار التمثيل في مركب الطرقي اقول في
 الاشبه استعاره وحده احدى صور تبيين متفرعة عن امور لوصف الاخرى
 مثل ان يحد انشاء استغنى ما سلبه ويرد الكلام الى ان قال وهذا هو
 الذي اوجبه التمثيل على سبيل الاستعاره ثم اذا اخصت الاستعاره التمثيل
 في مركب الطرقي فخص التمثيل في انما تميز ما هو التمييز الاول قد قال له
 وهذا كما وجه التشبه في التمثيل قد يكون متفرعا عن امور لفظية الدرون
 فاني تشبيه الترادف بالمتشبه ومركب وجهه التشبيه في التشبيه ودفعه خلاف
 السهام ولا سيما رايه في باب الترادف سيما سندهم ضروريه ولم يخل احد من

يعتبر ان تشبيه الترادف التمثيل ثم ان ابتداء وجه التشبه عند سنده في التشبيه
 يوجب تعدد ان كل منها معنى لا اقل الجواز التفسير على كل منهما ينفرد كقول
 تعالى منهم كل الذي استوفى نار او دفعه ان ابتداء الوجه من التشبه مستلزم
 ملاحظ كل منه فمما لا يصح التفسير عنه بمفرد لا سيما ان المذهب من ابيته
 الواحد الذي تشبهه واحدا لا يجب لا يكون شي منه متوحد باليه في تشبهه
 بحسب الملاحظ الاجمالي فلا يتصور ان يزا محله من حيث يكون محصورا في
 به في تشبهه وعند ملاحظ تشبهه في كل تشبه لا يمكن ان يجر عنه بمفرد له في التشابه
 تشبهه في التشابه في الاراء سواء قد رت في النظم او لا الا ان من هو في الجوان
 والتاخر عند ملاحظه تشبهه في تشبهه لسيا من هو في الانسان على معنونه
 على غير ملحوظ اجزاء تشبهه في التشابه في التشابه في التشابه في التشابه
 لان التشبيه فيها على تشبهه في التشابه في التشابه في التشابه في التشابه
 المنطوق في تشبهه في التشابه في التشابه في التشابه في التشابه في التشابه
 من هو ما من تشبهه اما التشبه في تشبهه في التشابه في التشابه في التشابه
 الذي في التشابه في التشابه في التشابه في التشابه في التشابه في التشابه
 اقلها في التشابه في التشابه في التشابه في التشابه في التشابه في التشابه
 وجوده قوله ان التشبيه في تشبهه في التشابه في التشابه في التشابه في التشابه
 اشياء افراد في تشبهه لا بعضها عن بعض لعمري هذا هو التشبيه في التشابه
 يتطرق ما يشبهه كيفية حاصلة من مجموع اشياء تشبهه في التشابه في التشابه
 حتى يادت شيئا واحدا يحد في تشبهه في تشبهه في تشبهه في تشابه في التشابه
 ما هو ذلك في تشبهه في تشبهه في تشبهه في تشابه في التشابه في التشابه
 واحد او اكثر ان التشبه في تشبهه في تشبهه في تشابه في التشابه في التشابه

جعله وجبا للتشبيه وكونه اطلاقا ليدل على ان تشبيهه ممكن اما كونه تشبيه
 فذلك كالمشبه به وهو الذي واما كونه تشبيها فلا يشبهه على الاطلاق لاختلافه
 لا يقال ان ذلك لا يلزم من تشبيهه في الجواب عن المراسم المعية التي يلية على تشبيهه
 المتعاضد كونه استعاره فحينئذ لا يمتنع الاستعارة وقد ذكرنا واما على تقدير كون
 فيه معنى الاستعارة لا يمتنع وانما كانت الامثلة من التشبيه القبيح ليس استعارات
 لان الاستعارة في شئ يقتضي تشبيهه بشيء باوهم له حقيقة كما ورد في كلامهم
 ايضا وليس فيه مجرد دلالة الامر على شئ من غير ان يتوهم له ذلك الامر من حيث هو بل هو
 لما استعاره لانه لا يمتنع دون التشبيه في تشبيهه او على ما ذكره المؤلف في الامثلة
 الشبيهة في معناه او هو كالمشبه والاشياء الامثلة ان يخصص التشبيه لكونه لا
 بغير التشبيه في جميع النزاع لفظيا وكونه مخالفا لما اجمع عليه السلف من جعل التشبيه
 استعاره فحينئذ من اقسام المجاز القوي واجيب ايضا بما لا بأس من مخالفة
 تعبيره في بعض اوجوه او مجرد مخالفة بعض الشعراء على ما يجلان قوله في الشعر
 انما تشبه المبالغة فيه من غير ان يثبت التشبيه في المثال كونه مجازا على
 وغيره منه ان يكون الاستعارة على فحينئذ لا يمتنع على هذا بطلان الاستعارة
 محذوف انما هي من اقسام المجاز القوي في المثال في كلام الشاعر ورجح ما يوافقنا
 وهو من هذا على بعضه وعلى المثال حيث لا بد العبير عن التشبيه على ما هو
 الوهم في التشبيه باللفظ الوهم في التشبيه وهو المورد المختص واما
 في الترتيب ليس من المجاز والاستعارة قبل ان صاحب الكتاب في جوده في الترتيب
 كونه حقيقيا ومجازا في قوله الاستعارة باللفظ فلما رجع الى عبارة الكتاب
 بان الراد او هو من شئ فذلك ان الاول مع كونه تشبيها في الجمل استعاره ما يضاف الى
 تاييده لاستعارة التل لعمد قلنا فرق بين التشبيه والجمع والتشبيه بغير الترتيب

والعينه خارجة لا قيل هذا الفرق لا يمتنع لان التشبيه اذا كان هو المقيد
 بوصف كان ذلك الوصف من تشبيهه ولا يتم ذلك السبب الا بالاحتياط فيكون ذلك
 الوصف متوقفا ومرسدا للمبالغة المتعارفة من التشبيه ولا يمتنع تشبيهه
 فلا يكون تشبيها اطلاقا واما اذا كان التشبيه هو المقيد من حيث هو مقيد
 فلا يمتنع تشبيها منه ما يدل عليه من حيث هو كونه تشبيها فذلك الاستعارة
 بدون ذلك القيد ولكن ان يقول ليس المراد ان التشبيه هو الوصف
 من حيث انه بوصف بل المراد ان التشبيه هو الوصف في اعتباره في استعارة
 للرجل المتعاضد ذلك الوصف والالزام ان يكون التشبيه هو الجمع في تشبيهه
 في الكلام بالصف المذكور والمبالغة متناهية من ذكرها عقيب قوله فلا يمتنع
 بالكتابة لا تشبيه التشبيه لان اطلاقه هو اطلاق التشبيه لا يكون الا
 على سبيل الاستعارة بل ذكر هذا الكلام لتجمل معه ما ياتي من اجزاء من الصف على السكالي
 حيث قال في قوله في سطره في التشبيه بالبيان الواقع عند القدم بقوله فاستم
 في تشبيه كلام التشبيه وسد ذلك ولا يمتنع ان يمتنع التشبيه على السكالي
 الى ذلك لا يمتنع ايضا وقد ذكرنا ما يمتنع من التشبيه من هذا الامر
 تقرير النص على ان لفظ التشبيه لا يصلح ان يكون تشبيها وجب ان يكون استعماله
 في الموت بطريق المجاز لا اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز
 واحد المترادين تشبيها كصاحبه في كونه حقيقيا او مجازا اذا استعمل في معنى واحد
 سلكا جميع ذلك فذلك لا يمتنع بغيره لان التشبيه لا يمتنع في تشبيهه
 فلا يلزم ان يكون لفظ التشبيه استعمالا في معناه الحقيقي لان الادعاء لا يعمل
 الموضوع له غير موضوع له ههنا لا لا يعمل غير الموضوع له موضوع له في الاستعارة
 المعصية ههنا ما انكرنا في تشبيهه كلامه على ان يكون تشبيهه في تشبيهه

على أصله على تقدير تسليم ما ذكرنا من عدم كون لفظ المني حقيقيا على
 انشاء قيد الحية بمعنى انه يستعمل بما وضع له لكن ليس من ان يوضع له وهذا لا
 كون استعماله في غير ما وضع له حتى يلزم كونه محاذيا لما قال على تقدير تسليمه وان كان
 اللفظ المني في قوله لفظا للمني يستعمل فيما وضع له من حيث انه كونه حقيقيا وانما ادعى
 كون المني حقيقيا لا لانه لا يسلح الا بالشيء الادعائي هو حقيقة الموت بخلافه كونه
 هو صوابه وفيه رد على المناهضة لفظي الخطأ والسكالي حيث قيل الاستعانة بالشيء
 بذكر المني وادراكه المني بما ارادها التي المصدرية بل لا يخفى ان تقدير الاستعانة بالشيء
 بالشيء المصدرية بذكر المني وادراكه المني به معتمده ان الاستعانة به لفظا للمني كان
 الاستعانة بالشيء بالشيء المصدرية بذكر المني به وادراكه المني به من غير ان الاستعانة به لفظا
 للمني به العلم الا ان يقال ان الاستعانة بالشيء به هو تقديره لفظا للمني به على المني
 وذكر المني وادراكه المني به او ما يفهم من الخبر الاول ان الاستعانة به لفظا للمني
 به لكن دعوى ان هذه المعاني في الخبرين لا يمتثلان قطعاً وقوله قد صرح في
 الاستعانة بالاستعانة بالشيء به هو اسم المني به المني وادراكه المني به لفظا للمني
 به سواء كان المني وادراكه المني به واسم المني به استعانة او المني به استعانة وال
 والحق ان كلام السكالي في هذه الاستعانة محيل فان صرح به هذا يتحقق ان الاستعانة
 في المني هو لفظ المني به كما هو مذهب السلف وتفسيره لما ذكره في قوله انما يستعمل
 غير مخصص يقتضي ان يكون الاستعانة الذي هو محاذ للمني لفظ المني به وفيه تعلق بالشيء
 وعدم محاذ الاستعانة او ان الصريح حقيقة كما مر انما وعما به ما يعرف به ان الصريح
 تصور غير الموضوع له تصور به واني التفسير والموضوع له تصور به غير قد اعتبر في
 من انما هو خارج عن الموضوع له وما اعتبر في الخارج كان خارجا فيكون محاذيا في الخارج
 واستعمل ان فيه وهو لا من ذلك ان السكالي انما ادعى الاستعانة بالشيء المصدرية

بذكر المني وادراكه المني به من معنى الكلام فيها على وجه يتدرج في الكلام
 هذه الاستعانة اي ان ذكر المني وادراكه المني به بان يتقبل منه اليه كلفوا
 سأل اليه لان يستعمل لفظ المني به ويرجيه المني به فلا استكمال
 بخلافه ان عمدة تيل محاذ المني اي اليه بما فيه يقول اعطاء الدنيا بعد اوفها اي
 الواحد صغار حيث جعل المني استعانة بالمني وادراكه المني به لفظا للمني
 التزم ان لا يفتقر استعانة بما يستعمله النطق للدلالة على حيث استعمل النطق للدلالة
 اولاً ان استعانة نطقاً واستعانة لفظاً والمترتبة ذكر الحال في السكالي ان الحال
 استعانة بالشيء عن المني وادراكه المني به النطق بالمني به لفظاً للمني به وقوله
 ما صرح به يقتضي الاقسام ان يكون احرب الى الضبط وادراكه المني به صاحب الكشف
 بانه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل في الواجب للعلم ويكون ذكر المني
 بما صرح به بقوله بالعرفان الاستعانة به يكون تبيينه كافي قوله في المني به لفظاً للمني
 مذهب ادراك التزم في الاجتنان اي انما طامان التشبيه من انما حسن اصالة المني
 هو برب المني به لفظاً للمني به لفظاً للمني به لفظاً للمني به لفظاً للمني به لفظاً للمني
 المني به لفظاً للمني به لفظاً للمني به لفظاً للمني به لفظاً للمني به لفظاً للمني به لفظاً للمني
 كما لا بد من التشبيه ولا يحسن ان يحسن التشبيه من المني به لفظاً للمني به لفظاً للمني
 كما لا بد من التشبيه ولا يحسن ان يحسن التشبيه من المني به لفظاً للمني به لفظاً للمني
 سليم وقد يكون التشبيه في العلل عرفت اصلها وامر اجلي ويكون ذكر الفعل في
 التشبيه فيه يتعلق محيل على الاستعانة بالشيء به كقولهم شكل يتصور في المني به
 قال تشبيه العمد بالجل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر المصدر في
 متعلقه على السوء مح جار ان جعل استعانة به وان جعل تشبيهه في قوله نطقاً
 الحال في ان كلامه من الدلالة بالنطق وتشبيه الحال المستعمل ابتداً يحسن ذلك ان

المشابه لا يجب ان يكون استقاراً بل هو ان يكون له علاقة اخرى باعتبارها مع
 الاستعمال كما من السهل في الله لا يملك بالضرورة المنطق بل ان يكون استقاراً اذا كان الاستعمال
 باعتبار علاقة المشابهة ومقتضى الباطن في التشبيه مع ان هذا لا يجري في جميع الامثلة
 وعلى تقدير التسليم بمقتضى الاعتراض الاول وهو وجود المقتضى فيهما في وجه الخيل وان
 يمكن ان يقال ان المقتضى منه قد يتفكك عن الخيل عند كسر ومنه ان
 شر ايضاً حسن كل منها الى قوله فقد اخطأ الزاعم بغير الخيال حيث قال في تقرير بيان
 الشروط وان يكون الاستقار مطلقاً بل مقتضى بعضات او لمصرع كلام بلان
 لاحد الطرفين بل هو ان يكون وجه التشبيه خفياً فمصرعه وانما هو
 بالامطار كما في المثالين المذكورين فكل مقتضى ان حسن الاستقار هو ما به جهات
 حسن التشبيه ومن جهات ان يكون وجه التشبيه بعيداً فغير متبدل فاشترطوا
 في الاستقار شيئين اولهما واجبة بان الحلا والخطا هما ينزل السند والضمين يجب
 ان يكون من الجلائع لا يصير العار او من القراء به حيث لا يكون متبدلاً ولما
 ان يتولد لما لا تلت الخيل لا يمكن ان يقال ان الخيل عند السلك وان كانت متبينة
 في التشبيه كما ان المصير في المثل في طلب الاستعمال لا يحسن الا كما في المثلين
 على التشبيه بها اعني اصراع الصور النوعية على التشبيه المستمرة المكنية من غير
 يلتصق على حسن تشبيهها واعتبارها في نفسه فلم يحيل حصرها في جانب التشبيه
 وفيها عباد الفتح ان النوع موقوف عند النوع من الجوارح هو الاول حيث قال
 فالحكم الاصل في قوله ربك هو اللزوم اما النوع الجوارح فالحكم الاصل للمصرع الاول
 هو الجوارح والنصب الجوارح في هذا من الفتح اي الى ان ليس الموصوف
 في التشبيه هو الاول بل الكلام بدليل قوله هو عند الصلابة ان كان يكون الكلام
 مستول عن حكم اصل ما غير كلام من تأويله الطاهر وهو ان المراد بقوله الجوارح

مجازي عن قوله المسمى المجازي في الجوارح الموصوف
 قال فالحكم الاصل في الكلام بقوله ربك هو الجوارح الموصوف فالحكم
 الاصل في التشبيه هو النصيب لانه غير المسمى بل هو ان يكون المسمى
 في جوارح موصوف وهو غير موجود في كلامه ورد بان كلمة مثل تشبه في الالهام
 لا لنفس التعريف بل لانها فيكون كاسمه كسر ويكون من باب التكرار
 ويكون فيه وجهان قبل المصواب ان الوجه الاول ليس كما به بل هو من المذهب
 الكلامي وهو ان يورد المثل في الجملة لما يدعيه على طريقه اهل الكلام كقوله تعالى
 لما اقبل قال لا احب الاقلين اي العرب اقبل وندى ليس يا فلفل فليس من ذلك
 في ذلك فقد روي حيث قال ان ليس كسر يحتاج ادراكاً له اجماع فكان لا بد من الاجماع
 هو زيد وحيث قال والمراد من مثله تعالى ادراكاً له مثل ان كان هو مثل
 ساء اذا التقدير انه موجود ولو جعل هذا الوجه ايضاً كما لم تكن الحقيقة
 ومما اخرج عن ان في كل لا يكون اختلاف الا في الصارح بانه ان الاول مكانه
 في التشبيه حيث نسب البني لما مثل المثل وارجوه نسبة الى المثل الثاني
 وايضا كما في في النسب حيث نفى نفى مثل تشبه وارجوه نفى نفى مثل
 فوجهها الى استعمال المثل على ان مثل المثل الا انهم من الاول بان نفى مثل
 المثل لا بد من نفى المثل في معنى الملازمة يستلزم نفى المثل وهو من الثاني بان نفى المثل
 عن هو على ان يصرح بانه نفى المثل عنه بطريق المبالغة واما اذا قيل الاول يذهب الى
 فانه في خلاف المصارع في انكاه مستعمل في المسمى المتصور اعني نفى المثل منه تعارض
 بلا فريب مانع عن ادان المسمى الاصل في المذهب الكلامي مستعمل في معناه الاول
 وجعل ذلك على المسمى المتصور من غير ان يفسد استعماله فيه اطلاقاً بل يمكن ان يقال
 انه اذا كان الكلام امكاناً او ان ومع جميع الكل لا يرد احد من جهات واعتبارات

مختلف لا ينبغي ان يقال في كل شيء ان له نفس حواء لا علم له في الحقيقة وحياته
 ولا يخرج في ذلك ان يكون لذلك علام اعتبار اخر اول منه فلم يقع العوايب في ذلك
 شرح المسامح وقد يقال ان حواء ان يكون شيئا فشيء لا بد ان يكون له ان يكون له
 انه مثل لم يزل في مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ التقدير ان يكون له
 على طريق الكسبة في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 حتى انهم استعملوها في غير ما لا بد له فيقال ان استعماله في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 ان يكون له في سوا ذلك في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 كما ان بعضه لم يزل في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 بل يراه بسوطين في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 الخاضع في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 وقوله تعالى ولا ينظر اليهم قال لا ينظر اليهم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 ذلك كما ان بعضه من اللذات في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 النظر كما ان بعضه من عدم الاعتدال في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 من غير ان يشارح هناك ان هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 من غير ان يشارح هناك ان هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 الحقيق بل يراه في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 والحق في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 لا غير ان يراه في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 النظر عليه في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

محمد

محمد بن بعض المسامح في كل كلام من الاختلاف واعتبر عليه بالاربع في نفسه وهو قوله
 والمراد بالزمانه هنا ما وقع عليه عبارة النحاة من ان الزمان لا يتغير في نفسه
 في يومه المجدد والرجل قائم وانما قائم وما اشبه ذلك في بعض نظره فيه وهو ما رجع ان
 ما ذكره الاصوليون من الجواز في النقصان كقوله تعالى واسأل العرش والجواز في الزيادة
 كقوله تعالى ليس كذلك في غير من الجواز الذي يعتبر فيه استعمال المقتضى في غير
 ما وضع له يعني ان الجواز فيها يعني اخر سوا ذلك في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 او يراه كما ذكره المصنف او ارجح في الاعراب الذي تغيرت النظم اليه في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 كما ان عليه في كل كلام المسامح في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 او ردوا في امثله الجواز في الزيادة والنقصان ولم يذكروا ان الجواز في غير من
 اخر كما ذكره صاحب المسامح ونسبه الى السكت ورجع ان الاول ان بعضه في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 ان لا اهل في غير هناك في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 اهل في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 المعارف في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 هو الزيادة اذ لو قيل ليس مثله في غير هناك في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 اذ ارجح في المسامح في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 الخاضع في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 وام في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 ومن ذلك في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 الزمان في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب
 في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب في هذا الباب

الكتاب

قدوة الى جعل بعض الوسايل كناية عن بعض النقا كالاضافة ومعناها انهم
 ابر الخشر مثلا الاضافة وهي اعم من ان يكون العنايف اليه مظهرا او مفعولا او مفعول
 بقوله وسما حده بالاضافة لان السامح لا يبر الخشر مثال معنى الامانة مع
 ابر الخشر وحصل السامح له مثال الامانة واورده مثال السامح الى ان السامح
 يفسر لفظه او ما هو في معناه وابر الخشر سمح مثال معنى الامانة وبنده
 الخشر في سمح العنايف اليه وفي هذا السامح الى دفع ما يتوهم في المثال
 وقد نطق بهذا من قسمين في قوله بل يحاط به وليس كذلك في قوله بالاسماء والظهور
 في الجاد وتصرح باناس الطول للجداد وطول الجاد كالمعرف فأيام تمام قول العنايف
 فاذ اصرح من بعد ما ثبات الجاد لزيد بالاضافة لانه في ذلك تفرع باناس الطول
 لم يفتا بل كاسان اجماعا المطبعا نفس الصفة وهي كثر الراد والتانية للظهور
 سيما العنايف اليه وهو جعلها في ساحتها لئلا يفتا بها له هذا يحصل كلام الايضاح
 وقد يظن ان هذا متبادرا وهو ان يكون المطلوب الكناية الوصف والنبه على كمال
 كثر الراد في ساحتها كناية عن ان هذا ايضا في ليس كذلك لو ايسر ما ذكرناه
 واحده بل هناك بيان اعم عن المضافات والتانية عن اناس كثر الراد ويجوز ان يجمع
 تلك كتابات في كلام واحد في اقبل مثلا كثر الراد في ساحة العالم واريد به
 زيدا بن علي استبان العلم واختصاصه في العلم كان هناك كتابات كثر الراد
 عن الصفة وتنبه عن نسبتها الى الموصوفين وانها من الموصوفين نفسها في زيدا
 وقد يكون غير ذلك كقول المثال الاول اعني قوله المظهر من علم المظهرين
 من لسانه ويدا وقد مرجه بالصفة التي هي الاسلام وكثير عن نسبتها لانها
 عن الودى الذي لم يذكر في الكلام كناية عن الاسلام في الودى والثاني ان معنى
 تلك لسانا لا اعتد به لانه قد كثر في عن الصفة التي هي الكفر باعتقاد دخل في كثر الراد

الموصوف غير ذلك كونه الكلام كناية عن اعتقاد دخل في التكميل واذا كان الموصوف
 غير ذلك كان القسم الثاني من الكناية مستلها بالقسم الثالث كما ذكره في العكس
 لانه لو كان الصفة معها بما مع عدم ذكر الموصوف ويدا في قوله وجه النظر
 انه يجوز ان يكون القسم اعم من القسم بوجه كافي فسمه اللغويان بالاسم مع
 ان الاخير اعم من اللغويان من وجه وانما الذي قد قوله سادس قسم دون مختلف
 بدليل تعدده بال ولذا ان الزيادة مختلفة لقوله تفاوتت تعريفها وقال
 صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشيء لفظه الموصوف له الخ فيل ذكر هذا جوابا
 عن قوله قال قلت ان يفرق بين الكناية والفرق ان صاحب الكشاف قد بين
 الفرق بينهما فلا يرد التفرع على حد الكناية الجاد وحصل الفرق انما اعتبر بالكناية
 استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التفرع استعماله في ما وضع له مع الانسان في العالم
 وضع له من السان الصفة ان اللفظ السهل ما وضع له لفظه هو الموصوف
 وبقوله الجاد لانما المستعمل في الموصوف لفظه الكناية اللفظ المستعمل في الاشارة
 في العالم بوضع له والموصوف له مراد به في التفرع ما يصفه ان الموصوف له من غير
 اللفظ حقيقة او مجازا او كناية والمصنف من السان وفي الكناية العرفية
 بطلب مع الكناية عند الاول بمراد للصفة في كونه مقصودا والثاني هو الموصوف
 لانه غير مقصود من اللفظ بل من السان هذا وقد سبق في محيل الجاد في حكم
 حقه سئل كافي التتولات والكناية في حكم المصريح كافي الاستواء في الدرس
 ويطا الموصوف في الاشارة في التفرع نحو المصريح في قوله تعالى ولا تذكروا اول
 كما زيدا فلا يشبه بعضا على الاصل هذه عبارة عن اول ذكره ولا التفرع بين الكناية
 والتفرع يقتضي طاهر كلام العلامة فان ذكر الشيء بغير لفظه الموصوف له حاصله
 استعمال اللفظ في غير الموصوف له وذكر في قوله على شئ لم يذكر بهم من ان في

وقد صرح ابن الاثير بان المعرف لا يكون حقيقة في المعنى المقترن ولا محالاً حيث كان
 هو المظهر الدال على كل من لا يخرج منه الوضع للقياس او الجازي حيث قال في قوله
 بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا محالاً وقد اشار الى انه لا يكون كما في غيرها
 حيث قال في الكلام ما دل على معنى محرز على معنى الحقيقة والجازي اذ السكالي
 به ان التعريف قد يكون على طريقه الكلام في ان مقصده المعيان ما هو فيكون على
 طريقه الجازي بان مقصده المعنى التعريفي فقط فتكون او يبقى قسمه ما اذا اردت
 ان يكون تعريفه غير حقيقة كان سبيل الجازي المقصود هو هذا المعنى ولا يخرج عن ذلك
 عن كونه تعريفياً لا بد من التشبيه على هذا المعنى واللفظ السبيل والله المبادي الى السرا
 السيل هذا ما قبل في انما صاب في تقرير الفاعل وهو عينه على ما في هذا المعنى لا
 من التشبيه عليه وهو انه انما صاب الكشف اشار الى انه في حقيقته على ما في قوله
 ان شيق بما روي جعل الجازي حكم حقيقة مستعمل في الحكم الصريح هو الاتفاق
 في التعريف هو المعرف في غير الجازي والكلام في التعريف هو ذكر من الامور الاربعة ان التعريف
 اذا كان حسب الفاعل من من عليه الاستعمال او التمثل حقيقة في المعنى الجازي لا في المعنى
 فيكون محرز المعنى الوضع له بالوضع الادب فاما استعمال اللفظ في الوضع له بالوضع المثل
 يكون حقيقة محرز اذا استعماله غير ما وضع او فاعله وضع في قطع الانسان الى ما لم يوضع له
 او في ما يوضع له مع جوار ان ما وضع له في ما لم يوضع له ولم يستعمل فيه بل في غير السبيل
 محرز محرز ليس كما ينبغي لانك خير ان كان كلامك مع ما دل على ضرورة على خلاف ما دل
 ان حيث انما صدر البحت ان المذكورة الفتح ليس من ان التعريف قد يكون محالاً او
 كما في قوله قد يكون سبيل الجازي وقد يكون سبيل المعنى بل وليس التعريف سبيلاً
 هو في ذلك ان يكون لا يبرهن على شخص لا وجه من غير ان يكون حقيقة في المعنى حيث في المعنى
 التعريف في الجازي بل في المعنى ان لا يكون الكلام في التعريف حقيقة في المعنى اما لا المقصود

في هذه الحقايق قد مر من قبل
 في بيان سبيل المعنى في الكلام
 الا ان الاول سبيل اللفظ والثاني
 السبيل في الدلالة

من حقيقة ما ساء يكون الكلام في التعريف كسواء كان وحاذا اخرى مع الاشارة الى
 المعنى المعرف لا اله الا الله وحاذا في هذا المعنى ليس على بل على علم الشيخ في بيان
 هذه المعاني ان لا يجب ان يحصل له من الواقع زيادة في المعنى بل العباد انما يعرفون
 معانيه في نفس الامر لان دلالته على المعاني ليست عليه بل هي في المعاني
 بل من وضعه يجوز بها تخلف الدليل عن الدليل وهذا لا يشبهه كونه في قوله
 في الخبر وفيه لا يتصور انما في قوله تعالى في العلم والادب انما دلالة على سواها
 ان كونه انما هو تخلف في قوله عنه ثم حل كلام الشيخ على ان الفرق بين الاستدلال
 وبين الجازي والتعريف ليس في اعتبار ان الاستدلال في الجازي وحاذا في الجازي
 زيادة في المعنى في زيادة في الشجاعة وزيادة في المعنى فلا يثبت الاستدلال
 دعم الى التعريف في معناه لا يجب ان يثبت اصل الشجاعة واصل المعنى الرابع فليكن
 تصور انما بهما في زيادة فيهما بل يتول المعاني انما بهما لثبوت الزيادة في الواقع فيهما
 ثبوت اصل المعنى في الامعان ان المساد في كلام الشيخ ما في المعنى المستعمل
 المناسب للمعنى المتكامل او بما هو علم ان اللفظ باعتبار ما هو في الجازي
 كما في زيادة في الدلالة على الاخرى في وضع وكذا في الدلالة باعتبار كيد الدلالة
 وقوته وهو معنى ما قبل من ان الجازي والكلام في كونه في المعنى لا باعتبار زيادة
 في الدلالة احد بها وقد صرح بالسواء في انما في الجازي هو الاسد سواي
 الشيء عند في المساواة الدورية منه ومن قولك رايك اسد لا يتصور في زيادة
 ولا تنقص في حقيقة ما الدلالة من عدم ان الاستدلال في المعنى في المعنى
 المعروف مع ما اداب به اجابا واما في الشجاعة لا يبرهن على المعنى في نفسه بل في غيره
 في الحقيقة ان اختلاف الطرفين الدال على المعنى لا يجب اعتقاده وتغير في نفس المعنى في زيادة
 والتفكير في ان معنى كونه المعنى في واحد لا يختلف في نفسه بان يعرفه كان في اللفظ

الفرائض العلية وتخصيلا لم يتدرج الا مكان وفي ذلك سلطانا في بيعة ويظهر منه ان المعنى
 المتعبد به في الاعداء في الآلة فلا يكون قوله وتكلموا عليه بالمراد ما جاء في الاعداء شاملا لذكر الشا
 بصوم الشهر كما وجه بعض الناس في ما سياتي وان جعل قوله تعالى وتكلموا عليه مستقلا
 من قوله فانه في توجيه عبارة الكتاب في هذا لا وجه على ما عليه
 القضاء وقد يحتاج الى تدبر وان كل واحد من العليين الاخرين يكثر اقامتها مقام
 حب النظام وبما في كل الصادق في كشف الشكر اوله في الشجر كما ان التكبير على
 في الهداية السبب بتعليم كيفية القضاء والحدب عليها من ما ورد في الشارع من الطهارة
 وفتح التفسير لمن سئل عن هذا الى استماله على كونه لطيف المستلزم في التفسير ومن
 غرض اللطف والتشويق ان يذكر مقتضى ان لا يترك في التفسير واحد ما يكون فكل من اصاب
 كل من المنة ومن قال قول الراحمة والحب والعدل والظلم قد سدد من اربابا كان في
 وفتح من طهرها ما كان سعة في معنى حله ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر
 امر الشاهد بانه لم يعمل من شهده حكم الشهر فليجبه وامر المصطفى واما ما اظهر
 بقوله فتدبر اي فليعلم عدد ما اظهر من رخص لا فليدبر في قوله فليعلم عدد ما اظهر
 فتدبر فتدبر في الاعداء على ان لا يفتي انما هو براءة الاعداء بعد احباب صوم رمضان اذ انهم
 بسبب السعيا والرجس يتكلموا الاعداء اي عدو ما اظهر من رخص من الايام والاعمال من
 كسبه من رخص القضاء والمفروض من عهده العظمى لتكبر الله على ما ذكره وارشدكم
 على طريقه مستانبا او غير مستانبا وانا رخصته في الاوقات والشكر والاعمال
 في معنى ذكرنا اللسان في الصلح المعدل في الشا امر الشاهد بصوم الشهر
 له براءة عدو ما اظهر من رخص في ايامه العظمى وذكرنا في الشا في ذكر المعدل ايضا
 فلهذا اشيا تكمل الاعداء وتكبر الله والشكر وحصل لسه في كتابه في ذكره
 الشهر بالصوم ولم يجعل في الشا رخصا اليه وذكرنا في الشا في ذكره

بغير
 تعليم

على تعليم القضاء وهو غير مذکور وقد سأل ان قوله وتكلموا على الاعداء
 براءة الاعداء شاملا على هذا الجواب اما حب الشفح حب قال قوله على الاعداء
 الاعداء يعني بالاداء والقضاء يستقيم قوله اذ لا يشرع ذلك في ما ذكره صاحبها
 السادة وانما كانت هذه الامور منسوبة عظمه لان الشا داع الى اتباع الهوى
 والفراغ هو انشا انواع من ارتكابه والحدب اسباب يتوصل بها اليه في العتق
 كانت تاجه في القصد ومعنى البيت ان الشا الذي هو رعا في سبيل الحق
 الشهوانية والتمعية والفراغ الذي هو عدم الاستغناء بالآيات المانعة من متابعة
 الهوى الزاخر من دواعي القبيح والحدب التي تتم بخاصة على الشا والحدب
 وتقدر على تحصيل المراد والتي هي بها منسوبة عظمه الهوى تدعو الى ذلك
 النبي الاول المسمى اي قوله الوطواط هو الامام رشيد الدين صاحب
 الوطواط المسمى في قبل الخطاف قال ابو عبيد هذا شبه القولين عنه في الصرا
 والوطواط الرجل الضيف الخائن قال ولا اذناه سمى به الاتشيه الطاهر
 وقد اعله السكاكي اشار الى اعتراض المعتزلة في حديث قال وهذا يقتضي
 ان يكون التقسيم اعلم من القسمة والشدة وهو ظاهر قلت لانه السادى
 وايضا غير المقصود وان كانا متساويين في بعض جهات كل منهما او الربط على الصف
 متين لا يكون من التعريف وكما السج متين لان يكون جزءا للعدد ولا حصة اضافية
 بالكل منها كما التفسير في اسم الاشارة لمتقن الغيرة في ح لا يكون من القسمة والنسبة
 للعدد وهو سبب الدولة في الهداي وكذا في قوله والعدد من اربع الالوه
 مني وقيل ولم يشرع لهم فقال النبي هذه القسمة وذكر صاحب الاستبصار في
 هذا البيت قوله انه من عند الخ اي انه من عند الله حيث لم يشرع في الالوه
 بالكلية ولا يظهرها من القسمة والفساد ولا اظن ان رخصا بالاسلام والهداية والحب

في كل من هو صوفي بصفته وبلوغه الزيادة بها ان شرع منه شيء اخر هو صوفي بهذا الصفة
 ليس الا لصفات بل ملاحظة الخواص والفتى وبنى التجريد على اعتبارها بالاعتبار
 بتصورها على تصورهما يمكن على الكلام على كل واحد منهما بدلا عن الآخر والاعتماد
 مقصود انهما فلا متلا اذ اعمر التكلم عن نفسه بطريق الخطاب او التفسير بل ان
 هناك وصف بصفة المبالغة في الصفة به لم يكن ذلك تجريدا اصلا وان كان هناك
 وصف بجعل المقام المبالغة فيه في الشرع من نفسه تخلفا اخر هو صوفي به هو تجريد
 وليس من لا لصفات من شيء وان لم يشرع بل قصد به والافعال في التفسير عن نفسه
 كان لصفات على التجريد او على مذهب السكاكي وكلام المتأخر في بيان الالفاظ
 فانما بها مقام الصواب الاول على التجريد ايضا بوجه وان كان حتى كلامه انما في نفسه
 مقام الصواب لا انه جرد منها صوابا اخر لتكون تجريدا فذلك في هذه الاطلاق لفظا
 على الكلام وبيان التلخيص لخاصة بالالفاظ في هذا الوضع ففي قوله سادس لفظا
 على الالفاظ ايها الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس التكلم ولم يكن هناك مبالغة
 في الصفة بل هو وصف بطريق انتزاع مجرد من الخرافة وان كان على التجريد كان فيه دعوى
 الخطاب والاطلاق المراد به مقام التكلم بشرع منه مبالغة في الصفة بل هو وصف بطريق
 الانتزاع فغير وارد على الشارح لان قوله ورد على كل من الخطاب لا انه من هذه الالفاظ
 لا يبعد ان يقال باجماع التجريد والالفاظ باعتبار ان ليس فيه الصواب حقيقة
 بل انتزاع وانما الصواب ادعاء في نفس الذات نظر الى انتزاع حقيقة وتجريد لفظ الالفاظ
 الادعاء وادعاء الصفة صورتين مختلفتين من طريق البلاغة وقد جلت هذه الالفاظ
 بوجه التجريد لفظا في حقيقته وانما انتزاعها من خطاب نفسه يكون تجريدا وان كان في
 ظاهر من التجريد في شيء وانما هو كما يماز المدح ليس يحصل لانه لا منسوب القاصد بكيف
 الحصول لكنه يشترطها بكونها فانها ليس تجريد لا بما اذا نفى عنه الشرب بكيف الحصول

قبل يتصوره السامع من المدح في شئ الخجل بالنيات المحمودة وقد نفى عنه الشرب بكيف الحصول
 ولا شأنه يشرب بكونه ولا يكون تجريدا لان كونه محلا يستلزم شربه بكونه الحصول
 فكيف نفى المدح ومنه من نفى الحصول عنه كونه جوازا بحسب اذ كانت المقام وبهذا القدر
 يتم المقصود ولا دليل على انه جعل في الشرب من كونه الحصول كما في بيان الشرب له
 بكيف كرم من شرع منه مقامه لما يكون تجريدا بل هو تلويل لسانه بلاحق
 وبوجه ما ذكرناه انك اذا قلت يا من يشرب بكيف كرم شيئا ومنه انه يشرب
 بكونه فهو كرم لا انه يشرب بكيف كرم اخر من شرع منه وان كان محتملا للمدح فظهر
 ان كونه كرامة من كون المدح غير تجريد لا جامع كونه تجريدا بغير كونه كرامة
 هي اقيات شربه بكيف كرم من شرع منه مجامعة والشرع في قطع ما ادعاه ذلك
 البعض واما قوله وان كان الخطاب لنفسه لم يابرد على اذا كان مراد
 بما ذكره توجيه ما في الخطاب واما اذا اريد به وده فلا حواش لتعرف انك اذا قلت
 يا من يشرب بكيف كرم فهو موضع المطر وضع الصريح جازا والى التفسير انه يشرب بكيف كرم
 وليس في الواقع انه يشرب بكيف كرم وليس في الواقع انه يشرب بكيف كرم فيكون
 في التجريد سياتي مقام المبالغة وهو مقام المدح انبسط وحي لا يبعد ان قصد
 قصد الى الكلام نفى الشرب عن كونه الحصول عن شربه بكيف الكرم الى التفرقة قابل
 فانه دقيق ودفع مراد اسماء لان هذا الكلام ما خرج مخرج المدح وان
 المبالغة لا كما دنا في الامن ضعف قد يخرج من الاصراع فعد الى المبالغة من التلويل
 وبما اطال العاني واخرجه الى حد الاستماع واوقف على انه في الكرم ثاني قوله
 من قال ليس يشرب الكفايت الا في الشرط طما من هو ارفق من كماله في كماله
 التلويل في كماله في تضاعيف التلويل من كماله من مطلقا سال في الراجح من قول الشبي
 عن هذا القول وايضا كماله كماله غلب التلويل روي ان هذا القابل لم يخلع بعد

أقول انهما في قولهما في رجلها حتى انزى لما كنت ادرى على التسمي وكقول
 ولو لا أساس الاخر من مدركه لما صح عندى التسمي او لو كانت طما
 المذكورة فطقت المذكورة على حصة قيل لا يلزم من ظهور المدرك في المعاد ان يكون
 ان يوافقه لاني نفس الامر في امرها ذلك اذ بان كانت من المنهوبات الظاهرة فلا بد ان
 يدعى باقوان الاعبار بالظن اذ لا تتم مع الظهور وان كانت مع تلك على حقيقته
 فالتعبد بالاحراز ايضا والحق واليقين والجمع ما في كل واحد من ذلك
 اني اما في خبر واحد من هو محقق وقال ما كان حركته لو وصفت وركب من الحركي
 العبد المحقق أقوله هذا البيت للصف وذكر وجه بيتا فارسي هذا البيت
 من جهة كالتواضع واما الدراج فكيف يجب في رسمه وهو ذلك البيت هو كقول
 فيهم من اخص من كبريى ريسان او كبريى سلطانى عند انطاق في الصالح
 النطاق شدة لمسه الرأى وتشد وسطا ثم رسل الامل على الاستدلال بالركبة والاسفل
 حرك على الاقوى ليس لياحجر ولا شغل وهو المدفع التسمي من الرأى ولا ساكنا في
 استطقت للرأى است النطاق وانظر الرجل الى ليس المنطق وموكل ما سدوت
 وسطك والمنطق سر وفيه اهم بها فخر يقول منه نطق الرجل ينطق فملاحظا
 مريم مرثا ان رايا يقول لان حدث نطق الميرزا اشهد من ان يكن في امور اخرى
 ان رايا يقول لان الصف قد خرج الى الايضاح بخلاف ذلك حيث قال ان في الخبر
 عدته مستند صرح بان التسمي هو الجواز اذ قد دون استماع هذا النطاق
 في البيت الذي قبله وهو قول من ينفع البيت الذي جمع ربه وهو انزل الرفع
 من الامور شئت من الشناعة لا معنى للضم والمزج هو السحاب الايضاح والسحاب
 يظن على الواحد والجمع والراى الى بيت الجمع وجمعت عنه سالت دونه وقامه
 والدمع الا سكر حاد هذا في امطر المبرد وقوله معنى سالت الريح الذي لم احد للماصل

لا انه بيان للمعنى الوضوح له وقد سماع ما سماعه ما كان لما وضع له لطللان طالع البيت
 الطال رسم الدار والفتنة بالتحريك سماع البيت المنقود بعضه فون بعضه التفتد التسمي
 يتعد على سماع البيت وهذا البيت شيراج اراد بالبيت المتنازله هاتون
 قوله في هذا البيت قوله فان السحاب بالعرالبيت وفي قوله في بعض السحاب
 منزل هو ان قوله الا ان صدر من مفران المانع البيت اي هذا البيت على قوله
 فان السحاب العبدون قوله رى شفت ربح الصبا سبها الغراء العبد
 والبلاغ جمع البلق وهو الابيض القفر الذي لا شيء باينال منزل بلقع بيزها اذا
 كان متنازلا فان كان اما قلت انتهت الى البيت والسما الا ان صدر من منزل احدا
 بالصبي شبيه بالمد بار الحاد في السمة التي ساقى اليها بار الهللاقم وعنه
 مضاف الى اللها عن ساقى اليها بار الهللاقم وهو الذي كلش في صايبه كلب
 ولا دوا له اجمع الى اسع والشر تشر اسع الساع فداى اش وفيه رقتة قول الحاشي
 وهو قول السابج النسيم من حبل في قصيدة مطلوبة ادى اللان بعد اى خست
 في حياهم جاسن البصر الوجه في سنان لو انك تنقونهم اسنادا والبيان في
 والاساء جمع الاسى وهذا الجمع منصرف في الغل والاسى في اوى الخراف والكلم بالمرج
 وهذا مثل لندع الاموال وانوار اب الاحوال والمعنى ان شافت الامور وركب
 الصدور بها اجتمعت في فاهم بلا فوهة سلطيم وعندهم وهم ملوك تروى باهم شدة من الطب
 النظر في هذه التسمية على الاعمال والاعمال وذلك التسمي وقوله في المدح والاك
 القام المتناول لكل فلا حوزنا كيدا التي يا يسيه تقيضه ولدا قال احراولسم كيدا
 التي يا يسيه تقيضه وهو رايه توضيح اي قوله على تقدير كونه منه زيان
 توطيع المنقود لان في اننا في من العبد على تقدير كونه في قول السيف من العبد
 معلوم من ما اننا في منه على الشربة المذكور وهو قوله ان كان في قول السيف في قول
 الظاهر ان قوله ان كان في قول السيف ساسا لادان وكما حال في الشا

انطب

وهو عبارة عن الامتداد والاطاعة في الاصل جبل العمل الذي يكون في راسه حجارة
والصلى الاطع من غير دماي الى مصر عدي وجمع محس وروى في الاخر منه
الربيعه او في الاخر نحو انما جاءهم من الامم وشبه قول النعمري
هل المافات من لاق بلان او لساك من الصاء سار او هل المافات من لاق
الا حبه دارك وهل لساك من الصاء اى من بحر المشى سار وهو اللام
اسم مورا تار آمن وروى عنه قول بعضهم رحم الله امرا امسك ما بين فكه
والطن ما بين كفيه اى هم امه من سكت عن قول ابا طاهر وسجاء من سالك
اى قول انا سق وكثر ليعر عرك عرك الخ قيل له ما كتب على ما سويده
قوله عليه السلام واياكم والسار فابا بس الص وسمى المرح وقوله على رضى
الله عنه قصر يا بك فانه انقى لى راعى وقوله كل عام والى قران ولله دران
والجبال اخلاها الصا والسب السب وقوله الدوطلا رب رضى
فى سرى سرى فجاه فجاه بعد عشره حسره وقوله الصاحب من عباد
قد رهم قد رهم قد رهم وقوله عليه عليه عليه ودوها وقوله الماوى
من من من من من من من وقوله ان عر على على فلك فلك ايه
نكنا فلكنا الملى الملى المستنصر بعد رسم بعد دناها المستنصر الله
من الخلق العباسيه وقيل لما حل الخ فيه لم تقصبات وعرفت
وهو النرم بين شدة الشهوة والهمم الصبي والفرقة الصبي والفرقة الصبي اذا
ارادوا فى الصلابة في النار والرقم الداميه وعرف السهم اذا روى من السهم لشدته
صاها كقوله طمس الخ قيل ومن ثمانية ارض وروى اذا ما فلك جبل الصبي
شاهيبا وقد عرفت معناها اى في صدر المزارق الى الامجاد
اعنى السرى من البيت النظم واعتبر صاحب المتاح فما اقر الى اخر

لخرج السكاكى من عنده من الاول والآخر من الصبر واعتبر فيه اقسام خمسة الاول ان يكون
احدى الكل من واحد والمصراع الاول والاخرى في اخر المصراع الثانى نحو مشهورة على وحله
ورحمه وعنده مشهورة ومنه من ايات النسخ يروح الى ابن العم بنظم وجه البيت
الثانى ان يكون احدهما في حشو المصراع الاول والاخرى في اخر المصراع الثانى نحو في حله
مشهورة وحله ورحمه وعنده مشهورة ومنه من ايام قول الصبر بن عبد الله وقوله
اى تام ولم يحفظا مصراع الجدى من الانبياء فاما المصراع الثانى ان يكون
لدهما في اخر المصراع الاول والاخرى في اخر المصراع الثانى نحو في حله وحله مشهورة
ورحمه وعنده مشهورة ومنه قول اى تام ومن كان ما البصر انكرا بصرها
فاذلت بالبصر التواضع عريا الرابع ان يكون احدهما في صدر المصراع الثانى
والاخرى في اخر حله وحله ورحمه مشهورة وعنده مشهورة قول القاسم
والاكن الامرج ساعد قليلا فانى لى قبيها القاسم ان يكون احدهما
في حشو المصراع الثانى والاخرى في اخر حله وحله ورحمه وعنده مشهورة
مشهورة وهذا القاسم لم يوجد له نظير ولذا اعله المصنف وعنده شارب الاثام
بانه لى الى اللطيف لا يهين الكلام ولان حوا من وقوع اللطيف من اخر البيت
وقد يجب بانه لو كان حشو المصراع الاول صداه بالنسبة الى الحوا حشو المصراع
الثانى ايضا صداه بالنسبة اليه والرواية في مشهورة فتح القاسم من مشهورة الناس
بكدا وقوجا مشهورة معنى ونج وطرس بصير الاقسام ستة عن اى الى ما
اختلف المصنف ما على اعتبار السكاكى منى عشر ذخا حله من حله اليه
ساحبه اى قول صبر بن عبد الله الصبر بكسر الصاد وشدة الهم
الرجل النجى والدكر من الحساب وجه صمى النحصر اى تولى الحبرى في القفا
الثامنة والاربعين هي البصرية وقيل بها ما شئت من وديا وهما ان حوا

471
ح

في المعاني الضمنية بالصور وهذه الآيات في مدحها الى قول الغامض الارطى
ومن هذه القصيدة قوله يا قوم تكلموا بما فيكم من غير ضيق الروح والروح قوله
الحرى ان القاصد الراسخ والصور في القطيع منسوجا الى القطيع ومن الحكيم
عنه بتداده من حجاب الارح ويا رب المخلص من قصود مظهره على السبب ما فيه
افرحي بكف اجمع من الراح والراح احده من الراح والراح الاخرى ما هو الكبر
اي قول الحرى في الغامض الثامن والاربعين المصطلح بالنسبة التي هي التامع في
المعاني احصاء المناظر في عباراته وخصر المعاني كمال الاسير ومبدا كبري ما في
بها وقا راضا بالجنون وبالجهل ان الغافل الذي يترى التران وقا في علم العبيات
فالاول من العناضير من سحر الليل والنهار في الجفان لانها المعرف ما فيها
او غير ذلك وهو ما سياتي من كلامه ان الغامض عند التليل ومن بعضهم هو الب
وبل من القصيدة وانما اراد السكالك في الشجاع الى اخره عبارة حكرا ومن حجاب
الحسن الانتجاع وهو في الترتيب التوافيق الشعر كقولنا صدر الناطق والعات
ويمكن التماسه والثبات به من كلام الحرى في الغامض الثاني وفي البيت اربعه قوله
داودي الناطق والعات سور في الغامض والثبات لثامه من البيت من الغم والغم
داود من عنده مثلا لانا الناطق من الحال باله صوت من الحيل والابل والير والنم
والعات جلالة من الاله رب والنفس او لا يكون لعل كلمة من احدى الترخاير
مثال من الاخرى وانما اعطيت ان الكون فضل له كبرياؤه على كل شيء حاشية في
توجيه ان المراد بالمفاهيم ان يكون منتهى الكلمات في الترتيب الثاني على هذا
تتم برهان في الترتيب الاول في كونه صوتا ومنه كونه تعالى سر من رفوعة واكواب
موضوعة وهذا مع فاعل ومعلوم في جعل الناطق والعات الى غير ذلك على البنية
من الاستدلال في قوله انما اعطيت ان الكون وهو ما سيجيء كونهك فقال

بها

ان الاثر في عبارته كقول الغلام الشعر عتاج الى ارج شرايط اختيار صفوات الالفاظ
واختيار انك لبيت فيكون اللفظ تابع للمعنى لا العكس ويكون كل واحد من القصيدة
المجموعة من الله على معنى الاكاذق طويل ولا ذلك كقول العباس احمد الذي لا يدرى
الاخير في ما ظاهرا ولا خفيا الا لاسن بالناظر ولا يحل له التصور من رها ولا يدرى
الدور كبر رها والصلاه على من لم ير الكفر ان الاطمة ومجاه ولا رها الا ان الله
وعفاه اذ لا فرق بين سحر التصور وكبره والدور ولا بين سحر الاثر وعفا الهم
ثم السجع اما قصير فالبيان في الاثر والسجع ما قصير وهو بالكلية منها
من الالفاظ قليلة والمكانات اقل كانت احسن لغرب البواحد المجموعه من سجع السج
واما المحرر وهو قصير من القصيدة سلكا من الطويل لان المعنى لا يصح بالتمام والكل
منه هو الغامض السجع من تجل في الخويل واحسن القصير ما كان من لفظين نحو والى
مرفقا في الالفاظ عتاج ومنه ما يكون من منه الى عنده الشعر حسن لعل كونه
تعال واذا ادقنا الناس من ارجه ثم نزعنا ما فيه انه ليوم من كبره واذا ادقنا
نما بعد من استه لقول من ذهب السيات عنى انه لفرح خور والاولى في عنى
وانما نعت عنى وكذا قوله قال ليه حاكم رسول الاله لان السجع
على الاصل هو من الحام وقيل لان السجع استه من ما خاله البشر وانتم من مد
ان صارت وانتم في قاهر في كذا في عنى ورواها والنفوذ الله الما الفيل
الذي لا مان له فنزل الحرى في الغامض الاول وهو الصفا من العتاج
الدرج اعم به فعمد في سطر خاصه وكل المعهودى من سجع اهل العلم اعمد الراس
فمن اذ اركبه في كل حاجه وابطله والقعود الكبر الذي يلى كونه والعارى الى
الظفر والاعتلاب المعروه واما من سجع السج في الترجمه الاثر اب الاقران مع سجع
طوي كمال ان رشتي طوايح الرمن هو اذنه المسجده وصفا فعبه المن من مدنية كسب

حين فتح محبوسه لبره من بلاد الروم معربا مكرهه اقام البيت المرموم
 التداوفا لم ترجع ناطه وملا نصبا على الصعداى ايسل مولا وارست على الشرايت عليه
 عزى واحلى اصبرك صبرا حبيدا ويسمى السمرع النافع وموليس لم يصب ولا حسر
 معاني السعف البيت المعاني المتداول مع معني من غيبا لظان انتبه السبب
 هو سبب وان موضع كثير الشجر والمياه ويعد من جنان ابله نيا لتهمل الاله وسعد رفته
 وغوطه دمشق القاسم ان يكون التصريح المقطع واحده في الصرايع مثل الملايه
 السراير في شرح الفتاح عزراير الايسر ان يكون التصريح المقطع واحده وسطوق
 فكل ان التارجح على قوله وسطا على الصراع كقول ابي تمام في كان شرايا الرب
 يا القدر الخط من انا للعباء او الساقن والكرج موضع من رصف الماشيه مع تلك
 للممدح صند السيف ومنه ما غرد والنجاة ولا يخفى ان السابعة
 خا رجح عاخر في وهو انزل الله جبارا متحيا ولا يظن استدلالا ادا اوله
 بما التفت على ما بين العلم الفرافي بقوله والراد بالروى الحرف الاخر من حرف
 الثانيه الاحكام ان شربا او لا من التور او كان حرفا اشياء على ما يظن بالاسم
 مثل التزلزل والسرور او لا ما مقام الاشياء في كونه مجلوا لسان الحركة وهو انه
 مثل كيا حساسه او لا يشابه الحرفا لاشياء في كونه غير الانه وكذا وحده الحاله
 معوما ما قبله وكما امر اللوح كسر ما قبله مثل لم يصر لم يصر هو الم تعزى في حلقه الامر
 في مثل التما وضربا وسكا والواو مثل انموضرتوا منكموا انموا انموا وضربا
 او كان مشابهة للتمام مقام الاشياء في الثانيه وهذا الغير متحيا ما قبله دور الساك
 مثل طله وحن وسنل لانه وهرج فان كل ذلك سمي مولا لاروما في شرح كتاب
 الداني على الروض والنواى ان الشجرا بالفتح ابن جني قال ساقب الشجرا
 بها ملازم كالتافه والروى منها معارف وهو الذي لا يكون من صفة الشعر وانه لا يشر

روى

الاوجوه وهي في انواع النوع الاول هو الذي اذا وجد لم يبق متناه والتم التعبد
 جميعا ومما اصل والخروج والثاسيس والردى اذا كان الفاء والثاني اذا وجد لم يرد ولم
 يتناه الاخر اخر له حكم وهو الردى اذا كان واو او يا والثالث اذا وجد لم يرد
 اعاقه بعنه بل يقع موقعه جميع المورن وهو الرضيل حيث جعل الوصل والخروج وهو
 ميات المتناهي والردى وقد عدا المتناهي في الثانيه من الوصل ومنه قوله
 هو التفسير في را والمؤكد كواكب هناك للموارد في التلم ومولعقد استحق العلم الثاني
 ايضا ترجمه الحق لان جوده استحق من جبه المعنى المتكبر المتكبر وانما ذكر
 ابن الاثير في جواب ما لو قيل ان ما ذكره من بيان النسب من السحر والوازم
 بالوجهين مخالف لما ذكره ابن الاثير في جواب ان ما ذكره من بيان النسب من السحر
 في السحر ساوى المتناهي في الوزن برفع الاشكال انا الله لا اله الا انا
 وكقول الحريري في القامه الساعه عشر وهو المرموم اسلم ما في ظاهر
 محتاج ان حيا وقولها ايضا اسكن يتوقصى لسقف وما كيا بل
 يكون مجموع الست لما لم يرد وقول الحريري في القامه الساعه عشر انما
 وارجع الى المراسا استقامه ان ارجحنا وموله ايضا اسلم ما في ظاهر
 اذا رسا اسراى لعل وعوضا لارسل المكن عزى فعد وارجع لعلها العداست
 اسعد واعز الناس هذا المقتضى ان تنفع القدر من الناس انما بعد الاطال لود اسلم انك
 التام الظلم للشايب المبرج المشر لمراد اعجب الما راجل اذا رجع الناس الما الما
 ارمع المشر كيا ادا رسا اسكن ارمع الما راجل اذا رجع الناس الما الما
 وف كيا ارمع الما رسا اسكن ارمع الما راجل اذا رجع الناس الما الما
 والعدين وهو المرموم وقيل البيت الثانيه ان هو واذ اطل حجابها لم يمتنع
 عدى في ما الرار اذا اطل الى ان اسرى حجابها لم يمتنع ان لم يرد هذا الى عطفا

ادله

العروة عن الايجام قوله ومشاورة الاعلام ونصا رسد الاعمال والمقال وذلك من ان
 الخط واما رجه انه بالثا المشوطة فلا يلزم استعمالها مع احد حتى يمارى قوله
 ما لا يعمل فكيف هذه على اللفظ كما اذا اعتدت بالعرض فخرجت من جوارك ونظمت
 المخرج حقوق بل وساع بالحق المخرج في الرضا في جناه ونامل وعلامة ومدرجاته
 على صورت النافي للخط واما كماله لا فعد ما حرف واحد كما عدها الحرف في الرضا
 في قوله اخلاق سدا عامر والمسد وحرفا واحدا نظر الى الصورة وانما هي
 الخليل فهو وردت سادات من يلقون بها على علامه اي على كماله وصورة
 اسم رجل وهو هو من سادات بني حارثه الزكي صاحب رفا له في قوله
 فيه ان الخليل يدوم حيث كان ولكن الجواب على علامه هو من والهم بالخبر
 كبر السن مثل البرد قد جمع في البيت رواج انما قد قال كقوله
 مريب في المديح بدنا لا مح في عسق في شعره في صورة الرجل واما
 مختلفان كقوله قل من سادهم ساد ابراهيم فله لم قل حده واما اجتماع
 مضارع كقوله لا يبين باليس فيه اسر اس واما ما قاله الناس
 وقول اي بواس صفا في الايجام هم سادات صفا او بعد في كنهان حرف
 وارجح كقوله لما عصار لمطر وانا ومنال القدر بل قيل ان وعي ذلك له هاج
 او جنون او مطايشه او خودك فذلك المعاني في الحسن كقوله ومنعنا من
 زعم الخلل والعتق والقبول والره والامر المن والانشات والتع في البسط
 والبصر والابرار والبصر في البدم والبناء والمنع والاعطاء وكقول العبي
 القيل والليل والليل والنقري والحرب والغرب والمطر طاس والقلم وصل
 ما فهمه من الصواب كقوله تعالى عاده الذي لا العا لاهو الملك القدوس
 السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقوله انا ارسلناك شاهدا ونبيا

وتنزيها

وتنزيها الاية وقوله تعالى ولا تطع كل حلاف مبين الاية وقوله عليه السلام
 الا احبكم كما احبكم الى وافر بكم من محاسن بغير الفقه احاسنكم اخلاقا الموقنون
 ان قاله من الفنون ويؤمنون الا احبكم كما بفضلكم الى ما بعد كبر من محاسن بغير
 الفقه اسودكم اخلاقا البرارون المتفهمون في كقولهم هو حسن السيد من
 السوء طيب الامان كبرم الاخلاق فها هو النيب زاهر الجلب جميل
 التمايل كثير النضال ولقول العباس بن عبد المطلب النبي عليه السلام
 وابيض بسيفي القام بوجهه قال اليتامى بحصه لدار اهل وقول حسن
 بغير الوجه كبره احسانهم شمل لا خوف من الطراز الاول وعلم ان
 ان الخاتمة من عا له العلماء انهم اذا فرغوا من اربع مقتضايتهم من بغير خاتمة له شيئا
 فذلكم ونحسينا للخاصة والرام والى مقابلة بغيره براءة استهلال وكان الثا
 ذلك على الاحباب الاية اجالا كذا في الخاتمة دل على الاحباب الخاصة اجالا
 كوصف الجواد بالهليل عند ورود الصفاء فان الهليل عند ورودهم بان
 وجهه الاله على الفرض من الوصف بالجواد وكوصف الشجاع حال الحرب بالاضام
 وسكون الجوارح وقوله الفكر كقوله فان زنا نيل على معانهم وان كان قد شفت
 الوجه لقاء القصة الوجه شفت اهليلج وادب ماء والضمير
 في لقاء في الصكر والمعنى ان المدة وصرح بتسوية الحرب وجوههم كالمنايعة
 المنصرم والرا من تنبيه على الحرب الخاص كذا لا قسم الله
 واهل القسم الرابع وهو الحرب اقامي المصروفه ما خرج من المضارب الى
 الابتداء لانه غير مقبول في الملاحة فلهذا عند اقسام اي اقسام خمسة
 مكنه والافاق اقسام ربه على الجبل لان الضرب الاول اما ان يوجه المعنى كله
 مع اللفظ كله او بعض اللفظ او يوجد بعض المعنى مع اللفظ كله او مع اللفظ بعضه

على تقدير ان يكون المعنى معنى البيت كما بعد الكل ما مع تغير النظم او مدونه فترفع
الاقسام الى قسمين وحل المعنى على الجملة سواء كان معنى البيت تمامه او لا تمامه
بعض الاقسام في بعض اما احد بعض معنى البيت مع التفتة فله تقدير ممكن
وع الكارم الخ الكارم جمع مكرمه بمعنى الكرامة والفتنة الحاجة لا محل في
لا جواب الامر والجملة تأكيد للجملة الاولى ولما ترك العطف اي ترك الكارم
لا محل لها فيها اي لا محل لها فيها ولو كانتا جارا لربا واحد من تلك من علمها
اي است ما حل بها لانك عندها الطين واللبس المشاطم الناس وحاصل البيت
هنا كقول امرئ القيس وهو ما معنى الخ وقوله جمع وانك تشهدوني
شاهد نصيب على الحال من فاعل بك اي فاعل بك ان حاله وقفا صما على علم
اي راكبه وقد وقعوا على راكبه يقولون يا اهلك اسي الى من فبط الحزن وسلك
المنزع وحل اي اصبر صبرا جميلا ثم الاقون جمع انهم اي امهاتون فخر الـ
صفه مدح والطور العلم والراد ههنا الحمد والشرف اي من القاد الاول
في الحمد والشرف او من القاد الاول في خلافتها وفي البيت ان في خلافتها
والشرف راو جويش را الثاني راو جويش للشرفه خلقتا اي احداثا
بمعنى القضا جمع اسم الراد به روع من القضا فبيت ابن سناء البغداد
بسم النون والابا الوصل في الايضاح ومن الناس من جعلها ساد من لا اتجاه
في القاد اسد بخلافه في حال الانهزام اسي اما هو جويش احد
الفر من اي الناس والاستخدام للاظهار ويضاهي الاناله في السائر
المشكلة اسم كتاب الشيخ عبد القادر ويمكن ان يقال لانه جعل الزمان
مدم بخير وجوده فقامم يتصور من الزمان بخير وهو دليل على كيف
يتصور من الانسان بخير وبهذه المناجى خرج من احد القصص الى هذا الباعه

قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مخرج اي تمام اجود سبك
يمكن المعارضة بان يقال المعنى على الماضي ولكن عدل عنه ابو الطيب الى المصارع
تعدا الى الاستمرار والمعنى يعلم الزمان من صحابه التامل البالغ الى ما به الجود
والسخا بحيث سرى سخاوه الى الزمان من سخاوه واظهر وجوده ولقد
كان حاله انه على الاستمرار وصف بالتمحل قال ابن مودر صه هذا الاول
فاسد يمكن ان يقال قصد ابن جنى لما ان السامع راى في وصف المدوح الخ
بالمبلغ صلب حين يرى سخاوه قبل وجود الموصوف في الخارج الى ان يسموا
الزمان بخير فتصور وجوده ههنا الا ان فيه ضوبا من الغلو مثل قوله واحد
اعل الله كحقى فانه يخاف ان السلف التي لم يخلق وكذا قوله
التي هي الارجاني امر مكرم الخ قل وسوى من هذا الدال على راء اسمها كان وهو فاعل
اسم المستمع بكسر الهمزة الاول الاول والمدفع بالسر اخبره من العن
وقوله جاد راعه في مربيته استانه وهو ابو مضر وقادله الواو بمعنى رب اي رب
جاده فاعله وقوله ما بعد المدح التي الخ يقول قابله السهله المعتمد من الدولو
حسابها فاعله ادنى وقيل قول الزمخشري في فضل لا ربه صيغة المراجعة
وهي التي معنى ما السؤال في الجواب كقوله قال لي سليمان ويخبر القوله
اشنع قال صعي على انا اعمى ما ورع قلب اي ان اقل ما سكا بالحق
مخرج فان فلا فلتد لا قال قل ما قلت فاسع قال من قلت
على قال صعي قلت سمع وايضا قول الزمخشري في اشنع له لانه على قول البكا
والعصير واجب بان يكون المراجعة من الحساب جعل نزاع ولما لم يذكرها
المصنف ولو سلم في ما يشترط السؤال في الجواب المقاد كقول
اي الطيب سمع الطين اي انا سمع الطين والامانة جميع الامينة وهي ما يشترط

القلب وان لم يصب الى اضطرب وللبدن العظام وقولنا في الطبيعة ان يملك
 الخلق لانه اذهب عند الموت الى ما يحكم ويضبط الى ما يفسد اقل من انما يملك
 حيث كانت واكثر من الاخرى من ربه ابن له ان يكون المتأخر من كون الثاني
 مثل الاول في الثاني من الاشياء على الاستعانة الكلية والتمسك وعلى التواء
 التي في الاول حيث شبه الصبر بالسير وابتدأت له شيئا من لوازم المسقاة له
 وليسميه جازما عن المخرج يستلزم كون المخرج محدودا والصبر به موقوف على الازم
 لمقتضى ما يلزم منه فيكون الثاني المخرج من الاول فلا يكون من القسم الثالث بل
 من القسم الاول وهو في شأنا المسمى في الايضاح ولا يفرق بين المخرجين
 المتشابهين ان يكونا حسا والآخر مدعا او حيا او افتخارا او خيرا او كمالا
 والآخر مدعا فان الساعرا الخادق اذا عمد الى المعنى المتكلم ليعتد به في نظر
 وعمله عن وزنه ونوعه وقافته الى على السيف المسمى الدم العار
 على السواد وقولنا في نواس دلالة المخرج دون الرئيس كما في السيف
 البركي وفي احصاءه في زمانه عار عليه في اقتضت به الى الشكر ليدل الامر
 بحسبه فكتب اليه ابو نواس هذه الايات قوله لما رد من امام الدين عبد الله
 المجلس الخامس استعملها كمن يقدرة . قلت في القدر بالواجب
 ليس من اسمه فسكر ان يجمع العالم في واحد فامرهم بوزن الخلافة وفتح عليه
 الاختصار والاجتماع راد اصلك للعطف لا اختصارا وهذا انما هو
 الثاني لما فيه من جزالة المعنى فاستقامت في الملقن في ايهام بغيره
 بحسبه مع محبة الملائكة فيه وخبره مع صفى السائل وجوابه عن
 معنى ان يات الممدوح الذي هو كالمعنى قال لا يحتمل الى ان ياد حقاير الاملاك
 صورها في صور السموات من المذهب وغيره على روبر الاملاء وقيل في المذهب

فوق الراجح عتاب الراجح وفي شرح المفاتيح المسمى العتاب الراجح
 وكانت راجحة التي عليه السلام تسمى العتاب وعقبات طبع جمع عتاب
 وهو طائر معروف وهو الذي يقرب الارب لان الاصل اسم رجل
 واسع النور والاداسم صبه تسمى اليه القليل لاجل بصر القوي
 القوي به مع اقترابه السباع ويحتمل ان يكون من قوله لم يقدرا وجه الخلق
 قول المصنف وما ذكره الشارح هو الموافق لما في الايضاح حيث قال اما انما
 فلم يفرق بين من يفرق بين راد على الاصل بقوله الا انها لم تقابل في قوله في الادب
 ثم باقيا مع الرايات في قايها من السرد وتكتم من قوله الا انها لم تقابل
 وهذه الزيادة حسنة قوله فاشار بقوله ويكفي الى انما مع الرايات
 حتى كانا من الحسن ومثل الاول للثمن كما قد لا لانه لم يقابل ثم قال وعقبات الارب
 حسنة قوله ان قولنا في نام بدل واقتراعتا انما المسمى في السيف خلافا
 والاضراب في الحركة والتمسك السيف في طبعه من صيد السند في خطبه
 هي اسم شاعر حسن في قصص وقيل له مائة وكانه قال لا يستعمل
 ذلك السيف الا طام وذلك لانه اذا لم يطلع شام القبول ويعد به مكان
 الضرب قبل ذلك السيف في الحاد وظا على القول بسبب تعديه
 العوضا له لذكر في الفجاء العوضا من السيف العارم الذي لا
 شئ في الضم اسم سيف قروي من معدن كرب فيوطا بها يقال بنا
 السيف اذا لم يعل في الحرب والظباء جمع طيب السهم وفي طرفة العين
 جمع قبيح وهي الموهبة التي تخلق على الانسان وفي الحديث من يلقى قدام
 اسمه ويقال هي خورن وكلية اسم قبيلة وقدم اسم رجل قال اول
 كثر له الحرز في ان في المقام الثاني في العروضة بالخطوبة ميداننا وقوله

لما ظهرت لولوا من جبر وسفت درداو عصب على الباب المبرد في المبري
 ومع الحكم انما القاء الثالث والثلاثين في المعارج وفي شرح النماذج الحكم
 العدد والشم ومن لطيف هذا القريب الم وما يصاحبه قول الحاج حنفي
 عبد الملك في ان بابا من ابواب المسجد الاقصى التي هي الحاج من يصفها
 الى جانبها كانت صاعقة فاحترق الباب الذي بناه عبد الملك فظهر له
 عليه بفتح وتلك الحاج فكتب اليه يخبره كما لو كانا فبين امر المؤمنين ان السعال
 من الله وما شئ وسئل الا تباي ادم اذ فر باقونا فاستل من احداهما فلم يستل
 من الاخرى وقت عليه الملك على كتابه سرى عنه وهذا من غريب استنبطه
 الحاج من القدران الكريم ونا فيه من طلاء الفكر ان يكون هذا استعداد
 لاستخراج شله ولا غرو ولا عجب فانه كان من النسخا المعدودين
 انما نفع البيت مع النبي على انه من شعرا فيقول عبد القادر بن القادر
 النبي حبيب به بقوله عسل بيتا كقول بعضهم كانت السحابة في افهام
 هو في الله العيش اي سمع صارت الالف بالسر ما تملك والنور ان
 والتبعية الشاب والسكر نوع من السكر والعوز والذوال الجذال الصالح
 دور الخزل اي عند علي ابن حمزة وهو الحمد ويقول استدي به
 عا ان قوله ان الكرام من شعرا اخراسهوا ان صاروا داسا في العيش انما
 اي قول المحرري في القاء الرابع والثلاثين في الزهد في تصديق
 مطلوب الى حاله هل شئ باع لكم شئ من الجبايع وشئ في سرية
 الانصاف اي اكلت حظه لا استطاع دام به ومن انتبه فليقول الا في
 تغفلت انما المصداح في الوصيات جمع الوجوه وهي اربع من الخذلان
 وبها اربع ثبات شخ انوار وكسر ما وصيها واجبه بالزهد والعصر الناري ورفقه

اس شعول الخلفت والتمتع في اقتداره قلنا او توقفا امر والنور لما كيد البيت
 اي قوله كيد اربع مقول القول كقول الشاعر كذا ما اسر في حوس
 فكذلك الخلفاء السابعة والفا ساء من كيد الرجل كذا اذا اوجعت كيد العين
 والقلب هاتين من اذى من باب اللبس في نشر الرتب وقوله ان الكرام انما
 البيت شاوره الى حث اى كرام وهو قوله ان الكرام اذا اسرملوا اذكروا
 من كان بالقدم من الخزل المحضر والمعن انهم كانوا من هؤلاء من هذا الموضع
 ان العبد وبارق والموالي الرماح جمع عاليه والسوايق الخيل والهدى العفيف
 ان ريقوله وكانوا جردون الرماح الخ كقول الشاعر املنى الى العظمى
 الخطا القالة والعشر الجا عصبه صفت مقول اذا ما استمر من خبر ان
 وهذا مثال لغير الذي يظهر من القدران وقول الامام الثاني رحمه الله
 مثال لغير الذي يظهر من الحديث ابو الشهاب بسكون الشعر اشارة
 لما اكله الاول من كذا لاربع ومن قوله عليه السلام الخذلان من الخوام من
 وفيها امور مشبهة وقوله واراد هذا الى الكلمة الثانية وفي قوله ازيد
 في الله عسل بيتا وقوله ودع ما ليس بشئ الى الكلمة الثالثة وهي قوله
 عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يصيبه وقوله واعلم ان نبيه
 لما اكله الرابعة وهي قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات على
 اصاحه حال ما يحظر اي صدر ما يحظر بيتك من حسن التوهم ثانيا على اصاح
 التوهم الضمير في احرام ولم يفرق بين نوع كل الانبات من هو بيان نوع
 بعض الانبات فيقول الراد بقول القلوب ما يحتاج فيها من الخوايا والوقوع بالشد
 جمع واقع والرازم الدليل وهو لم يفرق الانف بالتراب في قوله من شئ يتعلق بروت
 والديه الظلام والحد السورج والمراد ما يطوا النوب الجرع حفا الكواكب

والاحلام جمع حلم وهو ما يراه النائم في غيبوبة والعين لفتحها بحرام ان يستر الزمير
 والمحال ان القليل راعم دليل في استن حصة بالنفس الحقيقية التي هي القوى قدوم
 اي اذ اقلوبنا نعلمنا اي اذ كنا طرعا ما يحلج والمحال ان ذلك الطرقة قد ساكنه
 فردت علينا النفس الحقيقية والمحال ان القليل راعم دليل ان اسان شبيه بالنفس
 الحقيقية التي لا يذوق الرخاين بطلع من حجاب السوح فضا ازال حنوكه
 النفس فله الدليل الشبيه بالصبح وانطوى له بعد تلك النفس واثنا الجمع
 اي كواكبها فوا الله ما ادرى ان هذه الحالة حل من احلام نائم تركت شاحبي برى الله
 في المنام طلعت من مطلع المسال امر كان في الركب يوسع حتى ردت النفس الحقيقية
 من صبرها وارقت الى جوارها بقاءه والشارع طفت على الرضا ومرة عطفها
 كما هو كافي في المختصر فنكون ارجو خيرا عنها وما قيل ان قوله لمطل منه على
 صفى الوصول الى النار التي هي في نصف نصف لا حاجة اليه وكذا كونه روح الرضا
 منه لور على صفى الوصول الى النارين مع الرضا وهو ان اليوس
 على اسم امره من حيث سدا التيمية حاله حساس في من هذا الشبان
 كما ذكره السيد في مجمع الانال وفي شرح الثمات الحري الى السور الباه
 التي لا يربا لعل الاناس في عوان يقابل لنا سر سبب الى حاله حساس
 وهم من رايان اي من قبلة والعالية ما فوق الارض نجد الى ارض بانه والهاورا
 مكة وهي المحازر وما والاها والنسبة اليها الى صاحب السور والاولان
 ثم انشأت تقول لمر كواصب في دار عند لما حتم سده وهو جابر لا يبال
 ولكن اصحت في دار مزج مع صندوب الدب بعد على ثباتي منها الى هي
 طيب وحساس شجب سبل الهدى الى سكني من هذا اهدا ساس السراي
 علو نيل وكبر قيلان كما ان كل ذلك السر لغيب اي الغلب له

دو حيلان العنان والحفظ اي قد انه العنان والسال والبرج والموج
 واليهي كلها نوع من الشوك كقول الحريري اي في القاء الساتر والعن
 وفي البرج يروي عن الاصمعي انه قال لا يعرفه انت ليلتين دار السيد وانا اشكو
 بانه ثم عدت اليه فقال لا اصمعي كيف قلت بليلة بامنه فقال انا سادة ساوكر
 واسمى الصيلة المحمد الحقيقية الروح من جمع الرضا وهي المحمد التي هي نقطة
 سواد وبها من تافح بالتح والحرار بموسدا اي حرار ريشه احرا ان يعقوب
 النبي على انه يوسف عليهما السلام انا البارى الخ المثل المشرك في الخلل
 عليه اشرف وقيل المستعمل اجمع ان تعدد عمر قسلة ولها انت الضيف اما
 وانما انصب على التبريم ثم بطرف اللوم الخ يعني ان هذه العيلة
 اشدا شدة في طرف اللوم من بعد الظايرة المتنا وزدو سلك ما من الامام
 طه في المقام صلت لا تالم تسلك طريق الكرم فكيف يتبدى بها بكثر بصوت
 من الكثر وهو صوت الانبياء من حله لا من فيه من شرب يطلع ولا يرى من
 العالم محبة وجمال جمع حل ونوح بعضهم هذا البيت يري
 الفاضل الملا والحق قال الملا قد قدم امر المصروف على هذا البيت
 الناصب لسلامته المعنى بها سكن من ذكرى حبيب ومنزل لما فيه من عدم التناوب
 فانه وقف واستوقف وكفى واستبكي وذكر الحبيب والتزل في خوف بيت
 عذب الفظ سهل السفك لم يفوق مثل ذلك في النصف الثاني لما في فيه
 معان فكيف في المناظر غريبة فينا من الادراك بخلاف بيت النافعة فانه لا عاوت
 بين قسمه من النافعة كلسي اي دعوى وان كسي والتم بالمرس للفرق
 وناحب دون عيب وهو القيب وليل اي سيد اي كابدوا على الكواكب
 فانه من طول الدليل ووصف التم بالنصب مجازا اذا غلب المصاحب

نقى هذا البيت من عذب اللفظ وسهل المسك وسلس المعاني لا يفتقر
 فراق ومن فارق مطلع قصيدك لاى الطيب مدح بانوار اولي مصر
 حين فارق سبب اله وله والمعنى هذه الحالة التي انا فيها فراق والده الذي رفته
 بمعنى سيف الدولة فيرميهم بل محمود والذي تمسكه اى قصده يعني كانوا
 خدتم عقود والام القصد فواد ما نسليه المدام اى لنا فواد وما يانه
 والمدام الحرف غير مثل ما هي المدام اى مثل ان لا يعرف قدره وفي
 المنزل ان ما وصف العشق والمشيقة وهو التسبب وكل ما فيه ذكر المشقة
 ومبال النفسا كما هي سبب وغر لا يرد وان ياردها فانه يحى معنى البارود
 فنزل الشاعر برودا التبا واخرج الشعر اسيت ويجوز ان يرا وجه ما يرد
 به الشئ كالخيل الذي يرد به الميز وصف الخيل بالبرودة في الشعر لان البارود الذي
 وبالحرارة في الكبد وروى ايضا وقبل الما بنى المعصم بالله صدم بالميدان
 بين ميدان بنى داد وحلب في انشدها حتى الموصلى ياد ارمع كالمسحوق وال
 وليت شعرك ما الذي ابدالك فتنظر المعصم وامر به به وليس كور الابتدا
 مناسب التصود براعه الاستهلال البراعه في العرف مطلق البراعه براعه
 الاستهلال وهي ان تفتن حتى ما سبق الكلام لاجله ليكون ابتدا كلامه والامل
 انتهاء براعه القصص وهو ان مرجع الشاعر فربما تقدمه من السبب المدام المدح من
 سمعته او فخر او ديب او خلودك من القنون باوله وبلاهم فيها في حيا ومين
 او لانه وهو قائل ان اشعر بالتقدمين ومنه قول رغير ان التحمل يلوم حب
 كان ولكن الجواد على علامه هم وقد ليج به المناهضة والمافيه من الحسن والدلالة
 على مراعه الشاعر وظل افنداره وبراعه المطلب وسمي حسن المطلب ايضا ومن
 ان يكون الفاظا طلب مهد مسعربه تعظيها المدح كقول امير ان الصلح

اذكر طاعنى امر قد كفى صاوكا من منجها الحيا اذا شئى كالمسحوق
 كذا من حرمه انت وراعه المقطع وسمي حسن للغاية ايضا يجب على
 الشاعر ان يتم كلامه شعرا او خطا او رسالا باحسن غاية فانه اخر ما على
 ما الاستماع فليجته في صوحا وحلاوته وفي قوتها وجزالها مع نصها لمسى لم
 يودن السامع بانها الكلام كافا لالتسنى قد شرف الله امرنا انما كفا
 وشرف الناس ادسوال انسانا فدل ما يقتضى تقرير كل ما يدعج
 مدوحه فعلم انه قد انتهى كلامه ولم يبق للشعر منقوشا ما وراءه وقول
 اى الفرج الساوى وصيرة فلا خير كبر من انتقام وقول فخرناك
 والنمل سكي وكقول اى تمام الخ المراد بالكتب كتاب النجم واحد من
 السيف المحمدي لحد الحاجز بين الجند والدمب والصناع جمع صنعة من السيف
 العرف والمراد بسود الصفا بين كتب النجوم وبالدب والشكر والفرس
 قول النجم ان عبور جولا سمع في وقت الوقت فكذا اظن قلت المعصم وردد
 فيه بقرام فانك الشاعر قد التردد بقول السيف الخ يعني ان اخبار السيف
 احسن من اخبار النجوم والامنا وعليه اول من لا يشاهد على علمهم لا يوجد
 السيف ومضاربه الخدات صل من ما صرحه وصدق وجزا هو بخلافه
 وفي تنون السيوف السيف المصفولة ازاله الشكر والدمب وكشف العفن
 والتردد وطائفة النفس لا في الاوراق السوداء في هذا جرم من الاستماع
 الى قول اهل الجرم وحسنى اعال ما هو صدد والافان العكس اى اذا لم
 كمن شانه الطاعين انفقوا السر واسلحت من جدا الاحتكاك احد الكلال
 والقنور ورواها في الكلام الى سواحه الاغاض وبدو الطحال قوله
 عود مس اسم موضع وقيل اسم لبد واختلف في فعل اصله فقل فاعله

